سنن سعيد بن منصور

ت (٢٢٧) هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

المجلد الخامس

دار الصميعي
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

سنن سعيد بن منصور

ت (٢٢٧) هـ

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

دار الصميعي للنشر والتوزيع
هاتف وفاكس: ٤٢٦٢٩٤٥ - ٤٢٥١٤٥٩
الرياض - السويدي - شارع السويدي العام
ص.ب: ٤٩٦٧ - الرمز البريدي ١١٤١٢
المملكة العربية السعودية

باب

تفسير سورة الأنعام

تفسير سورة الأنعام

[الآية (١٩): قوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ...﴾ الآية]

٨٧٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو مَعْشَر[١]، عن محمد بن كعب ـ في قوله عز وجل: **﴿وأوحي إلي هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ﴾** ـ، قال: **ومن بَلَغَهُ القرآن، فقد بلَّغه محمد ﷺ**.

---

(١) هو نجيح بن عبدالرحمن، تقدم في الحديث (١٦٧) أنه ضعيف.

٨٧٠ ـ سنده ضعيف لضعف أبي معشر، وهو حسن لغيره بمتابعة موسى ابن عبيدة له كما سيأتي.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٢٥٧) وعزاه لابن أبي شيبة وابن الضريس وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٢٩١ / رقم ١٣١٢٤) من طريق خالد بن يزيد، عن أبي معشر، به نحوه.

وهو في «تفسير» مجاهد (ص ٢١٣) من رواية عبدالرحمن بن الحسن القاضي، عن إبراهيم بن الحسين، عن آدم بن أبي إياس، عن أبي معشر، به نحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠ / ٤٦٨ / رقم ١٠٠٠٧).

وابن جرير في «تفسيره» (١١ / ٢٩٠ ـ ٢٩١ / رقم ١٣١٢٠).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٦١ ب).

ثلاثتهم من طريق موسى بن عبيدة الرَّبَذي، عن محمد بن كعب =

[الآية (٢٣): قوله تعالى:
﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾]

٨٧١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا حماد بن زيد، قال: نا شعيب ابن الحَبْحَاب[1]، قال: سمعت الشَّعْبي يقرؤها: ﴿والله ربَّنا﴾[2]،

= ـ ﴿لأنذركم به ومن بلغ﴾ ـ قال: من بلغه القرآن، فكأنما رأى النبي ﷺ، ثم قرأ: ﴿ومن بلغ أئنكم لتشهدون﴾.

هذا لفظ ابن جرير، ونحوه لفظ ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم، إلا أن ابن أبي شيبة قال: «من قرأه» بدل قوله: «من بلغه»، وزاد ابن أبي حاتم في بعض الطرق: فكأنما رأى النبي ﷺ وكلّمه.

وسنده ضعيف لضعف موسى بن عبيدة كما في ترجمته في الحديث (٣١)، وهو حسن لغيره بمجموع هذين الطريقين، والله أعلم.

(١) هو شعيب بن الحَبْحَاب الأزْدي، مولاهم، أبو صالح البصري، ثقة، من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة أو قبلها. «التقريب» (ص ٢٦٧ / رقم ٢٧٩٦).

(٢) قرأ حمزة والكسائي: ﴿والله ربَّنا﴾ ـ بالنصب ـ، أي: يا ربَّنا! على النداء.

وحجتهما: أن الآية ابتُدِئَت بمخاطبة الله إياهم؛ إذ قال للذين أشركوا: ﴿أين شركاؤكم﴾، فجرى جوابهم إياه على نحو سؤاله لمخاطبتهم إياه، فقالوا: ﴿والله ربَّنا﴾؛ بمعنى: واللهِ يا ربَّنا ما كنا مشركين؛ فأجابوه مخاطِبين له كما سألهم مخاطَبين.

وقرأ الباقون: ﴿والله ربِّنا﴾ ـ خفضاً على النعت والثناء ـ. وحجتهم في ذلك: أنك إذا قلت: «أحلف بالله ربي» كان أحسن من أن تقول: «أحلف بالله يا رب». اهـ. من «حجة القراءات» (ص ٢٤٤).

فقلت له: إن أصحابنا يقرؤون: ﴿والله ربِّنا﴾، قال: هٰكذا أقرأنيها علقمة(١).

٨٧٢ـ حدثنا سعيد، قال: نا حماد بن زيد، عن عاصم بن بَهْدَلَةَ(٢)، قال: كان أصحاب عبدالله(٣) يقرؤونها: ﴿والله ربَّنا﴾، وكان أبو عبدالرحمٰن(٤) يقرؤها: ﴿والله ربِّنا﴾(٥).

(١) يعني ابن قيس النَّخَعي.

٨٧١ ـ سنده صحيح.

وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٢٥٩) بنحو ما هنا، وعزاه لعبد ابن حميد فقط.

وسيأتي الحديث من طريق آخر عن الشعبي برقم (٨٧٣).

(٢) هو ابن أبي النَّجود، تقدم في الحديث (١٧) أنه ثبت حجة في القراءة، صدوق، حسن الحديث، وهذا من روايته للقراءة.

(٣) يعني ابن مسعود، ومنهم:

علقمة بن قيس كما في الحديث السابق واللاحق.

(٤) هو السُّلَمي عبدالله بن حبيب، تقدم في الحديث (٢١) أنه ثقة ثبت، وهو شيخ عاصم الذي أخذ عنه القراءة. انظر «معرفة القراء الكبار» للذهبي (١ / ٨٨).

(٥) وهكذا قرأها عاصم ـ بالخفض ـ كما في «الحجة للقراء السبعة» (٣ / ٢٩١) و«الغاية في القراءات العشر» (ص ١٤٣) وكما سيأتي.

٨٧٢ ـ سنده صحيح عن أبي عبدالرحمن السلمي، وأما أصحاب عبدالله فلم يُسَمِّهم عاصم حتى يمكن النظر في سماعه منهم من عدمه، وقد أخذ عاصم عن كبار أصحاب عبدالله بن مسعود كأبي وائل شقيق بن سلمة وزِرِّ بن حُبيش وغيرهم. انظر «تهذيب الكمال» (١٣ / ٤٧٤ ـ ٤٧٥). =

٨٧٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن الشعبي، عن علقمة أنه كان يقرؤها: ﴿والله ربنا﴾[١].

[الآية (٢٦): قوله تعالى:
﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾]

٨٧٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا حماد بن شعيب[٢]، عن

= ولم أجد من أخرج هذا الأثر سوى المصنِّف، لكن ذكر السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٢٥٨) أن عبد بن حميد أخرج عن عاصم أنه قرأ: ﴿ثم لم تكن فتنتهم﴾ ـ بالنصب ـ، ﴿إلا أن قالوا والله ربِّنا﴾ ـ بالخفض ـ.

(١) يعني بالنصب: ﴿ربَّنا﴾ كما في الحديث المتقدم برقم (٨٧١).

٨٧٣ ـ سنده رجاله ثقات، إلا أن الأعمش مدلِّس كما في ترجمته في الحديث رقم (٣) ولم يصرح هنا بالسماع، وليس هذا من المواضع التي تحتمل فيها عنعنته، لكنه لم يتفرد به، بل تابعه شعيب بن الحبحاب في الحديث المتقدم برقم (٨٧١)، وسنده صحيح.

وقد ذكر السيوطي هذا الأثر في «الدر المنثور» (٣ / ٢٥٩) وعزاه لعبد بن حميد وأبي الشيخ، ولفظه: عن علقمة أنه قرأ: ﴿والله ربنا﴾: والله يا ربَّنا.

(٢) هو حماد بن شعيب التَّميمي، الحِمَّاني، أبو شعيب الكوفي، يروي عن حبيب بن أبي ثابت ومنصور والأعمش وغيرهم، روى عنه حسين الجعفي وموسى بن أعين وأحمد بن يونس وغيرهم، وقال الذهبي: «وأحسبه بقي إلى حدود السبعين ومئة»، وهو ضعيف، ضعفه ابن معين والنسائي وغيرهما، وفي رواية عن ابن معين: «ليس بشيء، ولا يكتب حديثه»، وسئل عنه الإمام أحمد؛ فقال: «لا أدري كيف هو»، وقال البخاري: «فيه نظر»، ونقل ابن الجارود عنه أنه قال: «منكر الحديث»، وفي موضع آخر: «تركوا حديثه»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال =

حبيب بن أبي ثابت(١)، عمن سمع ابن عباس / يقول: نزلت ﴿وهم ينهـون عنـه وينأون عنه﴾ في أبي طالب؛ كان ينهى أن يؤذى(٢)، وينأى عما جاء به(٣). [ل ١٣٤/ب]

= أبو زرعة: «كوفي ضعيف الحديث»، وقال ابن حبان: «يقلب الأخبار ويرويها على غير جهتها»، وقال ابن عدي: «وأحاديثه يرويها عن الثّقات، وأكثرها مما لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه»، وقال الذهبي: «ضعفوه». انظر «التاريخ الكبير» للبخاري (٣ / ٢٥ / رقم ١٠١)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣ / ١٤٢ / رقم ٦٢٥)، و«المجروحين» لابن حبان (١ / ٢٥١)، و«الكامل» لابن عدي (٢ / ٦٥٩ - ٦٦١)، و«الميزان» (١ / ٥٩٦ / رقم ٢٢٥٤)، و«المغني في الضعفاء» (١ / ١٨٩ / رقم ١٧١٣)، و«لسان الميزان» (٢ / ٣٤٨/ رقم ١٤١٣).

(١) هو حبيب بن أبي ثابت قيس - ويقـال: هنـد - بن دينـار الأسدي، مولاهم، أبو يحيى الكوفي، ثقة فقيه جليل، إلا أنه كثير الإرسال والتدليس، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من «طبقات المدلسين»، وكانت وفاته سنة تسع عشرة ومائة، وروى له الجماعة. انظر: «التقريب» (ص ١٥٠ / زقم ١٠٨٤)، و«طبقات المدلسين» (ص ٨٤ / رقم ٦٩).

(٢) يعني النبي ﷺ.

(٣) هناك قولان في معنى هذه الآية، هذا أحدهما، وهو: من كان من المشركين ينهى أن يؤذى النبي ﷺ ويتباعد عما جاء به من الحق.

والثاني: أن المراد أنهم ينهون الناس عن اتباع الحق وتصديق الرسول ﷺ والانقياد للقرآن وينعدون عنه، فيجمعون بين الفعلين القبيحين: لا ينتفعون، ولا يَدَعون أحداً ينتفع.

وهذا القول الثاني هو الذي رجحه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٣١٥)، وابن كثير في «تفسيره» (٢ / ١٢٧). =

. . . .

= ٨٧٤ ــ سنده ضعيف لإبهام الواسطة بين حبيب بن أبي ثابت وابن عباس، وأما حماد بن شعيب؛ فإنه قد توبع كما سيأتي.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٢٦٠) وعزاه للمصنِّف والفريابي وعبدالرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وأبي الشيخ وابن مردويه والحاكم والبيهقي في «الدلائل».

وقد اختلف على حبيب بن أبي ثابت في هذا الحديث.

فرواه حماد بن شعيب وسفيان الثوري وأبو محمد الأسدي، ثلاثتهم عن حبيب، عمن سمع ابن عباس، وفي رواية الأسدي: حدثني من سمع ابن عباس.

وخالفهم قيس بن الربيع وحمزة بن حبيب.

أما قيس فلم يذكر واسطة بين حبيب وابن عباس، وإنما قال: عن حبيب ابن أبي ثابت، عن ابن عباس.

وأما حمزة فجعل الواسطة سعيد بن جبير.

أما رواية حماد بن شعيب فهي التي أخرجها المصنِّف هنا.

وأما رواية سفيان الثوري فأخرجها هو في «تفسيره» (ص ١٠٦ ـ ١٠٧ / رقم ٢٦٤).

ومن طريقه أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (٢ / ٢٠٦).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٣١٣ / رقم ١٣١٧٠، ١٣١٧١) من ثلاث طرق عنه.

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٦٤ / أ) من طريقين عنه.

والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٣١٥).

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٣١٧٢).

والبيهقي في «الدلائل» (٢ / ٣٤٠).

كلاهما من طريق عبدالرزاق عن سفيان. =

. . . .

= وأخرجه البيهقي في الموضع نفسه أيضاً من طريق الحاكم.

تنبيه: وقع في تفسير سفيان الثوري: «حبيب بن أبي حبيب»، وهو خطأ، وصوابه ما رواه الحفاظ عن سفيان، كعبدالرزاق في «تفسيره»، ووكيع وعبدالرحمن ابن مهدي عند ابن جرير وغيره، فإنهم رووه على الصواب هكذا: «حبيب بن أبي ثابت».

وأما رواية أبي محمد الأسدي فأخرجها ابن جرير الطبري برقم (١٣١٧٥)، ولفظه نحو لفظ المصنف هنا.

وأبو محمد الأسدي هذا يحتمل أن يكون هو قيس بن الربيع، فهو أسدي، وكنيته: أبو محمد، وهو يروي عن حبيب بن أبي ثابت، لكن الراوي عنه عند ابن جرير هو يونس بن بكير، ولم أجد من نص على أنه من الرواة عنه. وقد رجح الشيخ محمود شاكر في تعليقه على الحديث أن أبا محمد الأسدي هذا هو عبدالعزيز بن سِيَاه، فهو الذي يروي عن حبيب بن أبي ثابت، ويروي عنه يونس بن بكير، لكن لم يذكر في ترجمته أن كنيته أبو محمد، ولم يذكر في أولاده من اسمه محمد، وإنما ذكر له من الأولاد يزيد وقُطْبَة، فالله أعلم. انظر ترجمة قيس بن الربيع في الحديث المتقدم برقم [٥٤]، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨ / ١٤٤ ـ ١٤٥)، وحاشية «تفسير ابن جرير الطبري» (١١ / ٣١٤).

وأما رواية قيس بن الربيع فأخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢ / ١٣٣ / رقم ١٢٦٨٢)، بنحو لفظ المصنف هنا، إلا أنه قال: وينأى عن اتباعه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ٢٠): «وفيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وغيره، وضعفه ابن معين وغيره، وبقية رجاله ثقات».

قلت: قيس بن الربيع تقدم في الحديث [٥٤] أنه صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به.

وأما رواية حمزة بن حبيب، فأخرجها الحاكم في «المستدرك» (٢ / =

. . . .

= ٣١٥).

ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢ / ٣٤٠ - ٣٤١).

والواحدي في «أسباب النزول» (ص ٢٠٩).

وقد ساق الحاكم الحديث من طريق شيخه علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن منده الأصبهاني، ثنا بكر بن بكار، ثنا حمزة بن حبيب، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما - في قول الله عز وجل: ﴿وهم ينهون عنه وينأون عنه﴾ - قال: نزلت في أبي طالب؛ كان ينهى المشركين أن يؤذوا رسول الله ﷺ ويتباعد عما جاء به. اهـ.

ثم قال الحاكم: «حديث حمزة بن حبيب صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، لكن الذي في «التلخيص» تصحيح الحديث دون أن يذكر أنه على شرط الشيخين.

وقد ذهل الذهبي - رحمه الله - عن تعقب الحاكم على هذا الحديث، مع أن من عادته تعقب مثله، ففي سند الحديث بكر بن بكار، وقد أخرج الحاكم بعض الأحاديث من طريقه في غير هذا الموضع وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: بكر قال النسائي: ليس بثقة». انظر «التلخيص بحاشية المستدرك» (١ / ٥٣٠)، و(٤ / ٥٩٣).

وبكر هذا هو ابن بَكَّار، أبو عمرو القَيْسي، ضعيف، قال ابن معين وابن الجارود: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال الساجي: «ضعفه بعضهم»، واتهمه العقيلي بسرقة بعض الأحاديث، وذكر ابن أبي حاتم في ترجمة الحارث بن بدل حديثاً من طريق بكر هذا، ثم قال: «وهـذا من تخليط بكر بن بكار، فإنه سيىء الحفظ ضعيف الحديث»، وقال ابن حجر: «وفي نسخته مناكير ضُعِّف بسببها»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ»، ووثقه أبو عاصم النبيل، وقال ابن القطان: «ليست أحاديثه =

٨٧٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو مَعْشَر[١]، عن بعض أشياخه، قال: كان أبو طالب ينهى عن قتله، ويَنْأى عن اتِّباعه.

= بالمنكرة». انظر «الجرح والتعديل» (٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣ / رقم ١٤٩٢)، و(٣ / ٦٩ - ٧٠ / رقم ٣١٨)، و«الثقات» لابن حبان (٨ / ١٤٦)، و«الكامل» لابن عدي (٢ / ٤٦٤ - ٤٦٥)، و«ميزان الاعتدال» (١ / ٣٤٣ / رقم ١٢٧٤)، و«لسان الميزان» (٢ / ٤٨ / رقم ١٧٨).

والراوي عن بكر هذا هو محمد بن مَنْدَهَ بن أبي الهيثم منصور، أبو جعفر الأصبهاني، نزيل الرَّيّ، يروي عن بكر بن بكار والحسين بن حفص ومحمد بن مهران الجمّال وغيرهم، روى عنه إسماعيل بن محمد الصفّار وحمزة بن محمد الدهقان وغيرهما، وهو ضعيف جداً؛ قال ابن أبي حاتم: «لم يكن عندي بصدوق؛ أخرج أولاً عن محمد بن بكير الحضرمي، فلما كتب عنه استحلى الحديث، ثم أخرج عن بكر بن بكار والحسين بن حفص، ولم يكن سنه سنّ من يلحقهما»، وقال أبو نعيم: «ضعفه بعض الناس بروايته عن الحسين بن حفص، عن شعبة، ويونس بن أبي إسحاق؛ لأن الحسين لا تعرف له عنهما رواية»، وكذّبه مهران، وذكره ابن حبان في «الثقات». انظر: «الجرح والتعديل» (٨ / ١٠٧ / رقم ٤٦٣)، و«الثقات» لابن حبان (٩ / ١٥٤)، و«ذكر أخبار أصبهان» لأبي نعيم (٢ / ١٩٣)، و«تاريخ بغداد» (٣ / ٣٠٤ - ٣٠٥ / رقم ١٣٩٥)، و«لسان الميزان» (٥ / ٣٩٣ - ٣٩٤ / رقم ١٢٧٢).

ومع ضعف بكار وشدة ضعف محمد بن منده؛ فهذه الطريق مخالفة لرواية سفيان الثوري ومن وافقه، وفيها إبهام الواسطة بين حبيب بن أبي ثابت وابن عباس، وعليه فالحديث بهذا الإسناد منكر، لا كما قال الحاكم.

(١) هو نجيح بن عبدالرحمن، تقدم في الحديث [١٦٧] أنه ضعيف.

٨٧٥ ـ سنده ضعيف جداً؛ لضعف أبي معشر، وجهالة أشياخه، وإرسال الحديث أو إعضاله، فإن أبا معشر من طبقة أتباع التابعين. =

[الآية (٣٣): قوله تعالى:

﴿ قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ﴾]

٨٧٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو مَعْشَر[١]، عن محمد بن كعب، أنه كان يقرأ: ﴿فإنهم لا يكذبونك﴾[٢]. **قال: قال: (لا يبطلون)[٣] ما في يديك.**

= لكن الحديث روي بإسناد أحسن من هذا ـ مع ضعفه ـ، وهو الحديث السابق.

(١) هو نجيح بن عبدالرحمن، تقدم في الحديث [١٦٧] أنه ضعيف.

(٢) في الأصل بتشديد الذال وكسرها، لكن التشديد بخط مغاير، فلعله بخط أحد المطالعين ممن أراد ضبطها كما في المصحف، بينما الصواب أنها بالتخفيف: ﴿يُكْذِبونَكَ﴾، كما في الموضعين الآتيين من «تفسير ابن أبي حاتم» و«الدر المنثور».

وقراءة التخفيف هذه هي قراءة نافع والكسائي، بمعنى: أنهم لا يجعلونك كذاباً، وإنما يريدون أن ما جئت به باطل، لأنهم لم يجرِّبوا عليه كذباً فيكذِّبوه، إنما أكذبوه، أي: ما جئت به كذب لا نعرفه.

وقرأ الباقون: ﴿فإنهم لا يكذِّبونك﴾ بالتشديد، أي: لا يسمونك كذاباً، ولكنهم ينكرون آيات بألسنتهم وقلوبهم موقنة بأنها من عند الله.

وعلى هذا فمعنى القراءتين واحد وإن اختلف اللفظان. انظر «تفسير» ابن جرير (١١ / ٣٣٠ ـ ٣٣١)، و«الحجة للقراء السبعة» (٣ / ٣٠٢ ـ ٣٠٤)، و«حجة القراءات» (ص ٢٤٧ ـ ٢٤٩).

(٣) في الأصل: «لا يبطلوا»، والتصويب من مصادر التخريج.

٨٧٦ ـ سنده ضعيف لضعف أبي معشر. =

٨٧٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، قال: نا أبو محمد مولى قريش[١]، عن عباد بن الربيع[٢]، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، قال: كان يقرأ ﴿فإنهم لا يُكْذِبونك﴾ خفيفة.

= وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٢٦٤) وعزاه للمصنِّف وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ، ولفظه: عن محمد بن كعب أنه كان يقرؤها: ﴿فإنهم لا يكذبونك﴾ بالتخفيف، يقول: لا يبطلون ما في يديك.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٣٣٤ / رقم ١٣١٩٧).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٦٦ / ب).

كلاهما من طريق إسحاق بن سليمان أبي يحيى الرازي، عن أبي معشر، به، ولفظ ابن أبي حاتم هو نفس اللفظ الذي ساقه السيوطي، ولفظ ابن جرير مختصر.

(١و٢) أبو محمد مولى قريش وعباد بن الربيع، كلاهما مجهول كما في الحديث رقم (٧١٦).

٨٧٧ ـ سنده ضعيف لجهالة أبي محمد وعباد بن الربيع.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٢٦٤) عزاه للمصنِّف وعبد بن حميد وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والضياء، وفيه زيادة قوله: «قال: لا يجيئون بحق هو أحق من حقك».

وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٦٦ / ب) من طريق سفيان ابن عيينة، عن سالم بن أبي حفصة، قال: قرأ علي بن أبي طالب: ﴿فإنهم لا يُكْذِبونك﴾ قال: لا يجيئون بحق هو أحق من حقك، وقرأ: ﴿وكذَّب به قومك وهو الحق﴾.

وهذا إسناد ضعيف؛ لأن سالم بن أبي حفصة ليس له رواية عن أحد من الصحابة، وإنما يروي عن التابعين كما في «تهذيب الكمال» للمزي (١٠ / ١٣٣ ـ ١٣٤)، فالسند منقطع بينه وبين علي رضي الله عنه. =

. . . .

= وأخرجه الضياء المقدسي في «المختارة» (٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ / رقم ٧٤٩) من طريق أبي أحمد الزبيري، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن ناجية، عن علي أنه كان يقرأ هذا الحرف: ﴿فإنهم لا يكْذِبونك﴾ مخفَّفة.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٣١٥) من طريق محمد بن سابق، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب الأسدي، عن علي رضي الله عنه، قال: قال أبوجهل للنبي ﷺ: قد نعلم يا محمد أنك تصل الرحم، وتصدق الحديث، ولانكذبك، ولكن نكذب الذي جئت به، فأنزل الله عز وجل: ﴿قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون﴾. اهـ. ولم تضبط الآية في «المستدرك».

ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: ما خرَّجا لناجية شيئاً».

قلت: الحديث بهذا الإسناد معلول؛ فقد اختلف فيه على إسرائيل، وخولف إسرائيل.

أما الاختلاف على إسرائيل؛ ففي وصله وإرساله، وفي ذكر شيخ أبي إسحاق، فأبو أحمد الزبيري ومحمد بن سابق روياه عن إسرائيل موصولاً وسميا شيخ أبي إسحاق ناجية.

وأشار الدارقطني في «العلل» (٤ / ١٤٣) إلى أن إسرائيل رواه عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة مرسلاً عن النبي ﷺ، ولم يذكر الدارقطني من الذي رواه عن إسرائيل على هذا الوجه، وقد أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٣ / ٢٦٤).

وأما مخالفة إسرائيل، فقد خالفه سفيان الثوري، فرواه عن أبي إسحاق، عن ناجية مرسلاً ليس فيه ذكر لعلي رضي الله عنه، ولفظه نحو لفظ الحاكم.

أخرجه هكذا الترمذي في «جامعه» (٨ / ٤٣٨ / رقم ٥٠٥٩) في تفسير =

. . . .

= سورة الأنعام من كتاب «التفسير».

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٣٣٤ / رقم ١٣١٩٥).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (ل ٦٦ / أ وب)

ثلاثتهم من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن ناجية به.

وأخرجه الطبري أيضاً برقم (١٣١٩٦) من طريق يحيى بن آدم، عن سفيان به.

كذا رواه عبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن آدم عن سفيان.

وخالفهما معاوية بن هشام، فرواه عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن ناجية ابن كعب، عن علي رضي الله عنه، هكذا موصولاً، فأخطأ فيه.

أخرجه الترمذي في الموضع السابق برقم (٥٠٥٨).

وابن أبي حاتم في الموضع السابق أيضاً.

والدارقطني في «العلل» (٤ / ١٤٣ - ١٤٤).

والضياء المقدسي في «المختارة» (٢ / ٣٦٤ - ٣٦٥ / رقم ٧٤٨).

والصواب فيه ما رواه عبدالرحمن بن مهدي ومن وافقه، هذا ما رجحه الترمذي والدارقطني.

أما الترمذي فإنه أخرج رواية معاوية أولاً، ثم أتبعها برواية ابن مهدي، ثم قال: «وهذا أصح».

وأما الدارقطني فإنه سئل عن هذا الحديث، فقال: «يرويه الثوري، عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب، عن علي.

قاله معاوية بن هشام، عن الثوري.

وغيره يرويه عن الثوري مرسلاً، لا يذكر فيه علياً، وهو المحفوظ». اهـ.

وسبب الترجيح واضح بين؛ فإن عبدالرحمن بن مهدي إمام ثقة ثبت حافظ =

[الآية (٤٤): قوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا بِمَآ أُوتُوٓا أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾]

٨٧٨ ـ حدثنا سعيد، قال: سمعت سفيان[١] يقول: ﴿فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء﴾، قال: رخاء الدنيا ويسرها، ﴿حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة﴾.

[الآية (٥٢): قوله تعالى:

﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾]

٨٧٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا جرير[٢]، عن منصور[٣]، عن

= عارف بالرجال كما تقدم في الحديث رقم [٧٤].

وأما معاوية بن هشام القَصَّار أبو الحسن الكوفي، مولى بني أسد، فهو صدوق، إلا أنه كثير الخطأ؛ قال الإمام أحمد: «هو كثير الخطأ»، وقال ابن معين: «صالح وليس بذاك»، وقال عثمان بن أبي شيبة: «صدوق وليس بحجة»، وقال الساجي: «صدوق يهم»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ»، ووثقه أبو داود والعجلي، وقال ابن سعد: «كان صدوقاً كثير الحديث»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال ابن عدي: «وقد أغرب عن الثوري بأشياء، وأرجو أنه لا بأس به».

انظر «تهذيب الكمال وحاشيته» (٢٨ / ٢١٨ ـ ٢٢٠ / رقم ٦٠٦٧)، و«التهذيب» (١٠ / ٢١٨ / رقم ٤٠١)، و«التقريب» (ص ٥٣٨ / رقم ٦٧٧١).

(١) هو ابن عيينة.

٨٧٨ ـ سنده صحيح، وهو موقوف على ابن عيينة من قوله.

(٢) هو ابن عبدالحميد.

(٣) هو ابن المعتمر.

إبـراهيم[١] ـ في قولـه عز وجـل: ﴿ولا تطرد الـذين يدعون ربهم بالغداة والعشي﴾ ـ، قال: لا تطردهم عن الذكر.

[الآية (٥٧): قوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾]

٨٨٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ: ﴿يقصّ الحق﴾، ويقول: ﴿نحن نقص عليك[٢] أحسن القصص﴾[٣].

---

(١) هو النخعي.

٨٧٩ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٢٧٥) وعزاه لابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقـد أخـرجـه ابن جرير في «تفسيره» (١١ / ٣٨٥ / رقم ١٣٢٨٥ و ١٣٢٨٦) من طريق سفيان بن وكيع ومحمد بن حميد، كلاهما عن جرير، به، ولفظ ابن حميد مثل لفظ المصنف، ولفظ ابن وكيع قال فيه: «هم أهل الذكر».

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٣٢٨٤) من طريق وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، قوله: ﴿ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي﴾، قال: أهل الذكر.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٧٣ / أ) من طريق سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم، به بلفظ: هم أهل الذكر.

(٢) في الأصل: «إليك».

(٣) الآية (٣) من سورة يوسف.

٨٨٠ ـ سنده صحيح.

=

[الآية (٥٩): قوله تعالى:
﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾]

٨٨١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأحوص(١)، عن سعيد بن مسروق(٢)، عن حَسَّان النُّمَيْري(٣)، عن ابن عباس ـ في قوله عز وجل: ﴿وما تسقط من ورقة إلا يعلمها﴾ ـ، قال: **ما من شجرة في بر ولا بحر إلا وبها ملك يكتب ما يسقط من ورقها.**

= وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٣٩٩ / رقم ١٣٣٠٣).
وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٧٥ / أ).
أما ابن جرير فمن طريق سفيان بن وكيع.
وأما ابن أبي حاتم فمن طريق محمد بن عبدالله بن يزيد المقرىء.
كلاهما عن سفيان، به مثله.

(١) هو سلَّام بن سُلَيم.

(٢) هو الثوري والد سفيان.

(٣) لم أجد راوياً بهذه النسبة: «النميري» يروي عن ابن عباس وعنه سعيد ابن مسروق.

وفي الموضع الآتي من المطالب العالية نقلاً عن مسند مسدَّد: «الفهري» أو: «النمري» لم تتضح، وفي تفسير ابن أبي حاتم ـ كما سيأتي ـ: «النمري».

والذي يظهر أنه: حَسَّان بن وَبْرَة النَّمري، أبو عثمان البصري، يروي عن أبي هريرة، روى عنه عمرو بن شراحيل، وهو مجهول، ذكره البخاري في «تاريخه» وسكت عنه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولم أجده في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم. انظر «التاريخ الكبير» للبخاري (٣ / ٣٥ / رقم ١٤٧)، و«الثقات» لابن حبان (٤ / ١٦٥). =

[الآية (٦٥): قوله تعالى:

﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ﴾]

٨٨٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا حماد بن زيد وسفيان، عن

= وقد اختلف في نسبة حسان هذا، فالبخاري في الموضع السابق من «تاريخه» نسبه هكذا: «النمري»، وذكر أن الذي نسبه هكذا هو إسحاق، عن سهل، وأن محمد بن شعيب قال: أخبرني عمرو بن شراحيل، قال: سمعت حسان ابن وبرة المُرِّي.

وأما «الثقات» لابن حبان فنسب فيها حسان هذا هكذا: «المزني»، والله أعلم بالصواب.

٨٨١ ـ سنده ضعيف لجهالة حسان النُّميري.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٢٧٨) وعزاه للمصنِّف ولمسدَّد وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه.

وقد أخرجه مسدد في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (ل ١٤٠ / أ) فقال: حدثنا أبو الأحوص، ثنا سعيد بن مسروق، عن حسان الفهري، عن ابن عباس رضي الله عنهما ـ في قوله: ﴿وما تسقط من ورقة﴾ ـ قال: ما من شجرة في بر أو بحر إلا وبها ملك موكل يكتب ما يسقط من ورقها.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٧٥ / ب) فقال: حدثنا أبي، ثنا الحسن بن الربيع، ثنا أبو الأحوص، عن سعيد بن مسروق، عن حسان النمري، عن ابن عباس ـ في قوله: ﴿وما تسقط من ورقة إلا يعلمها﴾ ـ قال: ما من شجرة في بر ولا بحر إلا ملك موكل بها يكتب ما يسقط منها.

عمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله، قال: **لما نزلت ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم﴾، قال رسول الله ﷺ: «أعوذ بوجهك»، ﴿أو من تحت أرجلكم﴾، قال: «أعوذ بوجهك»، ﴿أو يلبسكم شيعاً ويذيق بعضكم بأس بعض﴾، قال سفيان[(١)]: هو أهون. وقال سفيان: هاتان أيسر.**

---

(١) كذا جاء بالأصل! ولعل الصواب: «قال حماد».

٨٨٢ ـ سنده صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه البخاري كما سيأتي.

فالحديث له عن جابر رضي الله عنه طريقان:

الطريق الأولى: يرويها عمرو بن دينار، ورواه عن عمرو أربعة:

١ ـ حماد بن زيد.

وهو الذي أخرج المصنف الحديث من طريقه هنا مقروناً بسفيان بن عيينة.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٨ / ٢٩١ / رقم ٤٦٢٨) في تفسير سورة الأنعام من كتاب «التفسير»، باب: ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم﴾، و(١٣ / ٣٨٨ / رقم ٧٤٠٦) في التوحيد، باب قول الله عز وجل: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾.

ومن طريق البخاري أخرجه البغوي في «تفسيره» (٢ / ١٠٤)، وفي «شرح السنة» (١٤ / ٢١٧ / رقم ٤٠١٦).

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣ / ٤٧٠ ـ ٤٧١ / رقم ١٩٨٢ و١٩٨٣).

والنسائي في «التفسير» (١ / ٤٧١ ـ ٤٧٢ / رقم ١٨٤)، وفي النعوت من «الكبرى»(٤ / ٤١٢ / رقم ٧٧٣١)، باب قوله سبحانه: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾.

والإسماعيلي في «مستخرجه» كما في «فتح الباري» (٨ / ٢٩٢). =

. . . .

= والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢ / ٢٦).

جميعهم من طريق حماد بن زيد، به، نحوه، واقتصر بعضهم على قوله: «هذا أهون»، وبعضهم على قوله: «هذا أيسر»، وجمع بينهما بعضهم على الشك هكذا: «هذا أهون، أو هذا أيسر».

٢ ـ سفيان بن عيينة.

وهو الذي أخرج المصنف الحديث من طريقه مقروناً برواية حماد بن زيد السابقة.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢١١).

والحميدي في «مسنده» (٢ / ٥٣٠ / رقم ١٢٥٩).

ونعيم بن حماد في «الفتن» (٢ / ٦٢٠ / رقم ١٧٣٠).

والإمام أحمد في «المسند» (٣ / ٣٠٩).

والبخاري في «صحيحه» (١٣ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ / رقم ٧٣١٣) في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول الله تعالى: ﴿أو يلبسكم شيعاً﴾.

والترمذي في «جامعه» (٨ / ٤٣٨ / رقم ٥٠٦٠) في تفسير سورة الأنعام من كتاب «التفسير».

وأبو يعلى في «مسنده» (٣ / ٣٦٢ و٤٦٣ / رقم ١٨٢٩ و١٩٦٧).

ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (١٦ / ٢٠٣ ـ ٢٠٤ / رقم ٧٢٢٠ / الإحسان).

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٤٢٢ و٤٢٣ / رقم ١٣٣٦٥ و ١٣٣٦٦).

وابن خزيمة في «التوحيد» (١ / ٢٧ ـ ٢٨ رقم ١).

وابن أبي حاتم في «التفسير» (٣ / ل ٧٧ / ب).

والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢ / ٢٥ ـ ٢٦)، وفي «الاعتقاد» (ص =

. . . .

= ٨٩).

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، به، نحوه، وفيه: «هاتان أهون، أو: هاتان أيسر»، وعند بعضهم: «هاتان أهون وأيسر»، ولم يذكرها ابن أبي حاتم، وإنما اختصر الحديث.

٣ ـ معمر بن راشد.

أخرجه عنه عبدالرزاق في «تفسيره» مقروناً برواية سفيان السابقة.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه النسائي في «تفسيره» (١ / ٤٧٢ ـ ٤٧٣ / رقم ١٨٥).

وابن جرير في «تفسيره» (١١ / ٤٢٧ / رقم ١٣٣٧٢).

٤ ـ حماد بن سلمة.

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١ / ١٢٩ / رقم ٣٠٠) من طريق هدبة ابن خالد، عن حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، به نحوه.

الطريق الثانية: يرويها أبو الزبير، عن جابر.

أخرجه ابن مردويه في «تفسيره» ـ كما في «تفسير» ابن كثير (٢ / ١٤٠) ـ فقال: حدثنا سليمان بن أحمد، حدثنا مقدام بن داود، حدثنا عبدالله بن يوسف، حدثنا عبدالله بن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن أبي الزبير، عن جابر، به نحوه، وفي آخره قال: «ولو استعاذه لأعاذه».

وقد روي عن ابن لهيعة من وجه آخر، إلا أنه أرسله.

أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٤٢٩ / رقم ١٣٣٧٧) من طريق أبي الأسود، أخبرنا ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن أبي الزبير قال: لما نزلت. . .، فذكره هكذا مرسلاً.

والرواية الموصولة لا تصح عن ابن لهيعة؛ لأن في سندها شيخ سليمان بن أحمد الطبراني وهو المقدام بن داود بن عيسى بن تليد الرعيني، أبو عمرو =

[الآية (٧٥): قوله تعالى:
﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ﴾]

٨٨٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا الحكم بن ظُهَيْر[١]، قال: حدثني السُّدِّي ـ وهو إسماعيل بن عبدالرحمٰن ـ، ـ في قوله عز وجل: ﴿وكذلك نري إبراهيم ملكوت السماوات والأرض﴾ ـ قال: **قام على صخرة، فَفُرِجَت له السماوات السبع حتى نظر إلى العرش وإلى منزله في الجنة، ثم فرجت له الأرضون السبع حتى نظر إلى الصخرة التي عليها الأرضون، فذلك قوله عز وجل: ﴿وآتيناه[٢] أجره في الدنيا﴾[٣].**

= المصري، وهو ضعيف، روى عن عمه سعيد بن تليد وأسد بن موسى وخالد بن نزار وغيرهم، روى عنه الطبراني وابن أبي حاتم وقال: «سمعت منه بمصر، وتكلموا فيه»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن يونس: «تكلموا فيه»، وقال محمد بن يوسف الكندي: «كان فقيهاً مفتياً، لم يكن بالمحمود في الرواية»، وضعفه الدارقطني، وذكر ابن القطان «أن أهل مصر تكلموا فيه»، وقال مسلمة بن القاسم: «رواياته لا بأس بها»، وكانت وفاته سنة ثلاث وثمانين ومائتين. انظر «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨ / ٣٠٣ / رقم ١٣٩٩)، و«لسان الميزان» (٦ / ٨٤ ـ ٨٥ / رقم ٣٠٤).

(١) تقدم في الحديث رقم [٤٢١] أنه متروك.

(٢) في الأصل: «ولقد آتيناه».

(٣) الآية (٢٧) من سورة العنكبوت.

٨٨٣ ـ سنده ضعيف جداً لشدة ضعف الحكم بن ظُهَيْر، ولم ينفرد به، =

٨٨٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا الحَكَم بن ظُهَيْر(١)، قال: حدثني الليث بن أبي (سُلَيْم)(٢)، عن شَهْـر بن حَوْشَب(٣)، عن

= بل روي عن السُّدِّي من طريق آخر ضعيف كما سيأتي.

وهذا الأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٠١) وعزاه للمصنِّف سعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٨٥ / أ) من طريق آخر فقال: أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم فيما كتب إليّ، ثنا أحمد بن مفضَّل، ثنا أسباط، عن السُّدِّي . . . ، فذكره بنحوه.

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه الراوي عن السُّدِّي: أسباط بن نصر الهَمْداني، قال ابن حجر في «التقريب» (ص ٩٨ / رقم ٣٢١): «صدوق كثير الخطأ يغرب».

ومع كون أسباط كثير الخطأ، إلا أنه هو راوية السدي، وقد احتمل الأئمة روايته عن السدي في «التفسير» مما لا يُبنى عليه حكم، والله أعلم.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٤٧٢ / رقم ١٣٤٤٩) من طريق محمد بن الحسين، عن أحمد بن المفضل بمثل رواية ابن أبي حاتم.

(١) تقدم في الحديث السابق أنه متروك.

(٢) في الأصل: «أسلم»، وهو تصحيف، والليث هذا تقدم في الحديث رقم [٩] أنه صدوق اختلط جداً فلم يتميز حديثه فتُرك.

(٣) هو شَهْرُ بن حَوْشَب الأشعري، الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، روى عنها وعن أبي هريرة وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم، روى عنه عبدالحميد بن بهرام وقتادة وليث بن أبي سليم وغيرهم.

كان مولده في خلافة عثمان رضي الله عنه، واختلف في وفاته، فقيل: سنة مائة، وقيل قبلها بعام، وقيل بعدها بعام، وقيل غير ذلك.

وقـد اختلفت أقـوال أئمة الجرح والتعديل في شهر، فوثقه الإمام أحمد وابن =

سلمـان الفـارسي، قال: لمـا أري إبـراهيم ملكـوت السمـاوات والأرض، رأى رجـلاً على فاحشة فدعا عليه فهلك، ثم رأى آخر على فاحشة فدعا عليه فهلك، ثم رأى آخر على فاحشة فدعا عليه فهلك، فأوحى الله إليه: يا إبراهيم، مهلاً! فإنك رجل مستجاب لك، وإني من عبدي على ثلاث خصال: إما أن يتوب قبل الموت فأتوب عليه، وإما أن أخرج من صلبه ذرية يذكروني، وإما أن يتولى فجهنم من ورائه.

= معين وغيرهما، وضعفه شعبة وابن عون وغيرهما، وبعض العلماء يحسِّن حديثه، وبعضهم يضعفه؛ قال الذهبي: «الرجل غير مدفوع عن صدق وعلـم، والاحتجاج به متـرجـحٌ»، وقـال ابن حجر: «صدوق كثير الإرسال والأوهام». انظر «تهذيب الكمـال» (١٢ / ٥٧٨ ـ ٥٨٩)، و«سير أعـلام النبلاء» (٤ / ٣٧٢ ـ ٣٧٨)، و«تقـريب التهذيب» (ص ٢٦٩ /رقم ٢٨٣٠). والذي أرجِّحه من هٰذه الأقوال: ما ذهب إليه ابن حجر، فشهر صدوق، إلا أنه ضعيف من قبل حفظه، وهذا الذي ترجح لي من النظر في أقوال من عدّله ومن جرّحه، فتعديل من عدّله يدل على أنه عدل، وجرح من جرحه منصرف إلى ضعف حفظه ونكارة بعض الأحاديث التي يرويها، والله أعلم.

ومع ضعفه فإنه لم يسمع من سلمان الفارسي كما نص عليه الذهبي في الموضع السابق من «سير أعلام النبلاء».

٨٨٤ ـ سنده ضعيف جداً لشدة ضعف الحكم بن ظُهير، وضعف الليث ابن أبي سُليم، وضعف شهر بن حوشب من قبل حفظه، والانقطاع بينه وبين سلمان الفارسي رضي الله عنه، والاختلاف في سند الحديث الآتي ذكره.

وقد صح الحديث من وجه آخر عن سلمان رضي الله عنه كما سيأتي.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٠٣) وعزاه للمصنِّف =

. . . .

= وابن أبي شيبة وابن المنذر وأبي الشيخ.

وقد روي الحديث عن سلمان رضي الله عنه من طريقين:

الطريق الأولى: يرويها شهر بن حوشب، واختلف عليه.

فرواه عبدالجليل بن عطية، عن شهر موقوفاً عليه من قوله.

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٨٤ / ب) فقال: حدثنا محمد ابن‌عبيدالله بن المنادي، ثنا روح، ثنا عبدالجليل بن عطية...، فذكره.

وعزاه السيوطي في «الدر» (٣ / ٣٠٢) أيضاً لعبد بن حميد.

وخالفه ليث بن أبي سُليم، واختُلف عليه أيضاً.

فرواه المصنِّف هنا من طريق الحكم بن ظهير، عن ليث، عن شهر، عن سلمان، وتقدم أن الحكم متروك.

ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢ / ٨٨ / رقم ٦٢٧٤) من طريق عمر بن عبدالرحمن الأبّار عن ليث، عن شهر، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ.

وعمر بن عبدالرحمن بن قيس الكوفي، أبو حفص الأبَّار، نزيل بغداد ثقة، وثقه ابن معين وابن سعد والدارقطني وغيرهم، وقال الإمام أحمد: «ما كان به بأس»، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: «صدوق». انظر «الجرح والتعديل» (٦ / ١٢١ - ١٢٢ / رقم ٦٦١)، و«تهذيب الكمال» (٢١ / ٤٢٦ - ٤٢٩).

والذي يظهر أن هذا الاختلاف من اختلاط الليث بن أبي سليم، والله أعلم.

وقد عزا السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٠٢ - ٣٠٣) الحديث من رواية شهر، عن معاذ أيضاً لأبي الشيخ وابن مردويه.

والراجح من رواية شهر بن حوشب للحديث أنه موقوف عليه من قوله كما رواه عنه عبدالجليل بن عطية القيسي، أبو صالح البصري، وهو صدوق يهم كما في «التقريب» (ص ٣٣٢ / رقم ٣٧٤٧)، فهو أحسن حالاً من الليث بكثير، والله =

[الآية (٨٢): قوله تعالى:

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾]

٨٨٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هُشيم، قال: نا العَوَّام بن حَوْشب، عن إبراهيم التَّيْمي؛ **أن رسول الله ﷺ سئل عن قوله عز**

= أعلم.

وأما حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه فأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣ / رقم ١٣٤٥٢) فقال: حدثنا هناد وابن وكيع، قالا: حدثنا أبو معاوية، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن سلمان قال: لما رأى إبراهيم ملكوت السماوات والأرض، رأى عبداً على فاحشة، فدعا عليه، فهلك، ثم رأى آخر على فاحشة، فدعا عليه، فهلك، ثم رأى آخر على فاحشة، فدعا عليه، فهلك، فقال: أنزلوا عبدي لا يُهلك عبادي. وهذا سند صحيح.

فأبو عثمان النَّهدي عبدالرحمن بن ملّ تقدم في الحديث [٩٤] أنه ثقة ثبت عابد مخضرم.

وعاصم هو ابن سليمان الأحول تقدم في الحديث [٤٧] أنه ثقة.

وأبو معاوية محمد بن خازم تقدم في الحديث [٣] أنه ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره.

وهنّاد بن السَّريّ تقدم في الحديث [٨٠٢] أنه ثقة.

٨٨٥ ـ سنده ضعيف لإرساله، وهو صحيح إلى مُرْسِلِه إبراهيم بن يزيد التيمي.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣١٠) وعزاه لعبد بن حميد فقط.

وجل: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾، فلم يجبهم بشيء حتى جاء رجل فأسلم، فلم يمكث إلا قليلاً حتى جاهد في سبيل الله عز وجل، فقتل، فقال رسول الله ﷺ: «هٰذا منهم».

٨٨٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأحوص[١]، عن أبي[٢] إسحاق[٣]، عن أبي ميسرة[٤] ـ في قوله عز وجل: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ ـ، قال: لم يخلطوه بشرك.

٨٨٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم[٥]، عن علقمة، (عن عبدالله)[٦]، قال: لما نزلت:

---

(١) هوسَلاَّم بن سُلَيْم.

(٢) قوله: «الأحوص عن أبي» سقط من الأصل، وألحق بالهامش مع الإشارة لدخوله بالصلب، وهو بخط الناسخ نفسه.

(٣) هو عمرو بن عبدالله الهَمْداني السَّبيعي، تقدم في الحديث [١] أنه ثقة، إلا أنه مدلِّس واختلط، وقد روى عنه هذا الأثر سفيان الثوري كما سيأتي وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط، فبقي عدم تصريحه بالسماع هنا.

(٤) هو عمرو بن شرحبيل، تقدم في الحديث [٧١١] أنه ثقة عابد مخضرم.

٨٨٦ ـ سنده رجاله ثقات، وأبو إسحاق مدلِّس ولم يصرِّح بالسماع.

وهذا الأثر أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٥٠٠ و٥٠١ / رقم ١٣٤٩٨ و١٣٤٩٩ و١٣٥٠٢) من طريق سفيان الثوري وغيره عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة في قوله: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ قال: بشرك.

(٥) هو ابن يزيد النخعي.

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل، فأثبته من مصادر التخريج، =

﴿الـذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ شَقَّ ذلك على الناس، فقـالوا: يا رسول الله! أَيُّنا لا يَظْلِمُ نَفْسَه؟ فقال رسول الله ﷺ: «(إنه ليس)(١) الذي تَعْنُون، ألم تسمعوا إلى ما قال العبد الصالح: ﴿يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم﴾(٢)؟».

= وبالأخص مَنْ أخرج الحديث من طريق أبي معاوية كالإمام أحمد في «المسند» (١ / ٣٧٨).

(١) انظر الحاشية السابقة.

(٢) الآية (١٣) من سورة لقمان.

٨٨٧ ـ سنده صحيح، وقد أخرجه الشيخان كما سيأتي.

وذكـره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٠٨) وعزاه لأحمد والبخاري ومسلم والترمذي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والدارقطني في «الأفراد» وأبي الشيخ وابن مردويه.

وقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٣٧٨).

ومسلم في «صحيحه» (١ / ١١٤ ـ ١١٥ / رقم ١٩٧) في كتاب «الإيمان»، باب صدق الإيمان وإخلاصه.

وابن جرير في «تفسيره» (١١ / ٤٩٥ ـ ٤٩٦ / رقم ١٣٤٨٠).

وأبو عوانة في «مستخرجه» (١ / ٧٣ ـ ٧٤).

وابن منده في كتاب «الإيمان» (٢ / ٤١٨ / رقم ٢٦٧).

وأبو نعيم في «المستخرج» (ل ٢٢ / ب).

والبيهقي في «السنن» (١٠ / ١٨٥) في الشهادات، باب جماع أبواب من تجوز شهادته ومن لا تجوز من الأحرار البالغين العاقلين المسلمين.

جميعهم من طريق أبي معاوية، به نحوه.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (ص ٣٥ ـ ٣٦ / رقم ٢٧٠). =

. . . .

= ومن طريقه وطريق أخرى أخرجه ابن منده في «الإيمان» (٢ / ٤١٧ / رقم ٢٦٦).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١ / ٨٧ / رقم ٣٢) في الإيمان، باب ظلم دون ظلم، و(٦ / ٤٦٥ / رقم ٣٤٢٨) في أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ولقد آتينا لقمان الحكمة أن اشكر لله . . .﴾ الآية، و(٨ / ٢٩٤ / رقم ٤٦٢٩) في التفسير، باب: ﴿ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾.

والنسائي في «التفسير» (١ / ٤٧٤ / رقم ١٨٦).

وأبو عوانة في «المستخرج» (١ / ٧٤).

والبيهقي في الموضع السابق.

جميعهم من طريق شعبة قال: قال لي الأعمش: ألا أحدثك حديثاً جيداً؟ سمعت إبراهيم يحدث عن علقمة، عن عبدالله: لما نزلت: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ قال أصحاب رسول الله ﷺ: أينا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فنزلت: ﴿لا تشرك بالله﴾.

هذا لفظ ابن منده.

زاد أبو عوانة في آخره: «فطابت أنفسنا».

تنبيه: وقع في المطبوع من مستخرج أبي عوانة: «فطابت أنفسها»، والتصويب من المخطوط (١ / ل ٣٧ / ب)، وكذا على الصواب نقله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١ / ٨٨)، لكنه عزاه لـ «مستخرج أبي نعيم»، ولم أجده فيه، فالظاهر أنه أراد مستخرج أبي عوانة.

ثم قال الحافظ ابن حجر: «واقتضت رواية شعبة هذه أن السؤال سبب نزول الآية الأخرى التي في لقمان، لكن رواه البخاري ومسلم من طريق أخرى عن الأعمش ـ وهو سليمان المذكور في حديث الباب ـ، ففي رواية جرير عنه: فقالوا: أينا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال: ليس بذلك، ألا تسمعون إلى قول لقمان؟ وفي =

. . . .

= رواية وكيع عنـه: فقال: ليس كما تظنون، وفي رواية عيسى بن يونس: إنما هو الشرك، ألم تسمعوا إلى ما قال لقمان؟ وظاهر هذا أن الآية التي في لقمان كانت معلومة عندهم، ولذلك نبههم عليها، ويحتمل أن يكون نزولها وقع في الحال، فتلاها عليهم، ثم نبههم، فتلتئم الروايتان». اهـ.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٤٤٤).

والبخـاري في «صحيحـه» (١٢ / ٣٠٣ / رقم ٦٩٣٧) في استتابـة المرتدين، باب ما جاء في المتأوِّلين.

ومسلم في الموضع السابق من «صحيحه».

وابن جرير في «تفسيره» (١١ / ٤٩٥ / رقم ١٣٤٧٩).

وأبو عوانة في «مستخرجه» (١ / ٧٣ ـ ٧٤).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٨٧ / ب).

وابن منده في «الإيمان» (٢ / ٤١٨ / رقم ٢٦٧).

وأبو نعيم في الموضع السابق.

والبيهقي في الموضع السابق.

جميعهم من طريق وكيع، عن الأعمش، به نحوه.

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (١ / ٤٢٤).

وابن منده في «الإيمان» (٢ / ٤١٧ و٤١٨ / رقم ٢٦٥ و٢٦٧).

وأبو نعيم في الموضع السابق.

ثلاثتهم من طريق عبدالله بن نمير، عن الأعمش، به نحوه.

وأخرجه البخاري أيضاً (٦ / ٤٦٥ / رقم ٣٤٢٩) في أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ولقد آتينا لقمان الحكمة...﴾ الآية.

ومسلم في الموضع السابق من «صحيحه» برقم (١٩٨).

والترمذي في «جامعه» (٨ / ٤٤٠ / رقم ٥٠٦٢) في تفسير سورة الأنعام =

. . . .

= من كتاب التفسير.

والنسائي في «التفسير» (٢ / ١٥١ / رقم ٤١٠).

ومن طريقه وطريق آخر أخرجه ابن منده في «الإيمان» (٢ / ٤١٨ / رقم ٢٦٧). جميعهم من طريق عيسى بن يونس، عن الأعمش، به نحوه.

وأخرجه البخاري أيضاً (٨ / ٥١٣ / رقم ٤٧٧٦) في تفسير سورة لقمان من كتاب «التفسير»، باب: ﴿لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم﴾، و(١٢ / ٢٦٤ / رقم ٦٩١٨) في استتابة المرتدين، باب إثم من أشرك بالله.

وأبو يعلى في «مسنده» (٩ / ٩٢ / رقم ٥١٥٩).

وابن جرير في «تفسيره» (١١ / ٤٩٦ / رقم ١٣٤٨٣).

وابن منده في «الإيمان» (٢ / ٤١٨ / رقم ٢٦٧).

وأبو نعيم في الموضع السابق.

جميعهم من طريق جرير، عن الأعمش، به نحوه.

وأخرجه البخاري أيضاً (٦ / ٣٨٩ / رقم ٣٣٦٠) في «الأنبياء»، باب قول الله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾.

وابن منده في الموضع السابق.

كلاهما من طريق حفص بن غياث، عن الأعمش، به نحوه.

وأخرجه مسلم في الموضعين السابقين من «صحيحه».

وابن جرير في «تفسيره» (١١ / ٤٩٤ / رقم ١٣٤٧٦).

وأبو عوانة في «مستخرجه» (١ / ٧٥).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٨٧ / ب).

وابن حبان في «صحيحه» (١ / ٤٨٧ ـ ٤٨٨ / رقم ٢٥٣ / الإحسان).

وابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٨٠).

والدارقطني في «الأفراد» كما في «أطرافه» لابن طاهر (ل ٢١٤ / أ). =

. . . .

= وابن منده في «الإيمان» (٢ / ٤١٨ / رقم ٢٦٧ و٢٦٨).

وأبو نعيم في الموضع السابق.

والبيهقي في الموضع السابق من «سننه».

جميعهم من طريق عبدالله بن إدريس، عن الأعمش، به نحوه.

قال ابن إدريس: حدثنيه أولاً أبي، عن أبان بن تغلب، عن الأعمش، ثم سمعته منه ـ يعني من الأعمش ـ.

وقول ابن إدريس هذا لم يذكره ابن أبي حاتم ولا البيهقي في روايتهما للحديث.

قال الدارقطني: «غريب من حديث أبان بن تغلب أبي سعيد، عن الأعمش، وغريب من حديث إدريس الأوْدي، عنه، لم يروه غير ابنه عبدالله بن إدريس، وتفرد به أبو كريب عنه».

وأخرجه مسلم في الموضع السابق برقم (١٩٨).

وأبو عوانة أيضاً (١ / ٧٤).

وأبو نعيم في الموضع السابق.

ثلاثتهم من طريق علي بن مسهر، عن الأعمش، به نحوه.

وأخرجه أبو عوانة في الموضع السابق.

وابن أبي حاتم في الموضع السابق أيضاً.

كلاهما من طريق سفيان الثوري، عن الأعمش، به مختصراً.

وأخرجه ابن جرير أيضاً (١١ / ٤٩٥ / رقم ١٣٤٧٨) من طريق يحيى بن عيسى، عن الأعمش، به نحوه.

وأخرجه أبو عوانة (١ / ٧٣ و٧٤ و٧٥) من طريق محمد بن فضيل وعبدالواحد بن زياد وعمار بن رزيق.

ثلاثتهم عن الأعمش، به نحوه، والله أعلم.

[الآية (٩٠): قوله تعالى:
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾]

٨٨٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا شهاب بن خراش[١]، قال: حدثني العـوّام[٢]، / قال: قال لي مجاهد: **فِيْمَ السجدة التي في (صٓ)[٣]؟ قال: إن الله ذكر الأنبياء، ثم قال: ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾، فاقتدى رسول الله ﷺ، واقتدينا نحن برسول الله ﷺ.** [ل ١٣٥/أ]

٨٨٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا يزيد بن هارون، عن العَوّام ابن حَوْشَب، عن مجاهد، قال: **قلت لابن عباس: إنا نسجد في**

(١) تقدم في الحديث [٢٠٦] أنه صدوق صاحب سنَّة.

(٢) هو ابن حَوْشب.

(٣) يعني قوله تعـالى: ﴿وظن داود أنمـا فتنّـاه فاستغفر ربه وخرّ راكعاً وأناب﴾. الآية (٢٤) من سورة (ص).

٨٨٨ ـ سنده حسن لذاته إلى مجاهد، وهو مرسل، ومع ذلك فهو معلول من هذا الطريق؛ لأن الثقات رووه عن العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عبـاس كما سيأتي في الحديث بعده، وهو صحيح، لكني أخشى أن يكون في النسخة سقط، وأن شهاب بن خراش وافق باقي الرواة عن العوام، ولم أجد من أخرج الحديث من طريق شهاب حتى يمكن تأييد هذا الاحتمال أو نفيه، وعلى كل حال فالعبرة بالروايات الصحيحة الآتية، ففيها غنية عن هذه الطريق، والله أعلم.

٨٨٩ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣١٣) وعزاه للمصنِّف والبخاري =

(صٓ)؟ فقرأ: ﴿أولئك الذين هداهم الله فبهداهم اقتده﴾، فكان داود فيمن أُمر نبيكم أن يقتدي به.

= والنسائي وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والطبراني وابن مردويه.

وطريق يزيد بن هارون هذه علّقها البخاري في «صحيحه» (٨ / ٢٩٤ / رقم ٤٦٣٢) في تفسير سورة الأنعام من كتاب «التفسير»، باب: ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾، وذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٨ / ٢٩٥) أن الإسماعيلي وصل هذه الرواية في «مستخرجه».

أقـول: وقـد أخرجها موصولة أيضاً البيهقي في «سننه» (٢ / ٣١٩) في الصلاة باب سجدة (صٓ)، وفي «معرفة السنن والآثار» (٣ / ٢٤٩ / رقم ٤٤٥٤) في الصلاة، باب السجود في (صٓ).

وقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨ / ٥٤٤ / رقم ٤٨٠٦ و٤٨٠٧) في تفسير سورة (صٓ) من كتاب «التفسير».

والبيهقي في الموضع السابق من «سننه».

كلاهمـا من طريق شعبـة ومحمـد بن عبيد الـطَّنَـافِسي، عن العوام بن حوشب، به، ولفظ شعبة مختصر، ولفظ الطنافسي بنحو لفظ يزيد هنا.

وأخرجه البخاري أيضاً (٦ / ٤٥٦ / رقم ٣٤٢١) في أحاديث الأنبياء، باب: ﴿واذكر عبدنا داود ذا الأيد إنه أواب﴾، من طريق سهل بن يوسف، عن العوام، به نحو لفظ يزيد.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٣٦٠).

وابن خزيمة في «صحيحه» (١ / ٢٧٨ بعد الحديث رقم ٥٥٢).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ٩٠ / ب).

ثلاثتهم من طريق أبي سعيد الأشج، عن ابن أبي غنيَّةَ، عن العوام، به بنحو لفظ يزيد. =

. . . .

= وأخرجه ابن خزيمة أيضاً (١ / ٢٧٧ / رقم ٥٥٢) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء وأبي سعيد الأشج، كلاهما عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان، عن العوام، به نحوه.

ومن طريق ابن خزيمة أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦ / ٤٧١ ـ ٤٧٢ / رقم ٢٧٦٦ / الإحسان).

ولأبي سعيد الأشج فيه إسناد آخر سيأتي.

ورواه المصنِّف سعيد بن منصور في تفسير سورة (صٓ) كما سيأتي (ل ١٦٨ / ب) من طريق هشيم بن بشير، قال: نا حصين والعوّام، عن مجاهد عن ابن عباس أنه كان يسجد في (صٓ)، وتلا هذه الآية: ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾، قال: كان داود عليه السلام ممن أُمر نبيكم أن يقتدي به.

ومن طريق المصنِّف أخرجه البيهقي في الموضع السابق من «المعرفة» رقم (٤٤٥٥).

وتابع المصنِّف في روايته ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٢ / ٩)، فرواه عن هشيم، عن حصين والعوام، به مختصراً.

وأخرجه النسائي في «تفسيره» (١ / ٤٧٧ / رقم ١٨٩) من طريق شريك القاضي، عن حصين بن عبدالرحمن، عن مجاهد، عن ابن عباس أنه سجد في (صٓ)، ثم قال: أمرني الله أن أقتدي بالأنبياء، ثم قرأ: ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٩) من طريق مسعر بن كدام، عن عمرو بن مرة، عن مجاهد، عن ابن عباس به مختصراً.

وكذا رواه الطبراني في «الكبير» (١١ / ٥٨ / رقم ١١٠٣٥).

ثم رواه الطبراني أيضاً برقم (١١٠٣٦).

والبيهقي في الموضع السابق من «سننه». =

. . . .

= كلاهما من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة، به.

ورواه جابر الجعفي، عن عمرو بن مرة، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: دخلت على رسول الله ﷺ في سفر وهو يقرأ سورة (صٓ) فسجد فيها.

أخرجه الطبراني أيضاً برقم (١١٠٣٧).

وجابر الجعفي تقدم في الحديث [١٠١] أنه ضعيف جداً، وقد خالف الرواة في متن الحديث.

وأخرجه ابن أبي شيبة في الموضع السابق.

والإمام أحمد في «المسند» (١ / ٣٦٤).

ومن طريق ابن أبي شيبة وطريق آخر أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١ / ٧٧ / رقم ١١٠٩٦).

ثلاثتهم من طريق ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عباس أن النبي ﷺ سجد في (صٓ).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنَّف» (٣ / ٣٣٦ / رقم ٥٨٦٢).

والبخاري في «صحيحه» (٨ / ٢٩٤ / رقم ٤٦٣٢) في تفسير سورة الأنعام من كتاب «التفسير».

كلاهما من طريق ابن جريج، قال: أخبرني سليمان الأحول، أن مجاهداً أخبره، فذكر الحديث بنحوه، إلا أنه بعد ذكره للآية قال: «هو منهم»، ولم يذكر قوله: «فكان داود. . . » إلخ.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس غير طريق مجاهد، منها:

طريق عكرمة وعبيدالله بن أبي يزيد وأبي معبد.

أما طريق عكرمة، فأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣ / ٣٣٧ / رقم ٥٨٦٥) فقال: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: رأيت النبي ﷺ سجد في (صٓ)، وليست (صٓ) من العزائم. =

. . . .

= ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١ / ٣١٨ / رقم ١١٨٦٤).

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (١ / ٢٢٤ / رقم ٤٧٧).

ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٩ / ١٢٩ ـ ١٣٠).

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٢٧٩ و٣٦٠).

والبخاري في «صحيحه» (٢ / ٥٥٢ / رقم ١٠٦٩) في سجود القرآن، باب سجدة (صٓ) و(٦ / ٤٥٦ / رقم ٣٤٢٢) في أحاديث الأنبياء، باب: ﴿واذكر عبدنا داود. . .﴾.

وأبو داود في «سننه» (٢ / ١٢٣ ـ ١٢٤ / رقم ١٤٠٩) في الصلاة، باب السجود في (صٓ).

ومن طريقه ابن عبدالبر في الموضع السابق.

وأخرجه الترمذي في «جامعه» (٣ / ١٧٦ / رقم ٥٧٤) في الصلاة، باب ما جاء في السجدة في (صٓ).

والنسائي في «التفسير» (١ / ٤٧٨ / رقم ١٩٠).

وابن خزيمة في «صحيحه» (١ / ٢٧٧ / رقم ٥٥٠).

والطبراني في «المعجم الكبير» (١١ / ٣١٨ / رقم ١١٨٦٥).

والبيهقي في «سننه» (٢ / ٣١٨) في الصلاة، باب سجدة (صٓ)، وفي «المعرفة» (٣ / ٢٤٨ / رقم ٤٤٤٨).

جميعهم من طريق أيوب، عن عكرمة، به.

وأما طريق عبيدالله بن أبي يزيد، فأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣ / ٣٣٧ / رقم ٥٨٦٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٨).

كلاهما من طريق عبيدالله ـ وتصحف عند ابن أبي شيبة إلى عِبدالله ـ ابن أبي يزيد مولى آل قارظ، أنه سمع ابن عباس سئل: في (صٓ) سجدة؟ قال: نعم =

[الآية (٩١): قوله تعالى:
﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾]

٨٩٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو مَعْشَر(١)، عن محمد بن كعب(٢) ـ في قوله عز وجل: **﴿وما قدروا الله حق قدره﴾** ـ، **قال: لم يَدْرُوا كُنْهَ(٣) الله عز وجل.**

= ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾.

وأما طريق أبي معبد، فأخرجه عبدالرزاق أيضاً في الموضع السابق برقم (٥٨٦٧) عن إسرائيل، عن رجل، عن أبي معبد مولى ابن عباس، قال: رأيت ابن عباس سجد في (صٓ).

(١) هو نجيح بن عبدالرحمن السِّندي، تقدم في الحديث [١٦٧] أنه ضعيف.

(٢) هو القُرظي، ثقة عالم كما في الحديث [٤].

(٣) الكُنْهُ: نهاية الشيء وحقيقته وقدره وغايته. انظر «لسان العرب» (١٣ / ٥٣٦ ـ ٥٣٧).

فالمعنى كما يقول ابن كثير (٢ / ١٥٦): «وما عظموا الله حق تعظيمه؛ إذ كذبوا رسله إليهم». اهـ.

وسبب ذلك: نقص معرفتهم بالله، وإلا فلو عرفوه حق معرفته ما كذبوا رسله.

٨٩٠ ـ سنده ضعيف لضعف أبي معشر.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣١٤) بلفظ: «ما علموا كيف هو حيث كذبوه»، وعزاه لابن المنذر وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١١ / ٥٢٢ ـ ٥٢٣ / رقم ١٣٥٣٨).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٩١ / أ). =

[الآية (٩٥) : قوله تعالى:
﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾]

٨٩١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله، عن حُصَين(١)، عن أبي مالك(٢) ـ في قوله عز وجل: ﴿فالقُ الحبِّ والنَّوَى﴾ ـ، قال: الشَّقُّ الذي يكون في النَّواة والحنطة.

= كلاهما من طريق أبي معشر، به، ولفظ ابن أبي حاتم كما ذكر السيوطي، وأما ابن جرير فلفظه عنده: «ما علموا كيف الله»، وهو ضمن قصة لليهود مع النبي ﷺ، وقد علّق الشيخ محمود شاكر على هذه اللفظة بقوله: (في المطبوعة والمخطوطة: «ما علموا كيف الله» هكذا، وهو تعبير غريب جداً أكاد أستنكره، وأخشى أن يكون تحريفاً). اهـ.

أقول: قد تكون اللفظة كما هنا: «كنه» بدل: «كيف»، فتحرفّت وليس في التعبير ـ عندي ـ غرابة إلا إذا أفضى إلى محذور؛ كالتشبيه، وأما إن كان المعنى: معرفة الله بأسمائه وصفاته معرفةً تؤدي إلى تعظيمه سبحانه وتصديق رسله، فهو معنى معقول.

(١) هو ابن عبدالرحمن السُّلَمي، تقدم في الحديث [٥٦] أنه ثقة تغير حفظه في الآخر، لكن الراوي عنه هنا هو خالد بن عبدالله الواسطي، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط كما سبق بيانه.

(٢) هو غزوان الغفاري، تقدم في الحديث [١٩٠] أنه ثقة.

٨٩١ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٢٤) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١١ / ٥٥٢) من طريق معلى بن أسد، عن خالد بن عبدالله، به مثله.

[الآية (٩٨): قوله تعالى:

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ فَمُسۡتَقَرّٞ وَمُسۡتَوۡدَعٞۗ ﴾]

٨٩٢ ــ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، عن أبي بشر[١]، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: **المستودع ما في الصُّلْب[٢]، والمستقرُّ ما في الرَّحم، مما هو حي ومما قد مات.**

---

(١) هو جعفر بن إياس.

(٢) الصُّلْبُ: عظمٌ من لدن الكاهل إلى العَجْب، وكل شيء من الظهر فيه فقارٌ فذلك الصُّلب، وهو الذي يخرج منه المني، ولذلك يُسَمَّى الجماع: صُلْباً. انظر «لسان العرب» (١ / ٥٢٦).

٨٩٢ ــ سنده صحيح، وعنعنة هشيم لا تضرّ هنا؛ لأنه صرَّح بالسماع في روايتي ابن جرير والحاكم الآتيتين.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٣١ ـ ٣٣٢) وعزاه للمصنِّف وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والحاكم.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١١ / ٥٦٦ / رقم ١٣٦٣١).

والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٣١٦).

أما ابن جرير فمن طريق يعقوب بن إبراهيم، وأما الحاكم فمن طريق عمرو ابن عون، كلاهما عن هشيم قال: أخبرنا أبو بشر. . . ، فذكره بمثله، إلا أنهما قدما «المستقر» على «المستودع».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأخرجه ابن جرير برقم (١٣٦٢٦) من طريق شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير قال: «المستودع» في الصلب، و«المستقر» في الآخرة وعلى وجه =

٨٩٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة[1]، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، قال: **قال لي ابن عباس: تزوج يا سعيد، قال: قلت: ما ذاك في نفسي اليوم، قال: أما لئن قلت ذاك، لما كان في صلبك من مستودع ليخرجن.**

= الأرض.

وهكذا رواه كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبير من قوله بلفظ:

مستودعون ما كان في أصلاب الرجال، فإذا قرُّوا في أرحام النساء أو على ظهر الأرض أو في بطنها، فقد استقرُّوا.

أخرجه ابن جرير برقم (١٣٦٢٠ و١٣٦٢١).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٩٧ / أ وب).

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٣٦٢٢ و١٣٦٢٣ و١٣٦٢٩ و١٣٦٣٧).

من طريق المغيرة بن النعمـان وأبي الجبر تميم بن حذلم، كلاهما عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، بألفاظ أخرى والمعنى واحد أو متقارب.

وروي هذا المعنى وبعضه وقريب منه عن ابن عباس من طريق عكرمة، وأبي ظبيان حصين بن جندب وعلي بن أبي طلحة وقتادة وعطية العوفي وتجدها مخرجة عند ابن جرير برقم (١٣٦٢٧ و١٣٦٣٠ و١٣٦٣٤ و١٣٦٣٥ و١٣٦٥٤)، وعند ابن أبي حاتم (٣ / ل ٣٧ / أ وب).

ولأبي بشر جعفر بن إياس في الحديث لفظ آخر وهو الآتي.

(١) هو وضّاح بن عبدالله.

٨٩٣ ـ سنده صحيح.

وقد عزاه ابن حجر في «فتح الباري» (٩ / ١١٤) للمصنِّف.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٣٢) وعزاه لعبدالرزاق فقط.

وسبق أن أخرجه «المصنِّف» (١ / ١٢٣ / رقم ٤٩٥ / تحقيق الأعظمي) =

٨٩٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: سمعت عبدالله بن مسعود يقول: إذا كان أجل رجل بأرض أُثْبِت له بها حاجة، فإذا بلغ أقصى أجله، قَضَى أجله، قُبِضَ، فتقول الأرض يوم القيامة: يا رب! (هذا ما استودعتني)[1].

= في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، من طريق أبي عوانة بمثله، إلا أنه لم يذكر قوله: «يا سعيد»، ووقع هناك: «ما ذلك» بدل قوله: «ما ذاك»، و: «إن قلت» بدل قوله: «أما لئن قلت».

وقد أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧ / ١٤٧ / رقم ١٢٥٨١).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٥٦٦ / رقم ١٣٦٣٢).

كلاهما من طريق هشيم، عن أبي بشر، به.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٣٦٣٣) من طريق شعبة، عن أبي بشر، به.

وأخرجه أيضاً (١١ / ٥٧٠ / رقم ١٣٦٥٢) من طريق سفيان بن عيينة، عن رجل حدثه، عن سعيد بن جبير، به.

وهذا الرجل المبهم هو أبو بشر فيما يظهر، والله أعلم.

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل، فأثبته من بعض مصادر التخريج.

٨٩٤ ـ سنده صحيح، وقد روي عن إسماعيل مرفوعاً، والصواب وقفه.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٣٢) وعزاه للمصنِّف وعبدالرزاق وابن المنذر.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (١ / ٢١٥) عن سفيان بن عيينة، به نحو لفظ سعيد هنا.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (٥ / ٢٣٩) من طريق يحيى بن سعيد =

. . . .

= القطان، عن إسماعيل، به موقوفاً كما رواه ابن عيينة.

ورواه عمر بن علي المقدَّمي ومحمد بن خالد الوهبي عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن ابن مسعود مرفوعاً.

أما رواية عمر بن علي المقدَّمي، فأخرجها:

ابن ماجه في «سننه» (٢ / ١٤٢٤ / رقم ٤٢٦٣) في الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد له.

وابن أبي عاصم في «السنة» (١ / ١٧٣ / رقم ٣٩٢).

والبزار في «مسنده» (٥ / ٢٧٤ ـ ٢٧٥ / رقم ١٨٨٩).

والحاكم في «المستدرك» (١ / ٤١).

ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧ / ١٧٢ / رقم ٩٨٨٩ / تحقيق زغلول).

قال الحاكم: «قد احتج الشيخان برواة هذا الحديث عن آخرهم، وعمر ابن علي المقدمي متفق على إخراجه في «الصحيحين»»، وأقرّه الذهبي.

وأما رواية محمد بن خالد الوهبي، فأخرجها:

الحاكم في «المستدرك» (١ / ٤١ ـ ٤٢ و٣٦٧).

وعلقها ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٣٦٢ / رقم ١٠٧٣).

وأشار إليها الدارقطني في «العلل» (٥ / ٢٣٨).

ورواه هشيم بن بشير عن إسماعيل بن أبي خالد، واختُلف على هشيم.

فرواه موسى بن محمد بن حيان البصري، عن عبدالرحمن بن مهدي، عنه، عن إسماعيل، به مرفوعاً مثل رواية عمر بن علي ومحمد بن خالد.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠ / ٢٢٩ / رقم ١٠٤٠٣).

والحاكم في «المستدرك» (١ / ٤٢).

وأشار الدارقطني في «العلل» (٥ / ٢٣٨ ـ ٢٣٩) لهذه الرواية. =

. . . .

= والحديث من هذا الطريق ضعيف لضعف موسى بن محمد بن حيان، أبي عمران البصري الذي يروي عن يحيى القطان وعبدالصمد بن عبد الوارث والعراقيين، ويروي عنه أبو يعلى ومطيّن وغيرهما، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨ / ١٦١ / رقم ٧١٤): «ترك أبو زرعة حديثه ولم يقرأه علينا، كان قد أخرجه قديماً في فوائده»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩ / ١٦١) وقال: «ربما خالف، مات سنة بضع وثلاثين ومائتين». وانظر «ميزان الاعتدال» (٤ / ٢٢١ / رقم ٨٩٢١)، و«لسان الميزان» (٦ / ١٣٠ / رقم ٤٤٧).

ومع ضعف موسى بن محمد فإنه خالف باقي الرواة الذين رووا الحديث عن هشيم، عن إسماعيل موقوفاً.

فقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: «يرويه إسماعيل بن أبي خالد، فرفعه عنه عمر بن علي المقدمي ومحمد بن خالد الوهبي وهشيم - من رواية موسى بن حيان، عن ابن مهدي عنه -، وغيره يرويه عن هشيم ولا يرفعه. وكذلك رواه ابن عيينة ويحيى القطان وغيرهما موقوفاً، وهو الصواب». اهـ. من «العلل» (٥ / ٢٣٨ - ٢٣٩).

وهذا الذي رجحه الدارقطني كأن أبا حاتم الرازي مال إليه، فقد سأله ابنه أبو محمد عبدالرحمن عن هذا الحديث، فقال: «الكوفيون لا يرفعونه» ثم قال أبو محمد بن أبي حاتم: «هذا الحديث معروف بعمر بن علي بن مقدم، تفرد به عن إسماعيل بن أبي خالد، وتابعه على روايته محمد بن خالد الوهبي». اهـ. من «العلل» لابن أبي حاتم (١ / ٣٦٢ / رقم ١٠٧٣).

وصنيع البزار في «مسنده» يقتضي هذا الترجيح أيضاً، فإنه بعد أن روى الحديث - كما سبق - قال (٥ / ٢٧٥): «وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرفعه إلا عمر بن علي المقدَّمي».

وأما أبو عبدالله الحاكم فإنه أخرج الحديث أولاً من طريق عمر بن علي =

. . . .

= المقدَّمي، ثم ذكر أن رواة الحديث ممن احتجّ بهم الشيخان، ونصّ على أن المقدَّمي متفق على إخراجه في «الصحيحين»، ثم قال: «وقد تابعه محمد بن خالد الوهبي على سنده عن إسماعيل. . .»، ثم أخرجه من طريق الوهبي، ثم قال: «وقد أسنده هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد. . .»، ثم أخرجه من طريق هشيم، ثم قال: «فقد أسند هذا الحديث ثلاثة من الثقات عن إسماعيل، ووقفه عنه سفيان ابن عيينة، فنحن على ما شرطنا في إخراج الزيادة من الثقة في الوصل والسند». اهـ. من «المستدرك» (١ / ٤١ ـ ٤٢).

ولما ذكر البوصيري هذا الحديث في «مصباح الزجاجة» (٣ / ٣١١) قال: «هـذا إسناد صحيح رجاله ثقات. . .»ثم ذكر كلام الحاكم. وصححه مرفوعاً الشيخ ناصر الدين الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣ / ٢٢٢ / رقم ١٢٢٢).

وهـذا الذي ذهب إليه الدارقطني وغيره من ترجيح الرواية الموقوفة على المرفوعة ـ مع أن الرفع جاء من طريق ثلاثة من الثقات ـ سببه ـ والله أعلم ـ: أنهم نظروا في رواية هشيم على انفراد، فترجح لهم أن الرفع لا يصح عن هشيم؛ لأنه لم يرو إلا من طريق موسى بن محمـد بن حيان، عن ابن مهدي، عن هشيم، وموسى ضعيف، وباقي الرواة يروونه عن هشيم موقوفاً، فوافقت رواية هشيم رواية الإمامين: سفيان بن عيينة ويحيى القطان.

ثم نظروا في رواية عمر بن علي ومحمد بن خالد الوهبي، فإذا بالقلب لا يطمئن لرواية عمر بن علي المقدَّمي، فمع كونه ثقة، إلا أنه كان يدلِّس شديداً كما يقول ابن حجر في «التقريب» (ص ٤١٦ / رقم ٤٩٥٢)، ولذلك عدّه في الطبقة الرابعة من «طبقات المدلسين» (ص ١٣٠ / رقم ١٢٣)، وهم: من اتفق على أنه لا يحتـج بشيء من حديثهم إلا بمـا صرَّحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفـاء والمجـاهيل، وليس هذا فقط، بل إنـه كان يدلس تدليساً قبيحاً؛ قال عبدالله ابن الإمام أحمد: «سمعت أبي ـ وذُكر عمر بن علي ـ فأثنى عليه خيراً، =

. . . .

= وقال كان يدلِّس، سمعته يقول: حجاج سمعته ـ يعني: حدَّثنا آخر ـ، قال أبي: هكذا كان يدلِّس».

وقال محمد بن سعد: «كان ثقة، وكان يدلس تدليساً شديداً، يقول: سمعت وحدثنا، ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة والأعمش». ولذلك ترك ابن معين الكتابة عنه، قال ابن معين: «لم أكتب عنه شيئاً، وأصله واسطي نزل البصرة، وكان يدلِّس، وما كان به بأس، حسن الهيئة».

وهذا التدليس من المقدَّمي يؤثر بلا شك على رواياته وبالأخص إذا كانت هناك مخالفة بزيادة ونحوها كما في هذا الحديث، ولذلك يقول أبو حاتم الرازي: «محلّه الصدق، ولولا تدليسه لحكمنا له إذا جاء بزيادة، غير أنا نخاف أن يكون أخذه عن غير ثقة». انظر في ما تقدم: «تهذيب الكمال» (٢١ / ٤٧٢ ـ ٤٧٣).

فيبقى الخوف من رواية المقدَّمي حتى وإن صرَّح بالسماع.

وأما رواية الوهبي فلا تنهض لمقاومة رواية ثلاثة من الأئمة الثقات: سفيان ابن عيينة ويحيى القطان وهشيم ـ على ما ترجح عنه ـ.

ومن احتمل رواية المقدمي ورأى أن رواية الوهبي تعضدها فهو مجتهد، والأمر هيِّن في هذا الحديث؛ لأن لقائل أن يقول: هذا الحديث وإن كان موقوفاً على ابن مسعود فله حكم الرفع؛ لأنه لا يقال بالرأي، وليس ابن مسعود ممن عرف بالأخذ عن أهل الكتاب، ويؤيد ذلك أن الحديث صحّ عن النبي ﷺ مرفوعاً كما سيأتي في الحديث رقم [٨٩٦]. وثمة اختلاف آخر على إسماعيل بن أبي خالد.

فالحديث أخرجه الحاكم أيضاً في «المستدرك» (١ / ٣٦٧ ـ ٣٦٨) من طريق زيد بن الحريش، عن عمران بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عروة بن مضرِّس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله قبض عبد بأرض جعل له إليها حاجة».

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»(٧ / ١٧٢ /رقم =

٨٩٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا (سفيان بن عيينة، عن)[١] إسماعيل بن أبي خالد، عن إبراهيم[٢]، قال: **قال عبدالله: مستودعها في الدنيا ومستقرها في الرحم.**

= ٩٨٩٠ / تحقيق زغلول).

والحديث منكر من هذا الطريق، فعمران بن عيينة أخو سفيان بن عيينة له أوهام مع كونه صدوقاً، فقد ضعفه ابن معين في رواية، وفي أخرى قال: «ليس بشيء، ضعيف»، وفي أخرى قال: «صالح الحديث»، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث»، وقال أبو حاتم: «لا يحتج بحديثه؛ لأنه يأتي بالمناكير»، وسئل أبو داود عنه وعن أخويه إبراهيم ومحمد، فقال: «كلهم صالح، وحديثهم قريب من قريب»، وقال العقيلي: «في حديثه وهم وخطأ»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال البزار: «ليس به بأس»، وقال ابن خلفون: «قال أبو صالح: صدوق». انظر «الثقات» لابن حبان (٧ / ٢٤٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٢ / ٣٤٦ ـ ٣٤٧)، و«تهذيب التهذيب» (٨ / ١٣٧).

والراوي عن عمران هو زيد بن الحريش الأهوازي، وفيه ضعف؛ فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨ / ٢٥١) وقال: «ربما أخطأ»، وقال ابن القطان: «مجهول الحال» كما في «لسان الميزان» (٢ / ٥٠٣ / رقم ٢٠٢٣).

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل فاستدركته من «معجم الطبراني الكبير» (٩ / ٢٣٦ / رقم ٩٠١٧) حيث روى الحديث من طريق المصنِّف بمثله سواء.

(٢) هو النخعي، وروايته عن ابن مسعود مرسلة، لكنها صحيحة كما بينته في الحديث رقم [٣].

٨٩٥ ـ سنده صحيح، وإرسال إبراهيم له عن ابن مسعود لا يضر كما تقدم.

=

. . . .

= وقد أخرجه الطبراني كما سبق من طريق المصنف.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٣٢) وعزاه للمصنِّف والفريابي وعبد بن حميد وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والطبراني ولفظه:

المستقر: الرحم، والمستودع: المكان الذي تموت فيه.

وكان قد ذكر قبله الأثر عن ابن مسعود بلفظ: مستقرها في الدنيا، ومستودعها في الآخرة.

وعزاه لعبدالرزاق وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وأرى أنه نفس الأثر مع اختلاف في اللفظ.

فقد أخرجه عبدالرزاق بهذا اللفظ الأخير في «تفسيره» (٢ / ٢١٥) عن سفيان بن عيينة شيخ المصنف، عن إسماعيل، عن إبراهيم، به.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٥٦٥ / رقم ١٣٦٢٥).

وابن أبي حاتم (٣ / ل ٩٧).

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٣٦١٥ و١٣٦١٦ و ١٣٦١٨) من طريق أبي معاوية وهشيم بن بشير ومحمد بن فضيل وعلي بن هاشم، جميعهم عن إسماعيل بن أبي خالد، عن إبراهيم، به.

ولفظ أبي معاوية: مستقرها في الأرحام، ومستودعها حيث تموت.

ولفظ هشيم: المستودع حيث تموت، والمستقر ما في الرحم.

ولفظ ابن فضيل وعلي بن هاشم: مستقرها في الأرحام، ومستودعها في الأرض حيث تموت فيها.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٣٦١٧) وابن أبي حاتم في الموضع السابق، كلاهما من طريق مُرّة بن شراحيل عن ابن مسعود بنفس اللفظ الذي ذكره السيوطي وعزاه للمصنِّف وغيره.

٨٩٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا حماد بن زيد، عن أيوب[١]، عن أبي المَلِيْح[٢]، عن رجل من قومه[٣]، قال: **قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله قبض عبد بأرض جعل له بها حاجة»**.

---

(١) هو ابن أبي تَميمة كَيْسَان السختياني.

(٢) هو أبو المَلِيح بن أسامة بن عُمير بن حنيف بن ناجية الهُذَلي، مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه، فقيل: اسمه عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد، وهو ثقة، يروي عن أبيه أسامة، وعن أنس بن مالك وبريدة بن الحصيب وجابر بن عبدالله وأبي عَزَّة الهذلي وغيرهم، روى عنه أيوب السختياني وخالد الحذّاء وقتادة وأبناؤه زياد وعبدالرحمن ومبشر ومحمد أبناء أبي المليح، وغيرهم، وقد وثقه ابن سعد وأبو زرعة والعجلي وذكره ابن حبان في «الثقات»، وكانت وفاته سنة ثمان وتسعين، وقيل: ثمان ومائة، وقيل غير ذلك، وقد روى له الجماعة. انظر «الجرح والتعديل» (٦ / ٣١٩ / رقم ١٣٨١)، و«تهذيب الكمال» (٣٤ / ٣١٦ ـ ٣١٨)، و«تقريب التهذيب» (ص ٦٧٥ / رقم ٨٣٩٠).

(٣) هو أبو عَزَّة الهُذَلي كما جاء مصرحاً به في رواية إسماعيل بن عُلَيَّة، عن أيوب الآتية وغيرها، واسمه يسار بن عَبْدٍ. انظر «الإصابة» (٧ / ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، و«التقريب» (ص ٦٠٧ / رقم ٧٨٠١)، وما سيأتي من نقل عن الترمذي والحاكم.

٨٩٦ ـ سنده صحيح، وإبهام شيخ أيوب لا يضر؛ لأنه صحابي وقد جاء التصريح باسمه في بعض الروايات كما سيأتي.

والحديث مداره على أبي المليح، وله عنه طريقان:

١ ـ طريق أيوب السختياني الذي أخرجه المصنِّف هنا عن حماد بن زيد، عنه.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (ص ١٨٨ / رقم ١٣٢٥)، ومن طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١ / ٢٥٥). =

. . . .

= وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٨ / ٤٢٠) تعليقاً، وأخرجه موصولاً في «الأدب المفرد» (٢ / ٦٧٠ / رقم ١٢٨٢).

وأخرجه البزار في «مسنده» (٣ / ٢٥ / رقم ٢١٥٤ / كشف الأستار).

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢ / ٢٧٦ / رقم ٧٠٧).

والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ٢٩٦ / رقم ١٣٩٥).

جميعهم من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي المليح، عن رجل من قومه ـ وكانت له صحبة ـ به مثله، إلا أن رواية البزار وقع فيها التصريح باسم الصحابي فقال: «عن أبي المليح، عن أبي عزة»، ولفظه نحوه وزاد: «فإذا بلغ أقصى أثره قبضه».

وأمـا الطيالسي فقال: «حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي مليح الهذلي، عن أبي عزة واسمه مطر بن عكامس. . . ».

كذا قال الطيالسي! وتسمية أبي عزة مطر بن عكامس خطأ نبّه عليه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٧ / ٢٧٣)، وقد روى البيهقي ـ كما سبق ـ هذا الحديث من طريق الطيالسي ولم يذكر قوله: «واسمه مطر بن عكامس»، وإنما ساق بسنده عن علي بن المديني أنه قال: «أبو عزة اسمه يسار بن عبد، هذلي له صحبة».

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣ / ٤٢٩).

ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٤٢).

وأخـرجـه البخـاري في «الأدب المفـرد» (٢ / ٢٤٩ / رقم ٧٨٠) وفي «التاريخ الكبير» (٨ / ٤١٩ ـ ٤٢٠).

والترمذي في «جامعه» (٦ / ٣٥٩ ـ ٣٦٠ / رقم ٢٢٣٧ / تحفة) في كتاب القدر، باب ما جاء أن النفس تموت حيث ما كتب لها.

وابن حبان في «صحيحه» (١٤ / ١٩ / رقم ٦١٥١ / الإحسان).

جميعهم من طريق إسماعيل بن عليّة، عن أيوب، عن أبي المليح، عن =

. . . .

= أبي عزة الهذلي، عن النبي ﷺ، نحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث صحيح، وأبو عزة له صحبة، اسمه يسار بن عبد، وأبو المليح بن أسامة اسمه عامر بن أسامة بن عمير الهذلي».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح، ورواته عن آخرهم ثقات، وسمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: اسم أبي عزة يسار بن عبد، له صحبة. وأما أبو المليح فإني سمعت علي بن عمر الحافظ يقول: يلزم البخاري ومسلماً إخراج حديث أبي المليح عن أبي عزة، فقد احتج البخاري بحديث أبي المليح عن بريدة، وحديث أبي عزة رواه جماعة من الثقات الحفاظ».

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢ / ٢٧٦ / رقم ٧٠٨).

والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ٢٩٥ - ٢٩٦ / رقم ١٣٩٣ و١٣٩٤).

كلاهما من طريق وهيب، عن أيوب، عن أبي المليح، عن رجل من قومه، به مثله.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢ / ٣٠٧ / رقم ١٠٦٩).

وأبو يعلى في «مسنده» (٢ / ٢٢٨ / رقم ٩٢٧).

والدولابي في «الكنى» (١ / ٤٤).

والطبراني في «الكبير» (٢٢ / ٢٧٦ / رقم ٧٠٦).

وأبو نعيم في «المعرفة» (٢ / ل ٢٤٧ / ب).

والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ٢٩٥ / رقم ١٣٩٢).

جميعهم من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي المليح، عن أبي عزة، به مثله، إلا أن رواية الطبراني جاء فيها زيادة أبي قلابة بين أيوب وأبي المليح، وهذا خطأ لست أدري ما منشؤه. =

. . . .

= وأخرجه عبدالرزاق في «جامع معمر» الملحق بالمصنف (١١ / ٤٥٧ / رقم ٢٠٩٩٦) عن معمر، عن أيوب، عن أبي المليح، عن أسامة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما جعل الله ميتة عبد بأرض إلا جعل له بها حاجة».

كذا قال معمر!! وهذه رواية شاذة لمخالفة معمر لجميع أصحاب أيوب الذين يروونه عنه، عن أبي المليح، عن أبي عزة، وقد يكون الخطأ من عبدالرزاق؛ لأن رواية «المصنَّف» من طريق إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري عن عبدالرزاق متأخرة جداً، وكان ذلك بعد ما تغير عبدالرزاق كما تجده مفصلاً في «لسان الميزان» (١ / ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، فلعل الخطأ جاء من هذه الجهة والله أعلم.

وقد وقع خطأ في المطبوع من «المصنف» في اسم أبي المليح، فجاء هكذا: «أبي بلج»، والتصويب من «معجم الطبراني الكبير» (١ / ١٤٤ / رقم ٤٦١) حيث روى الحديث من طريق الدَّبَري، عن عبدالرزاق على الصواب، وفيه أيضاً التصريح بأن أسامة هو ابن زيد رضي الله عنهما، أقول هذا للتنبيه على خطأ محقق «المختارة» للضياء المقدسي، فإن الضياء أخرج الحديث (٤ / ١١٥ ـ ١١٦ / رقم ١٣٢٧) من طريق الطبراني، وجعله في «مسند» أسامة بن زيد تبعاً للطبراني؛ لمجيئه مصرحاً فيه بأنه «ابن زيد»، فأطال المحقق ـ اجتهاداً ـ في إثبات أنه «أسامة بن عمير»، والحقيقة أن كل ذلك خطأ، وإنما هو عن أبي عزة كما سبق.

قال الضياء عقبه: «إسناده حسن، وأخاف أن يكون غلطاً، فإن الحديث إنما يعرف من حديث أبي إسحاق، عن مطر بن عكامس، عن النبي ﷺ».

أقول: بل كلاهما مروي عن النبي ﷺ، وحديث أبي عزة أصح من حديث مطر بن عكامس كما سيتضح من خلال تخريج حديثه.

٢ ـ طريق عبيدالله بن أبي حميد، عن أبي المليح.

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» ـ كما في «تفسير» ابن كثير (٣ / ٤٥٥) ـ. =

. . . .

= والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩ / ١٨٩ - ١٩٠ / رقم ٨٤٠٧)، وهو في «مجمع البحرين» (٥ / ٣٨٢ / رقم ٣٢٤٨).

وابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٦٣٤).

وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» كما في «الإصابة» (٧ / ٢٧٤).

وأبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٣٧٤)، وفي «المعرفة» (٢ / ل ٢٤٧ / ب).

جميعهم من طريق عبيدالله بن أبي حميد، قال: حدثنا أبو المليح الهذلي، قال: حدثني يسار أبو عزة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أراد الله أن يقبض عبداً بأرض جعل له بها حاجة، ولا تنتهي حتى يقدمها»، ثم قرأ رسول الله ﷺ آخر سورة لقمان: ﴿إن الله عنده علم الساعة﴾ حتى ختمها، ثم قال رسول الله ﷺ: «هذه مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا الله».

هذا لفظ الطبراني، ولفظ الآخرين نحوه وبعضهم اختصره.

وسند الحديث من هذا الطريق ضعيف جداً، فإن عبيدالله بن أبي حُميد غالب الهُذَلي، أبا الخطاب البصري، متروك الحديث كما في «التقريب» (ص ٣٧٠ / رقم ٤٢٨٥)، وهو يروي عن أبي المليح، وروى عنه وكيع بن الجراح وعيسى بن يونس ومحمد بن عبدالله الأنصاري وغيرهم، وقد قال عنه الإمام أحمد: «ترك الناس حديثه»، وقد تركه يحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وفي رواية: «ذاهب الحديث»، وفي أخرى: «لا أروي عنه شيئاً»، وقال النسائي مرة: «ليس بثقة»، وقال مرة أخرى: «متروك الحديث».

انظر «الكامل» لابن عدي (٤ / ١٦٣٣ - ١٦٣٤)، و«تهذيب الكمال» (١٩ / ٢٩ - ٣١).

وللحديث شواهد من حديث ابن مسعود موقوفاً عليه بسند صحيح وتقدم برقم [٨٩٤]، ومن حديث مطر بن عكامس وجندب بن عبدالله وأبي هريرة. =

. . . .

= أما حديث مطر بن عكامس؛ فأخرجه:

الإمام أحمد في «المسند» (٥ / ٢٢٧).

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧ / ٤٠٠).

والترمذي في «جامعه» (٦ / ٣٥٩ / رقم ٢٢٣٥ و ٢٢٣٦ / تحفة) في القدر، باب ما جاء أن النفس تموت حيث ما كتب لها.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ٣٤٣ـ٣٤٤ / رقم ٨٠٧ و٨٠٨).

والحاكم في «المستدرك» (١ / ٤٢ و٣٦٧).

وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٣٤٦).

والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ٢٩٦ / رقم ١٣٩٦).

أما الإمام أحمد فمن طريق سفيان الثوري وحُديج بن معاوية، وأما البخاري والترمذي وأبو نعيم والقضاعي فمن طريق سفيان الثوري، وأما الطبراني فمن طريق سفيان الثوري وإسرائيل بن يونس، وأما الحاكم فمن طريق سفيان الثوري وأبي حمزة السُّكَّري، جميعهم عن أبي إسحاق السبيعي، عن مطر بن عكامس، عن النبي ﷺ قال: «إذا قضى الله ميتة عبد بأرض جعل له إليها حاجة»، واللفظ للإمام أحمد.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، ولا نعرف لمطر بن عكامس عن النبي ﷺ غير هذا الحديث».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد اتفقا جميعاً على إخراج جماعة من الصحابة ليس لكل واحد منهم إلا راوٍ واحد»، ووافقه الذهبي.

أقول: ومطر بن عُكَامِس هذا هو السُّلمي، الكوفي، لم يرو عنه سوى أبي إسحاق السبيعي، وقد اختلف في صحبته؛ قال عبدالله ابن الإمام أحمد: «سألت أبي عنه: هل له صحبة؟ فقال: لا يعرف»، وقال عثمان الدارمي: سألت يحيى =

. . . .

= ابن معين عن مطر بن عكامس: لقي النبي ﷺ؟ قال: لا أعلمه، وما يروى عنه إلا هذا الحديث»، وقال إسحاق بن منصور: «قلت ليحيى بن معين: مطر بن عكامس له صحبة؟ قال: لا، وقال أحمد بن حنبل: لا»، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن مطر بن عكامس: هل له صحبة؟ قال: لا نعرف له صحبة، قلت: رأى النبي ﷺ؟ قال: لا يُدرى، لم يرو إلا هذا الحديث. . .» فذكره.

وقال ابن حبان: «له صحبة». انظر «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ١٩٩)، و«الثقات» لابن حبان (٣ / ٣٩١)، و«تهذيب الكمال» (٢٨ / ٥٦ ـ ٥٧)، و«الإصابة» (٦ / ١٢٩).

وأما حديث جندب بن سفيان فأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١ / ٣٦٧) شاهداً لحديث قبله حيث قال: «ولهذا الحديث شواهد وأكثرها صحيحة، فمنها ما حدثنا. . .»، ثم ساقه من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، ثنا داود بن أبي هند، عن الحسن، عن جندب بن سفيان، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله قبض عبد بأرض جعل له فيها أو بها حاجة».

ولم أجد في هذا الإسناد ما يمكن أن يُعلّ به الحديث، سوى أن الحسن البصري مدلس كما تقدم في الحديث [٥ و٩]، ولم يصرح بالسماع هنا.

لكن القضاعي أخرج الحديث من طريق عباد بن العوام، عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن أبي الخيرة، عن الحسن، عن أبي هريرة، مرفوعاً به مثله.

انظر «مسند الشهاب» (٢ / ٢٩٤ ـ ٢٩٥ / رقم ١٣٩١).

وسعيد بن أبي خَيْرة البصري هذا مقبول لم يوثق، سوى أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وروى عنه داود بن أبي هند وعباد بن راشد وسعيد بن أبي عروبة. انظر «التهذيب» (٤ / ٢٣ / رقم ٣٤)، و«التقريب» (ص ٢٣٥ / رقم ٢٢٩٧).

فهذا الاختلاف على داود بن أبي هند بين إسحاق الأزرق وعباد بن العوام يصعب معه الترجيح بين الروايتين وبخاصة أنني لم أجد من أخرج الحديث سوى =

٨٩٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، قال: نا منصور(١)، عن الحسن أنه كان يقرأ: ﴿فَمُسْتَقِرٌّ ومستودع﴾(٢).

٨٩٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عَبِيدة بن حُميد الحَذَّاء(٣)،

= الحاكم والقضاعي، لكن فيما مضى من الطرق ما يغني عن هذه الطريق، فالحديث صحيح، والله أعلم.

(١) هو ابن زاذان.

(٢) قال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٥٧١ ـ ٥٧٢): «واختلفت القَرَأَةُ في قراءة قوله: ﴿فمستقر ومستودع﴾.

فقرأت ذلك عامة قرأة أهل المدينة والكوفة: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ ومُسْتَوْدَعٌ﴾ بمعنى: فمنهم من استقرّه الله في مقرّه، فهو مستقَرّ. ومنهم من استودعه الله فيما استودعه فيه، فهو مستودع فيه.

وقرأ ذلك بعض أهل المدينة وبعض أهل البصرة: ﴿فَمُسْتَقِرٌّ﴾ ـ بكسر القاف ـ بمعنى: فمنهم من استقرّ في مقرّه، فهو مستقِرّ به.

وأولى القراءتين بالصواب عندي ـ وإن كان لكليهما عندي وجه صحيح ـ:

﴿فَمُسْتَقَرٌّ﴾ بمعنى: استقرّه الله في مستقرّه؛ ليأتلف المعنى فيه وفي ﴿المستودع﴾، في أن كل واحد منهما لم يسمّ فاعله، وفي إضافة الخبر بذلك إلى الله في أنه المستِقرّ هذا، والمستودع هذا، وذلك أن الجميع مجمعون على قراءة قوله: ﴿ومستودع﴾ ـ بفتح الدال ـ على وجه ما لم يسمّ فاعله، فإجراء الأول ـ أعني قوله: ﴿فمستقر﴾ ـ عليه، أشبه من عدوله عنه». اهـ.

٨٩٧ ـ سنده صحيح.

(٣) هو عَبِيدةُ بن حُميد بن صُهيب الحَذَّاء، أبو عبدالرحمن الكوفي، التيمي، أو الليثي، أو الضبيّ، يروي عن الأسود بن قيس وحميد الطويل والأعمش وعمار الدهني وغيرهم، روى عنه سعيد بن منصور هنا وفي مواضع أخرى، والإمام =

. . . .

= أحمد وابن أبي شيبة وغيرهم، وروى عنه سفيان الثوري وهو أكبر منه، وقد وثقه ابن معين في رواية ووثقه كذلك ابن نمير وابن عمار والدارقطني وابن سعد وزاد: «صالح الحديث»، وذكره ابن حبان وابن شاهين في «الثقات»، وفي رواية عن ابن معين قال: «ما به المسكين من بأس، ليس له بَخْتٌ»، وحكى أبو داود عن الإمام أحمد أنه قال: «ليس به بأس»، وكذا قال النسائي، وحكى الفضل بن زياد عن الإمام أحمد أنه قال: «ما أحسن حديثه، هو أحب إلي من زياد بن عبدالله البَكّائي»، وقال الأثرم: «أحسن أبو عبدالله الثناء على عبيدة بن حميد جداً، ورفع أمره، وقال: ما أدري ما للناس وله، ثم ذكر صحة حديثه فقال: كان قليل السقط، وأما التصحيف فليس تجده عنده»، وقال ابن المديني: «أحاديثه صحاح، وما رويت عنه شيئاً» وضعفه، وفي موضع آخر قال: «ما رأيت أصح حديثاً من عبيدة الحذاء، ولا أصح رجالاً»، وقال العجلي: «لا بأس به»، وقال يعقوب بن شيبة: «شيخ كتب الناس عنه، ولم يكن من الحفاظ المتقنين»، وقال الساجي: «ليس بالقوي في الحديث، هو من أهل الصدق». اهـ. من «الجرح والتعديل» (٦ / ٩٢ / رقم ٤٧٩)، و«تهذيب الكمال» (١٩ / ٢٥٧ ـ ٢٦٢)، و«ميزان الاعتدال» (٣ / ٢٥ / رقم ٥٤٥٨).

ولما ذكر الحافظ ابن حجر عبيدة هذا في «التقريب» (ص ٣٧٩ / رقم ٤٤٠٨) قال:

«صدوق نَحْوي، ربما أخطأ» وذكر أن وفاته سنة تسعين يعني ومائة وقد جاوز ثمانين سنة.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن عبيدة هذا لا بأس به، فهو حسن الحديث، وهذا هو ظاهر كلام الأئمة الذين أثنوا عليه، ومن تكلم فيه فإنه يعترف له بصحة الحديث والصدق فيه، ويحمل تضعيفه على أنه لم يره من الحفاظ المتقنين كشعبة والثوري، فنقول: هو كذلك، ولكنه ليس بمدفوع عن الصدق والاحتجاج بحديثه، =

قال: نا عمار الدُّهْني(١)، عن حماد المديني(٢)، عن كُرَيْب(٣)، قال:

= وقد يحمل كلام علي بن المديني فيه على تساهله في الأخذ، أو اتهامه به، مع الاعتراف بأنه لم يضبط عليه خطأ في الحديث، ويدل على هذا قول ليحيى بن معين حين قال: «لم يكن به بأس، كان ينزل في درب المفضّل، ثم انتقل إلى قصر وضّاح، فعابوه أنه يقعد عند أصحاب الكتب». انظر الموضع السابق من «تهذيب الكمال».

(١) هو عمار بن معاوية الدُّهني، تقدم في الحديث [١٣٣] أنه ثقة.

(٢) كذا جاء في الأصل! ولم أجد راوياً بهذا الاسم يروي عن كريب، وعنه عمار الدهني، وقد روى ابن جرير هذا الخبر ـ كما سيأتي ـ وأبهمه، فجاء عنده: «عن رجل»، ورواه ابن أبي حاتم ـ كما سيأتي أيضاً ـ وقال: «عن حميد»، ولعل هذا هو الصواب، فحُمَيْد هذا هو ابن زياد، وهو مدني، فلعل اسمه تصحف في نسخة «السنن» هذه، وقد التقى بعمار بن معاوية الدهني، لكن الذي ذكر في ترجمته ـ كما سيأتي ـ: روايته عن عمار، لا العكس، وعمار أقدم منه، فوفاة عمار كانت سنة ثلاث وثلاثين ومائة، وأما حميد فمتأخر عن هذا التاريخ ـ كما سيأتي ـ، لكن من المعلوم عند أهل الحديث أن الشيخ قد يروي عن تلميذه، وهذا كثير، ولذلك أفرد علماء الحديث هذا النوع بالكلام في مبحث «رواية الأكابر عن الأصاغر»، فإن كان ما ذكر في «تفسير ابن أبي حاتم» صحيحاً ـ وهو الذي أميل إليه ـ، فهو: حميد بن زياد بن أبي المخارق، أبو صخر الخرّاط، صاحب العباء، مدني سكن مصر، وهو حميد بن صخر أبو مودود الخرّاط، كان يسميه كذلك حاتم ابن إسماعيل في روايته عنه، وقيل: إنهما اثنان. روى حميد هذا عن أبي صالح ذكوان السمان وزيد بن أسلم وسعيد المقبري ونافع مولى ابن عمر وكريب مولى ابن عباس وعمار الدهني وغيرهم، روى عنه إبراهيم بن سعد وحاتم بن إسماعيل وابن لهيعة وابن وهب ويحيى القطان وغيرهم. وهو صدوق إلا أنه يهم، قال أحمد: «ليس به بأس»، وضعفه النسائي، واختلف فيه قول ابن معين، فمرة قال: «ثقة =

دعاني ابن عباس رحمه الله، فقال: اكتب: من عبدالله بن عباس إلى فلان حَبْر تَيْماء(١)، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إلٰه إلا هو، فقلت: تبدؤه فتقول: سلام عليك؟ فقال: إن الله هو

= ليس به بأس»، وضعفه مرة، وفرق ابن عدي بينه وبين حميد بن صخر، فذكر لحميد بن زياد بعض الأحاديث التي انتقدت عليه، ثم قال: «له أحاديث صالحة . . .، وهو عندي صالح الحديث، وإنما أنكرت عليه هٰذين الحديثين (المؤمن مؤالف)، وفي القدرية؛ اللذين ذكرتهما، وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيماً»، وذكر صخر بن حميد، وذكر بعض الأحاديث التي انتقدت عليه، ثم قال: «ولحاتم بن إسماعيل عن حميد بن صخر أحاديث غير ما ذكرته، وفي بعض هٰذه الأحاديث عن المقبري ويزيد الرقاشي ما لا يتابع عليه، وكانت وفاته سنة تسع وثمانين ومئة». اهـ. من «الجرح والتعديل» (٣ / ٢٢٢ / رقم ٩٧٥)، و«الكامل» لابن عدي (٢ / ٦٨٤ ـ ٦٨٥ و٦٩١)، و«تهذيب الكمال» (٧ / ٣٦٦ ـ ٣٧٢)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٨١ / رقم ١٥٤٦).

(٣) هو كُرَيْب بن أبي مسلم الهاشمي، مولاهم، المدني، أبو رِشْدين، مولى ابن عباس، يروي عن أسامة بن زيد وزيد بن ثابت ومولاه ابن عباس وابن عمر وعائشة وأم سلمة وغيرهم رضي الله عنهم، روى عنه ابنه رشدين وعمرو بن دينار والزهري ومكحول وأبو صخر حميد بن زياد وغيرهم، وهو ثقة؛ وثقه ابن معين والنسائي وقال ابن سعد: «كان ثقة حسن الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى له الجماعة، وتوفي سنة ثمان وتسعين. انظر «الجرح والتعديل» (٧ / ١٦٨ / رقم ٩٥٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٤ / ١٧٢ ـ ١٧٤)، و«التقريب» (ص ٤٦١ / رقم ٥٦٣٨).

(١) تَيْمَاء ـ بالفتح والمدّ ـ: بلد في أطراف الشام، بين الشام ووادي القرى على طريق حاج الشام. «معجم البلدان» (٢ / ٦٧).

السلام، اكتب: سلام عليك، أما بعد، فحدثني عن ﴿مستقر ومستودع﴾، وعن: ﴿جنة عرضها السماوات والأرض﴾[(١)]، قال: فذهبت بالكتاب إلى اليهودي، فأعطيته إياه، فلما نظر إليه (قال)[(٢)]: مرحباً بكتاب خليلي من المسلمين، فذهب بي إلى بيته، ففتح أَسْفَاراً له كثيرة، فجعل يطرح تلك الأسفار لا يلتفت إليها، قلت: ما شأنك؟ قال: هذه أسفار كتبتها اليهود، حتى أخرج سِفْرَ موسى، فنظر إليه، فقال: المستودع: الصُّلْب، والمستقرّ: الرحم، ثم قرأ هذه الآية: ﴿ونقر في الأرحام ما نشاء﴾[(٣)]، ﴿ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين﴾[(٤)]، قال: هو مُسْتَقَرُّهُ في الأرض، ومستقره في الرحم، ومستقره تحت الأرض حتى يصير إلى الجنة أو إلى النار، ثم نظر فقال: ﴿جنة عرضها السماوات والأرض﴾، قال: سبع سماوات، وسبع أرضين يُلَفَّقْنَ[(٥)] كما تُلَفَّقُ الثياب بعضها إلى بعض، فقال: هذا عرضها، ولا يصف أحد طولها.

---

(١) الآية (١٣٣) من سورة آل عمران.

(٢) في الأصل: «فقال».

(٣) الآية (٥) من سورة الحج.

(٤) الآية (٣٦) من سورة البقرة، وكان في الأصل: (ولكم في الأرض مستقر ومستودع إلى حين)؛ فصوبتها.

(٥) أي ضُمَّتْ بعضها إلى بعض. انظر «لسان العرب» (١٠ / ٣٣٠ - ٣٣١).

٨٩٨ ـ سنده ضعيف إن كان الراوي عن كريب هو حميد بن زياد؛ =

[الآية (١٠٥): قوله تعالى:

﴿ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٖ يَعْلَمُونَ ﴾]

٨٩٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا حماد بن زيد، عن أيوب(١)، قال: سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس أنه كان يقرأ: ﴿دَارَسْتَ﴾ ـ بالألف ـ، قال: قَارَأْتَ(٢).

= لضعفه من قبل حفظه، وإن كان غيره فالحكم متوقف على معرفته ومعرفة حاله. والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢ / ٣١٥) وعزاه للمصنف وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١ / ٥٦٧ / رقم ١٣٦٣٨).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (ص ٥٤٥ ـ ٥٤٦ / رقم ١٤٢٤ / ق ١ / آل عمران).

أما ابن جرير فمن طريق هناد بن السري، عن عبيدة بن حميد، عن عمار الدهني، عن رجل، عن كريب، به نحوه، إلا أنه لم يذكر منه ما يتعلق بآية آل عمران.

وأما ابن أبي حاتم فمن طريق سفيان الثوري، عن عمار الدهني، عن حميد، عن كريب، به مختصراً بذكر ما يتعلق بآية آل عمران فقط.

(١) هو ابن أبي تميمة السختياني.

(٢) قال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٦ ـ ٢٧): «واختلفت القرأة في قراءة ذلك.

فقرأته عامة قرأة أهل المدينة والكوفة: ﴿وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾، يعني: قرأت، أنت، يا محمد، بغير «ألف».

وقرأ ذلك جماعة من المتقدمين، منهم ابن عباس، على اختلاف عنه فيه، وغيرهُ وجماعة من التابعين، وهو قراءة بعض قرأة أهل البصرة: ﴿وَلِيَقُولُوا =

. . . .

= دَارَسْتَ﴾، بألف، بمعنى: قارأت وتعلمت من أهل الكتاب.

وروي عن قتادة: أنه كان يقرؤه: ﴿دُرِسَتْ﴾، بمعنى: قرئت وتليت.

وعن الحسن أنه كان يقرؤه: ﴿دَرَسَتْ﴾، بمعنى: انمحت.

قال أبو جعفر: وأولى القراءات في ذٰلك عندي بالصواب، قراءة من قرأه: ﴿وَلِيَقولُوا دَرَسْتَ﴾، بتأويل: قرأتَ وتعلمت، لأن المشركين كذٰلك كانوا يقولون للنبي ﷺ، وقد أخبر الله عن قيلهم ذلك بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولونَ إِنَّما يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وهٰذا لِسانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [سورة النحل: ١٠٣]. فهـذا خبرٌ من الله ينبىء عنهم أنهم كانوا يقولون: إنما يتعلم محمد ما يأتيكم به من غيره، فإذا كان ذلك كذلك، فقراءة: ﴿وَلِيَقُولوا دَرَسْتَ﴾، يا محمد، بمعنى: تعلمت من أهل الكتاب، أشبهُ بالحق، وأولى بالصواب من قراءة من قرأه: «دارسْتَ»، بمعنى: قارأتهم وخاصمتهم، وغير ذلك من القراءات». اهـ.

٨٩٩ ــ سنده صحيح.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٣٦)، وعزاه للمصنِّف وعبد ابن حميد وابن المنذر وابن مردويه والضياء المقدسي في «المختارة».

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٨ / رقم ١٣٧١٤) من طريق إسماعيل بن عُلَيَّة، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه كان يقرؤها: (وليقولوا دارست)، أحسبه قال: قارأت أهل الكتاب.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨ / ٧١٦ / رقم ٦١٢٤).

وابن جرير في «تفسيره» (١٢ / ٢٨ / رقم ١٣٧١٧ و١٣٧١٨).

أما ابن أبي شيبة وابن جرير في الموضع الأول فمن طريق إسماعيل بن علية، وأما ابن جرير في الموضع الثاني فمن طريق شعبة، كلاهما عن أبي المعلى العطار يحيى بن ميمون، عن سعيد بن جبير، قال: كان ابن عباس يقرأ: (دَارَسْتَ) ـ بالألف، بجزم السين، ونصب التاء ـ. =

٩٠٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن كَيْسَان(١)، قال: سمعت ابن عباس يقول: ﴿دَارَسْتَ﴾: خاصمت وتلوت.

= هٰذا لفظ ابن جرير في الموضع الثاني، ونحوه في الموضع الأول مختصراً.

وأما ابن أبي شيبة فلفظه: عن ابن عباس أنه كان يقرأ: (دَارَسْتَ) ويقول: دارس كطعم الصاب والعلقم.

وقد أخرجه قريباً من هذا اللفظ ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١٠٠ / ب) من طريق عبدالعزيز بن المختار، عن أبي المعلى، عن سعيد بن جبير قال: ﴿دارست﴾ قال: قارأت، قال: ثم أنشد هذا البيت: وجدتم دارسي كطعم الصاب والعلقم.

وهٰذا محتمل أن يكون عبدالعزيز بن المختار أخطأ فيه فجعله من قول سعيد بن جبير، ومحتمل أن يكون سعيد بن جبير مرة يسنده إلى ابن عباس، ومرة يقوله من نفسه ـ فهو مفسِّر ـ، ورواه عنه على الوجهين أبو المعلى، والله أعلم.

وله طريق أخرى عن ابن عباس، أخرجها ابن جرير (١٢ / ٢٨ / رقم ١٣٧١٣) من طريق مجاهد، عن ابن عباس: ﴿دارست﴾ يقول: قارأت.

وسنده حسن.

وله طريق أخرى أيضاً يرويها ابن جرير (١٢ / ٢٩ ـ ٣٠ / رقم ١٣٧٢٨) من طريق شيخه محمد بن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس ـ في قوله: ﴿وليقولوا دارست﴾ ـ قال: قالوا: دارست أهل الكتاب، وقرأت الكتب وتعلمتها.

وسنده ضعيف جداً لأجل الراوي عن ابن عباس وهو: عطية بن سعد العوفي والرواة عنه، فهو مسلسل بالضعفاء كما بينته في الحديث [٤٥٤].

(١) مجهول الحال، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٦ / ٣٦٦ / رقم =

٩٠١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو[1]، سمع ابن الزبير يقول: «إن صبياننا ها هنا (يقولون)[2]: ﴿دارست﴾،

= ٢٦٥٥) وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ / ٢٥٦ / رقم ١٤١٤) لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥ / ١٨٤)، ولم يذكروا أنه روى عن غير ابن عباس، ولا عنه غير عمرو بن دينار، ويبدو أنه مقل عن ابن عباس، فكلهم ذكروا أنه روى عنه قوله، وأوضح ابن حبان قول ابن عباس الذي رواه فقال: «يروي عن ابن عباس: يا أهل مكة لا يغرنكم أن لا تعتمروا».

قلت: ويضاف له أيضاً هذا القول الذي هنا.

٩٠٠ ـ سنده ضعيف لجهالة حال عمرو بن كيسان، ولكن يشهد له الطريق السابق فإنه بنفس المعنى، وسنده صحيح.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٣٧) وعزاه للمصنِّف وعبدالرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والطبراني وابن مردويه.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢١٦).

ومن طريقه وطريق آخر أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٨ ـ ٢٩ / رقم ١٣٧١٩ و ١٣٧٢٠).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١٠٠ / ب) من طريق عبدالرزاق.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١ / ١٣٧ / رقم ١١٢٨٣).

أما عبدالرزاق فعن سفيان بن عيينة بلا واسطة، وأما ابن جرير في الرواية الأخرى فمن طريق أبي كريب محمد بن العلاء وسفيان بن وكيع، وأما الطبراني فمن طريق الإمام أحمد، جميعهم عن سفيان بن عيينة، به، بلفظ: ﴿دارست﴾: تلوت، خاصمت، جادلت.

(١) هو ابن دينار.

(٢) في الأصل: «يقول».

[ل ١٣٥/ب] **وإنما هي: ﴿درست﴾، / ويقرؤون: ﴿حمئة﴾(١)، وإنما هي ﴿حامية﴾، ويقرؤون: ﴿وحرم﴾(٢)، وإنما هي: ﴿حرام﴾، وكان ابن عباس يخالفه فيهن كلهن(٣).**

٩٠٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالرحمٰن بن زياد(٤)، عن شعبة، عن أبي إسحاق(٥)، عن رجل من بني تميم(٦)، قال: **سألت ابن عباس عن قوله عز وجل: ﴿دارست﴾ قال: قرأت وتعلمت.**

(١) الآية: (٨٦) من سورة الكهف.

(٢) الآية: (٩٥) من سورة الأنبياء.

(٣) سيأتي الكلام عن اختلاف القراء في قراءة آيتي الكهف والأنبياء في موضعهما إن شاء الله تعالى.

٩٠١ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٣٧) وعزاه للمصنِّف وعبدالرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وأبي الشيخ.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢١٦) عن سفيان بن عيينة، به بنحوه.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٢ / ٣٠ / رقم ١٣٧٣٣).

(٤) هو الرصاصي، تقدم في الحديث [٦] أنه صدوق.

(٥) هو السبيعي، انظر التفصيل في روايته في الحديث رقم [١].

(٦) هو أَرْبَدَةُ التميمي المفسِّر، تقدم في الحديث [٧٦٣] أنه صدوق.

٩٠٢ ـ سنده حسن لذاته، وهو صحيح لغيره بالطريقين المتقدمين برقم [٨٩٩ و٩٠٠].

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٣٧) وعزاه للفريابي وعبد بن =

٩٠٣ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن رجل، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس - في قوله عز وجل: ﴿دَارَسْتَ﴾ -، قال: **قرأت وتعلمت**.

٩٠٤ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن رجل[1]، عن مجاهد، قال: **قرأت وقرؤوا عليك**.

= حميد وابن جرير وابن أبي حاتم وابن أبي الشيخ وابن مردويه.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٨ / رقم ١٣٧١٦) من طريق أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، سمعت التميمي يقول: سألت ابن عباس عن قوله: ﴿وليقولوا دارست﴾، قال: قارأت وتعلمت.

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٠٩ / رقم ٢٧٣) عن أبي إسحاق، عن التميمي، به.

ومن طريق سفيان الثوري أخرجه ابن جرير في الموضع السابق برقم (١٣٧١٥).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١٠٠ / ب).

ورواه عن أبي إسحاق السبيعي أيضاً ابن ابنه إسرائيل وعنبسة بن سعيد الضرير، أخرج الحديث من طريقهما ابن جرير برقم (١٣٧٠٨ و١٣٧١١ و١٣٧١٢).

وله طريق أخرى يرويها سفيان بن عيينة، عن رجل مبهم، عن أبي إسحاق، وهي الآتية.

٩٠٣ـ سنده ضعيف لإبهام شيخ سفيان بن عيينة، وهو حسن لغيره من طريق أبي إسحاق عن التميمي، بالطريق السابقة، وصحيح لغيره عن ابن عباس بالطريقين المتقدمين برقم [٨٩٩ و٩٠٠].

(١) لم أجد من أخرج هذ الأثر من طريق سفيان بن عيينة سوى ابن جرير =

. . . .

= كما سيأتي، وفي روايته التصريح باسم هذا المبهم وهو: ابن أبي نجيح، لكن رواية ابن جرير هذه من طريق سفيان بن وكيع وهو ساقط الحديث مع كونه صدوقاً كما تقدم بيانه في الحديث [٨٦٢]، مع أنه يغلب على الظن أنه ابن أبي نجيح؛ لأن المصنف كثيراً ما يروي عن مجاهد بهذا الإسناد، ومع ذلك فجميع طرق هذا الأثر التي وقفت عليها من رواية ابن أبي نجيح، عن مجاهد كما يتضح من التخريج.

٩٠٤ ـ سنده ضعيف لإبهام شيخ سفيان بن عيينة، فإن كان عبدالله بن أبي نجيح ـ وهو الراجح لدي ـ، فالسند صحيح؛ لأن روايته عن مجاهد صحيحة كما بينته في الحديث [١٨٤]، والأثر صحيح عن مجاهد بكل حال لوروده من طرق عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد.

فقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٣٧) وعزاه لابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وهـو في «تفسير مجـاهد» (ص ٢٢٠ ـ ٢٢١) من رواية عبدالرحمن بن الحسن القاضي، عن إبراهيم بن الحسين الهمذاني، عن آدم بن أبي إياس، عن ورقاء بن عمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿دارست﴾ أي: فاقهت؛ قرأت على يهود وقرأوا عليك.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٩ / رقم ١٣٧٢٧) من طريق سفيان بن وكيع، قال: حدثنا ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، بمثل سابقه سواء، إلا أنه لم يذكر قوله: «أي: فاقهت».

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٣٧٢٤ و١٣٧٢٥).

وابن أبي حاتم (٣ / ل ١٠١ / أ).

أما ابن جرير فمن طريق عيسى بن ميمون الجرشي وشبل بن عباد، وأما ابن أبي حاتم فمن طريق ورقاء بن عمر، ثلاثتهم عن ابن أبي نجيح، به.

٩٠٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هُشَيم[١]، عن أبي بشر[٢]، عن سعيد بن جبير، أنه كان يقول: ﴿دارست﴾، **قال: قرأت وتعلمت.**

٩٠٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عَبَّاد بن عباد المُهَلَّبي[٣]، قال: نا الزبير بن الخِرِّيت[٤]، عن عكرمة، أنه كان يقرأ: ﴿دارست﴾، **يقول: دارست أهل الكتاب: قارأتهم.**

---

(١) هو هُشيم بن بشير، تقدم في الحديث [٨] أنه ثقة ثبت، لكنه كثير التدليس، ولم يصرح بالسماع هنا.

(٢) هو جعفر بن إياس، تقدم في الحديث [١٢١] أنه ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير.

٩٠٥ ـ سنده فيه عنعنة هشيم وهو مدلس، لكن الأثر صحيح لمجيئه من غير طريقه.

فقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٩ / رقم ١٣٧٢١ و١٣٧٢٢ و١٣٧٢٣) من طريق شعبة وأبي عوانة، عن أبي بشر، به، ولفظ شعبة: (وليقولوا دارست) قال: قارأت.

ولفظ أبي عوانة: (دارست) أي: ناسخت.

والطريق الأولى عند ابن جرير يرويها عن شيخه محمد بن بشار بندار، عن محمد بن جعفر غندر، عن شعبة.

وهذا سند صحيح.

(٣) تقدم في الحديث [٣١٩] أنه ثقة ربما وهم.

(٤) تقدم في الحديث [٤٦٩] أنه ثقة.

٩٠٦ ـ سنده صحيح.

٩٠٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، قال: نا جُوَيْبِر[١]، عن الضحاك مثل حديث أبي بشر[٢].

---

(١) تقدم في الحديث [٩٣] أنه ضعيف جداً، وسيأتي الكلام عن روايته للتفسير.

(٢) وهو الحديث المتقدم برقم [٩٠٥] ولفظه: ﴿دارست﴾: قرأت وتعلمت.

٩٠٧ ـ سنده ضعيف جداً لشدة ضعف جويبر، لكن روايته للتفسير تساهل فيها العلماء كما قال يحيى القطان: «تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث...»، وذكر الضحاك وجويبر بن سعيد ومحمد بن السائب الكلبي وقال: «هؤلاء لا يحمل حديثهم، ويكتب التفسير عنهم».

وقال أحمد بن سيار المروزي: «جويبر بن سعيد كان من أهل بَلْخ، وهو صاحب الضحاك، وله رواية ومعرفة بأيام الناس، وحاله حسن في التفسير، وهو ليِّن في الرواية».

ولمّا سئل عنه الإمام أحمد قال: «ما كان عن الضحاك فهو أيسر، وما كان يسند عن النبي ﷺ فهو منكر».

انظر تفصيل ذلك في مقدمة هذا الكتاب (١ / ٢٠٢ / ق ـ ٢٠٣ / ق).

والأثر أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٢ / ٢٩ / رقم ١٣٧٢٦) من طريق عمرو بن عون، عن هشيم، عن جويبر، عن الضحاك ـ في قوله: (دارست) ـ يعني أهل الكتاب ـ.

وأخرجه ابن جرير أيضاً (١ / ٢٧ / رقم ١٣٧١٠) فقال: حُدِّثت عن الحسين بن الفرج، قال: سمعت أبا معاذ يقول: حدثني عبيد بن سليمان، قال: سمعت الضحاك يقول ـ في قوله: (درست) ـ يقول: تعلمت وقرأت.

وهذا الإسناد مع إبهام شيخ ابن جرير فيه، فهو من رواية الحسين بن الفرج =

٩٠٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هُشَيم[1]، عن عبّاد بن راشد[2]، عن الحسن أنه كان يقرأ: ﴿دَرَّسْتَ﴾ مشدَّدة[3].

= الخياط، وقد قال عنه ابن معين: «كذاب يسرق الحديث»، وقال أبو زرعة: «ذهب حديثه»، وتركه أبو حاتم. انظر «لسان الميزان» (٢ / ٣٠٧ / رقم ١٢٦٤).

(١) تقدم في الحديث [٨] أنه ثقة ثبت، ولكنه كثير التدليس، ولم يصرح بالسماع هنا.

(٢) تقدم في الحديث [١٨٣] أنه صدوق حسن الحديث.

(٣) انظر التعليق على الحديث الآتي بعده.

٩٠٨ ـ سنده ضعيف لعنعنة هشيم بن بشير، والصحيح عن الحسن البصري رحمه الله غير ذلك كما سيأتي.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٣٧) وعزاه لسعيد بن منصور وحده.

وذكر في الموضع نفسه أن عبدالرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وأبا الشيخ أخرجوا عن الحسن أنه كان يقرأ: (وليقولوا درست) أي: انمحت وذهبت.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢١٦) من طريق شيخه معمر، قال: وقال الحسن: (دَرَسَتْ) يقول: تقادمت، انمحت.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١٠١ / أ). ورجاله ثقات، إلا أن رواية معمر عن العراقيين فيها اضطراب كما سبق بيانه في الحديث [٤]، وهو هنا يروي عن الحسن البصري، لكن روايته هذه جاءت على الصواب لمشاركة قتادة له فيها.

فقد أخرج ابن جرير هذا الأثر في «تفسيره» (١٢ / ٣٠ / رقم ١٣٧٣١) فقال: حدثنا بشر بن معاذ، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قال: =

٩٠٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالرحمٰن بن زياد[1]، عن شعبة، عن أبي إسحاق[2]، قال: هي قراءة عبدالله ﴿دَرَسْتَ﴾.

= كان الحسن يقرأ: (وليقولوا دَرَسَتْ) أي: انمحت.

فقول الحسن هذا صحيح عنه بمجموع هذين الطريقين، فبشر بن معاذ العقدي صدوق كما في «التقريب»، ويزيد بن زريع ثقة ثبت وهو من أثبت الناس في سعيد بن أبي عروبة وممن روى عنه قبل الاختلاط، وسعيد بن أبي عروبة من أوثق الناس في قتادة.

ومعنى قراءة الحسن هذه كما ذكر ابن جرير: «هذا الذي تتلوه علينا قد مرّ بنا قديماً، وتطاولت مدته».

(١) تقدم في الحديث [٦] أنه صدوق.

(٢) هو السبيعي من الثقات كما في الحديث [١]، إلا أنه يدلس وتغير، لكن الراوي عنه هنا شعبة، وروايته عنه صحيحة.

ولم يدرك أبو إسحاق عبدالله بن مسعود، فروايته عنه هنا منقطعة.

٩٠٩ ـ سنده حسن لذاته إلى أبي إسحاق السبيعي، وهو ضعيف عن ابن مسعود للانقطاع بينه وبين أبي إسحاق، ومع ذلك فنسبة هذه القراءة إلى عبدالله ابن‌مسعود هنا، وإلى الحسن البصري في الحديث السابق غير صحيحة، لضعف الإسناد عنهم أولاً، ولأني لم أجد في كتب القراءات من قرأ بهذه القراءة كما سيأتي ثانياً، ولأن هذه الرواية اختلفت عن ابن مسعود ثالثاً.

فقد ذكر السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٣٧) أن عبد بن حميد وابن جرير الطبري أخرجا عن أبي إسحاق الهمداني ـ وهو السبيعي ـ أنه قال: في قراءة ابن مسعود: (دَرَسَتْ) بغير ألف، بنصب السين، ووقف التاء.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٢ / ٣٠ / رقم ١٣٧٣٢) من طريق شيخه المثنى، قال: حدثنا آدم، قال: حدثنا شعبة، قال: حدثنا أبو إسحاق =

[الآيات (١١٩ ـ ١٢١): قوله تعالى:

﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾]

٩١٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا إبراهيم بن سليمان(١)، قال: سمعت عطيَّة العَوْفي(٢) يقرأ: ﴿وقد فَصَلَ(٣) لكم ما حَرَّم

= الهمداني، قال: في قراءة ابن مسعود: (دَرَسَتْ) بغير ألف، بنصب السين ووقف التاء.

وشيخ ابن جرير هو المثنى بن إبراهيم الآملي، تقدم في الحديث [٣٨٩] أني لم أجد من ترجم له، ولم يترجم له الشيخ أحمد شاكر.

لكن قد يكون عبد بن حميد روى الأثر من غير طريقه وهو الأقرب؛ لأنه في طبقة عبد بن حميد، وهذا ما يجعل الترجيح بين الروايات صعباً، وإن كان القلب يميل إلى أن الخطأ وقع في رواية سعيد بن منصور، وقد يكون ذلك من شيخه عبدالرحمن بن زياد الرَّصَاصي، والله أعلم.

وهـذه القـراءة: (دَرَسَت) بفتـح السين وسكون التاء هي قراءة ابن عامر ويعقـوب، ولم أجـد من قرأ: (درَسْتَ). انظر «علل القراءات» للأزهري (١ / ١٩٥)، و«الحجة للقراء السبعة» (٣ / ٣٧٣ ـ ٣٧٥) للفارسي.

(١) هو ابن رَزِين المؤدِّب، تقدم في الحديث [٥٣] أنه صدوق يغرب.

(٢) هو عطيَّة بن سعـد العوفي، تقدم في الحديث [٤٥٤] أنه ضعيف الحديث ويدلس، ولكن هذا لا يضر هنا لأن هذا ليس من باب الرواية منه، وإنما قراءة تنسب إليه.

(٣) في الأصل: «فصَّل» بتشديد الصاد المفتوحة، هكذا شُكلت، والذي حكاه ابن جرير كما سيأتي هكذا بالتخفيف، وكذا القرطبي.

عليكم﴾(١).

(١) اختلف القُرّاء في قراءة: «فصل» و: «حرم».

فقرأ أبو بكر عن عاصم، وحمزةُ والكِسَائيُّ: «وقد فَصَّلَ» بفتح الفاء والصاد، و: «ما حُرِّم» بضم الحاء وكسر الراء المشددة، بترك تسمية الفاعل، بمعنى: وقد فصَّل الله لكم المحرَّم عليكم من مطاعمكم. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: «وقد فُصِّل» بضم الفاء وكسر الصاد المشددة، و: «ما حُرِّم» بضم الحاء وكسر الراء المشددة، على ما لم يسم فاعله.

وقرأ نافع وحفص عن عاصم، ويعقوبُ: «فَصَّل» بفتح الفاء والصاد المشددة، و: «حَرَّم» بفتح الحاء والراء المشددة، أي: فصل الله لكم ما حرّمه من مطاعمكم، فبينه لكم.

والمعنى فيها جميعها واحد؛ لأن الله هو المفصِّل المحرِّم. انظر «تفسير» ابن جرير الطبري (١٢ / ٧٠)، و«علل القراءات» للأزهري (١ / ١٩٩ - ٢٠٠)، و«الحجة للقراء السبعة» للفارسي (٣ / ٣٩٠)، و«حجة القراءات» (ص ٢٦٨ - ٢٦٩)، و«تفسير القرطبي» (٧ / ٧٣).

٩١٠ ـ سنده حسن لذاته عن عطية، ولكنها قراءة غير معروفة، فقد قال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٧٠): «وروي عن عطية العوفي أنه كان يقرأ ذلك: ﴿وقد فَصَل﴾ بتخفيف الصاد وفتح الفاء، بمعنى: وقد أتاكم حكم الله فيما حَرَّم عليكم.

قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إن كل هذه القراءات الثلاث التي ذكرناها ـ سوى القراءة التي ذكرنا عن عطية ـ قراءات معروفات مستفيضةٌ القراءة بها في قَرَأَة الأمصار، وهن متفقات المعاني غير مختلفات، فبأي ذلك قرأ القارىء فمصيب فيه الصواب». اهـ.

وذكر القرطبي في «تفسيره» (٧ / ٧٣) قراءة عطية هذه بالتخفيف، وذكر أن معناه: «أبان وظهر».

٩١١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالعزيز بن محمد[١]، قال: أخبرني داود بن صالح[٢]، عن القاسم بن محمد[٣]، **أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرَّ بالجزّارين فقال: من يذبح لكم؟ فقالوا: هذا، فقال: أنت تذبح لهٰؤلاء؟ فقال: نعم، فقال: أخبرني عن صلاة كذا وكذا؟ فلم يَدْرِ، فضربه وأخرجه من السوق وضرب الجزارين، وقال: يذبح لكم مثل هذا والله يقول: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾؟!**

٩١٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة[٤]، عن حماد[٥]،

---

(١) هو الدَّرَاوَرْدي، تقدم في الحديث [٦٩] أنه صدوق.

(٢) هو داود بن صالح بن دينار التمّار، المدني، مولى الأنصار، يروي عن أبيه صالح وسالم بن عبدالله بن عمر وأبي سلمة بن عبدالرحمن والقاسم بن محمد ابن أبي بكر وغيرهم، روى عنه هشام بن عروة وابن جريج والدراوردي وغيرهم، وهو صدوق كما قال الذهبي وابن حجر، فقد سئل عنه الإمام أحمد فقال: «ما أعلم به بأساً»، وذكره ابن حبان في «الثقات». انظر «الجرح والتعديل» (٣ / ٤١٥ ـ ٤١٦ / رقم ١٩٠٠)، و«تهذيب الكمال» (٨ / ٤٠٢ ـ ٤٠٣)، و«الكاشف» (١ / ٢٨٩ / رقم ١٤٥٦)، و«التقريب» (ص ١٩٩ / رقم ١٧٩٠).

(٣) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر، تقدم في الحديث [٣٩] أنه ثقة، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، وأن ولادته كانت قريباً من سنة ست وثلاثين للهجرة، فروايته عن عمر رضي الله عنه مرسلة.

٩١١ ـ سنده ضعيف للانقطاع بين القاسم وعمر رضي الله عنه.

(٤) هو وضّاح بن عبدالله اليشكُري.

(٥) هو ابن أبي سليمان، تقدم في الحديث [٥١١] أنه ثقة.

عن إبراهيم(١) ـ في الرجل يذبح فينسى أن يسمي ـ، قال: **كرهه ولم يقل إنه حرام.**

٩١٣ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأحوص(٢)، عن منصور(٣)، عن إبراهيم ـ في الرجل يذبح فينسى أن يسمي ـ، قال: **يأكل.**

---

(١) هو ابن يزيد النخعي.

٩١٢ـ سنده صحيح.

وأخرج محمد بن الحسن في كتاب «الآثار» (ص ١٨٢ / رقم ٨٢٧) عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم ـ في الذي يرسل كلبه وينسى أن يسمي، فأخذه فقتل ـ قال: أكره أكله، وإن كان يهودياً أو نصرانياً فمثل ذلك. اهـ.

وهذا بمعنى هذا الأثر الذي هنا.

وأما ما سيأتي في الأثر الذي بعد هذا عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم النخعي ـ في الرجل يذبح فينسى أن يسمي ـ، قال: يأكل، وفي لفظ: لا بأس، فسنده صحيح، ويمكن الجمع بينه وبين ما رواه حماد: بأنه جوّز أكله بقوله: «لا بأس»، مع كراهته لذلك؛ لكونه لم يحرِّم ذلك في الأثر الذي رواه حماد عنه هنا.

ويمكن أن يكون أحد الرأيين لإبراهيم النخعي متقدماً والآخر متأخراً، والله أعلم.

(٢) هو سلّام بن سُلَيم.

(٣) هو ابن المعتمر.

٩١٣ـ سنده صحيح.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤ / ٤٧٩ / رقم ٨٥٤٠) من طريق شيخه سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم ـ في الرجل يذبح فينسى أن يسمي ـ قال: لا بأس. =

٩١٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد(١)، عن عَيْنٍ(٢)، عن ابن عباس ـ فيمن يذبح وينسى التسمية ـ، قال: **المسلم فيه اسم الله وإن لم يذكر التسمية.**

= وانظر التعليق على الأثر السابق في التوفيق بين قول إبراهيم النخعي فيما رواه عنه حماد بن أبي سليمان هناك، وبين ما رواه عنه منصور بن المعتمر هنا.

(١) تقدم في الحديث [١١٣] أنه ثقة فقيه، وكنيته أبو الشعثاء.

(٢) يعني عكرمة مولى ابن عباس كما جاء مفسراً في بعض الروايات الآتية، وأوضحه البيهقي في «السنن» (٩ / ٢٣٩) حيث قال: «ورواه غيره عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن عين ـ وهو عكرمة ـ عن ابن عباس موقوفاً» ثم ساقه من رواية سعيد بن منصور هذه.

٩١٤ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٥٠) وعزاه للبيهقي فقط.

وعزاه الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ١٨٢) لسعيد بن منصور.

وذكره الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩ / ٦٢٤) وعزاه للمصنف سعيد بن منصور، وقال: «وسنده صحيح، وهو موقوف».

وقد أخرجه البيهقي في «سننه» (٩ / ٢٣٩) في كتاب الصيد والذبائح، باب من ترك التسمية وهو ممن تحل ذبيحته، من طريق المصنِّف، به مثله، إلا أنه قال: «ذبح» بدل قوله: «يذبح».

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤ / ٤٨١ / رقم ٨٥٤٨).

والدارقطني في «سننه» (٤ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ / رقم ٩٥ و٩٦).

والبيهقي في الموضع السابق (٩ / ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

أما عبدالرزاق فعن ابن عيينة مباشرة، وأما الدارقطني فمن طريق شعبة =

. . . .

= ومحمد بن بكر بن خالد، وأما البيهقي فمن طريق الحميدي، ثلاثتهم عن سفيان ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء ـ وهو جابر بن زيد ـ قال: حدثنا عين - يعني عكرمة ـ، عن ابن عباس. . . ، فذكره بنحوه، وبعضهم اختصره، وزاد فيه بعضهم.

وقد أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٣ / ٤٤٧ / رقم ١٨٧٩١) من طريق الدارقطني عن محمد بن بكر.

وقد توبع عليه أبو الشعثاء جابر بن زيد، فأخرجه عبدالرزاق أيضاً (٤ / ٤٧٩ / ٨٥٣٨) من طريق معمر، عن أيوب وهو السختياني، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: المسلم اسم من أسماء الله، فإذا نسي أحدكم أن يسمي على الذبيحة، فليُسَمِّ وليأكل.

وسنده صحيح أيضاً.

وقد روي هذا الحديث مرفوعاً، وسقط من إسناده ذكر أبي الشعثاء جابر بن زيد. فأخرجه الدارقطني في «سننه» (٤ / ٢٩٦ / رقم ٩٨).

والبيهقي في الموضع السابق من «سننه» (٩ / ٢٣٩).

وفي «معرفة السنن والآثار» (١٣ / ٤٤٧ / ١٨٧٩٣).

ومن طريق الدارقطني أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢ / ٣٦٠ / رقم ١٩٣٧).

كلاهما من طريق محمد بن يزيد، عن معقل بن عبيدالله، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «المسلم يكفيه اسمه، فإن نسي أن يسمي حين يذبح، فليسمّ، وليذكر اسم الله، ثم ليأكل».

هذا لفظ الدارقطني، ونحوه لفظ البيهقي.

والحديث من هذا الطريق منكر لضعف محمد بن يزيد بن سنان الجزري، أبي عبدالله بن أبي فَرْوَة الرَّهاوي، فإنه ليس بالقوي كما في «التقريب» (ص ٥١٣ =

٩١٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله، عن يزيد ابن أبي زياد[1]، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: من ذبح فنسي أن

= / رقم ٦٣٩٩)، ومع ذلك فقد خالف الثقات الذين رووا الحديث موقوفاً على ابن عباس كما سبق، وبزيادة أبي الشعثاء في سنده.

قال البيهقي بعد أن رواه في المعرفة: «والمحفوظ رواية سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن أبي الشعثاء، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفاً عليه كما مضى».

وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ـ كما في «نصب الراية» (٤ / ١٨٢) ـ:

«ليس في هذا الإسناد من يُتكلم فيه غير محمد بن يزيد بن سنان، وكان صدوقاً صالحاً، لكنه كان شديد الغفلة». اهـ.

وقد أعل ابن الجوزي الحديث بمعقل بن عبيدالله، فقال في الموضع السابق من التحقيق: «فيه معقل، وهو مجهول»، فتعقبه ابن عبدالهادي في «التنقيح» ـ كما في «نصب الراية» (٤ / ١٨٢ ـ ١٨٣) ـ بقوله: «بل هو مشهور، وهو ابن عبيدالله الجزري، أخرج له مسلم في «صحيحه»، واختلف قول ابن معين فيه، فمرة وثقه، ومرة ضعفه، وقد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء، فقال: معقل ابن عبيدالله الجزري، يروي عن عمرو بن دينار، قال يحيى: ضعيف، لم يزد على هذا. ومحمد بن يزيد بن سنان الجزري هو ابن أبي فروة الرهاوي، قال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: ضعيف، وذكره ابن حبان في «الثقات»، والصحيح أن هذا الحديث موقوف على ابن عباس، هكذا رواه سفيان، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس». اهـ. كلام ابن عبدالهادي.

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس موقوفاً عليه، وهو الآتي.

(١) هو الهاشمي، مولاهم الكوفي، تقدم في الحديث [١٨] أنه ضعيف. =

يسمي، فليذكر اسم الله عز وجل عليه وليأكل، ولا يدعه للشيطان، إذا ذبح على الفطرة.

٩١٦ـ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله[1]، عن إسماعيل بن سُمَيْع[2]، عن مالك بن عُمَيْر[3]، **أن وَالآنَ[4] مَرَّ على**

= **٩١٥ـ** سنده ضعيف لضعف يزيد بن أبي زياد، وهو صحيح لغيره بالطريق السابق.

وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٤٩) وعزاه للمصنِّف وعبدالرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر.

وقد أخرجه البيهقي في «سننه» (٩ / ٢٤٠) في كتاب الصيد والذبائح، باب من ترك التسمية وهو ممن تحل ذبيحته، من طريق المصنف، بمثله سواء.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤ / ٤٧٩ ـ ٤٨٠ / رقم ٨٥٤١) من طريق سفيان الثوري، عن يزيد بن أبي زياد، به نحوه، ولم يذكر قوله: «ولا يدعه للشيطان...» إلخ.

(١) هو الطحان الواسطي.

(٢) هو إسماعيل بن سُمَيْع الحَنَفي، أبو محمد الكوفي، بَيَّاع السَّابري، صدوق، تكلم فيه لبدعة الخوارج. «التقريب» (ص ١٠٨ / رقم ٤٥٢).

(٣) هو مالك بن عمير الحنفي، الكوفي، مخضرم مجهول الحال، أورده يعقوب بن سفيان في الصحابة بسبب حديث أرسله، وقال ابن القطان: «حاله مجهولة، وهو مخضرم». انظر «تهذيب التهذيب» (١٠ / ٢٠ / رقم ٢٩)، و«التقريب» (ص ٥١٧ / رقم ٦٤٤٥).

(٤) والآن هذا يروي عن ابن مسعود، ولم يرو عنه سوى مالك بن عمير، فهو مجهول، وقد اختلف في نسبته، فخالد بن عبدالله الطحان هنا وأبو معاوية الضرير كما ذكر البخاري في «تاريخه الكبير» (٨ / ١٨٥ / رقم ٢٦٤٢) قالا: =

بغلة له، قال: فانتهيت إلى الدار، قال: وشاة مذبوحة، فقال لنسوة حولها: من ذبحها؟ فقلن: ذبحها فلان غلامك(١)، فقال: والله ما يصلي غلامي، فقلن: ولكن علّمناه فسمى، فرجعت كما أنا، فأتيت ابن مسعود فأنبأته بتعليم النسوة إياه التسمية، فقال: كُلْ.

= «والان» ولم ينسباه، وأما أحمد بن يونس، فرواه عن أبي بكر بن عياش، عن إسماعيل بن سميع، وسماه: «والان الحنفي»، واعتمد البخاري هذه النسبة فأورده في الموضع السابق من تاريخه بها، وأشار إلى أن عبدالواحد بن زياد قال: «شيخ من بني عجل»، ولم يسمِّه.

وأخرج الحديث عبدالرزاق في «مصنفه» - كما سيأتي - من طريق قيس بن الربيع، عن إسماعيل بن سميع، لكنه قال: «عن والان أبي عروة المرادي»، وقد أورده ابن أبي حاتم بهذه النسبة في «الجرح والتعديل» (٩ / ٤٣ - ٤٤ / رقم ١٨٥)، ونقل عن أبيه أنه قال: «مجهول»، وأورد قبله والآن الحنفي برقم (١٨٣)، وسكت عنه، ففرَّق بينهما، وأما ابن حبان فصنع كصنيع البخاري، فأورد في «الثقات» (٥ / ٤٩٧) والان الحنفي فقط.

(١) وتدل رواية البخاري في «التاريخ» - كما سيأتي - على أنه صبي.

٩١٦ - سنده ضعيف لجهالة والان وجهالة حال مالك بن عمير.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤ / ٤٨٤ / رقم ٨٥٦٤).

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨ / ١٨٥ / رقم ٢٦٤٢).

أما عبدالرزاق فمن طريق قيس بن الربيع، وأما البخاري فمن طريق أبي بكر بن عياش، كلاهما عن إسماعيل بن سميع، عن مالك بن عمير، عن والان، لكن في رواية عبدالرزاق: عن والان أبي عروة المرادي قال: رجعت إلى أهلي، فوجدت شاة لنا مذبوحة، فقلت لأهلي: ما شأنها؟ فقالوا: خشينا أن تموت، قال: وفي الدار غلام لنا سبي لم يصلِّ، فذبحها، فأتيت ابن مسعود فسألته، فقال: =

[الآية (١٢٢): قوله تعالى:

﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾]

٩١٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو مَعْشَر(١)، عن محمد بن كَعب(٢) ـ في قوله عز وجل: ﴿أَوَمَنْ كان ميتاً فأحييناه﴾ ـ يقول: أومن كان كافراً فهديناه.

[الآية (١٢٥): قوله تعالى:

﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾]

٩١٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان(٣)، عن خالد بن أبي كَريمةَ(٤)، عن عبدالله بن مِسْوَر ـ قال: وكان من ولد جعفر بن أبي

= كلوه.

وأما البخاري فاختصر الحديث على طريقته في «التاريخ»، فقال: «والان الحنفي، سمع ابن مسعود في ذبيحة الصبي، قال: لا بأس به، قال لنا أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عن إسماعيل بن سميع، عن مالك بن عمير».

(١) هو نَجيح بن عبدالرحمن السِّنْدي، تقدم في الحديث [١٦٧] أنه ضعيف.

(٢) هو القُرظي.

٩١٧ ـ سنده ضعيف لضعف أبي معشر.

(٣) هو ابن عيينة.

(٤) هو خالد بن أبي كريمة الأصبهاني، أبوعبدالرحمٰن الإسكاف، نزيل =

طالب[(١)] ـ، قال: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿فمن يرد الله أن

= الكوفة، ثقة؛ وثقه الإمام أحمد وابن معين وابن المديني وأبو داود، وقال يعقوب ابن سفيان: «حدثنا قبيصة، قال: حدثنا سفيان ـ وهو الثوري ـ، عن خالد بن أبي كريمة، لا بأس به»، وقال العجلي: «لا بأس به»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن شاهين في «الثقات»، وكذا ابن حبان، إلا أنه قال: «يخطىء»، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بالقوي». اهـ. من «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان (٣ / ١٠٥)، و«تاريخ بغداد» (٨ / ٢٩٢ ـ ٢٩٣)، و«تهذيب الكمال» (٨ / ١٥٦ ـ ١٥٧).

فهذا الراوي وثقه من ذكرتهم من الأئمة، وتكلم فيه أبو حاتم، وقريب منه كلام ابن حبـان، وهما معروفان بتشددهما ـ رحمهما الله ـ في الجرح، فلا يؤثر قولهما في هذا الراوي في مقابل توثيق أولئك الأئمة، وليس هناك أحد يسلم من الخطأ، فما أخطأ فيه هذا الراوي يعرف ويُتَّقى، وما عدا ذلك فالأصل فيه الصحة.

وأما ما نقله المزي في الموضع السابق من «تهذيب الكمال» عن ابن معين في رواية عباس الدوري عنه، من أنه ضعف خالداً هذا، فهو خطأ في النقل نبّه عليه محقق «تهذيب الكمال»، فارجع إليه إن شئت.

وقد تأثر الذهبي وابن حجر بهذا الخطأ، فقال الذهبي: «صدوقٌ لينه ابن معين»، وقال ابن حجر: «صدوق يخطىء»، والعبرة بما تقدم.

(١) هو عبدالله بن مِسْوَر بن عبدالله بن عون بن جعفر بن أبي طالب، أبـو جعفـر الهـاشمي المـدائني، من أتباع التابعين وليس له رواية عن أحد من الصحابة، ومع ذلك فهو كذاب يضع الحديث، فقد قال الإمام أحمد وأبو إسحاق الجوزجاني: «أحاديثه موضوعة»، وقال الإمام أحمد أيضاً: «كان يضع الحديث ويكذب، وقد تركت أنا حديثه، وكان عبدالرحمن بن مهدي لا يحدثنا عنه»، ورماه بالوضع رقبة بن مَصْقَلة ومغيرة وجرير بن عبدالحميد وعلي بن المديني والبخاري وأبو نعيم الأصبهاني. قال ابن المديني: «كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ، =

يهديه يشرح صدره للإسلام﴾، (فقالوا)[1]: فهل لذلك علم يعرف به؟ قال: نعم؛ إذا دخل النور القلب انفسح وانشرح، فقالوا: فهل لذلك من علم يعرف به؟ قال: (نعم)[1]؛ الإنابة إلى دار الخلود، والتجافي عن / دار الغرور، والاستعداد للموت قبل نزول الموت. [ل ١٣٦/أ]

= ولا يضع إلا ما فيه أدب أو زهد، فيقال له في ذلك فيقول: إن فيه أجراً»، وقال النسائي: «كذاب»، وقال ابن عبدالبر: «هو عندهم متروك الحديث لا يكتب حديثه، اتهموه بوضع الحديث»، وقال إسحاق بن راهويه: «كان معروفاً عند أهل العلم بوضع الحديث، وروايته إنما هي عن التابعين ولم يلق أحداً من الصحابة». اهـ. من «الجرح والتعديل» (٥ / ١٦٩ - ١٧٠)، و«لسان الميزان» (٣ / ٣٦٠ - ٣٦١).

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل، فأثبته من «الأسماء والصفات» للبيهقي (١ / ٢٥٨) حيث روى الحديث من طريق المصنف.

٩١٨ ــ هو حديث موضوع؛ لإعضاله، ولما رمي به عبدالله بن المسور من وضع الحديث.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٥٥) وعزاه للمصنف وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي في «الأسماء والصفات».

وذكره قبل ذلك (٣ / ٣٥٤) وعزاه لابن المبارك في «الزهد» ولعبدالرزاق والفريابي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في «الأسماء والصفات».

وإنما فرقه في الموضعين؛ لأنه ذكره في الموضع الأول عن أبي جعفر المدائني رجل من بني هاشم، وفي الثاني عن عبدالله بن المسور، فلم يتنبه ـ والله أعلم ـ إلى أنهما واحد.

وقد أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١ / ٢٥٨) من طريق =

. . . .

= المصنف بمثله.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ١٠١ / رقم ١٣٨٥٦).

وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (١ / ٤٥٢ ـ ٤٥٣ / رقم ٨٧).

ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصبهان» (١ / ٣٠٥) و(٢ / ٣٨).

أما ابن جرير فمن طريق سعيد بن الربيع، وأما أبو الشيخ فمن طريق عامر ابن أسيد، كلاهما عن سفيان بن عيينة، به نحوه، إلا أن أبا الشيخ زاد في روايته: «وتزينوا للعرض الأكبر، يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية».

وفي روايتـه أيضاً زيادة في سند الحديث، فإنه جعل الحديث من رواية عبدالله بن المسور، عن أبيه.

وأخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (ص ١٠٦ / رقم ٣١٥).

ووكيع بن الجراح في «الزهد» (١ / ٢٣٨ ـ ٢٣٩ / رقم ١٥).

وعبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢١٧ ـ ٢١٨).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ٢٢١ ـ ٢٢٢ / رقم ١٦١٦١ و١٦١٦٢).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٩٨ / رقم ١٣٨٥٢).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١٠٨ / ب).

والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١ / ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

أما ابن المبارك ووكيع فمن طريق عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي، وأما عبـدالرزاق والبيهقي فمن طريق سفيان الثوري، وأما ابن أبي شيبة في الموضع الأول فمن طريق الأعمش، وأمـا في الموضع الثاني وابن أبي حاتم في الرواية الثانية فمن طريق عمرو بن قيس، وأما ابن جرير فمن طريق سليمان التيمي، وأما =

. . . .

= ابن أبي حاتم في الرواية الأولى فمن طريق الحسن بن الفرات القزاز، جميعهم رووه عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن المسور أبي جعفر المدائني، به نحوه، ولم يختلفوا على عمرو بن مرة، إلا أن رواية ابن أبي شيبة للحديث من طريق عمرو ابن قيس، عن عمرو بن مرة قال فيها: «عن عبدالله بن مسعود» بدلاً من: «عبدالله ابن مسور»، وهذا خطأ من الطابع أو الناسخ بلا شك بسبب تقارب الرسم، بدليل أن ابن أبي حاتم رواه من طريق أبي خالد الأحمر ـ شيخ ابن أبي شيبة في هذه الرواية ـ عن عمرو بن قيس وجاءت روايته على الصواب.

وقد اختُلف على عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي، كما أن مالك بن مغول وزيد بن أبي أنيسة روياه عن عمرو بن مرة، وفي روايتيهما وبعض الروايات عن المسعودي اختلاف ذكره الدارقطني في «العلل» (٥ / ١٨٨ ـ ١٩٠)، ثم قال: «والصواب: عن عمرو بن مرة، عن أبي جعفر عبدالله بن المسور مرسلاً عن النبي ﷺ، كذلك قاله الثوري، وعبدالله بن المسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب هذا متروك».

قلت: ومعظم الاختلاف الذي جاء في طريق هذا الحديث كله ـ في نظري ـ بسبب تصحف اسم: «عبدالله بن مسور» إلى «عبدالله بن مسعود»، حتى إن من ينظر في هذا الموضع من مخطوط سنن سعيد بن منصور لأول وهلة قد يقع في هذا التصحيف بسبب تشابه الرسم بين الاسمين، وبخاصة أن «سين مسور» كتبت مسنّنة، فجاءت سنتها الأخيرة كأنها «عين مسعود».

وقد عدّ بعضهم هذا الاختلاف وغيره طرقاً لهذا الحديث، كالحافظ ابن كثير حيث قال في «تفسيره» (٢ / ١٧٥): «فهذه طرق لهذا الحديث مرسلة ومتصلة يشد بعضها بعضاً، والله أعلم».

وأما الحافظ ابن رجب فأورد هذا الحديث مثالاً على أن المحدثين يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه، فقال =

[الآية (١٢٨): قوله عز وجل:

﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ﴾]

٩١٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا إسماعيل بن زكريا، عن موسى بن عُبيدة[١]، عن محمد بن كعب[٢] ـ في قوله عز وجل: **﴿ربنا استمتع بعضنا ببعض﴾ ـ قال: الصحابة ـ: ﴿وبلغنا أجلنا الذي أجّلت لنا﴾ ـ قال: الموت.**

= في «شرح العلل» (٢ / ٧٧٢ ـ ٧٧٤): «وقد روى عمرو بن مرة، عن ابن المسور المدائني حديثاً آخر أصله مرسل، عن النبي ﷺ: لما نزل قوله تعالى: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام﴾، قال النبي ﷺ: إذا دخل النور القلب انشرح وانفسح. . .، الحديث.

فهذا هو أصل الحديث، ثم وصله قوم وجعلوا له إسناداً موصولاً مع اختلافهم فيه. . .»، ثم ذكر كلام الدارقطني في «العلل».

(١) هو الرَّبَذي، تقدم في الحديث [٣١] أنه ضعيف.

(٢) هو القُرظي.

٩١٩ ـ سنده ضعيف لضعف موسى بن عُبيدة.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٥٧) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١١١ / أ) من طريق محمد ابن الصباح البزار، عن إسماعيل بن زكريا، به مثله، إلا أنه فرّقه في موضعين، وقال: «الصحابة في الدنيا».

[الآية (١٣٣): قوله عز وجل:

﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴾]

٩٢٠ ــ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالرحمٰن بن أبي الزناد(١)، عن أبيه(٢)، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت، **أنه كان يقرأ: ﴿كما أنشأكم من ذرية قوم آخرين﴾**(٣).

[الآية (١٣٨): قوله عز وجل:

﴿ وَقَالُوا۟ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ ﴾]

٩٢١ ــ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عبيدالله بن أبي

(١) تقدم في الحديث [٦٧] أنه صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد.

(٢) هو عبدالله بن ذكوان.

(٣) لم تضبط القراءة في الأصل، ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب القراءات أن لأحد من القرّاء قراءة سوى القراءة المشهورة، ولست أدري هل المؤلف أورد هذه القراءة في قوله: «أنشأكم» أو: «ذرية»؟ وإن كنت أرجح أنه لأجل: «ذرية»، فقد قال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ١٢٧): «وقد روي عن بعض المتقدمين أنه كان يقرأ: (من ذُرِّيئَةِ قوم آخرين) على مثال: «فُعِّيلة»، وعن آخر أنه كان يقرأ: (ومن ذِرِّيَّةِ) على مثال: «عِلِّيَّة». قال أبو جعفر: والقراءة التي عليها القَرَأَة في الأمصار: (ذُرِّيَّة) بضم الذال، وتشديد الياء، على مثال: «عُبِّيَّة»». اهـ.

٩٢٠ ــ سنده فيه عبدالرحمن بن أبي الزناد، وتقدم أنه صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، ولم أجد ما يدل على أن المصنِّف روى عنه قبل أو بعد تغيُّره.

يزيد[١]، سمع ابن الزبير يقرأ: ﴿أنعام[٢] وحرث حِرْجٌ[٣]﴾[٤].

---

(١) هو المكي، مولى آل قارظ، تقدم في الحديث [٣٢] أنه ثقة كثير الحديث.

(٢) في الأصل: «وأنعام»، وقد أورده السيوطي في «الدر» (٣ / ٣٦٤) من رواية المصنف بلا واو.

(٣) قال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ١٤٠ ـ ١٤١): «و: «الحِجْرُ» في كلام العرب: الحرام، يقال: «حَجَرْتُ على فلان كذا» أي: حرَّمت عليه، ومنه قول الله: ﴿ويقولون حجراً محجوراً﴾ [سورة الفرقان: ٢٢]. . .، يقال: «حِجْر» و: «حُجْر» ـ بكسر الحاء وضمّها ـ. وبضمّها كان يقرأ ـ فيما ذُكر ـ: الحسن وقتادة. . .، وأما القَرَأَة من الحجاز والعراق والشام فعلى كسرها، وهي القراءة التي لا أستجيز خلافها؛ لإجماع الحجة من القرأة عليها، وأنها اللغة الجُودَى من لغات العرب.

وروي عن ابن عباس أنه كان يقرؤها: (وحرث حِرْجٌ) ـ بالراء قبل الجيم. . .، وهي لغة ثالثة، معناها ومعنى: «الحجر» واحد، وهذا كما قالوا: «جذب» و: «جبذ» و: «ناء» و: «نأى». ففي: «الحجر» إذاً لغات ثلاث: «حِجْر» ـ بكسر الحاء، والجيم قبل الراء ـ، و: «حُجْر» ـ بضم الحاء، والجيم قبل الراء ـ، و: «حِرْجٌ» ـ بكسر الحاء، والراء قبل الجيم ـ». اهـ.

(٤) هذا الحديث جاء في الأصل متأخراً بعد الحديث الآتي برقم [٩٢٢]، وحقه التقديم غليه كما هو ظاهر من ترتيب الآيات.

٩٢١ ــ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٦٤) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر.

[الآية (١٤١): قوله عز وجل:

﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعۡرُوشَٰتٍ﴾... إلى قوله تعالى:

﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾]

٩٢٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن ابن أبي نجيح(١)، عن مجاهد ـ في قوله عز وجل: **﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾** ـ، **قال: عند الزرع يعطي القَبْصَ(٢)، وعند الحصاد يعطي القَبْضَ(٢)، ويتركهم يتبعون(٣) آثار الصرام(٤)**.

---

(١) هو عبدالله بن أبي نجيح، تقدمت ترجمته والكلام على روايته عن مجاهد في الحديث رقم [١٨٤].

(٢) القَبْصُ ـ بالصاد المهملة ـ: الأخذ بأطراف الأصابع، والقَبْضُ ـ بالضاد المنقوطة ـ: الأخذ بجميع الكف. انظر «النهاية في غريب الحديث» (٤ / ٥ ـ ٦).

(٣) قوله: «يتبعون» لم ينقط في الأصل، فيحتمل أن تكون الكلمة: «يبتغون».

(٤) هذا الحديث في الأصل متقدم على الحديث السابق، وحقه التأخير عنه؛ لترتيب الآيات.

٩٢٢ ـ سنده صحيح.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢١٩) من طريق شيخه سفيان بن عيينة، به مثله سواء.

وأشار المحقق إلى أن في إحدى النسخ: «ويتركون يبتغون».

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ١٦٨ / رقم ١٤٠١٩)، إلا أنه سقط من سنده ذكر مجاهد. =

٩٢٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا جرير بن عبد الحميد، عن منصور[١]، عن مجاهد ـ في قوله عز وجل: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ ـ قال: **إذا حصدت فحضرك المساكين، فاطرح لهم من السُّنْبل، وإذا طيبته وكَدَسْتَهُ[٢] وحضرك المساكين، فاطرح لهم منه، وإذا دسته[٣] وذَرَيْتَهُ وحضرك المساكين، فاطرح لهم منه، وإذا ذَرَيْتَهُ وجمعته وعرفت كيله، فاعزل زكاته، وإذا بلغ النخل، فحضرك المساكين، فاطرح لهم من الثَّفارِيق[٤] والبُسْرُ، وإذا**

= وأخرجه عبدالرزاق أيضاً في «المصنف» (٤ / ١٤٤ ـ ١٤٥ / رقم ٧٢٦٤) من طريق سفيان بن عيينة، به نحو سابقه، وزاد: قلت: ما القبض؟ قال: قبضة من سنبل ـ في الأصل: سبيل، وأشار المحقق إلى التصويب ـ، قلنا: ما القبص؟ قال: إذا زرعت تعطيهم من الصبيب بأطراف أصابعك ـ وأشار بها ـ.

وأخرجه البيهقي في «سننه» (٤ / ١٣٢) في «الزكاة»، باب ما ورد في قوله تعالى: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾، من طريق آخر عن سفيان بن عيينة، به بنحو سياق المصنِّف هنا، إلا أنه ذكر أنه أشار بأطراف أصابعه عند ذكر القبص، كأنه يتناول بها، وعند ذكر القبض أشار بكفه كأنه يقبض بها.

وانظر الحديث الآتي.

(١) هو ابن المعتمر.

(٢) أي جمعته. انظر «لسان العرب» (٦ / ١٩٢).

(٣) الدَّوْسُ: هو وَطْءُ السنابل بالأقدام والدَّوَابّ ودقُّها حتى تتفت ويخرج الحب منها. انظر «لسان العرب» (٦ / ٩٠).

(٤) قال ابن منظور في «لسان العرب» (١٠ / ٣٤): «قال الكسائي: الثَّفَارِيقُ: أقماع البُسْر، والثُّفروق: علاقة ما بين النواة والقمع، وروي عن مجاهد أنه قال ـ في قوله تعالى: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ ـ، قال: يلقي لهم من الثَّفاريق =

جذذته، فحضرك المساكين، فاطرح لهم منه، وإذا جمعته وعرفت كيله، فاعزل زكاته.

٩٢٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالعزيز بن محمد[1]، عن جعفر[2]، عن أبيه، عن علي بن الحسين، **أن رسول الله ﷺ نهى**

= والتمر. ابن شبل: العنقود إذا أُكل ما عليه فهو تُفروق وعُمْشُوش، وأراد مجاهد بالثفاريق: العناقيد يُخرط ما عليها، فتبقى عليها التمرة والتمرتان والثلاث، يخطئها المخلب فتلقى للمساكين». اهـ.

٩٢٣ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٦٨) وعزاه للمصنِّف وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والبيهقي.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ١٨٥ ـ ١٨٦).

وابن جرير في «تفسيره» (١٢ / ١٦٣ / رقم ١٣٩٩٢).

كلاهما من طريق جرير بن عبدالحميد، عن منصور، به نحوه.

وقد رواه ابن جرير (١٢ / ١٦٣ ـ ١٦٥ / برقم ١٣٩٩٤ ـ ١٤٠٠٠) من طرق أخرى عن منصور وعن مجاهد، مع اختلاف في الألفاظ واختصار.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١١٥ / أ) من طريق سفيان الثوري عن منصور، وابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ قال: عند الدياس، وعند الحصاد، وعند الصرام يقبض لهم، فإذا كاله عزل زكاته.

(١) هو الدَّرَاوَرْدي، تقدم في الحديث [٦٩] أنه صدوق.

(٢) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبدالله المدني، المعروف بـ: الصادق، ثقة؛ وثقه الشافعي وابن معين وأبو حاتم وغيرهم. انظر «تهذيب الكمال» (٥ / ٧٤ ـ ٩٧).

عن حصاد الليل وجدَادِه[١].

---

(١) الجَدَادُ ـ بفتح الجيم وكسرها، والدال غير المنقوطة ـ: صِرَام النخل، وهو قطع ثمرتها، وإنما نُهي عن ذلك ليلاً لأجل المساكين حتى يحضروا في النهار فيُتصدق عليهم منه لقوله تبارك وتعالى: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾، فإذا فعل ذلك ليلاً فإنما هو فارٌّ من الصدقة، فنهي عنه لهذا، وقيل: بل نهي عنه لمكان الهوام أن لا تصيب الناس إذا حصدوا أو جَدُّوا ليلاً، والقول الأول أرجح. انظر «غريب الحديث» لأبي عبيدالهروي (٣ / ٧)، و«النهاية» لابن الأثير (١ / ٢٤٤).

٩٢٤ ـ سنده ضعيف لإرساله.

وذكره صاحب «كنز العمال» (١٥ / ٥٤٠ / رقم ٤٢٠٨٩) من رواية جعفر ابن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي رضي الله عنه موصولاً، وعزاه للدورقي وأبي بكر الشافعي في «الغيلانيات» وابن منده في «غرائب شعبة».

والحديث مداره على جعفر الصادق، واختُلف عليه.

فرواه عبـدالعزيز بن محمد الدراوردي ومعمر ومروان بن معاوية الفزاري ويحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة، جميعهم عن جعفر، عن أبيه، عن علي ابن الحسين مرسلاً.

أما رواية عبدالعزيز بن محمد فهي التي أخرجها المصنِّف هنا.

وأما رواية معمر فأخرجها عبدالرزاق في «المصنف» (٤ / ١٤٧ / رقم ٧٢٧٠).

وأما روايتا مروان الفزاري ويحيى القطان فأخرجهما أبو عبيد في «غريب الحديث» (٣ / ٧).

وأما رواية سفيان بن عيينة فأخرجها البيهقي في «سننه» (٩ / ٢٨٩ ـ ٢٩٠) في كتاب «الضحايا»، باب التضحية في الليل من أيام منى.

ورواه شعبة عن جعفر، واخُتلف على شعبة. =

. . . .

= فرواه عمرو بن حكام، عنه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي.

أشار لهذه الرواية الدارقطني في «العلل» (٣ / ١٠٤ / رقم ٣٠٦).

ولكن لا عبرة بهذه المخالفة، فعمرو بن حكام هذا ضعيف، قال البخاري: «ليس بالقوي عندهم؛ ضعفه علي»، وقال أبو زرعة وأبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي»، وذكره الساجي والعقيلي وابن شاهين في الضعفاء. انظر «لسان الميزان» (٤ / ٣٦٠ ـ ٣٦١).

ورواه الربيع بن يحيى، عن شعبة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده. . .، فذكره.

أخرجه البيهقي في «سننه» (٤ / ١٣٣) في الزكاة، باب ما جاء في النهي عن الحصاد والجداد بالليل.

وتابع الربيع على روايته عن شعبة هكذا: أبو حفص الأبّار واسمه عمر بن عبدالرحمن، إلا أنه قرن مع شعبة محمد بن إسحاق.

أخرج هذه الرواية الدارقطني في الموضع السابق من «العلل» (٣ / ١٠٤ ـ ١٠٥).

ويمكن الجمع بين روايتي شعبة وابن إسحاق وبين رواية الباقين الذين رووا الحديث عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن الحسين ـ كما تقدم ـ: بأن المقصود بـ: «جده»: علي بن الحسين، فتتفق الروايات، ولا يشكل عليه ما أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٢ / ٣٧٢) من طريق داود بن رشيد، حدثنا أبو حفص الأبّار، عن محمد بن إسحاق وشعبة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده ـ يعني الحسين ـ. . .، فذكره.

لأن قوله: «يعني الحسين» تفسير من أحد الرواة أخطأ فيه، فيحتمل أن يكون داود بن رشيد الراوي عن أبي حفص الأبّار، أومَنْ دونه؛ لأن الدارقطني =

٩٢٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا جرير[١]، عن ليث[٢]، عن مجاهد ـ في قوله عز وجل: ﴿**وآتوا حقه يوم حصاده**﴾ ـ قال: سوى الزكاة.

= أخرجه ـ كما سبق ـ من طريق ابن منيع البغوي الإمام، عن أبي حفص، ولم يذكر هذا التفسير.

وقد رواه وهيب بن خالد عن جعفر مثل رواية محمد بن إسحاق وشعبة، أشار لذلك البيهقي في «سننه» (٤ / ١٣٣).

وقد رواه أيضاً سليمان بن بلال التيمي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده عن علي.

أشار الدارقطني لهذه المخالفة في الموضع السابق من «العلل» بقوله: «فروي عن سليمان. . .».

ثم ذكر باقي الاختلاف الذي تقدم ذكره، ثم قال: «وزواه أبو حفص الأبّار، عن شعبة، وابن إسحاق، عن جعفر، عن أبيه، عن جده، ولم يذكر علياً.

وكذلك رواه أصحاب جعفر، عن جعفر، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين مرسلًا، وهو الصواب». اهـ.

(١) هو ابن عبدالحميد.

(٢) هو ابن أبي سُلَيْم، تقدم في الحديث [٩] أنه صدوق اختلط جداً فلم يتميز حديثه فتُرك.

٩٢٥ ـ سنده ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم، وهو صحيح لغيره كما سيأتي.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ١٦٣ / رقم ١٣٩٩٣) من طريق سفيان بن وكيع، عن جرير بن عبدالحميد، به، إلا أنه قال: سوى الفريضة. =

٩٢٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبد الله، عن بَيَان[١]، عن الشعبي، قال: إن في المال (لحقّاً)[٢] سوى الزكاة.

= وله طريق آخر.

فأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٠٩ / رقم ٢٧٥) عن منصور ابن المعتمر، عن مجاهد قال: يخرج شيئاً من السنبلة سوى زكاته، ثم يخرج زكاته بعد.

وإسناده صحيح.

ولـه طرق أخرى تقدم ذكرها في الأثر المتقدم برقم [٩٢٣] من طريق منصور، عن مجاهد وسنده صحيح.

(١) هو ابن بشر.

(٢) في الأصل: «لحق».

٩٢٦ ـ سنده صحيح. وقد روي مرفوعاً ولا يصح.

وبهذا السياق ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٦٩) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣ / ٣٤٢ / رقم ٢٥٢٥) من طريق إسماعيل بن سالم، عن الشعبي، سمعته يُسأل: هل على الرجل حق في ماله سوى الزكاة؟ قال: نعم، وتلا هذه الآية: ﴿وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة﴾.

وذكر السيوطي في «الدر المنثور» (١ / ٤١٦) هذا الأثر بنحو سياق الطبري، وعزاه لعبد بن حميد فقط.

وقد رواه أبو حمزة ميمون الأعور، عن عامر الشعبي، عن فاطمة بنت قيس قالت: سألت ـ أو: سئل ـ النبي ﷺ عن الزكاة فقال: «إن في المال لحقّاً سوى الزكاة»، ثم تلا هذه الآية: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم...﴾ الآية. =

٩٢٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا جرير[١]، عن مغيرة[٢]، عن

= أخرجه الدارمي في «سننه» (١ / ٣٢٤ / رقم ١٦٤٤).

والترمذي في «جامعه» (٣ / ٣٩ ـ ٤٠ / رقم ٦٥٩ و٦٦٠) في كتاب الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة.

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣ / ٣٤٢ و٣٤٣ / رقم ٢٥٢٧ و٢٥٣٠).

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢ / ٢٧).

وابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٣٢٨).

والدارقطني في «سننه» (٢ / ١٢٥ / رقم ١١ و١٢).

والبيهقي في «سننه» (٤ / ٨٤) في الزكاة، باب الدليل على أن من أدى فرض الله. . .

جميعهم من طريق شريك بن عبدالله القاضي، عن أبي حمزة، به، واللفظ للترمذي.

قال الترمذي بعد أن رواه: «هذا حديث ليس إسناده بذاك، وأبو حمزة ميمون الأعور يُضَعَّف. وروى بيان وإسماعيل بن سالم عن الشعبي هذا الحديث قوله، وهذا أصح». اهـ.

وقال البيهقي عقبه: «فهذا حديث يعرف بأبي حمزة ميمون الأعور، كوفي، وقد جرحه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين فمن بعدهما من حفاظ الحديث». اهـ.

(١) هو ابن عبدالحميد.

(٢) هو مغيرة بن مِقْسم الضَّبِّي، تقدم في الحديث [٥٤] أنه ثقة متقن، ولكنه يدلِّس، لا سيما إذا روى عن إبراهيم النخعي، وهو يروي هنا عنه بواسطة، فلعل احتمال التدليس غير وارد هنا، ويتأكد هذا إذا علمنا أنه توبع كما سيأتي.

شِبَاك[١]، عن إبراهيم[٢] ـ في قوله عز وجل: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ ـ، قال: نسختها الزكاة العشر ونصف العشر.

(١) هو شِبَاك ـ بكسر أوله، ثم موحدة خفيفة، ثم كاف ـ الضَّبِّي، الكوفي، الأعمى، ثقة كما في «التقريب» (ص ٢٦٣ / رقم ٢٧٣٤)، وقد وُصِف بالتدليس، لكن ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الأولى من «طبقات المدلسين» (ص ٣٨ / رقم ١٣)، وهم من لم يوصف بالتدليس إلا نادراً.

(٢) هو ابن يزيد النخعي.

٩٢٧ ـ سنده صحيح إن شاء الله.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ١٦٨ ـ ١٦٩ / رقم ١٤٠٢٤) من طريق جرير بن عبدالحميد، به بلفظ: كانوا يفعلون ذلك، حتى سُنَّ العشر ونصف العشر، فلما سُنَّ العشر ونصف العشر تُرِك.

ثم أخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٤٠٣٠ و١٤٠٣١) من طريق هشيم وسفيان بن عيينة، كلاهما عن مغيرة، به بلفظ: «نسختها العشر ونصف العشر»، وفي لفظ هشيم زيادة.

ورواه سفيان الثوري، عن مغيرة، لكن الرواية عنه أحياناً بإسقاط شباك من الإسناد، وأحياناً بإثباته.

وروايته جاءت في «تفسيره» (ص ١٠٩ / رقم ٢٧٤) بمثل اللفظ السابق.

ومن طريقه رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ١٨٥).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» برقم (١٤٠٢٥، ١٤٠٢٦، ١٤٠٢٧).

وتصحف اسم: «شباك» في المصنف إلى: «سماك».

وأخرجه البيهقي في «سننه» (٤ / ١٣٢ ـ ١٣٣) في الزكاة، باب ما ورد في قوله تعالى: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾، من طريق إسرائيل، عن مغيرة، عن إبراهيم بإسقاط شباك من الإسناد.

وقد تابع حماد بن أبي سليمان شِباكاً، فرواه عن إبراهيم أنه قال في هذه =

٩٢٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية[١]، عن الحجاج[٢]، عن الحكم[٣]، عن مِقْسم[٤]، عن ابن عباس ـ في قوله عزوجل: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ ـ قال: العُشْر ونصف العشر.

= الآية: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾: إنها منسوخة.

أخرجه أبو يوسف القاضي في كتاب «الآثار» (ص ٩١ / رقم ٤٤٤).

ومحمد بن الحسن الشيباني في كتاب «الآثار» أيضاً (ص ٦٣ / رقم ٣١٣).

كلاهما من طريق أبي حنيفة، عن حماد، به.

(١) هو محمد بن خازم الضرير.

(٢) هو ابن أرطأة، تقدم في الحديث [١٧٠] أنه صدوق كثير الخطأ والتدليس.

(٣) هو ابن عتيبة، تقدم في الحديثين [٢٨ و٣٦٥] أنه ثقة ثبت فقيه، إلا أنه لم يسمع من مِقْسم سوى خمسة أحاديث، وليس هذا منها، وهو موصوف بالتدليس.

(٤) هو مولى ابن عباس.

٩٢٨ ـ سنده ضعيف جداً؛ لما تقدم من الكلام في رواية الحكم عن مقسم، ولما تقدم عن حجاج بن أرطأة، واضطرابه في هذا الحديث كما سيأتي.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٦٧) وعزاه للمصنِّف وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس والبيهقي في «سننه».

وقد أخرجه يحيى بن آدم في كتاب «الخراج» (ص ١٢٥ / رقم ٣٩٨).

ومن طريقه أخرجه حميد بن زنجويه في «الأموال» (٢ / ٧٩٤ / رقم ١٣٧٥).

والبيهقي في «سننه» (٤ / ١٣٢) في الزكاة، باب ما ورد في قوله تعالى: =

. . . .

= ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ١٨٦).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ١٦١ و١٦٨ / رقم ١٣٩٧٨ و١٤٠٢٠).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١١٥ / أ).

جميعهم من طريق أبي معاوية، به مثله.

تنبيه: جاء في كتاب «الخراج» ليحيى بن آدم هكذا: «حدثنا معاوية»، وصوابه: «أبو معاوية» كما في رواية ابن زنجويه والبيهقي للحديث من طريقه.

وسقط «الحكم» من إسناد ابن زنجويه، والصواب إثباته في رواية أبي معاوية. وأخرجه أبو يوسف القاضي في كتاب «الخراج» (ص ١٢٢ ـ ١٢٣ / رقم ١٣٦) عن الحجاج بن أرطأة، به مثله.

وأخرجه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ١٧١) من طريق محمد بن سعيد، عن الحجاج، به مثله.

فهؤلاء الثلاثة ـ أبو معاوية، وأبو يوسف، ومحمد بن سعيد ـ رووه عن الحجاج بن أرطأة على هذا الوجه.

وخالفهم حفص بن غياث ويزيد بن هارون وعبدالواحد بن زياد.

أما حفص بن غياث، فرواه عن الحجاج، عن الحكم، عن ابن عباس، به هكذا بإسقاط مقسم من الإسناد.

أخرجه يحيى بن آدم في «الخراج» (ص ١٢٤ ـ ١٢٥ / رقم ٣٩٧).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ١٨٥).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٣٦٨ / رقم ١٤٠٢١).

وأما يزيد بن هارون، فرواه عن الحجاج، مثل رواية حفص؛ بإسقاط مقسم من الإسناد. =

٩٢٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا إسماعيل بن عياش[١]، عن ابن جريج[٢]، عن عطاء ـ في قوله عز وجل: **﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾** ـ، **قال: شيء يسير سوى الزكاة المفروضة، وكان سعيد ابن المسيب**[٣]**يقول: هي الزكاة المفروضة.**

= أخرجه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٣٣ / رقم ٤٣).

وأما عبدالواحد بن زياد، فرواه عن الحجاج، عن الحكم، عن مجاهد عن ابن عباس، به هكذا بذكر «مجاهد» بدل «مقسم».

أخرجه ابن جرير الطبري أيضاً (١٢ / ١٥٨ / رقم ١٣٩٦٤).

وابن الجوزي في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٣٣٢).

وقد رواه هانىء بن سعيد، عن حجاج، عن محمد بن عبيدالله، عن عبدالله بن شداد، عن ابن عباس.

أخرجه ابن جرير أيضاً (١٣٩٦٥).

فلست أدري هل هذا اختلاف آخر على حجاج، أو رواية أخرى؟

وسبب هذا الاختلاف والاضطراب هو حجاج نفسه؛ لما وصف به من كثرة الخطأ والتدليس.

(١) تقدم في الحديث [٩] أنه صدوق في روايته عن أهل بلده مخلِّط في غيرهم، وهذا الحديث من روايته عن ابن جريج وهو مكي.

(٢) هو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، تقدم في الحديث [٩] أنه ثقة فقيه فاضل، إلا أنه مدلس، ولم يصرح بالسماع هنا، لكنه صرح به في روايات أخرى كما سيأتي.

(٣) الذي يظهر أن القائل: «وكان سعيد بن المسيب» هو ابن جريج، ولم أجد من نص على أنه سمع من سعيد، وهو مدلس كما سبق، ولم يصرح بالسماع منه فيتوقف عن قبول روايته عنه، بل هناك ما يدل على أنه أخذه عن سعيد بواسطة، عن واسطة أخرى كما سيأتي. =

. . . .

= **٩٢٩** ـ سنده ضعيف عن عطاء وعن سعيد بن المسيب لما سبق، وهو عن عطاء صحيح لغيره.

فقد أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (٤ / ١٤٣ ـ ١٤٤ / رقم ٧٢٦٣) عن شيخه ابن جريج قال: قلت لعطاء: ما ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾؟ . . . ، فذكره بمعناه مطولاً في محاورة جرت بينهما.

وسنده صحيح.

وبنحو ذلك أخرجه يحيى بن آدم في كتاب «الخراج» (ص ١٢٩ / رقم ٤١٧) من طريق عبدالله بن المبارك، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٦٢ / رقم ١٣٩٨٨) من طريق محمد بن بكر، كلاهما عن ابن جريج.

وتابع ابن جريج عبدالملك بن أبي سليمان، عن عطاء.

أخرجه من طريقه يحيى بن آدم في «الخراج» (ص ١٢٩ ـ ١٣٠ / رقم ٤١٦ و٤١٨ و٤٢٠).

وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٢ / ٧٩٥ / رقم ١٣٧٧).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ١٦٢ ـ ١٦٣ / رقم ١٣٩٨٦ و١٣٩٨٩ و١٣٩٩٠).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١١٥ / أ).

والبيهقي في «سننه» (٤ / ١٣٢) في الزكاة، باب ما ورد في قوله تعالى: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾.

وابن الجوزي في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٣٣٣ و٣٣٤).

وأما قول سعيد بن المسيب، فأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤ / ١٤٥ / رقم ٧٢٦٧).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ١٥٩ / رقم ١٣٩٦٩).

كلاهما من طريق ابن جريج، قال: أخبرنا أبو بكر بن عبدالله، عن عمرو =

٩٣٠ ــ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأحوص[١]، عن أبي إسحاق[٢]، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: **من أدَّى زكاة ماله فلا جناح عليه أن لا يتصدق.**

٩٣١ ــ حدثنا سعيد، قال: نا أبو شهاب[٣]، عن أبي عبدالله الثقفي[٤]، عن أبي جعفر[٥]، عن محمد بن علي[٦]، **أنه**

= ابن سليمان وغيره، عن ابن المسيب أنه قال: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ قال: الصدقة المفروضة.

وفي «سنده» شيخ ابن جريج أبو بكر بن عبدالله ولم أهتد إليه، وشيخه «عمرو بن سليمان» كما عند ابن جرير، أو: «عمرو بن سليم» كما عند عبدالرزاق، ولم أهتد إليه أيضاً، إلا أن يكون عمرو بن سليم بن خلدة الزُّرَقي، الأنصاري، المدني، فإنه هو الذي يروي عن سعيد بن المسيب كما في «تهذيب الكمال» (٢٢ / ٥٥ ـ ٥٦)، فإن كان هو، فهو ثقة، والله أعلم.

(١) هو سلّام بن سليم.

(٢) هو السبيعي عمرو بن عبدالله، تقدم في الحديث [١] أنه ثقة إلا أنه مدلس وتغير بآخره.

٩٣٠ ــ سنده رجاله ثقات، وفيه أبو إسحاق السبيعي وتقدم بيان حاله.

وقد أخرجه البيهقي في «سننه» (٤ / ١٣٣) في الزكاة، باب ما ورد في قوله تعالى: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ من طريق المصنِّف، به مثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ١١٦ و١٩١) من طريق شيخه أبي الأحوص سلام بن سليم، به مثله.

(٣) هو عبد ربه بن نافع، أبو شهاب الحنّاط.

(٤) تقدم في الحديث [٩٤] قول سعيد بن منصور: «نا هشيم، عن العوام ابن حوشب، عن أبي عبدالله الثقفي...»، وذكرت هناك أني لم أجد من يكنى =

. . . .

= بهـذه الكنية وينسب بهـذه النسبة، لكن البيهقي بعد أن روى هذا الحديث في «السنن» ـ كما سيأتي ـ قال: «محمد بن علي هذا هو ابن الحنفية، وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين، وكذلك رواه موسى بن إسماعيل عن أبي شهاب، ورواه علي بن مسلم عن أبي شهاب عن أبيض بن أبان، عن محمد بن علي ـ يعني أبا جعفر ـ». اهـ.

وفي ترجمـة أبيض بن أبـان في «الجـرح والتعـديل» (٢ / ٣١٢ / رقم ١١٦٩)، قال ابن أبي حاتم: «وروى أبو شهاب، عن أبي عبدالرحمن، عن محمد ابن علي، فلا ندري أبو عبدالرحمن هو أبيض أم لا؟ سمعت أبي يقول ذلك.

سألت أبي عن أبيض بن أبان فقال: ليس عندنا بالقوي، يكتب حديثه، وهو شيخ». اهـ.

وفي «التاريخ الكبير» للبخاري (٢ / ٦٠ / رقم ١٦٨٥) قال: «وقال أبو شهاب عبد ربه: حدثنا أبيض بن أبان، عن محمد بن علي، عن ابن الحنفية، سمع علياً يقول: فرض الله عز وجل على الأغنياء ما يكفي الفقراء، قال لنا موسى: حدثنا أبو شهاب، أخبرني أبو عبدالله الثقفي، عن أبي جعفر، سمع ابن الحنفية، سمع علياً، مثله». اهـ.

فتبين مما سبق أن أبا شهاب يروي هٰذا الأثر مرة عن أبي عبدالله الثقفي، ومرة عن أبيض بن أبان، فيحتمل أن يكون أبيض بن أبان يكنى: أبا عبدالله، وأنه ثقفي، ويحتمل أن يكونا اثنين، ويحتمل أن يكون ذٰلك اضطراباً من أبي شهاب، أو اختلافاً عليه، ولم يجزم البخاري ولا أبو حاتم ولا البيهقي بشيء؛ فدلّ هٰذا على أنه إما مجهول، أو ضعيف كما يظهر من جرح أبي حاتم له.

وأمـا ما وقـع في «الجـرح والتعـديل» لابن أبي حاتم من تكنيتـه: «أبـا عبدالرحمن» بدل: «أبي عبدالله»، فإما أن يكون خطأً وقع في النسخ، أو اختلاف آخر يؤكد جهالة الرجل، والله أعلم. =

سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم، فإن جاعوا، أو عروا، أو جهدوا فبمنع الأغنياء، وحق على الله عز وجل أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه.

[الآية (١٤٢): قوله عز وجل:

﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾]

٩٣٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، أنا مغيرة[1]، عن

= (٥و٦) تقدم في كلام البيهقي ما يدل على أن أبا جعفر هو محمد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر، وهو ثقة فاضل كما تقدم في الحديث [٢٦٢].

وأما محمد بن علي شيخ أبي جعفر، فدل كلام البخاري والبيهقي على أنه محمد بن علي بن أبي طالب، المعروف بابن الحنفية، وهو ثقة عالم كما في «التقريب» (ص ٤٩٧ / رقم ٦١٥٧).

٩٣١ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال أبي عبدالله الثقفي.

وذكره صاحب «كنز العمال» (٦ / ٥٢٨ / رقم ١٦٨٤٠) بمثل ما هنا سواء، وعزاه للمصنِّف سعيد بن منصور وللبيهقي. وقد أخرجه البيهقي في «سننه» (٧ / ٢٣ ـ ٢٤) في الصدقات، باب لا وقت فيما يعطي الفقراء والمساكين إلى ما يخرجون به من الفقر والمسكنة، من طريق المصنِّف، به.

(١) هو ابن مقسم الضبِّي، تقدم في الحديث [٥٤] أنه ثقة متقن، إلا أنه يدلس، لا سيما عن إبراهيم النخعي، وهذا من روايته عنه ولم يصرح فيها بالسماع.

إبراهيم - في قوله عز وجل: ﴿حمولة وفرشاً﴾ -، قال: **الحَمُولَةُ: ما يحمل عليها من الإبل، والفَرْشُ: الصغار.**

[الآية (١٤٥): قوله عز وجل:

﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ...﴾ الآية]

٩٣٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، قال: **لولا هذه الآية: ﴿أو دماً﴾، لاتبع المسلمون من العروق ما تتبع منه اليهود.**

---

٩٣٢ ـ سنده ضعيف لما تقدم من الكلام في رواية مغيرة عن إبراهيم النخعي.

٩٣٣ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٧٣) وعزاه للمصنِّف وعبدالرزاق وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٢٠) من طريق شيخه سفيان ابن عيينة، به مثله، إلا أنه قال: «ما اتبع اليهود».

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ١٩٣ / رقم ١٤٠٨٣).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١١٩ / أ).

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٤٠٨٢ و١٤٠٨٤) من طريقين آخرين عن سفيان، به.

ثم أخرجه برقم (١٤٠٨٩) من طريق مجاهد، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، به نحوه.

[الآية (١٥١): قوله عز وجل:
﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ﴾]

٩٣٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معشر[١]، عن محمد بن قيس[٢] ـ في قوله عز وجل: **﴿إنما حرم ربِّيَ الفواحش ما ظهر منها وما بطن﴾**[٣] ـ، قال: **﴿ما ظهر﴾**: كانوا يمشون حول البيت عراة، **﴿وما بطن﴾**: الزنا.

---

(١) هو نجيح بن عبدالرحمن السندي، تقدم في الحديث [١٦٧] أنه ضعيف.

(٢) هناك اثنان ممن يقال له محمد بن قيس ويروي عنه أبو معشر نجيح السندي.

الأول: هو محمد بن قيس المدني قاص عمر بن عبدالعزيز، وهو ثقة.

والثاني: محمد بن قيس مولى آل أبي سفيان بن حرب، ولعله الـذي قال عنه ابن معين: «ليس بشيء، لا يروى عنه». انظر «ميزان الاعتدال» (٤ / ١٦ / رقم ٨٠٩١). وقد حصل خلط بين الاثنين، ولذلك ترجم ابن حجر في «التقريب» (ص ٥٠٣ / رقم ٦٢٤٥) لقاص عمر بن عبدالعزيز وقال عنه: «ثقة»، ثم ترجم برقم (٦٢٤٦) لمحمد بن قيس ولم ينسبه، وقال: «شيخ لأبي معشر، من الرابعة، ضعيف، ووهم من خلطه بالذي قبله»، وانظر «الجرح والتعديل» (٨ / ٦٣ و٦٤/ رقم ٢٨٢ و٢٨٦).

(٣) الآية (٣٣) من سورة الأعـراف، وإنما أتى المصنف بهٰذا الأثر هنا لمناسبته للآية (١٥١) من سورة الأنعام.

٩٣٤ ـ سنده ضعيف لضعف أبي معشر.

[الآية (١٥٣): قوله عز وجل:

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾]

[ل ١٣٦/ب] **٩٣٥** ـ حدثنا سعيد، قال: نا حماد / بن زيد، عن عاصم(١)، عن أبي وائل(٢)، عن عبدالله(٣) قال: **خطَّ لنا رسول الله ﷺ خطاً فقال: «هذا سبيل الله»، ثم خط خطوطاً عن يمينه وعن شماله فقال: «وهذه سُبُل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه»، ثم تلا: ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾.**

---

(١) هو ابن بَهْدَلة، تقدم في الحديث [١٧] أنه صدوق حسن الحديث.

(٢) هو شقيق بن سلمة.

(٣) أي: ابن مسعود.

٩٣٥ ـ سنده حسن لذاته لما تقدم عن حال عاصم، وهو صحيح لغيره بالطرق الآتية.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٨٥) وعزاه لأحمد وعبد بن حميد والنسائي والبزار وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه والحاكم.

وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (ص ٣٣ / رقم ٢٤٤).

والإمام أحمد في «المسند» (١ / ٤٣٥).

والدارمي في «سننه» (١ / ٦٠ / رقم ٢٠٨).

وابن أبي عاصم في «السنة» (١ / ١٣ / رقم ١٧).

والبزار في «مسنده» (٥ / ١٣١ / رقم ١٧١٨).

ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص ٥). =

. . . .

= والنسائي في «تفسيره» (١/ ٤٨٥ / رقم ١٩٤).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٣٠ / رقم ١٤١٦٨).

والهيثم بن كليب في «مسنده» (٢ / ٤٨ ـ ٥١ / رقم ٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧).

وابن حبان في «صحيحه» (١ / ١٨٠ ـ ١٨١ / رقم ٦ و٧/ الإحسان).

والآجري في «الشريعة» (ص ١٠).

والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٣١٨).

وأبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٢٦٣).

جميعهم من طريق حماد بن زيد، عن عاصم، به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وتابع حماد بن زيد على روايته كل من: عمرو بن أبي قيس، وأبي بكر بن عياش، فروياه عن عاصم.

أما رواية عمرو بن أبي قيس فأخرجها ابن أبي حاتم في «التفسير» (٣ / ل ١٢٥ / أ)، عنه، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود بنحوه.

وأما رواية أبي بكر بن عياش، فأخرجها الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٤٦٥) من طريق شيخه أسود بن عامر، ثنا أبو بكر، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبدالله . . . ، فذكره بنحوه، هكذا موافقاً لروايتي حماد بن زيد وعمرو بن أبي قيس، عن عاصم.

وأخرجه الحاكم (٢ / ٣١٨) من طريق أحمد بن عبدالجبار، عن أبي بكر ابن عياش، عن عاصم، مقروناً برواية حماد بن زيد، بما يوحي باتحاد سياقهما عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود.

وخالف في ذلك أبو هاشم الرفاعي، وأحمد بن عبدالله بن يونس، ويحيى ابن عبدالحميد الحماني، فرووه عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زِرّ بن حبيش، عن ابن مسعود. =

. . . .

= أما رواية أبي هاشم فأخرجها محمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص ٥)، والآجري في «الشريعة» (ص ١٠).

وأما رواية أحمد بن عبدالله بن يونس فأخرجها النسائي في «تفسيره» (١ / ٤٨٧ / رقم ١٩٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٢٣٩)، وصححه.

وأما رواية يحيى الحماني فأخرجها ابن مردويه في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» (٢ / ١٩٠).

وفي ظني أن هذا اضطراب من أبي بكر بن عياش، فإنه مع كونه ثقة عابداً، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وأما كتابه فصحيح كما تقدم في الحديث رقم [١٦]، وليس هناك ما يدل على أنه روى هذا الحديث من كتابه.

وقد يكون لعاصم في هذا الحديث شيخان وهما أبو وائل وزر بن حبيش ولكن الاحتمال السابق أظهر فيما أرى.

وبكل حال فرواية أبي بكر بن عياش إن لم تقوِّ الحديث فإنها لا تضره، كما قد يفهم من صنيع الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢ / ١٩٠).

ويرجح رواية حماد بن زيد ومن وافقه: أن الحديث ورد من طريقين آخرين عن أبي وائل.

فقد رواه منصور بن المعتمر وسليمان بن مهران الأعمش، كلاهما عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، به.

أخرجهما البزار في «مسنده» (٥ / ٩٩ و١١٣ ـ ١١٤ / رقم ١٦٧٧ و١٦٩٤)، ثم قال: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن أبي وائل».

وسندا هذين الطريقين صحيحان.

وله طريق آخر عن ابن مسعود.

أخرجه البزار في «مسنده» (٥ / ٢٥١ / رقم ١٨٦٥) من طريق الربيع بن خثيم، عن ابن مسعود، به نحوه. =

[الآية (١٥٨): قوله عز وجل:

﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ﴾]

٩٣٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا مهدي بن ميمون، عن شعيب ابن الحَبْحَاب، عن أبي العالية[١]، قال:[٢] قرأ رجل عنده[٣] (هذه)[٤] الآية: ﴿يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفس إيمانها﴾[٥] فلم يُغَيِّر، وكان لا يغير على أحد قراءةً يقرؤها، ثم قال هو: ﴿يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل﴾، فذكرت هذا الحديث لإبراهيم[٦] فقال: أحسب صاحبكم قد بلغه أمر أو سمع: أن من كفر بحرف منه فقد كفر به كلِّه.

= قال البزار: «وهذا الكلام قد روي عن عبدالله من غير وجه نحوه أو قريباً منه». وسنده صحيح أيضاً.

(١) هو رُفَيْع بن مهران الرِّياحي، تقدم في الحديث [٢٢٧] أنه ثقة.

(٢) القائل: شعيب بن الحبحاب.

(٣) أي: عند أبي العالية.

(٤) ما بين القوسين ليس في الأصل.

(٥) في الأصل بعد قوله تعالى: ﴿إيمانها﴾ كلمة لم أستطع استظهارها، والظاهر أنها: «لم» وشطب عليها. والسياق يدل على أن الرجل قرأ هذه الآية عند أبي العالية قراءة تختلف عن القراءة المعهودة، ولم أجد من ذكر أن في هذه الآية قراءة أخرى.

(٦) أي: النخعي. =

٩٣٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأحوص(١)، قال: نا أشعث بن سُلَيم(٢)، قال: قال عبدالله: ألا هَلْ يسمعون أن التوبة مبسوطة ما لم تطلع الشمس من مغربها؟

= **٩٣٦ ـ** سنده صحيح.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٢١٣ / رقم ١٤ ـ ٥٤).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠ / ٥١٣ ـ ٥١٤ / رقم ١٠١٥٨).

وابن جرير الطبري في مقدمة «تفسيره» (١ / ٥٤ / رقم ٥٦).

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥ / ٢٢٣ / رقم ٢٠٧٧).

أما ابن أبي شيبة فمن طريق الثقفي، وأما الباقون فمن طريق إسماعيل بن إبراهيم بن علية، كلاهما عن شعيب بن الحبحاب، قال: كان أبو العالية إذا قرأ عنده رجل لم يقل: ليس كما يقرأ، وإنما يقول: أما أنا فأقرأ كذا وكذا. قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال: أرى صاحبك قد سمع: أن من كفر بحرف منه فقد كفر به كله.

واللفظ لابن جرير، ولفظ الباقين نحوه.

(١) هو سلام بن سُليم.

(٢) الأشعث بن سُلَيم هو ابن أبي الشَّعثَاء، المحاربي، الكوفي، ثقة روى له الجماعة، وتوفي سنة خمس وعشرين ومائة. انظر «التقريب» (ص ١١٣ / رقم ٥٢٦).

وهو هنا يروي عن ابن مسعود، وروايته عنه منقطعة، لأنه لم يدرك أحداً من الصحابة، وإنما يروي عن التابعين. انظر «تهذيب الكمال» (٣ / ٢٧١).

وسيأتي أنه روى هذا الحديث بواسطة أبيه عن ابن مسعود.

٩٣٧ ـ سنده ضعيف للانقطاع بين أشعث وعبدالله بن مسعود، والصواب أن أشعث بن سليم يرويه عن أبيه سُلَيم بن أسود بن حنظلة المحاربي، =

٩٣٨ ـ حدثنـــا سعيد، قال: نا خلف بن خليفـة[١]، عن ليث[٢]، عن مجاهد ـ في قوله عز وجل: ﴿لا ينفع نفساً إيمانها﴾ ـ، قال: طلوع الشمس من مغربها.

= الكوفي، عن ابن مسعود.

أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٢١) عن شيخه إسرائيل بن يونس ابن أبي إسحاق، عن الأشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه، عن ابن مسعود ـ في قوله تعالى: ﴿لا ينفع نفساً إيمانها﴾ الآية ـ قال: لا تزال التوبة مبسوطة ما لم تطلع الشمس من مغربها.

وسنده صحيح، وأبو الشعثاء ثقة باتفاق، وهو من أصحاب ابن مسعود. انظر «تهذيب الكمال» (١١ / ٣٤٠ ـ ٣٤٢).

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٦٣ / رقم ١٤٢١٣٩).

وأخرجه ابن جرير أيضاً (١٢ / ٢٦٢ / رقم ١٤٢٣٤) من طريق سفيان بن وكيع، عن أبيه وكيع، عن إسرائيل وأبيه، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه، عن عبدالله قال: التوبة مبسوطة ما لم تطلع الشمس من مغربها.

(١) تقدم في الحديث [٧٦] أنه صدوق اختلط في آخر عمره.

(٢) هو ابن سُلَيم، تقدم في الحديث [٩] أنه صدوق اختلط جداً فلم يتميز حديثه فتُرك.

٩٣٨ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال خلف وليث، ولكنهما لم ينفردا به، بل هو صحيح عن مجاهد.

وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٨٩) وعزاه لعبد بن حميد فقط.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٤٥ و٢٦٣ / رقم ١٤١٩٥ =

٩٣٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالرحمن بن زياد(١)، عن شعبة، عن قتادة، عن زرارة بن أَوْفَى، عن ابن مسعود ـ في قوله: **﴿يوم يأتي بعض آيات ربك﴾** ـ، قال: **طلوع الشمس من مغربها.**

= و١٤٢٤٠) من طريقين عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، بمثله.

وسنده صحيح، فرواية عبدالله بن أبي نجيح عن مجاهد للتفسير صحيحة كما سبق بيانه في الحديث [١٨٤].

وهو في «تفسير» مجاهد (ص ٢٢٨) من رواية عبدالرحمن بن الحسن القاضي، عن إبراهيم بن ديزيل، عن ورقاء، عن ابن أبي نجيح.

(١) تقدم في الحديث [٦] أنه صدوق.

٩٣٩ ـ سنده حسن لذاته وهو صحيح لغيره؛ لأن عبدالرحمن بن زياد لم ينفرد به.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٨٩) وعزاه للمصنِّف وابن أبي شيبة وعبد بن حميد والطبراني.

وقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩ / ٢٣٧ / رقم ٩٠٢٠) من طريق المصنِّف، به مثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥ / ١٧٩ / رقم ١٩٤٤٤).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٥٩ و٢٦٠ و٢٦١ / رقم ١٤٢٢٧ و١٤٢٢٨ و١٤٢٣١).

كلاهما من طريق شعبة، به مثله.

وقد رواه ابن أبي شيبة عن شيخه وكيع، عن شعبة.

وهذا سند صحيح.

ورواه عن شعبة أيضاً محمد بن جعفر غندر، ومحمد بن أبي عدي، عند ابن جرير الطبري.

٩٤٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا (حماد)[١] بن زيد، عن عاصم[٢]، عن زِرِّ بن حُبَيْش، قال: **أتيت صَفْوان بن عَسَّال المُرادي، فقال لي: ما جاء بك؟ فقلت: ابتغاء العلم، فقال: أما إنه بلغني: «إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً بما يفعل»، فقلت: حَكَّ في نفسي من المسح على الخفين، فهل حفظت من رسول الله ﷺ شيئاً فيه؟ قال: نعم، كنا إذا سافرنا أُمرنا أن لا نَخْلع خِفَافَنا ثلاثاً، إلا من جنابة، لكن من غائط وبول ونوم. فقلت: هل حفظت من رسول الله ﷺ في الهوى شيئاً؟ فقال: كنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، فناداه رجل كان في أخريات القوم بصوت له (جَهْوَري)[٣]، أعرابيٌّ جِلْفٌ[٤] جافٍ[٥]، فقال له: يا محمد! فقال له القوم: مَهْ، فإنك قد نهيت عن هذا، فأجابه النبي ﷺ على نحوٍ من صوته: «هاؤم ـ أو: هاؤُ ـ»، فقال له: الرجل يحب قوماً ولَمَّا يَلْحَقْ بهم؟ قال: «هو مع من أحب». قال زِرّ: فما برح يحدثني حتى حدثني أن الله عز وجل جعل بالمغرب باباً عرضه**

---

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل.

(٢) هو ابن بَهْدَلة، تقدم في الحديث [١٧] أنه صدوق حسن الحديث.

(٣) في الأصل: «جَهْرَوي»، والتصويب من مصادر التخريج.

والجَهْوَري: هو الشديد العالي. انظر «النهاية في غريب الحديث» (١ / ٣٢١).

(٤) الجِلْفُ: هو الأحمق. انظر المرجع السابق (١ / ٢٨٧).

(٥) الجَفَاء: غِلَظُ الطبع. انظر المرجع السابق (١ / ٢٨١).

سبعون عاماً للتوبة لا يغلق، ما لم تطلع الشمس من قبله، فذلك قولـه عز وجل: ﴿يوم يأتي بعض آيات ربك. . .﴾ - إلى قوله -: ﴿إنا منتظرون﴾.

---

٩٤٠ ـ سنده حسن لذاته لما تقدم عن حال عاصم، وهو صحيح لغيره لأنه لم ينفرد به كما سيأتي.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٣٩٣) وعزاه للمصنِّف والـطيالسي وأحمد وعبد بن حميد والترمذي والنسائي وابن ماجه والطبراني وابن المنذر وأبي الشيخ والبيهقي وابن مردويه.

وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (ص ١٦٠ ـ ١٦١ / رقم ١١٦٥ و١١٦٦ و١١٦٧ و١١٦٨) مفرقاً.

ومن طريقه أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٢ / ١١٣).

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ٢٤١).

والترمذي في «جامعه» (٤ / ٥٩٦ / رقم ٢٣٨٧) في الزهد، باب ما جاء أن المرء مع من أحب، و(٥ / ٥٤٦ ـ ٥٤٧ / رقم ٣٥٣٦) في الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده.

والنسائي في «التفسير» (١ / ٤٩٠ ـ ٤٩١ / رقم ١٩٨).

وابن خزيمة في «صحيحه» (١ / ١٣ ـ ١٤ / رقم ١٧).

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٨٢).

والطبراني في «المعجم الكبير» (٨ / ٧٠ / رقم ٧٣٦٠).

وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١ / ١٥٦ ـ ١٥٨ / رقم ١٦٣ و١٦٤).

جميعهم من طريق حماد بن زيد، عن عاصم، به.

وقد رواه عن عاصم ـ سوى حماد بن زيد ـ عدد كثير، وقفت على رواية =

. . . .

= واحد وأربعين منهم.

فقد أخرجه الشافعي في كتاب «الأم» (١ / ٢٩ ـ ٣٠).

وعبدالرزاق في «المصنف» (١ / ٢٠٥ ـ ٢٠٦ / رقم ٧٩٥).

ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨ / ٦٧ ـ ٦٨ / رقم ٧٣٥٣).

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٢ / ٣٨٨ ـ ٣٩٠ / رقم ٨٨١).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ١٧٧ ـ ١٧٨).

وأبو خيثمة زهير بن حرب في كتاب «العلم» (ص ١١٠ / رقم ٥).

والإمام أحمد في «المسند» (٤ / ٢٤٠).

والترمذي في «جامعه» (٥ / ٥٤٥ ـ ٥٤٦ / رقم ٣٥٣٥) في الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار.

والنسائي في «سننه» (١ / ٨٣ ـ ٨٤) في الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين.

وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ١٣ ـ ١٤ / رقم ١٧).

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٨٢).

وابن حبان في «صحيحه» (٤ / ١٤٩ ـ ١٥٠ / رقم ١٣٢١ / الإحسان).

وأبو نعيم في «الحلية» (٧ / ٣٠٨).

والبيهقي في «سننه» (١ / ١١٨ و٢٧٦) في الطهارة، باب الوضوء من النوم، وباب التوقيت في المسح على الخفين، وفي كتاب «المدخل إلى السنن» (ص ٢٥١ / رقم ٣٤٩).

وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١ / ١٥٩ / رقم ١٦٧).

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، عن عاصم، به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١ / ٢٠٤ ـ ٢٠٥ / رقم ٧٩٣)، وفي «تفسيره» (١ / ٢٢٢)، عن شيخه معمر، عن عاصم، به. =

. . . .

= ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ٢٣٩ - ٢٤٠).

وابن ماجه في «سننه» (١ / ٨٢ / رقم ٢٢٦) في المقدمة، باب فضل العلم والحث على طلب العلم.

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٥٥ / رقم ١٤٢١٦).

وابن خزيمة في «صحيحه» (١ / ٩٧ / رقم ١٩٣).

وابن حبان في «صحيحه» (٤ / ١٤٧ - ١٤٨ / رقم ١٣١٩ / الإحسان).

والطبراني في «المعجم الكبير» (٨ / ٦٦ - ٦٨ / رقم ٧٣٥٢ و٧٣٥٣).

والآجري في «أخلاق العلماء» (ص ٣٤ / رقم ٤٦).

والدارقطني في «سننه» (١ / ١٩٦ - ١٩٧ / رقم ١٥).

والبيهقي في «سننه» (١ / ٢٨٢) في كتاب الطهارة، باب رخصة المسح لمن لبس الخفين على طهارة.

وأخرجه عبدالرزاق أيضاً (١ / ٢٠٤ / رقم ٧٩٢).

ومن طريقه الطبراني (٨ / ٦٦ / رقم ٧٣٥١).

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ٢٣٩).

والترمذي في «جامعه» (٤ / ٥٩٦ / رقم ٢٣٨٧) في الزهد، باب ما جاء أن المرء مع من أحب.

والنسائي في الموضع السابق من «سننه».

وابن جرير (١٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ / رقم ١٤٢٤٢).

والخطيب في «تاريخه» (١٢ / ٧٨).

جميعهم من طريق سفيان الثوري، عن عاصم، به مختصراً.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (ص ١٦٠ - ١٦١ / رقم ١١٦٥ و١١٦٦ و١١٦٧ و١١٦٨) من طريق همام وشعبة وحماد بن سلمة مقروناً برواية حماد بن =

. . . .

= زيد السابقة، جميعهم، عن عاصم، به.

ومن طريق الطيالسي أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٢ / ١١٣).

وأخرجه من طريق همام أيضاً الطبراني في «الكبير» (٨ / ٧١ / رقم ٧٣٦١).

ومن طريق شعبة أخرجه أيضاً: النسائي في «سننه» (١ / ٩٨) في الطهارة، باب الوضوء من الغائط والبول، وباب الوضوء من الغائط، والطبراني في «الكبير» (٨ / ٦٨ / رقم ٧٣٥٥)، وابن شاذان في «الفوائد المنتقاة» برقم (١١).

ومن طريق حماد بن سلمة أخرجه أيضاً:

الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ٢٣٩ و٢٤٠).

والدارمي في «سننه» (١ / ٨٥ / رقم ٣٦٣).

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٨٢).

والطبراني في «المعجم الكبير» (٨ / ٦٩ ـ ٧٠ / رقم ٧٣٥٩).

والبيهقي في «المدخل» (ص ٢٥٢ / رقم ٣٥٠).

وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١ / ١٥٦ ـ ١٥٧ و١٥٩ / رقم ١٦٣ و١٦٦).

وباقي طرق الحديث الأخرى عن عاصم تجدها مخرجة عند:

الترمذي في «جامعه» (١/ ١٥٩ ـ ١٦٠ / رقم ٩٦) في الطهارة، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم.

وابن ماجه في «سننه» (٢ / ١٣٥٣ / رقم ٤٠٧٠) في الفتن، باب طلوع الشمس من مغربها.

والنسائي في «سننه» (١ / ٨٣ ـ ٨٤) في الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين.

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٥٠ و٢٥١ و٢٥٥ / رقم ١٤٢٠٦ =

. . . .

= و١٤٢٠٨ و١٤٢١٧ و١٤٢١٨).

وابن حبان في «صحيحه» (٤ / ١٤٩ / رقم ١٣٢٠ / الإحسان).

والطبراني في «المعجم الكبير» (٨ / ٦٨ - ٨٠ / رقم ٧٣٥٤ - ٧٣٨٨)، وفي «الصغير» (١ / ٩١).

والبيهقي في «سننه» (١ / ١١٤ - ١١٥ و٢٨٩) في الطهارة، باب الوضوء من البول والغائط، وباب خلع الخفين وغسل الرجلين في الغسل من الجنابة.

والخطيب في «تاريخه» (٩ / ٢٢٢)، وفي «الرحلة في طلب الحديث» (ص ٨٣ / رقم ٧).

وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١ / ١٥٨ - ١٥٩ / رقم ١٦٥).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، ونقل عن البخاري أنه قال: «أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال».

وقال ابن عبدالبر: «حديث صفوان بن عسال هذا وقفه قوم عن عاصم، ورفعه عنه آخرون، وهو حديث صحيح حسن ثابت محفوظ مرفوع، ومثله لا يقال بالرأي».

ولم ينفرد به عاصم، بل تابعه سبعة من الرواة، كلهم رووه عن زر بن حبيش.

الأول: عبدالرحمن بن مرزوق، عن زر بن حبيش، عن صفوان بن عسال، عن النبي ﷺ بذكر آخر الحديث: «فتح الله عز وجل باباً للتوبة...» الحديث.

أخرجه البخاري في «تاريخه الكبير» (٤ / ٣٠٤ - ٣٠٥)، وأعله بقوله: «لا يعرف سماع عبدالرحمن من زر».

الثاني: زبيد اليامي، عن زر، به.

أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٥٠ / رقم ١٤٢٠٧). =

. . . .

= والطبراني في «المعجم الكبير» (٨ / ٦٤ ـ ٦٥ / رقم ٧٣٤٨).

الثالث: حبيب بن أبي ثابت، عن زر، به.

أخرجه الطبراني أيضاً (٨ / ٦٥ ـ ٦٦ / رقم ٧٣٥٠) من طريق عبدالكريم ابن أبي المخارق، عن حبيب، به.

وسنده ضعيف لضعف عبدالكريم كما تقدم في الحديث [٢٨].

الرابع: عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن زر، به.

أخرجه الطبراني أيضاً (٨ / ٨٢ ـ ٨٣ / رقم ٧٣٩٤ و٧٣٩٥).

قال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ٨٥): «وفيه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة وهو متروك».

الخامس: طلحة بن مُصَرِّف، أن زِرّ بن حبيش أتى صفوان بن عَسَّال فقال: ما غدا بك. . . ، الحديث.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨ / ٦٥ / رقم ٧٣٤٩)، و«الصغير» (١ / ٧٣).

والحاكم في «المستدرك» (١ / ١٠١).

كلاهما من طريق أبي جناب الكلبي، عن طلحة، به.

وسنده ضعيف، لأن أبا جناب الكلبي واسمه يحيى بن أبي حيَّة ضعيف، انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣١ / ٢٨٤ ـ ٢٩٠).

ومع ضعفه فإنه قد خالف الآخرين في إرسال الحديث كما يتضح من الرواية؛ حيث جعله من رواية طلحة، أن زر بن حبيش أتى صفوان. . .

وذكر الحاكم مخالفة أخرى وأقرّه عليها الذهبي، وهي: جعله الحديث موقوفاً، ولكن الحاكم لم يسق الحديث بتمامه، وساق الطبراني أكثره، وفيه رفع ما هو مرفوع.

قال الحاكم: «وقد أوقفه أبو جناب الكلبي، عن طلحة بن مصرف، عن =

. . . .

= زر بن حبيش، وأبو جناب ممن لا يحتج بروايته في هذا الكتاب».

السادس: عبدالوهاب بن بخت، عن زر بن حبيش، عن صفوان بن عسال المرادي، به بذكر بسط الملائكة أجنحتها فقط، ولم يذكر باقيه.

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١ / ١٠٠)، ثم قال: «هذا إسناد صحيح؛ فإن عبدالوهاب بن بخت من ثقات البصريين وأثباتهم، ممن يجمع حديثه، وقد احتجا به، ولم يخرجا هذا الحديث، ومدار هذا الحديث على حديث عاصم بن بهدلة، عن زر، وقد أعرضا عنه بالكلية، وله عن زر بن حبيش شهود ثقات غير عاصم بن بهدلة»، وأقره الذهبي.

السابع: المنهال بن عمرو، عن زر، به.

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٨٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨ / ٦٣ - ٦٤ / رقم ٧٣٤٧)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص ٣٣ / رقم ٤٥)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ١٠٠ و١٠١)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١ / ١٥٥ / رقم ١٦٢)، جميعهم من طريق الصَّعْق بن حزن، عن علي بن الحكم، عن المنهال بن عمرو، عن زرٍّ بن حبيش، ثم اختلف الرواة عن الصعق بعد هذا، فعند الطحاوي رواه عن الصعق عبدالرحمن بن المبارك، وقال: «عن زر بن حبيش الأسدي، عن عبدالله بن مسعود، قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ فجاء رجل من مراد يقال له: صفوان بن عسال...» فذكر سؤال صفوان عن المسح على الخفين.

وعند الحاكم وابن عبدالبر رواه عن الصعق محمد بن الفضل، ولقبه عارم، فقال: «عن زر بن حبيش قال: جاء رجل من مراد يقال له صفوان بن عسال إلى رسول الله...» فذكر الحديث هكذا مرسلاً.

وعند الطبراني والحاكم رواه عن الصعق شيبان بن فرُّوخ، فقال: «عن زر ابن حبيش، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال: حدَّث صفوان بن عسال =

. . . .

= المرادي، قال: أتيت رسول الله ﷺ. . .» فذكر الحديث.

وأما عند الآجري فرواه عن شيبان أبو جعفر أحمد بن يحيى الحلواني، فقال: «عن زر بن حبيش، أخبرنا صفوان بن عسال المرادي، قال: أتيت رسول الله ﷺ. . .» الحديث.

وهذا خطأ من الحلواني أو من دونه، فإن جميع الذين رووه عن شيبان رووه على الوجه المتقدم.

قال الخطيب البغدادي: «ذكر عبدالله بن مسعود في هذا الإسناد زيادة غير صحيحة؛ لأن زراً سمعه من صفوان نفسه، كذلك رواه عاصم بن أبي النجود وحبيب بن أبي ثابت وزبيد بن الحارث اليامي ومحمد بن سوقة وأبو سعد البقال، عن زر بن حبيش».

ذكره المزي في «تحفة الأشراف» (٤ / ١٩٤).

وعلق الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (٤ / ١٩٣ ـ ١٩٤) على نقل المزي عن الخطيب بقوله: «قلت: قال ابن السكن في كتاب «الصحابة»: لم يتابع الصعق بن حزن عليه. وقد روى حديث صفوان بن عسال بطوله في قصة المسح على الخفين، وقصة التوبة، والمرء مع من أحب، وفضل طلب العلم: عاصم، عن زرّ، عنه. ورواه عن عاصم أكثر من ثلاثين من الأئمة، منهم السفيانان والحمادان. . .، وسردهم. قال: ورواه عن زر مع عاصم: حبيب بن أبي ثابت وزبيد اليامي وإسماعيل بن أبي خالد ومحمد بن سوقة وطلحة بن مصرف وعلي [الصواب: وعيسى] بن عبدالرحمن بن أبي ليلى وأبو سعد البقال وعبدالكريم أبو أمية وعبدالوهاب بن بخت، وغيرهم. وروى سعيد بن أبي أيوب، عن عبدالرحمن ابن مرزوق، عن زر، ولا نعرف سماعه منه». اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١ / ٢٧٨): «ذكر ابن منده أبو القاسم أنه رواه عن عاصم أكثر من أربعين نفساً، وتابع عاصماً عليه عبدالوهاب =

[الآية (١٥٩): قوله تعالى:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾]

٩٤١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا حِبَّان بن علي [١]، عن مُجالد

= ابن بخت وإسماعيل بن أبي خالد وطلحة بن مصرِّف والمنهال بن عمرو ومحمد بن سوقة، وذكر جماعة معه، ومراده أصل الحديث، لأنه في الأصل طويل مشتمل على التوبة، والمرء مع من أحب، وغير ذلك. لكن حديث طلحة عند الطبراني بإسناد لا بأس به، وقد روى الطبراني أيضاً حديث المسح من طريق عبدالكريم أبي أمية، عن حبيب بن أبي ثابت، عن زر، وعبدالكريم ضعيف.

ورواه البيهقي من طريق أبي روق، عن أبي الغـريف، عن صفـوان بن عسال، ولفظه: «ليمسح أحدكم إذا كان مسافراً على خفيه إذا أدخلهما طاهرتين ثلاثة أيام ولياليهن، وليمسح المقيم يوماً وليلة». اهـ.

قلت: هذه المتابعة من أبي الغريف لزرّ بن حبيش هي عند البيهقي كما قال الحافظ (١ / ٢٧٦ و٢٨٢) في كتاب الطهارة من «سننه»، باب التوقيت في المسح على الخفين، وباب رخصة المسح لمن لبس الخفين على طهارة.

وأخرج هذه المتابعة من هو أقدم من البيهقي.

فقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ٢٤٠ ـ ٢٤١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٨٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨ / ٨٤ / رقم ٧٣٩٧).

جميعهم من طريق أبي روق عطية بن الحارث، عن أبي الغريف عبيدالله ابن خليفة، عن صفوان بن عسال، به، والله أعلم.

(١) تقدم في الحديث [٨٢٠] أنه ضعيف.

ابن سعيد(١)، (قال)(٢): بكى مُرَّة الهمداني(٣)، فقيل له: ما يبكيك؟ فقال: إني أخاف أن يكون الله عز وجل منكم بريء؛ إني أسمع الله يقول: ﴿إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء﴾، (فأخاف)(٤) أن لا يكون الله منا في شيء.

---

(١) هو مجالد بن سعيد بن عمير الهَمْداني، أبو عمرو الكوفي، ليس بالقوي، وقد تغيَّر في آخر عمره. «التقريب» (ص ٥٢٠ / رقم ٦٤٧٨).

(٢) ما بين القوسين ليس في الأصل، وهي زيادة يقتضيها السياق.

(٣) هو مُرَّة بن شراحيل، ويقال: مرة الطيب، ويقال: مرة الخير، تقدم في الحديث [١].

(٤) في الأصل: «فلا أخاف».

٩٤١ ــ سنده ضعيف لضعف حبان ومجالد.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٤٠٣) وعزاه لابن أبي حاتم فقط.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٢٧٢ ـ ٢٧٣ / رقم ١٤٢٧٠).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١٢٨ / ب).

وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ١٦٣).

ثلاثتهم من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد، عن عمرو بن قيس الملائي، عن مرة الطيب قال: ليتق امرؤ أن لا يكون من رسول الله ﷺ في شيء، ثم قرأ: ﴿إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء﴾.

وفي سنده انقطاع بين عمرو بن قيس ومرة الطيب، أعله بذلك محقق «تفسير الطبري»، وهو إعلال في محلّه؛ لأن مرة توفي قديماً سنة ست وسبعين للهجرة كما تقدم في الحديث [١]، وعمرو بن قيس الملائي توفي سنة ست وأربعين ومائة كما في الحديث [١٣٥]، فالفرق بين وفاتيهما سبعون سنة.

باب

تفسير سورة الأعراف

تفسير سورة الأعراف

[الآيتان (٨ و ٩): قوله تعالى:

﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ. وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾]

٩٤٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا يزيد بن هارون، عن سعيد ابن المَرْزُبان[1]، عن (عبد الرحمن بن)[2] عبدالله بن سابط، قال: **لما بلغ الناس أن أبا بكر يريد أن يستخلف عمر، قالوا: ماذا يقول لربه إذا لقيه؟ استخلف علينا فظّاً غليظاً وهو لا يقدر على شيء، فكيف لو قدر؟ فبلغ ذلك أبا بكر فقال: أَبِرَبِّي تُخوِّفُوني؟ أقول استخلفتُ خير أهلك، ثم أرسل إلى عمر فقال: إن لله عملاً بالليل**

---

(١) هو سعيد بن المَرْزُبان العبسي، مولاهم، أبو سعد البقّال، الكوفي، الأعور، ضعيف مدلِّس. «التقريب» (ص ٢٤١ / رقم ٢٣٨٩).

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل ولا بد منه؛ إذ ليس في الرواة ـ حسب بحثي ـ من يقال له: عبدالله بن سابط، ويدل على وجود السقط أن الحديث أخرجه أبو نعيم كما سيأتي فقال: «عبدالرحمن بن عبدالله بن سابط»، وعبدالرحمن هذا ثقة كما تقدم في ترجمته في الحديث [٨١٢]، ولكنه هنا يروي عن أبي بكر وعمر ولم يسمع منهما. انظر «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ١٢٧ ـ ١٢٨)، و«الجرح والتعديل» (٥ / ٢٤٠ / رقم ١١٣٧)، و«العلل» للدارقطني (١ / ٢٨٢).

لا يقبله بالنهـار، وعملاً بالنهار لا يقبله بالليل، واعلم أنه لن تُقبل نافلةٌ حتى تؤدُّوا الفريضة، ألم تر أن الله ذكر أهل الجنة فذكرهم بأحسن أعمالهم، وذلك أنه تجاوز عن سيئة[1] حتى يقول القائل: [ل ١٣٧/أ] أنَّى يبلغ عملي هذا؟ ألم تر أن / الله حين ذكر أهل النار فذكرهم بأسوأ أعمالهم، وذلك أنه رد عليهم حسنة[2] فلم تقبل منهم حتى يقول القائل: عملي خير من هذا؟ ألم تر أن الله أنزل الرغبة والرهبة لكي يرهب المؤمن فيعمل، وكي يرغب فلا يلقي بيديه إلى التهلكة؟ ألم تر أن من ثقلت موازينـه يوم القيـامة ثقلت موازينهم باتباعهم الحق وتركهم الباطل، فثقل ذلك عليهم، وحق لميزان أن لا يوضع فيه إلا الحق أن يثقل؟ ألم تر أن ما خفت موازين من خفت موازينه (إلا)[3] باتباعهم الباطل وتركهم الحق، وحق لميزان أن لا يوضع فيه إلا الباطل أن يخف؟ ثم قال: أما إن حفظت وصيّتي لم يكن غائب أحب إليك من الموت وأنت لا بد لاقيه، وإن أنت ضيّعت وصيتي لم يكن غائب أبغض إليك من الموت ولا تعجزه.

---

(١) كذا بالأصل.

(٢) كذا بالأصل.

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل، وهي زيادة يقتضيها السياق.

٩٤٢ ــ سنـده ضعيف لإرساله، وأما سعيد بن المرزبان فإنه قد توبع. فقد أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١ / ٣٦ ـ ٣٧)، وفي «معرفة الصحابة» (١ / ١٨٣ ـ ١٨٤) من طريق فطر بن خليفة، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن سابط به نحوه.

وذكره المحب الطبري في «الرياض النضرة» (١ / ٢٥٩ ـ ٢٦٠) بنحوه ولم =

[الآية (٢٤): قوله تعالى:

﴿قَالَ ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّۖ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ﴾]

٩٤٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا الحسن بن يزيد[١]، عن السُّدِّي[٢] ـ في قوله عز وجل: **﴿اهبطوا بعضكم لبعض عدو[٣] ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين﴾** ـ، قال: **آدم وحواء والحيَّة، حيث ما أدركها ابن آدم قتلها، وحيث ما أدركت ابن آدم أخذت بعضده.**

= يعزه لأحد.

ولبعضه شاهد أخرجه ابن سعد من طريقين عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما ثقل أبي دخل عليه فلان وفلان فقالوا: يا خليفة رسول الله! ماذا تقول لربك إذا قدمت عليه غداً وقد استخلفت علينا ابن الخطاب؟ فقال: أجلسوني، أبالله تُرهبوني؟ أقول: استخلفت عليهم خيرهم.

وفي كلٍّ من الطريقين ضعف يسير، ينجبر بهاتين المتابعتين، فهو حسن لغيره، والله أعلم.

(١) هو الأَصَمّ، تقدم في الحديث [١٨٦] أنه ثقة.

(٢) هو إسماعيل بن عبدالرحمن.

(٣) في الأصل: ﴿اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو﴾.

٩٤٣ ـ سنده صحيح عن السُّدِّي، وقد رواه عن ابن عباس بواسطة، ولا يصح كما سيأتي.

فقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٣٥٨ / رقم ١٤٤١٣) من طريق أسباط، عن السدي: ﴿اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾ قال: فلعن الحيّة =

[الآية (٢٨): قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾]

٩٤٤ ـ حدثنا سعيد، نا جرير[١]، عن منصور[٢]، عن مجاهد ـ في قوله عز وجل: **﴿وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها﴾** ـ، قال: **كانوا يطوفون بالبيت عراة.**

= وقطع قوائمها، وتركها تمشي على بطنها، وجعل رزقها من التراب، وأهبطوا إلى الأرض: آدم وحواء وإبليس والحيّة.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ١٣٨ / ب) من طريق إسرائيل، عن إسماعيل السدي، حدثني من سمع ابن عباس يقول: ﴿اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾، قال: آدم وحواء وإبليس والحيّة.

وسنده ضعيف لإبهام الواسطة بين السدي وابن عباس.

(١) هو ابن عبدالحميد.

(٢) هو ابن المعتمر.

٩٤٤ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٤٣٦) وعزاه لابن جرير وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٣٧٨ / رقم ١٤٤٦٣).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١٣٩ / ب).

كلاهما من طريق جرير بن عبدالحميد، عن منصور، به.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٤٤٦٢ و١٤٤٦٤) من طريقين آخرين عن منصور، وبرقم (١٤٤٦٧ و١٤٤٦٨) من طريقين آخرين عن مجاهد.

[الآية (٣٠): قوله تعالى:

﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾]

٩٤٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عَوانة[١]، عن عطاء بن السائب[٢]، عن من سمع ابن عباس ذكر القدريَّة، فقال: **قاتلهم الله، أليس قد قال الله عز وجل: ﴿كما بدأكم تعودون فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة﴾؟**

[الآية (٣١): قوله تعالى:

﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾]

٩٤٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا جرير[٣]، عن مغيرة[٤]، عن

---

(١) هو وضّاح بن عبدالله.

(٢) تقدم في الحديث [٦] أنه ثقة، إلا أنه اختلط في آخر عمره، والراوي عنه هنا هو أبو عوانة وضّاح بن عبدالله اليشكري ولم أجد من نص على أنه ممن روى عنه قبل الاختلاط.

٩٤٥ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال عطاء بن السائب، ولإبهام الواسطة بينه وبين ابن عباس.

(٣) هو ابن عبدالحميد.

(٤) هو ابن مقسم الضَّبِّي، تقدم في الحديث [٥٤] أنه ثقة متقن، إلا أنه يدلِّس، لا سيما عن إبراهيم النخعي، وهذا من روايته عنه.

٩٤٦ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن رواية مغيرة عن إبراهيم النخعي. =

إبراهيم - في قوله عز وجل: ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾ -، قال: كانوا يطوفون بالبيت عراة، فأمروا أن يلبسوا ثيابهم.

٩٤٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو[1]، عن طاووس - في قوله عز وجل: ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾ -، قال: الثياب.

[الآية (٤٠): قوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمۡ أَبۡوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِۚ﴾]

٩٤٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم[2]، عن مغيرة[3]، عن إبراهيم[4]، عن ابن مسعود، أنه كان يقرأ: ﴿حتى يلج الجمل﴾،

= وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٣٩١ / رقم ١٤٥١٢ و١٤٥١٣) من طريق جرير وهشيم، كلاهما عن مغيرة، به.

(١) هو ابن دينار.

٩٤٧ ـ سنده صحيح.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٣٩٢ / رقم ١٤٥٢٠) من طريق سفيان بن وكيع، عن سفيان بن عيينة، به مثله.

(٢) هو ابن بشير، تقدم في الحديث [٨] أنه ثقة ثبت، إلا أنه يدلس، ولم يصرح بالسماع هنا، ولكنه لم ينفرد به كما سيأتي.

(٣) هو ابن مقسم، سبق التنبيه في الحديث قبل السابق على أن روايته عن إبراهيم النخعي ضعيفة إذا كانت بالعنعنة لأنه مدلس.

(٤) هو النخعي، لم يسمع من ابن مسعود، لكن بعض العلماء صححوا مراسيله عن ابن مسعود كما سبق بيانه في الحديث [٣].

قال: زوج الناقة.

٩٤٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم(١)، عن مغيرة(٢)، عن

٩٤٨ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن رواية مغيرة عن إبراهيم، وهو صحيح لغيره لأن مغيرة قد توبع.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٤٥٦) وعزاه للمصنِّف والفريابي وعبدالرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وأبي الشيخ والطبراني في «الكبير».

وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ١٥١ / رقم ٨٦٩١) من طريق المصنِّف سعيد بن منصور، به مثله.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٤٢٨ / رقم ١٤٦٢٠ و١٤٦٢١) من طريق هشيم، عن مغيرة، به مثله.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٤٦١٧) من طريق فضيل بن عياض عن مغيرة، به بلفظ: الجمل ابن الناقة، أو: زوج الناقة.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٢٩).

ومن طريقه وطريقين آخرين أخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٤٦١٨ و١٤٦١٩ و١٤٦٢٨).

كلاهما من طريق سفيان الثوري، عن أبي حَصين، عن إبراهيم، عن ابن مسعود، به.

وسنده صحيح، وأبو حَصين: اسمه عثمان بن عاصم، تقدم في الحديث [٤] أنه ثقة ثبت.

(١) هو ابن بشير، تقدم في الحديث [٨] أنه ثقة ثبت كثير التدليس، ولم يصرِّح بالسماع هنا، لكنه لم ينفرد به كما سيأتي.

(٢) هو ابن مقسم، تقدم في الحديث [٥٤] أنه ثقة متقن، لكنه يدلس، ولم يصرح بالسماع هنا.

مجاهـد، عن ابن عباس أنه كان يقرأ: ﴿حتى يلج الجُمَّلُ﴾(١)، قال: حبال السفن هذه القُلُوس(٢).

---

(١) قال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٤٢٨ - ٤٣٤): «وأما القَرَأَةُ من جميع الأمصار فإنها . . . أجمعت على قراءة: (الجَمَلُ) - بفتح الجيم والميم، وتخفيف ذلك. وأما ابن عباس وعكرمة وسعيد بن جبير فإنه حكي عنهم أنهم كانوا يقرؤون ذلك: (الجُمَّلُ) - بضم الجيم وتشديد الميم، على اختلاف في ذلك عن سعيد وابن عباس.

فأما الذين قرؤوه بالفتح من الحرفين والتخفيف؛ فإنهم وجّهوا تأويله إلى الجَمَل المعروف وكذلك فسروه . . .

وأما الذين خالفوا هذه القراءة فإنهم اختلفوا.

فروي عن ابن عباس في ذلك روايتان: إحدهما الموافقة لهذه القراءة وهذا التأويل . . . .»، ثم ذكر عن ابن عباس ما يوافق قول ابن مسعود من أنه الجمل ذو القوائم، ثم ذكر عنه الرواية الأخرى التي هنا، وكذا سعيد بن جِبير، وعن عكرمة رواية واحدة، ثم قال: «والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ما عليه قَرَأَةُ الأمصار، وهو: ﴿حتى يلج الجَمَلُ في سم الخياط﴾ - بفتح الجيم والميم - من الجَمَل وتخفيفها . . . ؛ لأنها القراءة المستفيضة في قَرَأَة الأمصار، وغير جائز مخالفة ما جاءت به الحجة متفقة عليه من القراءة». اهـ.

(٢) الجُمَّلُ هي الحبال الغليظة المجموعة، يجمع بعضها إلى بعض حتى تكون كأوساط الرجل، وهي التي تستعمل للسفن وتَسَمَّى: القُلُوس، واحدها قَلْس، قال الأزهري: «كأن الحبل الغليظ سمي جِمَالة؛ لأنها قوى كثيرة جمعت فأُجملت جملة». انظر «لسان العرب» (١١ / ١٢٣ - ١٢٤).

٩٤٩ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال هشيم ومغيرة في التدليس، ولكنهما لم ينفردا به كما سيأتي، فهو حسن لغيره من طريق مجاهد، وصحيح لغيره عن ابن عباس. =

٩٥٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عمرو بن ثابت[1]، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: **كان يقرأ: ﴿حتى يلج الجُمَّلُ﴾، قال: حبال السفن.**

٩٥١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عمرو بن ثابت[2]، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن مسعود، قال: **زوج الناقة.**

= وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٤٥٦) وعزاه للمصنِّف وعبد بن حميد وأبي عبيد وابن جرير وابن المنذر وابن الأنباري في «المصاحف» وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٤٣١ و٤٣٢ / رقم ١٤٦٣٨ و١٤٦٣٩ و١٤٦٤١) من طريق هشيم وفضيل بن عياض وجرير بن عبدالحميد ثلاثتهم عن مغيرة، به.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٤٦٣٦) من طريق شيخه يحيى بن طلحة اليربوعي، قال: حدثنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن مجاهد ـ في قوله: ﴿حتى يلج الجُمَّلُ في سم الخياط﴾ ـ قال: هو قَلْسُ السفينة.

وفي سنده شيخ ابن جرير، وهو: يحيى بن طلحة بن أبي كثير اليربوعي، الكوفي، وهو ليِّن الحديث. «التقريب» (ص ٥٩٢ / رقم ٧٥٧٣).

فالحديث بمجموع الطريقين حسن لغيره، وهو صحيح لغيره عن ابن عباس بالطريق الآتية برقم [٩٥٢]، انظر أيضاً الحديث الآتي.

(١) هو عمرو بن ثابت بن هرمز، تقدم في الحديث [١٧٩] أنه متروك رافضي.

٩٥٠ ـ سنده ضعيف جداً لما تقدم عن حال عمرو بن ثابت، ولكنه صحيح من غير طريقه، فانظر الحديث السابق والآتي برقم [٩٥٢].

(٢) تقدم في الحديث السابق أنه متروك رافضي. =

٩٥٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله، عن خالد الحَذَّاء، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه كان يقرأ: ﴿الجُمَّل﴾.

٩٥٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عمر بن سالم الأَفْطَس(١)، عن أبيه، عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ: ﴿الجُمَلُ﴾(٢)، يعني حَبْلَ سفينةٍ غليظاً.

= **٩٥١** ـ سنده ضعيف جداً كسابقه؛ لأجل عمرو بن ثابت، وهو صحيح من غير طريقه كما تقدم بيانه في الحديث [٩٤٨].

٩٥٢ ـ سنده صحيح، وتقدم من طرق أخرى برقم [٩٤٩ و٩٥٠].

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ١٧٢ / رقم ٤٥ ـ ٥٠) من طريق الزبير بن خِرِّيت، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه كان يقرأ: ﴿حتى يلج الجُمَّلُ في سم الخياط﴾، قال: القَلْسُ من قلوس البحر.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٤٣١ / رقم ١٤٦٣٧ و١٤٦٤٠) من طريق حنظلة السدوسي، عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿حتى يلج الجُمَّلُ في سم الخياط﴾، قال: الحبل الغليظ.

(١) هو عمر بن سالم بن عجلان الأَفْطَس الجزري، مولى بني أمية، مقبول. «تقريب التهذيب» (ص ٤١٢ / رقم ٤٨٩٩).

ولم يذكر في ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢١ / ٣٥٢ ـ ٣٥٣) أن سعيد ابن منصور ممن روى عنه، فيستفاد من هذه الرواية روايته عنه.

(٢) لم تضبط القراءة في الأصل، وإنما ضبطتها من الموضع الآتي من تفسير ابن جرير الطبري.

٩٥٣ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال عمر بن سالم الأفطس، ومخالفتها ما ثبت عن سعيد بن جبير.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٤٣٢ / رقم ١٤٦٤٣) من =

[الآيات (٤٦ ـ ٥٠): قوله تعالى:

﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَٰهُمْ... ﴾

إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾]

٩٥٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معشر[1]، عن يحيى بن شبل[2]، عن عمرو بن عبدالرحمن المزني[3]، (عن أبيه)[4]، قال:

= طريق يحيى بن واضح، عن عمر بن سالم بن عجلان الأفطس قال: قرأت على أبي: ﴿حتى يلج الجُمَّل﴾، فقال: ﴿حتى يلج الجَمَل﴾ خفيفة، هو حبل السفينة، هكذا أقرأنيها سعيد بن جبير.

كذا الصواب في الرواية، لكن وقع في التفسير المطبوع: «عمرو، عن سالم بن عجلان الأفطس، قال: قرأت على أبي»، فوقع التصحيف في اسم عمر؛ حيث صُحِّف إلى: «عمرو». وتصحف: «بن» إلى: «عن».

ومما يؤكد ضعف هذه الرواية: أن ابن جرير أخرج برقم (١٤٦٤٢) بسند حسن عن سعيد بن جبير أنه قرأها: ﴿حتى يلج الجُمَّل﴾ يعني قلوس السفن، يعني الحبال الغلاظ.

ويؤيد هذا: ما صح فيما تقدم برقم [٩٥٢] أن ابن عباس كان يقرؤها كذلك، وسعيد بن جبير تلميذ لابن عباس وعنه أخذ القراءة والتفسير.

(١) هو نجيح بن عبدالرحمن السندي، تقدم في الحديث [١٦٧] أنه ضعيف.

(٢) يحيى بن شبل البَلْخي مقبول. انظر «الجرح والتعديل» (٩ / ١٥٧ / رقم ٦٥٣)، و«التهذيب» (١١ / ٢٢٩ / رقم ٣٧٠).

(٣) ويقال: عمر، ولم أجد له ترجمة بهذا الاسم أو ذاك، ولا بما ورد في بعض المصادر من تسميته محمداً أحياناً، أو يحيى، وكذا قال محقق «تفسير الطبري» (١٢ / ٤٥٧ ـ ٤٥٨). =

سئل رسول الله ﷺ عن أصحاب الأعراف فقال: «هم قوم قتلوا في سبيل الله عز وجل بمعصية آبائهم، فمنعهم دخول الجنة معصية آبائهم، ومنعهم دخول النار قتلهم في سبيل الله».

= (٤) ما بين القوسين سقط من الأصل، فأثبته من الموضع الآتي من «البعث» للبيهقي و«تفسير ابن كثير»، وهو عبدالرحمن المزني والد عمر، ويقال: والد محمد، ويقال في تسميته: عبدالرحمن بن أبي عبدالرحمن الهلالي، ولم يرد ما يدل على صحبته إلا هذا الحديث الضعيف. انظر «الإصابة» لابن حجر (٤ / ٣٢٩ و٣٧١ ـ ٣٧٢).

٩٥٤ ـ الحديث سنده ضعيف جداً لجهالة ابن عبدالرحمن المزني، وجهالة حال الراوي عنه يحيى بن شبل، وضعف أبي معشر واضطرابه في «سنده» كما سيأتي، وقد توبع وخولف في سنده كما سيأتي، ولكنه ضعيف جداً أيضاً.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٤٦٤) وعزاه للمصنِّف وعبد بن حميد وابن منيع والحارث بن أبي أسامة في «مسنديهما» وابن جرير وابن أبي حاتم وابن الأنباري في كتاب «الأضداد» والخرائطي في «مساوىء الأخلاق» والطبراني وأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «البعث».

وساقه الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢ / ٢١٦) من رواية المصنِّف سعيد ابن منصور، ومنه حصل تصويب النص باستدراك ما سقط منه، إلا أنه وقع عنده تسمية ابن عبدالرحمن المزني: «يحيى»، فلست أدري، أهو تصحيف من الطباعة؟ أم النساخ؟ أم ماذا؟

فقد أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (ص ١٠٧ / رقم ١٠٦) من طريق سعيد بن منصور، بمثل سياق سنده هنا، إلا أنه لم يسق متنه اكتفاء بسياقه له من طرق سابقة، ثم قال البيهقي: «وقيل عمر بن عبدالرحمن، وأبو معشر نجيح المدني ـ في الأصل: المزني وهو خطأ ـ هذا ضعيف». =

. . . .

= قلت: ومع ضعفه فإنه قد اضطرب في سنده، وخولف.

فقد أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف المهرة» (٣ / ٧٥ / ب)، و «المطالب العالية» (ل ١٣٥ / ب). والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (ص ٢٢٣ / رقم ٧١١).

ومن طريقه وطرق أخرى أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢ / ٥٦ / أ).

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢ / ٣٥٢ /رقم ١١٢٣).

وابن قانع في «معجم الصحابة» (ل ١٠٢ / ب).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٤٥٨ / رقم ١٤٧٠٥).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ١٥٠ / ب).

والخرائطي في «مساوىء الأخلاق» (ص ١٠٤ /.رقم ٢٥١).

وعبدالرحمن بن الحسن القاضي في «تفسير مجاهد» (ص / ٢٣٧).

ومن طريقه وطرق أخرى أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (ص ١٠٦ و١٠٧ / رقم ١٠٤ و١٠٥ و١٠٧).

جميعهم من طريق أبي معشر، عن يحيى بن شبل، به، إلا أنه مرة يرويه موصولاً، ومرة يرسله، ومرة يسمي ابن عبدالرحمن المزني: عمراً، ومرة: عمر، ومرة: محمداً، ومرة: يحيى.

وقد أخرجه أيضاً البغوي في «معجم الصحابة» وابن مردويه في «التفسير» وعبد بن حميد وابن شاهين كما في «الإصابة» (٤ / ٣٢٩ و٣٧٢).

وأخرجه الطبراني كما في «مجمع الزوائد» (٧ / ٢٣ ـ ٢٤).

قال الهيثمي بعد أن عزاه للطبراني: «وفيه أبو معشر نجيح وهو ضعيف».

وقال ابن حجر بعد أن ذكر الاختلاف على أبي معشر: «والاضطراب فيه من أبي معشر، وهو نجيح بن عبدالرحمن، فإنه ضعيف، وقد رواه سعيد بن أبي =

٩٥٥ ــ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن حُصَين[1]، عن الشعبي[2]، عن حذيفة، قال: **أصحاب الأعراف قوم قصَّرت بهم حسناتهم ليدخلوا الجنة، وتجاوزت بهم سيئاتهم أن يدخلوها، فهم على سور بين الجنة والنار، لم يدخلوها وهم يطمعون.**

= هلال، عن يحيى بن شبل، فخالف أبا معشر في سنده». اهـ.

قلت: يشير الحافظ إلى ما أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٢ / ٤٥٧ / رقم ١٤٧٠٤)، وابن مردويه في «تفسيره»، وابن شاهين كما في الموضع السابق من «الإصابة».

ثلاثتهم من طريق الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن يحيى بن شبل، أن رجلاً من بني نصر أخبره، عن رجل من بني هلال، أن أباه أخبره أنه سأل رسول الله ﷺ عن أصحاب الأعراف. . .، فذكره.

وهذا أيضاً ضعيف جداً للمجاهيل المذكورين فيه، والله أعلم.

(١) هو ابن عبدالرحمن السُّلَمي، تقدم في الحديث [٥٦] أنه ثقة تغير حفظه بالآخر، لكن ممن روى هذا الأثر عنه: خالد بن عبدالله الطحان الواسطي كما سيأتي برقم [٩٥٦]، وهو ممن روى عنه قبل تغيره، وأما الراوي عنه هنا وهو سفيان بن عيينة فلم أجد من نص على أنه روى عنه قبل أو بعد تغيره.

(٢) هو عامر بن شراحيل، لم أجد من نص على أنه سمع من حذيفة، وقد نص البيهقي كما سيأتي على إرساله.

٩٥٥ ــ سنده ضعيف للانقطاع بين عامر الشعبي وحذيفة، ولذلك قال البيهقي في «البعث والنشور» (ص ١٠٥): «وروي مرسلاً موقوفاً. . .» ثم ساقه، وروي موصولاً، ولا يصح.

وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٤٦٠) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر، ثم ذكره (٣ / ٤٦٢ ـ ٤٦٣) وعزاه للمصنِّف أيضاً وعبدالرزاق وهناد بن =

. . . .

= السري وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والبيهقي في «البعث والنشور».

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٤٥٦ / رقم ١٤٦٩٦) من طريق سفيان بن عيينة، به.

وأخرجه هناد بن السري في «الزهد» (١ / ١٥١ / رقم ٢٠١).

والمروزي في «زوائد الزهد» لابن المبارك (ص ٤٨٣ / رقم / ١٣٧٠).

وابن جرير أيضاً (١٢ / ٤٥٢ ـ ٤٥٣ / رقم ١٤٦٨٦ و١٤٦٨٧).

جميعهم من طريق حصين، به.

وسيأتي برقم [٩٥٦] من طريق خالد بن عبدالله الطحان، عن حصين، به.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٤٦٨٨ و١٤٦٩١) من طريق جابر الجعفي وعيسى الحناط، كلاهما عن الشعبي، به.

وأخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (ص ١٠٦ / رقم ١٠٣) من طريق مطرِّف، عن الشعبي، به.

وأخرجه هناد أيضاً برقم (٢٠٢).

وابن جرير برقم (١٤٦٨٥ و١٤٦٨٩).

وابن أبي حاتم (٣ / ١٥٠ / ب).

أما هناد وابن جرير في إحدى روايتيه فمن طريق وكيع بن الجراح، وأما الرواية الأخرى عند ابن جرير فمن طريق يحيى بن واضح، وأما ابن أبي حاتم فمن طريق شيبان، جميعهم عن يونس بن أبي إسحاق، عن الشعبي، عن حذيفة.

وخالفهم عبيدالله بن موسى العَبْسي، فرواه عن يونس، عن الشعبي، عن صلة بن زفر، عن حذيفة، به هكذا موصولاً.

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٣٢٠)، ومن طريقه البيهقي في =

٩٥٦ ــ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبد الله، عن حصين، عن الشعبي، عن حذيفة، قال: **أصحاب الأعراف قوم قصرت بهم سيئاتهم عن الجنة، وتجاوزت بهم حسناتهم عن/النار، جُعلوا هناك حتى يُقضى بين الناس.** [ل ١٣٧/ب]

٩٥٧ ــ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عبيد الله بن (أبي)[1] يزيد، سمع ابن عباس سئل عن الأعراف قال: **هو الشيء المُشْرِف.**

= «البعث والنشور» (ص ١٠٥ / رقم ١٠١).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وقال البيهقي: «هذا موصول موقوف».

ولكن رواية الآخرين ترجح على رواية عبيدالله لكثرة عددهم، وفيهم من هو أحفظ من عبيدالله كوكيع بن الجراح.

٩٥٦ ــ سنده ضعيف للانقطاع بين الشعبي وحذيفة، وتقدم بيان ذلك وتخريج الحديث في الحديث السابق رقم [٩٥٥].

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل، وما أثبته من الموضع الآتي من «البعث والنشور» للبيهقي حيث روى الحديث من طريق المصنف، وتقدمت ترجمته في الحديث [٣٢]، وهو عبيدالله بن أبي يزيد المكي، مولى آل قارظ، ثقة كثير الحديث.

٩٥٧ ــ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٤٦٠) وعزاه للمصنِّف وعبدالرزاق وعبد بن حميد وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والبيهقي في «البعث». =

٩٥٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا معتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، قال: أنبأني أبو مِجْلَز[١] ـ في قوله عز وجل: **﴿وعلى الأعراف رجال يعرفون كلاًّ بسيماهم﴾** ـ، قال: **الأعراف مكان مرتفع عليه رجال من الملائكة يعرفون أهل الجنة بسيماهم وأهل النار بسيماهم، ﴿ونادوا أصحاب الجنة أن سلام عليكم لم يدخلوها[٢] وهم يطمعون﴾ في دخولها، ﴿وإذا صرفت أبصارهم﴾، قال: أبصار أهل الجنة تلقاء أصحاب النار، ﴿قالوا ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين . ونادى أصحاب الأعراف رجالاً[٣]﴾ من**

= وقد أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (ص ١٠٤ / رقم ٩٩) من طريق المصنِّف، به مثله سواء.

وقد تصحف اسم المصنف هناك إلى: «أحمد بن منصور».

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠)، ومن طريقه وطريق آخر أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٤٥٠ / رقم ١٤٦٧٣ و١٤٦٧٤)، وأخرجه المروزي ويحيى بن صاعد في «زياداتهما على الزهد» لابن المبارك (ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣ / رقم ١٣٦٩)، جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، به.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٤٦٧٧) من طريق عيسى بن ميمون، وابن أبي حاتم (٣ / ل ١٥٠ / ب) من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن عبيدالله بن أبي يزيد، به.

(١) هو لاحق بن حميد.

(٢) روى البيهقي ـ كما سيأتي ـ هذا الأثر من طريق المصنِّف، وعنده زيادة: «بعد» عقب قوله تعالى: ﴿يدخلوها﴾.

(٣) في الأصل: «رجال».

الكفار، ﴿يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى عنكم جمعكم وما كنتم تستكبرون أهؤلاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة ادخلوا الجنة لا خوف عليكم ولا أنتم تحزنون﴾، فهذا حين دخلوها.

٩٥٨ ــ سنده صحيح، وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢ / ٢١٧) بعد سياقه له من رواية ابن جرير: «وهذا صحيح إلى أبي مجلز لاحق بن حميد أحد التابعين، وهو غريب من قوله، وخلاف الظاهر من السياق، وقول الجمهور مقدَّم على قوله بدلالة الآية على ما ذهبوا إليه». اهـ.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٤٦٥ ـ ٤٦٦) وعزاه للمصنِّف وعبد ابن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن الأنباري في «الأضداد» وأبي الشيخ والبيهقي في «البعث والنشور».

وقد أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» (ص ١٠٨ ـ ١٠٩ / رقم ١١٢) من طريق المصنِّف، به مثله، عدا الفرق الذي تقدم ذكره.

وأخرجه المروزي في زياداته على «الزهد» لعبدالله بن المبارك (ص ٤٨٠ ـ ٤٨١ / رقم ١٣٦٦) من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه، به نحوه، وفيه زيادة أن أبا مجلز أسند هذا الكلام إلى أبي بكر، ولكن في سنده مبهم، ومع ذلك فأبو مجلز لم يدرك أبا بكر.

وأخرجه المروزي أيضاً في الموضع السابق، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٢ / ٤٥٩ ـ ٤٦٠ / رقم ١٤٧٠٧ و١٤٧٠٩ و١٤٧١٠ و١٤٧١١ و١٤٧١٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١٥١ / ب و١٥٢ / ب)، جميعهم من طريق سليمان التيمي، عن أبي مجلز، به، وسقط من المطبوع من «تفسير ابن جرير» في الموضع الأول ذكر سليمان التيمي، فيستدرك من «تفسير ابن كثير» (٢ / ٢١٧)، فإنه ساق الأثر عن ابن جرير.

وله طريق أخرى عند ابن جرير برقم (١٤٧٠٨ و١٤٧١٣ و١٤٧١٤) يرويها عمران بن حدير، عن أبي مجلز.

[الآية (١٢٧): قوله تعالى:

﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾]

٩٥٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عمرو بن حسن[١]، عن ابن عباس أنه كان يقرأ: **﴿ويَذَرَكَ[٢] وإِلٰهتَكَ﴾[٣]، قال: فرعون يُعْبَد ولا يَعْبُد.**

---

(١) كذا جاء بالأصل! وفي الإسناد سقط ظاهر، فلا يمكن أن تكون الواسطة بين المصنِّف وابن عباس واحداً، وليس في شيوخ المصنف من اسمه: «عمرو بن حسن»، ولا في الرواة عن ابن عباس، بل ولا في الرواة جميعهم، وأرى أن الصواب هكذا: «حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد ابن عمرو بن حسن، عن ابن عباس. . .»؛ لأن ابن جرير وابن أبي حاتم روياه من طريق سفيان بن عيينة، به كما سيأتي، ومحمد بن عمرو بن حسن بن علي بن أبي طالب ثقة كما في «التقريب» (ص ٤٩٩ / رقم ٦١٨٣).

(٢) في الأصل: «وتذرك» ـ بالتاء ـ وفي ظني أنه تصحيف؛ لأن جميع من روى هذه القراءة أو حكاها لم يجعلها بالتاء.

(٣) أي: عبادتك كما جاء في بعض الروايات.

وقال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٣٨ ـ ٤١): «وقد روي عن ابن عباس ومجاهد أنهما كانا يقرآنها: ﴿ويذرك وإلاهتك﴾ بكسر الألف، بمعنى: ويذرك وعبودتك.

قال أبو جعفر: والقراءة التي لا نرى القراءة بغيرها: هي القراءة التي عليها قَرَأة الأمصار؛ لإجماع الحجة من القَرَأة عليها. . .

وقد زعم بعضهم أن من قرأ: ﴿وإلاهتك﴾ إنما يقصد إلى نحو معنى قراءة من قرأ: ﴿وآلِهتك﴾ غير أنه أنَّث، وهو يريد إلهاً واحداً، كأنه يريد: ويذرك =

. . . .

= وإلاهك، ثم أنّث الإله، فقال: وإلاهتك. . .

وقد بيّن ابن عباس ومجاهد ما أرادا من المعنى في قراءتهما ذلك على ما قرآ، فلا وجه لقول هذا القائل ما قال مع بيانهما عن أنفسهما ما ذهبا إليه من معنى ذلك». اهـ.

٩٥٩ ـ سند المصنِّف فيه ما تقدم ذكره، لكنه صحيح من غير طريقه كما سيأتي.

وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٥١٦) وعزاه للفريابي وعبد بن حميد وأبي عبيد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن الأنباري في «المصاحف» وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١ / ١٢٤ / رقم ١٤٣) و(١٣ / ٣٩ و٤٠ / رقم ١٤٩٦٦ و١٤٩٧١).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١٧٣ / أ).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن عمرو بن حسن، عن ابن عباس، به.

وسند ابن أبي حاتم صحيح.

وأخرجه ابن جرير أيضاً (١ / ١٢٣ / رقم ١٤٢) و(١٣ / ٣٩ / رقم ١٤٩٦٧) من طريق نافع بن عمر، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، به هكذا بإسقاط الواسطة بين عمرو بن دينار وابن عباس.

وسنده ضعيف جداً لأنه من رواية شيخ ابن جرير وهو سفيان بن وكيع فإنه ساقط الحديث كما تقدم في الحديث [٨٦٢].

وله طريق أخرى عن ابن عباس أخرجها أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ١٧٢ / رقم ٤٥ ـ ٥٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١٧٣ / أ)، كلاهما من طريق الزبير بن خرِّيت، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه كان يقرأ: ﴿ويذرك =

[الآية (١٤٣): قوله تعالى:

﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾]

٩٦٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خلف بن خليفة[١]، عن حميد الأعرج[٢]، عن عبدالله بن الحارث، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «**يوم كلم الله موسى عليه السلام كان عليه جبة صوف، وكساء صوف، وسراويل صوف، وكُمَّةٌ[٣] صوف، (ونعلان)[٤] من جلد حمارٍ غيرِ ذَكِيٍّ[٥]**».

= وإلاهتك﴾.

هذا لفظ أبي عبيد.

ولفظ ابن أبي حاتم: عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ويذرك وإلاهتك﴾، قال: عبادتك.

(١) تقدم في الحديث [٧٦] أنه صدوق اختلط في الآخر.

(٢) تقدم في الحديث [٤١٧] أنه متروك، وهو حميد بن عطاء، ويقال: ابن علي.

(٣) فسَّرها الترمذي في «جامعه» (٤ / ٢٢٥) بقوله: «والكُمَّةُ: القَلَنْسُوَةُ الصغيرة».

(٤) في الأصل: «ونعلين»، والتصويب من «مستدرك الحاكم»، فإنه روى الحديث من طريق المصنِّف.

(٥) وفي رواية الترمذي: «من جلد حمار ميِّت»، وهو بمعنى واحد، فالمذبوح ذَكِيٌّ، وغير الذَّكيّ: ما أزهقت نفسه قبل أن يدركه فيذكِّيه. انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢ / ١٦٤).

=

. . . .

= ٩٦٠ ـ سنده ضعيف جداً، وقد تقدم هذا الإسناد لمتن آخر برقم [٤١٧] وقلت هناك: «سنده ضعيف جداً لشدة ضعف حميد الأعرج، واختلاط خلف بن خليفة، وما تقدم عن أبي حاتم أنه قال: «لا يعرف لعبدالله بن الحارث عن ابن مسعود شيء»، وقد نص ابن حبان كما سبق على أن حميداً هذا يروي عن عبدالله ابن الحارث عن ابن مسعود نسخة كأنها موضوعة، وهذا من روايته عنه».

وأزيد هنا فأقول: بل إن ابن حبان ذكر هذا الحديث بعينه في ترجمته مما انتُقد عليه، كما عدّه العقيلي وابن عدي.

فالحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٥٣٧) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر والحاكم وابن مردويه والبيهقي في «الأسماء والصفات».

وذكره صاحب «كنز العمال» (١١ / ٥٠٩ / رقم ٣٢٣٨٠) وعزاه لأبي يعلى والسراج والحاكم والبيهقي وابن النجار.

وقد أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١ / ٢٨) من طريق المصنِّف، به مثله، إلا أنـه قدَّم فيه وأخر، ثم قال الحاكم: «قد اتفقا جميعاً على الاحتجاج بحديث سعيد بن منصور. وحميد هذا ليس بابن قيس الأعرج. قال البخاري في «التاريخ»: حميد بن علي الأعرج الكوفي منكر الحديث، وعبدالله بن الحارث النجراني محتج به، واحتج مسلم وحده بخلف بن خليفة، وهذا حديث كبير في التصوّف والتكلم، ولم يخرجاه». اهـ.

وهذا الحديث من الأحاديث التي وقعت للحاكم في أول الكتاب، وهو الجزء الذي بيّضه ونقّحه، فهذا يدل على تساهل الحاكم رحمه الله الشديد، حيث خرّج هذا الحديث، وذكر علّته، ثم أورد بعده شاهداً له في لبس الصوف من طريق واهٍ.

بل الأعجب من ذلك: أن الحاكم أخرجه بعد ذلك في كتاب التفسير (٢ / ٣٧٩) من طريق عمر بن حفص بن غياث، ثنا أبي وخلف بن خليفة، عن حميد =

٩٦١ـ حدثنا سعيد، قال: نا مروان بن معاوية، قال: نا (عمر)(١) بن حمزة العُمَري، قال: سمعت محمد بن كعب القُرَظي

= ابن قيس، عن عبدالله بن الحارث، به، ثم صححه على شرط البخاري، فتعقبه الذهبي بقوله: «بل ليس على شرط البخاري، وإنما غرّه أن في الإسناد حميد بن قيس كذا! وهو خطأ، إنما هو حميد الأعرج الكوفي: ابن علي أو ابن عمار أحد المتروكين، فظنه المكي الصادق».

والحديث أخرجه أيضاً الترمذي (٤ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥ / رقم ١٧٣٤) في كتاب اللباس، باب ما جاء في لبس الصوف.

والبزار في «مسنده» (٥ / ٤٠٠ / رقم ٢٠٣١).

وأبو يعلى في «مسنده» (٨ / ٣٩٩ / رقم ٤٩٨٣).

والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ٢٦٨).

وابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٦٢).

وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٦٨٨).

والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١ / ٣١٤ ـ ٣١٥).

وابن النجار في «تاريخه» (٢ / ٢١١ ـ ٢١٢).

جميعهم من طريق خلف بن خليفة، به.

قال الترمذي بعد أن أخرجه: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج، وحميد هو ابن علي الكوفي، قال: سمعت محمداً ـ يعني البخاري ـ يقول: حميد بن علي الأعرج منكر الحديث، وحميد بن قيس الأعرج المكي صاحب مجاهد ثقة».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله بن مسعود إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا خلف بن خليفة».

(١) في الأصل: «عمرو» وهو خطأ يدل عليه قوله في آخر الحديث: «قال عمر».

=

قال: قيل لموسى عليه السلام: ماذا شبهت كلام ربك عز وجل مما خلق؟ قال: الرَّعْد، قال عمر: قال رجل: قال محمد: الرعد الساكن.

٩٦٢ ـ حدثنا سعيد[1]، قال: نا هشيم، قال: نا مغيرة[2]، عن الشَّعْبي، قال: سمعت الربيع بن خُثَيم يقرأ: **﴿جعله دَكّآءَ﴾ ـ ممدوداً ـ**[3].

= وهو عمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العُمري، المدني، ضعيف كما في «التقريب» (ص ٤١١ / رقم ٤٨٨٤).

٩٦١ ـ سنده ضعيف لضعف عمر بن حمزة، وآخره أشد ضعفاً لأجل الرجل المبهم، ولو صح عن محمد بن كعب لاحتمل أن يكون من الإسرائيليات التي يحدث بها محمد بن كعب، والله أعلم.

(١) هذا الحديث والذي يليه في الأصل متأخران عن الحديثين بعدهما رقم [٩٦٤ و٩٦٥]، فقدمتهما لترتيب الآيات.

(٢) هو ابن مقسم الضبِّي، تقدم في الحديث [٥٤] أنه ثقة متقن إلا أنه مدلس، ولم يصرِّح هنا بالسماع.

(٣) قال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ١٠٠ ـ ١٠٢): «واختلفت القَـرَأَةُ في قراءة قولـه: ﴿دَكّاً﴾. فقرأته عامة قَرَأَة أهل المدينة والبصرة: ﴿دَكّاً﴾ مقصوراً بالتنوين، بمعنى: دَكَّ الله الجبل دكّاً، أي: فَتَّتَهُ، واعتباراً بقول الله: ﴿كلا إذا دُكَّت الأرض دكّاً دكّاً﴾ [سورة الفجر: ٢١]. . .

وقرأته عامة قَرَأَة الكوفيين: ﴿جعله دَكَّاءَ﴾ بالمدّ وترك الجرّ والتنوين، مثل: «حمراء» و«سوداء»، وكان ممن يقرأه كذلك عكرمة. . .

واختلف أهل العربية في معناه إذا قرىء كذلك. =

[الآية (١٤٥): قوله تعالى:
﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ...﴾ إلى قوله تعالى:
﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾]

٩٦٣ ـ حدثنا سعيد[١]، قال: نا عمرو بن ثابت[٢]، عن أبيه، عن سعيد بن جبير ـ في قوله عز وجل: ﴿سأريكم دار الفاسقين﴾ ـ، قال: رُفعت لموسى حتى نظر إليها.

= فقال بعض نحويي البصرة: العرب تقول: «ناقة دكَّاء»: ليس لها سنام، وقال: «الجبل» مذكّر، فلا يشبه أن يكون منه، إلا أن يكون جعله: «مثل دكاء»، حذف «مثل»، وأجراه مجرى: ﴿واسأل القرية﴾ [سورة يوسف: ٨٢].

وكان بعض نحويي الكوفة يقول: معنى ذلك: جعل الجبل أرضاً دكاء، ثم حذف الأرض، وأقيمت «الدكاء» مقامها؛ إذ أدّت عنها...».

ثم رجح ابن جرير بعد ذلك قراءة من قرأه: ﴿دَكَّاءَ﴾.

٩٦٢ ـ سنده ضعيف لأن مغيرة مدلِّس ولم يصرح بالسماع.

(١) هذا الحديث والحديث السابق في الأصل متأخران عن الحديثين بعدهما رقم [٩٦٤ و٩٦٥]، فقدمتهما لترتيب الآيات.

(٢) تقدم في الحديث [١٧٩] أنه متروك رافضي.

٩٦٣ ـ سنده ضعيف جداً لما تقدم عن حال عمرو بن ثابت.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٥٦٢) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١٨٥ / أ) من طريق عمرو ابن ثابت، به.

[الآيتان (١٥٦ و١٥٧): قوله تعالى:

﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾]

٩٦٤ ــ حدثنا سعيد[١]، قال: نا إسماعيل بن إبراهيم، قال: نا خالد[٢]، عن أبي العُرْيان[٣]، قال: قال ابن عباس - **في قوله عز وجل: ﴿واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة إنا هدنا إليك﴾ -، قال: فلم يعطها موسى، ﴿قال عذابي أصيب به من أشاء ورحمتي وسعت كل شيء...﴾ إلى قوله: ﴿أولئك هم المفلحون﴾**.

---

(١) هذا الحديث والذي بعده في الأصل متقدمان عن الحديثين السابقين رقم [٩٦٢ و٩٦٣]، فأخرتهما لترتيب الآيات.

(٢) هو ابن مَهْران الحَذَّاء.

(٣) هو أُنَيْس أبو العُرْيان المجاشعي، مجهول الحال، روى عن ابن عباس والحسن بن علي ومحمد بن الحنفية، روى عنه خالد بن مهران الحذاء، سكت عنه البخاري، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» في موضعين، في طبقة التابعين، وفي طبقة أتباع التابعين. انظر «التاريخ الكبير» للبخاري (٢ / ٤٣ / رقم ١٦٢٨)، و«الجرح والتعديل» (٢ / ٣٣٣ - ٣٣٤ / رقم ١٢٦٥)، و«الثقات» لابن حبان (٤ / ٥١)، و(٦ / ٨١ - ٨٢).

٩٦٤ ــ سنده ضعيف لجهالة حال أنيس أبي العريان، وهو حسن لغيره بالطرق الآتي ذكرها.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٥٧١) وعزاه للمصنِّف فقط. =

. . . .

= وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ١٥٧ ـ ١٥٨ / رقم ١٥٢٠٦ و١٥٢٠٧) من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن علية وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، كلاهما عن خالد الحذاء، به.

وذكر له السيوطي في «الدر» (٥٧٣) متابعات ببعضه ومعناه، وعزاها لابن أبي شيبة وعبد بن حميد والبزار وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١ / ٥٠٣ / رقم ١١٨٢٧).

والبزار في «مسنده» كما في «كشف الأستار» (٣ / ٤٩ ـ ٥٠ / رقم ٢٢١٣).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ١٥٦ و١٦١ / رقم ١٥٢٠٢ و١٥٢١٤ و١٥٢١٥ و١٥٢١٦).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ١٩١ / أ و١٩٢ / أ).

والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٣٢٢).

جميعهم من طريق عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: سأل موسى ربه مسألة: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً . . .﴾ حتى بلغ: ﴿مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل﴾، فأعطيها محمد ﷺ.

هذا لفظ ابن أبي شيبة.

وسنده ضعيف لأن عطاء بن السائب كان قد اختلط كما تقدم بيانه في الحديث رقم [٦]، وجميع الذين رووا عنه هذا الأثر ـ فيما تقدم ـ من الذين رووا عنه بعد الاختلاط، وبه يتبين خطأ الحاكم رحمه الله في قوله عقب الحديث: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وله طريق آخر أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ١٩١ / أ) فقال: حدثنا عمار بن خالد الواسطي، ثنا محمد بن الحسن ويزيد بن هارون، عن أصبغ =

٩٦٥ ـ حدثنا سعيد[1]، قال: نا أبو معاوية، عن موسى بن قيس[2]، عن مجاهد ـ في قوله عز وجل: ﴿ويضع عنهم إصرهم﴾ ـ، قال: عهوداً كانت عليهم.

[الآية (١٦٩): قوله تعالى:

﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا...﴾ الآية]

٩٦٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا فضيل بن عياض، عن

= ابن زيد، عن القاسم بن أبي أيوب، حدثني سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ ﴿ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون﴾ ـ فقال موسى: رب سألتك التوبة لقومي فقلت: إن رحمتك كتبتها لقوم غير قومي، فليتك أخرتني حتى تخرجني حياً في أمة ذلك الرجل المرحومة.

وسنده حسن.

(١) هذا الحديث والذي قبله في الأصل متقدمان عن الحديثين السابقين رقم [٩٦٢ و٩٦٣]، فأخرتهما لترتيب الآيات.

(٢) موسى بن قيس الحضرمي، أبو محمد الكوفي الفَرَّاء، لقبه عصفور الجنة، صدوق رمي بالتشيع. «التقريب» (٥٥٣ / رقم ٧٠٠٣).

٩٦٥ ـ سنده حسن لذاته إن كان موسى بن قيس سمع من مجاهد، فإني لم أجد من نصّ عليه.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٥٨٣) وعزاه لابن جرير فقط.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ١٦٦ / رقم ١٥٢٣٤) من طريق ابن نمير، عن موسى بن قيس، به.

منصور(١)، عن سعيد بن جبير - في قوله عز وجل: ﴿يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا﴾ -، قال: يعملون بالذنوب ويقولون: سيغفر لنا.

[الآية (١٧٢): قوله تعالى:

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾]

٩٦٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عَتَّاب بن بشير(٢)، قال: نا

---

(١) وهو ابن المعتمر.

٩٦٦ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٥٩٤) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والبيهقي في «شعب الإيمان».

وقد أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٤٠).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٢١٢ / رقم ١٥٣١٤).

كلاهما من طريق فضيل بن عياض، به.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٥٣١٥ و١٥٣١٧).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٢٠٤).

كلاهما من طريق سفيان الثوري، وابن جرير أيضاً برقم (١٥٣١٦ و١٥٣٢٦) من طريق جرير بن عبدالحميد والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢ / ٤٦٣ / رقم ٦٧٥٨) من طريق عبدالرحمن بن منيب، جميعهم عن منصور، به.

(٢) تقدم في الحديث [٢٠٤] أنه لا بأس به إلا في روايته عن خصيف فإنها منكرة.

خُصَيْف[١]، عن مجاهد وسعيد بن جبير، عن ابن عباس - في قوله عز وجل: ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم﴾ -، قال: أخذ من النبيين كلِّهم قبل أن يُخْلَقوا، قال: أخذ النُّطَفَ من صُلْب آدم، فرأى منها نُطْفةً تَتَلألأُ، قال: أَيْ رَبِّ، أَيُّ بَنِيَّ هذا؟ قال: هذا ابنك داود، قال: أي رَبِّ، كم جعلت له؟ قال: ستين[٢] سنـة، قال: أقللت له، قال: فأعـطه من سنينك، فإني جعلت لك ألف سنة، فأعطاه أربعين[٢] سنة، فلما حضر أجل آدم قال: رب أليس جعلت لي ألف سنة؟ قال الله عز وجل: أليس قد جعلت من سنينك أربعين سنة لداود؟ فعند ذلك أمر الله عز وجل بالكتاب والشهود والبينة.

(١) تقدم في الحديث [٢٠٤] أنه صدوق سيىء الحفظ.

(٢) في الأصل كتب العدد رقماً بالأرقام الهندية.

٩٦٧ ــ سنده ضعيف لضعف خصيف بن عبدالرحمن الجزري من قبل حفظه، وقد صح مرفوعاً إلى النبي ﷺ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه كما سيأتي.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٢٤٠ / رقم ١٥٣٦٤) بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير من قوله لم يذكر فيه ابن عباس.

وأخرجه أيضاً برقم (١٥٣٦٥ و١٥٣٦٦) موقوفاً على سعيد أيضاً.

وأخرجه أيضاً (١٣ / ٢٣٧ / رقم ١٥٣٦١) نحوه مطولاً بإسناد ضعيف جداً، من طريق عطية العوفي، عن ابن عباس.

وقـد اشتهـر الحديث من رواية حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ - في قول الله عز وجل: ﴿إذ تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه. . .﴾ إلى آخر الآية -: «إن أول من جحد آدم؛ إن الله أراه ذريته، فرأى رجلاً أزهر ساطعاً نوره، قال: يا رب من هذا؟ =

. . . .

= قال: هذا ابنك داود، قال: يا رب، فما عمره؟ قال: ستون سنة، قال: يا رب، زد في عمره، قال: لا إلا أن تزيده من عمرك، قال: وما عمري؟ قال: ألف سنة، قال آدم: فقد وهبت له أربعين سنة، قال: فكتب الله عز وجل عليه كتاباً، وأشهد عليه ملائكته، فلما حضره الموت وجاءته الملائكة قال: إنه قد بقي من عمري أربعون سنة، قالوا: إنك قد وهبتها لابنك داود، قال: ما وهبت لأحد شيئاً، قال: فأخرج الله عز وجل الكتاب، وشهد عليه ملائكته».

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (ص ٣٥٠ / رقم ٢٦٩٢) واللفظ له.

ومن طريقه أخرجه البيهقي في «سننه» (١٠ / ١٤٦) في الشهادات، باب الاختيار في الإشهاد.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١ / ٢٨).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤ / ١١٨ ـ ١١٩ / رقم ١٧٧٩٣) مختصراً.

والإمام أحمد في «المسند» (١ / ٢٥١ ـ ٢٥٢ و٢٩٨ ـ ٢٩٩ و٣٧١).

وابن أبي عاصم في «السنة» (١ / ٩٠ / رقم ٢٠٤) وفي «الأوائل» (ص ٦١ / رقم ٤) مختصراً.

والفريابي في القدر برقم (٤).

وابن جرير الطبري في «تاريخه» (١ / ١٥٦).

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢ / ٢١٤ / رقم ١٢٩٢٨).

وأبو الشيخ في «العظمة» (٥ / ١٥٥٠ ـ ١٥٥١ / رقم ١٠١٢).

والبيهقي في الموضع السابق.

جميعهم من طريق حماد بن سلمة، به.

وأورده الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١ / ٣٣٤) من رواية الإمام أحمد، =

. . . .

= ثم قال: «هذا الحديث غريب جداً، وعلي بن زيد بن جدعان في أحاديثه نكارة».

وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهو حديث طويل تضمن ما ذكر في حديث ابن عباس وزيادة.

أخرجه الترمذي في «جامعه»(٥ / ٢٦٧ / رقم ٣٠٧٦) في كتاب التفسير، باب ومن سورة الأعراف.

والفريابي في القدر برقم (١٩).

وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٤٩ ـ ٥٠ / رقم ٢٣).

والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٣٢٥ و٥٨٥ ـ ٥٨٦).

جميعهم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ».

وقال ابن منده: «هذا حديث صحيح من حديث هشام بن سعد...».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

وتابع أبا نعيم على روايته على هذا الوجه خلاد بن يحيى عند ابن سعد في «الطبقات» (١ / ٢٧ ـ ٢٨)، والقاسم بن الحكم العرني عند أبي يعلى في «مسنده» (١٢ / ٨ ـ ٩ / رقم ٦٦٥٤).

وخالفهم عبدالله بن وهب، فرواه في كتاب القدر (ص ٦٧ ـ ٦٨ / رقم ٨) عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، به.

ومن طريق ابن وهب أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١ / ٢٦٣ ـ ٢٦٤ / رقم ٦٣٧٧).

وحكم أبو زرعة الرازي على رواية ابن وهب هذه بالوهم، فذكر له عبدالرحمٰن بن أبي حاتم ـ كما في «العلل» له (٢ / ٨٧ ـ ٨٨ / رقم ١٧٥٧) ـ =

. . . .

= روايتي ابن وهب وأبي نعيم، ثم قال عبدالرحمن: «قلت لأبي زرعة: أيهما أصح؟ قال: حديث أبي نعيم أصح، وهم ابن وهب في (الحديث)».

وله طريق أخرى أخرجها الترمذي أيضاً (٥ / ٤٥٣ ـ ٤٥٤ / رقم ٣٣٦٨) في كتاب التفسير، باب منه.

وابن خزيمة في «التوحيد» (١ / ١٦٠ ـ ١٦٢ / رقم ٨٩).

ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (٤ / ٤٠ ـ ٤٢ / رقم ٦١٦٧).

وأخرجها الحاكم في «المستدرك» (١ / ٦٤) و(٤ / ٢٦٣).

ومن طريقه البيهقي في «السنن» (١٠ / ١٤٧) في الشهادات، باب الاختيار في الإشهاد، وفي «الأسماء والصفات» (٢ / ٥٦).

جميعهم من طريق صفوان بن عيسى، عن الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذباب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً، به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ».

وتابع صفوان بن عيسى: أنس بن عياض عند ابن أبي عاصم في «السنة» (١ / ٩١ / رقم ٢٠٦)، وأبو خالد الأحمر سليمان بن حيّان عند ابن جرير الطبري في «تاريخه» (١ / ١٥٥)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٥٣ ـ ٥٥ / رقم ٢٦)، كلاهما عن الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذباب، به.

وتابع الحارث: إسماعيل بن رافع عند أبي يعلى في «مسنده» (١١ / ٤٥٣ ـ ٤٥٥ / رقم ٦٥٨٠)، فرواه عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، به.

وللحديث طرق أخرى تجدها عند ابن أبي عاصم في الموضع السابق من «السنة»، وعند ابن جرير الطبري في الموضع السابق من «التاريخ»، وعند ابن منده في الموضع السابق من «الرد على الجهمية»، لكن أهم طرق الحديث هما الطريقان السابقان، والأولى منهما صحيحة كما سبق في كلام الأئمة الذين =

٩٦٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالعزيز بن محمد[١]، قال: أخبرني هشام بن سعد[٢] / ، عن شيبة بن نِصَاح[٣]، قال: سألت سعيد بن المسيب عن العزل، فقال: إن الله عز وجل لما خلق آدم أكرمه كرامة لم يكرمها أحداً من خلقه: أراه من هو كائن من صلبه إلى يوم القيامة، وإن يكن مما أراه الله إياه يكن، فلا عليك أن لا تفعله. [ل ١٢٨/أ]

= صححوه، وأما الأخرى وهي طريق سعيد المقبري، فقد صححها ابن حبان والحاكم كما سبق، وحسنها الترمذي مع استغرابه لها، وحكم النسائي عليها في «عمل اليوم والليلة» (ص ٢٣٨) بأنها خطأ، وأن الصواب: «سعيد ـ وهو ابن أبي سعيد المقبري ـ، عن أبيه، عن عبدالله بن سلام»، ولكن هذا الإعلال مختص بطريق سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وأما طريق أبي صالح، عن أبي هريرة، فهي صحيحة كما سبق، وبها يصح الحديث، والله أعلم.

(١) هو الدَّرَاوَرْدي، تقدم في الحديث [٦٩] أنه صدوق.

(٢) تقدم في الحديث [٦٤٦] أنه ثقة إذا روى عن زيد بن أسلم، وأما في غيره فإنه صدوق له أوهام، وهذا ليس من روايته عن زيد بن أسلم.

(٣) هو شيبة بن نِصَاح ـ بكسر النون بعدها مهملة، وآخره مهملة ـ، القارىء، المدني، القاضي، ثقة، مات سنة ثلاثين ومائة كما في «التقريب» (ص ٢٧٠ / رقم ٢٨٣٩).

ولم أجد من نصّ على أن هشام بن سعد روى عنه، ولم يصرح هشام هنا بالسماع منه، لكن سماعه منه محتمل جداً، فهشام لم يوصف بالتدليس، وكلاهما مدني، وقد تعاصرا فترة طويلة، فهشام كما في ترجمته في الحديث [٦٤٦] توفي في حدود سنة ستين ومائة، وشيبة كما هنا توفي سنة ثلاثين ومائة.

٩٦٨ ـ سنده فيه هشام بن سعد وتقدم الكلام عن روايته عن غير زيد بن أسلم.

٩٦٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالعزيز بن محمد[١]، قال: نا ربيعة[٢]، عن محمد بن يحيى بن حبان[٣]، عن ابن مُحَيْرِيز[٤]، عن أبي سعيد الخدري، قال: **سمعت رسول الله ﷺ (يُسأل)[٥] عن العزل فقال: «لا عليكم أن لا تفعلوا؛ إن تكن مما أخذ الله منها الميثاق، فكانت على صخرة لنفخ فيها الروح».**

---

(١) هو الدَّرَاوَرْدي، تقدم في الحديث [٦٩] أنه صدوق.

(٢) هو ربيعة بن أبي عبدالرحمن ـ واسم أبي عبدالرحمٰن: فَرُّوخ ـ، التَّيْمي، مولاهم، أبو عثمان المدني، المعروف بربيعة الرأي، ثقة فقيه مشهور. انظر «التقريب» (ص ٢٠٧ / رقم ١٩١١).

(٣) هو محمد بن يحيى بن حَبَّان ـ بفتح المهملة وتشديد الموحَّدة ـ ابن منقذ الأنصاري، المدني، ثقة فقيه. انظر «التقريب» (ص ٥١٢ / رقم ٦٣٨١).

(٤) هو عبدالله بن مُحَيْرِيز ـ بمهملة وراء، آخره زاي، مصغَّر ـ ابن جُنادة ابن وهب الجُمَحي، المكي، ثقة عابد. انظر «التقريب» (ص ٣٢٢ / رقم ٣٦٠٤).

(٥) ما بين القوسين ليس في الأصل، وفي موضعه إشارة إدخال، ولم يكتب بالهامش شيء، وما أثبته من القسم المطبوع من «السنن» للمصنف حيث سبق أن روى الحديث كما سيأتي.

[٩٦٩] ـ سنده حسن لذاته لما تقدم عن حال عبدالعزيز بن محمد، وهو صحيح لغيره لأنه قد توبع كما سيأتي، بل هو مخرج في «الصحيحين».

وذكره السيوطي في «الدر» (٣ / ٦٠٤) وعزاه للمصنف فقط.

وسبق أن أخرجه المصنف في القسم المطبوع من «سننه» (٢ / ١٠٣ / رقم ٢٢٢٠) كتاب الطلاق، باب جامع الطلاق، من طريق شيخه عبدالعزيز بن محمد، به مثله، إلا أنه قال: «إن يكن مما أخذ الله عليه الميثاق، فكانت على =

. . . .

= هذه الصخرة، أخرجها الله».

وهـذا يدل على أن المصنِّف يرى الرواية بالمعنى؛ فإن شيخه في الموضعين واحد، ومع ذلك اختلف اللفظ بين الموضعين كما ترى، مع اتحاد المعنى.

وأخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢ / ٥٩٤ / رقم ٩٥) في كتاب الطلاق، باب ما جاء في العزل، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، به.

ومن طريق الإمام مالك أخرجه: الإمام أحمد في «المسند» (٣ / ٦٨)، والبخاري في «صحيحه» (٥ / ١٧٠ / رقم ٢٥٤٢) في كتاب العتق، باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب. . . ، وأبو داود في «سننه» (٢ / ٦٢٤ / رقم ٢١٧٢) في النكاح، باب ما جاء في العزل، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣ / ٣٣)، والبيهقي في «سننه» (٧ / ٢٢٩) في النكاح، باب العزل.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤ / ٤٢٧ - ٤٢٨ / رقم ١٨٦٨٣).

والنسائي في «الكبرى» (٣ / ٢٠٠ - ٢٠١ / رقم ٥٠٤٥) في العتق، باب ذكر ما يستدل به على منع بيع أمهات الأولاد.

كلاهما من طريق يحيى بن أيوب، عن ربيعة، به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧ / ٤٢٨ - ٤٢٩ / رقم ٤١٣٨) في المغازي، باب غزوة بني المصطلق.

ومسلم في «صحيحه» (٢ / ١٠٦١ / رقم ١٢٥) في النكاح، باب حكم العزل.

والنسائي الموضع السابق برقم (٥٠٤٤).

ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن جعفر، عن ربيعة، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤ / ٢٢٢) من طريق محمد بن =

. . . .

= إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣ / ٧٢).

والبخاري (١٣ / ٣٩٠ ـ ٣٩١ / رقم ٧٤٠٩) في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿هو الله الخالق البارىء المصور﴾.

ومسلم في الموضع السابق برقم (١٢٦).

والطحاوي (٣ / ٣٣).

وابن حبان في «صحيحه» (٩ / ٥٠٤ ـ ٥٠٥ / رقم ٤١٩٣ / الإحسان).

والبيهقي في «سننه» (٩ / ١٢٥) في السير، باب وطء السبايا بالملك قبل الخروج من دار الحرب.

جميعهم من طريق موسى بن عقبة، عن محمد بن يحيى بن حبان، به.

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٣ / ٦٣).

والنسائي في «الكبرى» (٤ / ٤٠٣ / رقم ٧٦٩٨) في النعوت، باب «الخالق»، و(٥ / ٣٤٣ ـ ٣٤٤ / رقم ٩٠٨٩) في عشرة النساء، باب ذكر الاختلاف على الزهري في خبر أبي سعيد فيه.

والبيهقي في (١٠ / ٣٤٧) في عتق أمهات الأولاد، باب الرجل يطأ أمته بالملك فتلد له.

ثلاثتهم من طريق الضحاك بن عثمان، عن محمد بن يحيى، به.

وأخرجه الطحاوي (٣ / ٣٣) من طريق أبي الزناد، عن محمد بن يحيى، به.

وتابع محمد بن يحيى: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري؛ فرواه عن عبدالله بن محيريز، به.

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣ / ٨٨).

والبخاري في «صحيحه» (٤ / ٤٢٠ / رقم ٢٢٢٩) في البيوع، باب بيع =

. . . .

= الرقيق، و(٩ / ٣٠٥ / رقم ٥٢١٠) في النكاح، باب العزل، و(١١ / ٤٩٤ / رقم ٦٦٠٣) في القدر، باب وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

ومسلم في الموضع السابق من «صحيحه» برقم (١٢٧).

والنسائي في «سننه الكبرى» (٣ / ٢٠٠ / رقم ٥٠٤٢ و٥٠٤٣) في العتق، باب ذكر ما يستدل به على منع بيع أمهات الأولاد، و(٥ / ٣٤٣ / رقم ٩٠٨٧ و٩٠٨٨) في عشرة النساء، باب ذكر الاختلاف على الزهري في خبر أبي سعيد فيه.

والطحاوي (٣ / ٣٣).

والبيهقي (٧ / ٢٢٩) و(١٠ / ٣٤٧).

وابن عبدالبر في «التمهيد» (٣ / ١٣٣ ـ ١٣٤).

وللحديث طرق أخرى كثيرة عن أبي سعيد الخدري، فانظرها في «مسند الطيالسي» (ص ٢٨٩ / رقم ٢١٧٧)، و«مصنف عبدالرزاق» (٧ / ١٤٦ / رقم ١٢٥٧٦)، و«مسند الحميدي» (٢ / ٣٢٩ ـ ٣٣٠ / رقم ٧٤٦ و٧٤٧ و٧٤٨)، والمطبوع من «سنن سعيد بن منصور» بتحقيق الأعظمي (٢ / ١٠٢ ـ ١٠٣ / رقم ٢٢١٧ و٢٢١٨ و٢٢١٩)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٤ / ٢٢١)، و«مسند الإمام أحمد» (٣ / ١١ و٢٢ و٢٦ و٣٣ و٤٧ و٤٩ و٥١ و٥٣ و٥٧ و٥٩ و٦٨ و٧٢ و٧٨ و٨٢ و٩٢ ـ ٩٣)، و«سنن الدارمي» (٢ / ٧٢ / رقم ٢٢٢٩ و٢٢٣٠)، و«صحيح البخاري» (١٣ / ٣٩١ عقب الحديث رقم ٧٤٠٩)، و«صحيح مسلم» رقم (١٢٨ و١٢٩ و١٣٠ و١٣١ و١٣٢ و١٣٣)، و«سنن أبي داود» (٢ / ٦٢٣ ـ ٦٢٤ / رقم ٢١٧٠ و٢١٧١)، و«جامع الترمذي» (٣ / ٤٣٥ / رقم ١١٣٨) في النكاح، باب ما جاء في كراهية العزل، و«سنن ابن ماجه» (١ / ٦٢٠ / رقم ١٩٢٦) في النكاح، باب العزل، والنسائي في «المجتبى» (٦ / ١٠٧ ـ ١٠٨) في النكاح، باب العزل، وفي «الكبرى» (٣ / ٢٠١ / رقم ٥٠٤٧ و٥٠٤٨)، و(٤ / ٤٠٣ / =

[الآية (١٨٧): قوله تعالى:

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا...﴾ إلى قوله تعالى: يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾]

٩٧٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، قال: كان ابن عباس يقرأ: ﴿كأنك حفي[١] بها﴾[٢].

= رقم ٧٦٩٧)، و (٥ / ٣٤١ ـ ٣٤٥ / رقم ٩٠٧٩ و٩٠٨٠ و٩٠٨١ و٩٠٨٢ و٩٠٨٤ و٩٠٨٥ و٩٠٨٦ و٩٠٩٠ و٩٠٩٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣ / ٣١ ـ ٣٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٩ / ٥٠٢ / رقم ٤١٩١ / الإحسان)، والبيهقي (٧ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٣ / ١٤٠).

(١) من عادة الناسخ ترك كتابة الهمزة، وفي الموضع الآتي من «الدر المنثور» عزاه لعبد بن حميد، وذكر هذه الكلمة مهموزة: «حفيء»، فلست أدري أهي عند سعيد بن منصور مهموزة أم لا؟

(٢) رجح ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٣٠٠ ـ ٣٠١) معنى هذه القراءة، لكن سقط من النسخة بعض كلامه، وقد أشار المحقق إلى ذلك، فكان مما قال: «فوجّه هؤلاء تأويل قوله: «كأنك حفي عنها» إلى: «حفي بها»، وقالوا: تقول العرب: «تحفَّيْتُ له في المسألة» و: «تحفَّيْت عنه»، قالوا: ولذلك قيل: «أتينا فلاناً نسأل به» بمعنى: نسأل عنه.

قال أبو جعفر: وأولى القولين في ذلك بالصواب: قول من قال: معناه: كأنك حفي بالمسألة عنها فتعلمها. . .» إلخ كلامه.

٩٧٠ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٦٢٢) مهموزاً هكذا: ﴿كأنك حفيء بها﴾، وعزاه لعبد بن حميد.

٩٧١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأحوص، عن خُصَيْف(١)، عن مجاهد ـ **في قوله عز وجل: ﴿كأنك حفي عنها﴾** ـ **يقول: كأنك حفي بهم حتى يسألونك عن الساعة.**

[الآيتان (١٨٩ و١٩٠): قوله تعالى:

﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ. فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾]

٩٧٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار،

---

(١) هو ابن عبدالرحمن الجزري، تقدم في الحديث [٢٠٤] أنه صدوق سيىء الحفظ.

٩٧١ ـ سنده ضعيف لضعف خصيف من قبل حفظه.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٦٢٢)، وعزاه لعبد بن حميد فقط، ولفظه: عن مجاهد: ﴿يسألونك كأنك حفي﴾ بسؤالهم، قال: كأنك تحب أن يسألوك عنها.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٢٩٨ / رقم ١٥٤٨٣) من طريق حجاج.

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٢١٣ / ب) من طريق أبي سعيد المؤدب.

كلاهما عن خصيف، به.

قال: كان ابن عباس يقرأ: ﴿حملت حملاً خفيفاً فاستمرت به﴾[1].

٩٧٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عَتّاب بن بشير[2]، قال: نا خُصَيْف[3]، عن مجاهد وسعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ في قوله عز وجل: ﴿فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحاً لنكونن من الشاكرين . فلما آتاهما صالحاً جعلا له شركاء فيما آتاهما﴾ ـ، قال: إن حَوّاء لما حملت أتاها إبليس فقال: إني أنا الذي أخرجتكما من الجنة، فإن لم تطيعيني لأجعلن لابنك قرنين فليشقن بطنك أو لأخرجنه ميتاً، فقضى[4] أن خرج ميتاً، ثم حملت الثاني فقال لها مثل مقالته، فقالت له حواء: أخبرني ما الذي تريد أن أطيعك فيه؟

---

(١) رجّح ابن جرير الطبري معنى هذه القراءة، فقال في «تفسيره» (١٣ / ٣٠٤ ـ ٣٠٥): «وأما قوله: «فمرّت به»، فإنه يعني: استمرّت بالماء، قامت به وقعدت وأتمت الحمل. . .» ثم ذكر عن الحسن البصري وقتادة ومجاهد والسدي هذا المعنى، وأشار إلى معنى آخر، فقال: «وقال آخرون: معنى ذلك: فشكّت فيه. . .» ثم أسند إلى ابن عباس بسند ضعيف جداً، والصحيح الثابت عن ابن عباس ما أخرجه سعيد هنا.

٩٧٢ ـ سنده صحيح.

وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٦٢٥) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر.

(٢) تقدم في الحديث [٢٠٤] أنه لا بأس به، إلا في روايته عن خصيف فإنها منكرة، وهذه منها.

(٣) تقدم في الحديث [٢٠٤] أنه صدوق سيىء الحفظ.

(٤) أي الله سبحانه.

قال سَمِّيه: عبدالحارث، ففعلت، فخرج بإذن الله سوياً، فذلك قوله عز وجل: ﴿جعلا له شركاء فيما آتاهما﴾، فقال عكرمة: لم يَخُصَّ بها آدم، ولكن جعلها عامة لجميع الناس بعد آدم.

[الآية (١٩٩)، قوله تعالى:
﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾]

٩٧٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه ـ في قوله عز وجل: ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾ ـ، قال: ما أُمِرَ إلا أن يأخذ من أخلاقهم وأعمالهم.

---

٩٧٣ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال خصيف، وسيأتي الكلام عن متنه.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٦٢٤) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٢١٧ / أ) من طريق شريك، عن خصيف، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

وذكره الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢ / ٢٧٤ ـ ٢٧٥) وذكر غيره من الأحاديث والآثار التي وردت في هذا المعنى، ونقدها، وبين أنها من روايات أهل الكتاب، وأنها مما علمنا كذبه من أخبارهم، وأن الصواب في معنى قوله سبحانه: ﴿فلما آتاهما صالحاً جعلا له شركاء فيما آتاهما﴾: أن المراد من ذلك: المشركون من ذرية آدم، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فتعالى الله عما يشركون﴾، والله أعلم.

٩٧٤ ـ هو حديث صحيح لكن من رواية هشام بن عروة، عن أبيه عروة ابن الزبير، عن أخيه عبدالله بن الزبير كما أخرجه البخاري في «صحيحه»، وأما هذه الطريق فهي مرسلة، وسندها صحيح إلى عروة، ولكنه معلول. =

. . . .

= فالحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عليه.

* فرواه سفيان بن عيينة وعمر بن علي المقدَّمي وعبدالرحمٰن بن أبي الزناد، عنه، عن أبيه مرسلاً.

أما رواية سفيان فهي التي أخرجها المصنف هنا.

وأما رواية عمر بن علي المقدَّمي فأخرجها البزار في «مسنده» (٦ / ١٤١ / رقم ٢١٨٢).

وأما رواية ابن أبي الزناد فأخرجها ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٣٢٦ - ٣٢٧ / رقم ١٥٥٣٧).

* ورواه معمر بن راشد، واختُلف عليه.

فرواه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٤٥) عنه، عن هشام، عن أبيه مرسلاً مثل رواية من سبق.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» برقم (١٥٥٣٨) من طريق محمد بن ثور، عن معمر، عن هشام، عن أبيه، عن أخيه عبدالله بن الزبير، موصولاً مثل رواية من رواه عن هشام هكذا، وهم:

* عبدالله بن نمير، وأبو أسامة حماد بن أسامة، ووكيع بن الجراح، وعبدة ابن سليمان.

أما رواية ابن نمير فأخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٣٨٨ / رقم ١٦٦٧٧).

وأما رواية أبي أسامة، فأخرجها: هناد بن السري في «الزهد» (٢ / ٥٩٧ / رقم ١٢٦٤)، والبخاري في «صحيحه» (٨ / ٣٠٥ / رقم ٤٦٤٤) في تفسير سورة الأعـراف من كتـاب التفسير، باب: ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣ / ١٠٧ / رقم ٢٥٧).

وأما رواية وكيع بن الجراح، فأخرجها البخاري أيضاً في الموضع السابق =

. . . .

= برقم (٤٦٤٣)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ١٢٤ ـ ١٢٥)، وصححه على شرط الشيخين، وفاته أن البخاري أخرجه.

وأما رواية عبدة بن سليمان، فأخرجها النسائي في «تفسيره» (١ / ٥١٢ / رقم ٢١٥)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» برقم (١٥٥٤١)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» من طريق النسائي (ص ١٨٠).

* ورواه محمد بن عبدالرحمن الطُّفَاوي، واختلف عليه.

فرواه يعقوب بن إبراهيم ومحمد بن عثمان العقيلي، كلاهما عنه، عن هشام، عن أبيه، عن أخيه عبدالله بن الزبير مثل رواية ابن نمير ووكيع وأبي أسامة وعبدة بن سليمان.

أما رواية يعقوب بن إبراهيم، فأخرجها أبو داود في «سننه» (٥ / ١٤٣ / رقم ٤٧٨٧) في كتاب الأدب، باب في التجاوز في الأمر، ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (١ / ٣١٠).

وأما رواية محمد بن عثمان العقيلي، فأخرجها البزار في «مسنده» (٦ / ١٤٠ ـ ١٤١ / رقم ٢١٨١)، ثم قال: «وهذا الحديث إنما يروى عن هشام بن عروة، عن أبيه، ولا نعلم أحداً قال: عن ابن الزبير إلا محمد بن عبدالرحمن». أ. هـ. وفاته أن الأكثرين رووه عن هشام بن عروة مثل رواية الطفاوي عنده.

وخالف يعقوب بن إبراهيم ومحمد بن عثمان: عمرو بن محمد الناقد وعثمان بن حفص التنومي، فروياه عن محمد بن عبدالرحمن الطفاوي، عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، به.

أما رواية عمرو بن محمد الناقد، فأخرجها:

ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٢١٨ / أ)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ١٢٤)، ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، وقد احتج بالطفاوي، ولم يخرجاه، وقد قيل فيه: عن عروة، عن عبدالله بن الزبير». =

. . . .

= وأما رواية عثمان بن حفص فأخرجها الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٢٥ / رقم ١٢٣٨).

* ورواه أبو معاوية عن هشام بن عروة، عن وهب بن كيسان، عن عبدالله ابن الزبير، وهي الرواية الآتية بعد هذه برقم [٩٧٥]، وهي شاذة.

والصواب من هذه الروايات رواية من رواه عن هشام، عن أبيه عروة بن الزبير، عن أخيه عبدالله بن الزبير، لكون من رواه هكذا من الأئمة الحفاظ، وهم أكثر عدداً، وهم عبدالله بن نمير وأبو أسامة حماد بن أسامة ووكيع بن الجراح وعبدة ابن سليمان ومحمد بن عبدالرحمن الطفاوي (في الراجح عنه)، ومعمر بن راشد (في إحدى الروايتين عنه)، وهذا ما رجحه البخاري.

وأما الرواية المرسلة التي رواها عن هشام: سفيان بن عيينة وعمر بن علي المقدمي وعبدالرحمن بن أبي الزناد ومعمر (في إحدى الروايتين) فيظهر أن الخطأ فيها من هشام نفسه، فمرة كان يكسل فيرسله كما رواه هؤلاء عنه، ومرة كان ينشط فيصله كما رواه الثقات الآخرون عنه.

وقد يعكِّر على هذا الترجيح: أن هشام بن عروة لما قدم العراق حدَّث بأحاديث انتقد عليه بعضها، فرواية العراقيين عنه ليست كرواية غيرهم كما سبق بيانه في الحديثين [٢٥١ و٧٦٩]، والذين رووا هذا الحديث عن هشام موصولاً هم العراقيون، وأما الذين أرسلوه عنه فمنهم سفيان بن عيينة وابن أبي الزناد وهما حجازيان من بلد هشام؟!

ولكن هذا الإشكال لا يخفى مثله على البخاري وهو إمام هذه الصنعة، فقد صحح الرواية الموصولة كما سبق، والله أعلم.

وقد تطرق لهذا الاختلاف وغيره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨ / ٣٠٥) فقال: «وقد اختُلف عن هشام في هذا الحديث، فوصله من ذكرنا عنه، وتابعهم عبدة بن سليمان عن هشام عند ابن جرير، والطفاوي عن هشام عند =

٩٧٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، قال: نا هشام بن عروة، عن وهب بن كَيْسَان(١)، قال: **سمعت ابن الزبير يقول على المنبر: ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾، والله ما أمر بها أن نأخذ إلا من أخلاق الناس، والله لآخُذَنَّها منهم ما صحبتهم.**

= الإسماعيلي، وخالفهم معمر وابن أبي الزناد وحماد بن سلمة عن هشام بن عروة، عن أبيه من قوله موقوفاً. وقال أبو معاوية: عن هشام، عن وهب بن كيسان، عن ابن الزبير، أخرجه سعيد بن منصور عنه، وقال عبيدالله بن عمر: عن هشام، عن أبيه، عن ابن عمر، أخرجه البزار والطبراني، وهي شاذة، وكذا رواية حماد بن سلمة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة عند ابن مردويه. وأما رواية أبي معاوية فشاذة أيضاً مع احتمال أن يكون لهشام فيه شيخان. وأما رواية معمر ومن تابعه فمرجوحة بأن زيادة من خالفهما مقبولة لكونهم حفاظاً» أ. هـ.

(١) هو وهب بن كيسان القرشي، مولاهم، أبو نعيم المدني، المعلِّم، ثقة كما في «التقريب» (ص ٥٨٥ / رقم ٧٤٨٣).

٩٧٥ ـ سنده ظاهره الصحة، لكنه معلول بالشذوذ كما سبق ذكره في الحديث السابق، وقد يكون لهشام بن عروة فيه شيخان كما قال الحافظ ابن حجر، فمرة يرويه عن أبيه، ومرة عن وهب بن كيسان، وبكل حال فهو صحيح عن عبدالله ابن الزبير كما سبق.

وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٦٢٨) وعزاه للمصنِّف وابن أبي شيبة والبخاري وأبي داود والنسائي والنحاس في الناسخ والمنسوخ وابن جرير الطبري وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «دلائل النبوة».

والسيوطي بهذا العزو خلط هذه الطريق بالطريق السابقة. =

[الآية (٢٠٤): قوله تعالى:
﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾]

٩٧٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، قال: نا إلعَوَّام[1]، عن مجاهد ـ في قوله عز وجلّ: ﴿وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا﴾ ـ، قال: في الخطبة يوم الجمعة.

= وعزاه للمصنِّف من هذا الطريق أيضاً الحافظ ابن حجر كما سبق.

وقد أخرجه هناد في «الزهد» (٢ / ٥٩٦ ـ ٥٩٧ / رقم ١٢٦٤).

وابن جرير في «تفسيره» (١٣ / ٣٢٧ / رقم ١٥٥٤٠).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٢١٨ / أ).

جميعهم من طريق أبي معاوية، به.

(١) هو ابن حَوْشب.

٩٧٦ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٦٣٧) بلفظ: هذا في الصلاة والخطبة يوم الجمعة، وعزاه لعبدالرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤٧٨) من طريق هشيم، به.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٣٥٠ / رقم ١٥٦١٠) من طريق أبي خالد وابن أبي عتبة، كلاهما عن العوام، به.

وأخرجه ابن جرير الطبري أيضاً برقم (١٥٦٠٩) من طريق سعيد بن مسروق، عن مجاهد ـ في قوله: ﴿وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا﴾ ـ قال: الإنصات للإمام يوم الجمعة.

وانظر الأثر الآتي بعده.

٩٧٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالرحمٰن بن زياد[١]، عن شعبة، عن منصور[٢]، عن إبراهيم (بن)[٣] أبي حرَّة[٤]، عن

(١) تقدم في الحديث [٦] أنه صدوق.

(٢) هو ابن المعتمر.

(٣) في الأصل: «وابن»، وهو خطأ صوابه من مصادر ترجمته.

(٤) هو إبراهيم بن أبي حرَّة النصيبي، نزيل مكة، روى عن سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما، وعنه ابن عيينة ومنصور ومعمر بن راشد وجماعة، وهو ثقة، وثقه يحيى بن معين والإمام أحمد وأبو حاتم الرازي، وضعفه الساجي، وهو تضعيف بلا حجة، ومعارض بتوثيق هؤلاء الأئمة. انظر «الجرح والتعديل» (٢ / ٩٦ / رقم ٢٦١)، و«تعجيل المنفعة» (ص ١٥ / رقم ٧).

وقد تصحف اسم إبراهيم هذا في المصادر التي وجدتها أخرجت هذا الحديث من طريقه، ففي هذا الموضع من «سنن سعيد» هكذا: «عن إبراهيم وابن أبي حرّة»، فأوهمني هذا الكلام أن شعبة بن الحجاج رواه عن اثنين وهما: منصور ابن المعتمر وابن أبي حرة، ومنصور يرويه عن إبراهيم ـ وهو النخعي لأنه من شيوخه ـ، وابن أبي حرة يرويه عن مجاهد، وأكد هذا الفهم قوله بعد ذلك: «قالا» أي: إبراهيم ومجاهد.

وأخرج هذا الأثر ابن أبي شيبة وابن جرير كما سيأتي، وأزالا بعض الإشكال وأوقعا في إشكال آخر.

فوقع عندهما كليهما قول منصور: «سمعت إبراهيم بن أبي . . . أنه سمع مجاهداً»، فأكد هذا أن إبراهيم هو الذي يروي عن مجاهد، وأنه ليس النخعي، ولكنه نسب عند ابن أبي شيبة هكذا: «إبراهيم بن أبي حسن»، وعند ابن جرير هكذا: «إبراهيم بن أبي حمزة»، فاضطرني هذا إلى الرجوع إلى النسخة الخطية لـ«مصنف ابن أبي شيبة»، فوجدته هناك على الصواب: «إبراهيم بن أبي حرة»، والحمد لله على توفيقه.

مجاهد، (قال)(١): **في الصلاة والخطبة**.

٩٧٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو مَعْشَر(٢)، عن محمد بن كعب(٣)، قال: **كانوا يتلقَّفون من رسول الله ﷺ، إذا قرأ شيئاً قرؤوا**

---

(١) في الأصل: «قالا»، وانظر التعليق السابق.

٩٧٧ ـ سنده حسن لذاته لما تقدم عن حال عبدالرحمن بن زياد، وهو صحيح لغيره لأنه توبع.

فقد رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤٧٨ ـ ٤٧٩)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٣٥١ / رقم ١٥٦١١)، كلاهما من طريق محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، به.

وسند ابن أبي شيبة صحيح.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٣ / ٣٥١ / رقم ١٥٦١٣ و١٥٦١٥).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ٢٢١ / ب).

كلاهما من طريق سفيان الثوري، عن جابر ـ وهو الجعفي ـ، عن مجاهد قال: وجب الإنصات في اثنتين: في الصلاة والإمام يقرأ، وفي الجمعة والإمام يخطب.

ورواه عن مجاهد أيضاً ليث بن أبي سليم وأبو هاشم إسماعيل بن كثير وحميد الأعرج والقاسم بن أبي بَزَّة، ولكنهم ذكروا: «في الصلاة»، ولم يذكروا الخطبة. انظر رواياتهم في «تفسير عبدالرزاق» (١ / ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٢ / ٤٧٩)، و«تفسير ابن جرير» (١٣ / ٣٤٧ ـ ٣٤٩ / رقم ١٥٥٨٧ و١٥٥٨٩ و١٥٥٩٠ و١٥٥٩١ و١٥٥٩٢ و١٥٥٩٣ و١٥٥٩٤ و١٥٥٩٥ و١٥٦٠٥).

(٢) هو نجيح بن عبدالرحمن، تقدم في الحديث [١٦٧] أنه ضعيف.

(٣) هو القُرظي.

معه، حتى نزلت هذه الآية التي في الأعراف: ﴿وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا﴾.

٩٧٩ ــ حدثنا سعيد، قال: نا عون بن موسى، قال: سمعت معاوية بن قُرَّة يقول: إن الله عز وجل أنزل هذه الآية: ﴿وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا﴾ في الصلاة؛ إن الناس كانوا يتكلمون في الصلاة، وأنزلها القصاص في القصص.

---

٩٧٨ ــ سنده ضعيف لضعف أبي معشر وإرساله؛ فإن محمد بن كعب تابعي، وهو حسن لغيره إلى محمد بن كعب كما سيأتي، فيبقى ضعفه لأجل الإرسال.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣ / ٦٣٤) وعزاه للمصنِّف وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ٢٢١ / أ) من طريق أبي صخر، عن محمد بن كعب القرظي أنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ في الصلاة أجابه من وراءه، إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم قالوا مثلما يقول، حتى تنقضي فاتحة القرآن والسورة، فلبث ما شاء الله أن يلبث ثم نزلت: ﴿وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون﴾، فقرأ وأنصتوا.

وأبو صخر هذا هو حميد بن زياد، تقدم في الحديث [٨٩٨] أنه صدوق يهم، فالحديث إلى محمد بن كعب حسن لغيره بمجموع الطريقين، ولكنه ضعيف لإرساله.

٩٧٩ ــ سنده صحيح إلى معاوية.

وذكره البيهقي في «سننه» (٢ / ١٥٥) في الصلاة، باب من قال: يترك المأموم القراءة فيما جهر فيه الإمام بالقراءة، من رواية سعيد بن منصور، وأخرجه =

٩٨٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عون بن موسى، عن معاوية ابن قُرَّة، قال: سألت الحسن(١): أقرأ في مصحف أحب إليك أم أجلس إلى قاصّ؟ (قال: اقرأ في مصحفك. قلت: أعود مريضاً أحب إليك أم أجلس إلى قاصّ؟)(٢) قال: عُدْ مريضك. قلت: أشَيِّع جنازة أحب إليك أم أجلس إلى قاصّ؟ قال: شَيِّع جنازتك. قلت: استعان بي رجل على حاجة أحب إليك أن أذهب معه أو أجلس إلى قاصّ؟ قال: اذهب إلى حاجة أخيك، حتى جعله خير مجالس الفراغ.

٩٨١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عون بن موسى، قال: سمعت معاوية بن قُرَّةَ يقول: لَتَاجِر يَجْلب إلينا الطعام أحب إليّ من

= من طريق عفان بن مسلم، عن عون بن موسى، به، ولم يذكر عفان في روايته قوله: «وأنزلها القصاص في القصص».

(١) هو البصري.

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل، فاستدركته من كتاب «القصاص والمذكّرين» (ص ١٨٢ ـ ١٨٣) لابن الجوزي حيث أخرج الحديث من طريق المصنِّف، ومن كتاب «تحذير الخواص» للسيوطي (ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦) حيث أورده من طريق المصنف.

٩٨٠ ـ سنده صحيح.

وأخرجه ابن الجوزي في «القصاص والمذكرين» كما سبق من طريق المصنِّف، وأورده السيوطي في الموضع السابق من تحذير الخواص من رواية سعيد ابن منصور وعزاه أيضاً لابن أبي داود في «المصاحف».

[ل ١٣٨/ب] قاصّ بين اثنين . / قال[1] : وسمعت معاوية بن قُرَّة يقول : قال الله عز وجل للنساء : ﴿وقرن في بيوتكن﴾[2] والقُصَّاصُ يأمرونهن بالخروج[3] .

* * * * *

---

(١) أي عون بن موسى .

(٢) الآية (٣٣) من سورة الأحزاب .

(٣) يظهر ـ والله أعلم ـ أنه يعني حث القُصَّاص الناس على حضور مجالس القصص ومنهم النساء، وربما كان فيه حث للنساء على الصلاة في المساجد .

٩٨١ ــ سنده صحيح .

باب

تفسير سورة الأنفال

تفسير سورة الأنفال

[الآية (١): قوله تعالى:

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾]

٩٨٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالله بن جعفر[١]، عن عبدالرحمن بن الحارث بن عبدالله بن عَيَّاش بن أبي ربيعة[٢]، عن سليمان بن موسى الأشْدَق[٣]، عن مَكْحول، عن أبي سَلَّام الباهلي[٤]، عن أبي أمامة الباهلي[٥]، عن عبادة بن الصامت، قال: **خرج رسول الله ﷺ إلى بدر، فلقي بها العدو، فلما هزمهم الله، اتبعتهم طائفة من المسلمين يقتلونهم، وأحدقت طائفة برسول الله ﷺ، واستولت طائفة على النَّهْب والعسكر، فلما رجع الذين طلبوا**

---

(١) تقدم في الحديث [١٦٨] أنه ضعيف.

(٢) المخزومي، أبو الحارث المدني، صدوق له أوهام كما في «التقريب» (ص ٣٣٨ / رقم ٣٨٣١).

(٣) تقدم في الحديث [٢٣] أنه صدوق.

(٤) هو أبو سلَّام ممطور الأسود الحبشي، الباهلي، الأعرج، الدمشقي، ثقة كما في «تهذيب الكمال» (٢٨ / ٤٨٤ ـ ٤٨٨)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥٤٥ / رقم ٦٨٧٩).

(٥) هو صُدَيّ بن عجلان، صحابي مشهور، وهو هنا يروي عن صحابي مثله.

العدو، قالوا: لنا النَّفْل؛ نحن طلبنا العدو، وبنا نفاهم الله عز وجل وهزمهم، وقال الذين أحدقوا برسول الله ﷺ: ما أنتم بأحق به منا، بل هو لنا، نحن أَحْدَقْنا برسول الله ﷺ أن يناله من العدو غِرَّة، وقال الذين استولوا على النَّهب والعسكر: ما أنتم بأحق به منا، بل هو لنا، نحن استولينا عليه وأَحْرَزْناه، فأنزل الله عز وجل على رسوله: ﴿يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم...﴾ الآية، فقسمها رسول الله ﷺ بينهم عن فُوَاق[١]، وكان رسول الله يُنَفِّلهم بَادِينَ الربع، فإذا قفلوا الثلث، فأخذ رسول الله ﷺ وَبْرَةً من ظهر بعيره، فقال: «ما يحلّ لي من الفيء قدر هذه الوبرة، إلا الخمس، والخمس مردود عليكم، فأدُّوا الخِياطَ والمِخْيَطَ، وإياكم والغلول، فإنه عار على أهله يوم القيامة، وعليكم بالجهاد، فإنه باب من أبواب الجنة يُذْهِبُ الله به الغَمَّ والهَمَّ»، وكان رسول الله ﷺ يكره النفل ويقول: «يَرُدّ (قويُّ)[٢] القوم على ضعيفهم».

---

(١) أي: قسمها في قدر فُواق ناقة ـ وهو ما بين الحَلْبتين من الرَّاحة، وتُضَمّ فاؤه وتُفتح ـ.

وقيل: أراد التفضيل في القسمة، كأنه جعل بعضهم أفوق من بعض على قدر غنائمهم وبلائهم. «النهاية في غريب الحديث» (٣ / ٤٧٩).

(٢) في الأصل: «مُقوى»، والتصويب من مصادر التخريج.

٩٨٢ ـ سنده ضعيف لضعف عبدالرحمن بن الحارث من قبل حفظه، ولما في هذه الطريق من المخالفة التي سيأتي الكلام عنها، وأما عبدالله بن جعفر =

. . . .

= فإنه قد توبع من عدد من الرواة.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥) وعزاه للمصنِّف والإمام أحمد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان وأبي الشيخ والحاكم والبيهقي وابن مردويه.

وقد أخرجه البيهقي في «سننه» (٩ / ٥٧) في السير، باب قسمة الغنيمة في دار الحرب، من طريق المصنف إلى قوله: «فواق»، ولم يذكر باقيه.

وأخرجه محمد بن إسحاق في «السيرة» (٢ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ / سيرة ابن هشام)، فقال: وحدثني عبدالرحمن بن الحارث وغيره من أصحابنا. . .، فذكره، إلا أنه أسقط «أبا سلّام» من الإسناد.

ومن طريق ابن إسحاق أخرجه: الإمام أحمد في «المسند» (٥ / ٣٢٢ و٣٢٢ ـ ٣٢٣)، وابن جرير الطبري في «التاريخ» (٢ / ٤٥٨)، وفي «التفسير» (١٣ / ٣٧٠ / رقم ١٥٦٥٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ١٣٦ و٣٢٦)، ومن طريقه البيهقي في «سننه» (٦ / ٢٩٢ و٣١٥) في كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب بيان مصرف الغنيمة، وباب الوجه الثالث من النفل.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٥ / ١٩٠ / رقم ٩٣٣٤).

والإمام أحمد في «المسند» (٥ / ٣١٩ ـ ٣٢٠).

والترمذي في «جامعه» (٤ / ١٣٠ / رقم ١٥٦١) في كتاب السير، باب في النفل.

وابن ماجه (٢ / ٩٥١ / رقم ٢٨٥٢) في الجهاد، باب النفل.

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٢٢٥ / أ).

والهيثم بن كليب في «مسنده» (ل ٣٧ / أ).

والبيهقي في «سننه» (٦ / ٣١٣) ـ من طريق عبدالرزاق وغيره ـ في كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب الوجه الثاني من النفل. =

. . . .

= جميعهم من طريق سفيان الثوري، عن عبدالرحمن بن الحارث، به.

ورواه الأشجعي عن الثوري، فأسقط عبادة من سنده وجعله من رواية أبي أمامة عن النبي ﷺ مباشرة، وخطّأ أبو حاتم الرازي هذه الرواية، وصوّب رواية من جعله عن أبي أمامة، عن عبادة. انظر «العلل» لابن أبي حاتم (١ / ٣٣٨ و٣٤٣ - ٣٤٤ / رقم ١٠٠٣ و١٠١٨).

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً (٥ / ٣١٨ و٣١٩ و٣٢٣ - ٣٢٤).

والدارمي في «سننه» (٢ / ١٤٧ و١٤٨ / رقم ٢٤٨٥ و٢٤٨٩ و٢٤٩٠).

والنسائي في «سننه» (٧ / ١٣١) في كتاب قسم الفيء.

والهيثم بن كليب في «مسنده» (ل ١٣٧ / ب).

والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٧٤ - ٧٥).

ومن طريقه وطريق غيره أخرجه البيهقي في «سننه» (٦ / ٣٠٣ و٣١٥) في قسم الفيء والغنيمة، باب بيان مصرف خمس الخمس، وباب كراهية النفل من هذا الوجه إذا لم تكن حاجة، و(٩ / ٢٠ - ٢١) في السير، باب أصل فرض الجهاد.

جميعهم من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن عبدالرحمن بن الحارث، به.

لكن اختُلف على أبي إسحاق، فمنهم من يسقط مكحولاً من الإسناد، ومنهم من يسقط أبا سلّام، ومنهم من يذكره بإثباتهما، ومنهم من يجعله عن أبي إسحاق، عن الثوري، عن عبدالرحمن بن الحارث كما تجده في «العلل» لابن أبي حاتم (١ / ٣٤٣ - ٣٤٤ / رقم ١٠١٨).

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣ / ٢٢٨ و٢٤٠ و٢٤١).

والهيثم بن كليب في «مسنده» (ل ١٣٧ / ب).

كلاهما من طريق عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن عبدالرحمن بن الحارث، =

. . . .

= به.

وأخرجه حميد بن زنجويه في «الأموال» (٢ / ٧٠٣ / رقم ١١٨٧)، وعلقه ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٣٣٨ / رقم ١٠٠٣)، كلاهما عن عبدالعزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي، عن عبدالرحمن بن الحارث، به.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٣٦٩ / رقم ١٥٦٥٤) من طريق المغيرة بن عبدالرحمن بن الحارث، عن أبيه، به.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١١ / ١٩٣ ـ ١٩٤ / رقم ٤٨٥٥ ـ الإحسان).

والحاكم في «المستدرك» (٢ / ١٣٥) و(٣ / ٤٩).

ومن طريقه البيهقي في «سننه» (٦ / ٢٩٢ و٣١٥).

كلاهما من طريق إسماعيل بن جعفر، عن عبدالرحمن بن الحارث، به.

فتبين بهذا أن كلًّا من عبدالله بن جعفر وسفيان الثوري ـ في الراجح عنه ـ وعبدالرحمن بن أبي الزناد وعبدالعزيز الدَّرَاوَرْدي والمغيرة بن عبدالرحمن وإسماعيل بن جعفر، كلهم رووه عن عبدالرحمن بن الحارث، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن عبادة، وهو الصواب.

وأن رواية من رواه بخلاف هذا؛ كرواية محمد بن إسحاق، أو أبي إسحاق الفزاري ـ في بعض الاختلاف عليه ـ، أو بعض الاختلاف على الثوري، جميع هذه الروايات تعتبر شاذة، وهذا ما رجحه أبو حاتم الرازي كما في «العلل» لابنه (١ / ٣٣٨ و٣٤٣ ـ ٣٤٤ / رقم ١٠٠٣ و١٠١٨).

وهذا كله بالنسبة للرواية عن عبدالرحمن بن الحارث، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن أبي سلام.

لكن هناك اختلاف على مكحول، وعلى أبي سلّام.

أما الاختلاف على مكحول فلا يؤثر، فالصواب عنه ما رواه سليمان بن =

. . . .

= موسى هنا. وخالفه ثابت بن ثوبان وبُرْد بن سنان.

أما ثابت بن ثوبان فرواه عن مكحول، عن عبادة بن الصامت بإسقاط أبي سلّام وأبي أمامة من الإسناد.

أخرجه ابن بشران في «الأمالي» كما في «السلسلة الصحيحة» للشيخ ناصر الدين الألباني (٤ / ٥٨١) من طريق عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن أبيه.

وأقل أحوال هذه الرواية أنها منكرة إن سلم سند الحديث فيما بين ابن بشران وعبدالرحمن بن ثابت.

فعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العَنْسي ـ بالنون ـ، الدمشقي الزاهد هذا صدوق يخطىء، ورمي بالقدر، وتغير بأَخَرةٍ كما في «التقريب» (ص ٣٣٧ / رقم ٣٨٢٠).

وأما بُرْد بن سنان فرواه عن مكحول، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ بإسقاط أبي سلّام وعبادة.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩ / ١٥٣ / رقم ٨٣٣٠) من طريق عمرو ابن الحصين، عن محمد بن عبدالله بن عُلَاثَة، عن برد، به.

وسنده ضعيف جداً؛ فعمرو بن الحصين العُقَيْلي، الجَزَري متروك كما في «التقريب» (ص ٤٢٠ / رقم ٥٠١٢).

وأما الاختلاف على أبي سلّام، فعلى خمسة أوجه:

١ ـ رواية مكحول عنه للحديث فيما سبق، عن أبي أمامة، عن عبادة.

٢ ـ رواية أبي سلّام للحديث عن المقدام بن معدي كرب، عن عبادة، به.

ورواه عن أبي سلام على هذا الوجه اثنان، وهما أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم ويحيى بن أبي كثير.

أما رواية أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم، فأخرجها الإمام أحمد =

. . . .

= في «المسند» (٥ / ٣١٤ و٣١٦ و٣٢٦).

والبيهقي في «سننه» (٩ / ١٠٤) في السير، باب إقامة الحدود في أرض الحرب.

كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش، عن أبي بكربن عبدالله، عن أبي سلّام، عن المقدام بن معدي كرب الكندي أنه جلس مع عبادة بن الصامت وأبي الدرداء والحارث بن معاويةالكندي، فتذاكروا حديث رسول الله ﷺ، فقال أبو الدرداء: يا عبادة، كلمات رسول الله ﷺ في غزوة كذا في شأن الأخماس، فقال عبادة...، فذكر الحديث.

وسنده ضعيف لضعف أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم كما في الحديث المتقدم برقم [٢٥].

وأما رواية يحيى بن أبي كثير فأخرجها الإمام أحمد في «المسند» أيضاً (٥ / ٣٢٦)، من طريق إسماعيل بن عياش، عن سعيد بن يوسف، عن يحيى بن أبي كثير، به.

وسنده ضعيف أيضاً، فيه سعيد بن يوسف الرَّحَبي، ويقال: الزُّرَقي، من صنعاء دمشق، وقيل: من حمص، وهو ضعيف كما في «التقريب» (ص ٢٤٣ / رقم ٢٤٢٥).

والراوي عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم وسعيد بن يوسف هو إسماعيل بن عياش، ولا أظن هذا اضطراباً منه؛ لأنه مكثر، فليس بمستغرب أن يكون له في هذا الحديث إسنادان، وهو هنا يروي عن هذين الشيخين، وهما من أهل بلده، وتقدم في الحديث [٩] أنه صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلِّط في غيرهم.

ويؤيد هذه الرواية على هذا الوجه: الرواية الآتية.

٣ ــ رواية أبي يزيد غيلان مولى كنانة، عن أبي سلام الحبشي، عن =

. . . .

= المقدام بن معدي كرب، عن الحارث بن معاوية قال: حدثنا عبادة بن الصامت وعنده أبو الدرداء رضي الله عنهما. . . ، فذكر الحديث هكذا بزيادة الحارث بن معاوية في سنده.

أخرجه البيهقي في «سننه» (٩ / ١٠٣ - ١٠٤) في السير، باب إقامة الحدود في أرض الحرب.

وابن عساكر في «تاريخه» (ص ٦ / عبادة بن أوفى - عبدالله بن ثوب).

كلاهما من طريق محمد بن سلمة، عن أبي عبدالرحيم، عن منصور الخولاني، عن أبي يزيد غيلان، به.

وفي سنده منصور الخولاني ولم أجد من ترجم له.

والذي يظهر أن أحد الرواة أخطأ فأدخل الحارث بن معاوية بين المقدام وعبادة، والرواية التي قبل هذه فيها التصريح بأن المقدام كان جالساً في مجلس فيه عبادة وأبو الدرداء والحارث عن معاوية، فسمع الحديث من عبادة بلا واسطة.

٤ ــ رواية داود بن عمرو، عن أبي سلّام، عن أبي إدريس الخولاني قال: قال النبي ﷺ: «الخمس مردود فيكم، فأدوا الخيط والمخيط وما دونه»، فصلى إلى صفحة بعير. قال أبو سلام: فحدثت به عمر بن عبدالعزيز، فاستعادنيه حتى حفظه.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨ / ٥٧)، ثم ذكر بعده أن عبدالرحمن بن الحارث رواه عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن عبادة، عن النبي ﷺ، ثم قال البخاري: «وداود أحفظ» يعني من الحارث بن عبدالرحمن، وهذا ترجيح منه رحمه الله لرواية داود بن عمرو المرسلة.

وهو داود بن عمرو الأَوْديّ الشامي، الدمشقي، عامل واسط، روى عن بُسْر ابن عبيدالله ومكحول وأبي سلّام، روى عنه هشيم وخالد بن عبدالله وأبو عوانة، =

. . . .

= وهو لا بأس به كما قال أبو زرعة الرازي، وقال الإمام أحمد: «حديثه مقارب»، وقال ابن معين: «مشهور»، ووثقه في رواية، وفي أخرى قال: «ليس به بأس»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، واعتبره البخاري كما سبق أحفظ من عبدالرحمن ابن الحارث، ولم أجد من تكلم فيه من الأئمة سوى العجلي، فإنه قال: «يكتب حديثه، وليس بالقوي»، واعتمده ابن حجر فقال: «صدوق يخطىء»، والأصوب ما اعتمده الذهبي في «الكاشف» باختياره قول أبي زرعة الرازي: «لا بأس به». انظر «تهذيب الكمال» (٨ / ٤٣١ ـ ٤٣٤)، و«الكاشف» (١ / ٢٩١ / رقم ١٤٦٩)، و«التقريب» (ص ١٩٩ / رقم ١٨٠٤).

٥ ـ رواية عبدالله بن العلاء، أنه سمع أبا سلّام الأسود قال: سمعت عمرو ابن عَبَسة قال: صلى بنا رسول الله ﷺ إلى بعير. . . ، الحديث.

أخرجه أبو داود في «سننه» (٣ / ١٨٨ / رقم ٢٧٥٥) في الجهاد، باب في الإمام يستأثر بشيء من الفيء لنفسه.

والحاكم في «المستدرك» (٣ / ٦١٦ ـ ٦١٧).

والبيهقي في «سننه» من طريق أبي داود (٦ / ٣٣٩) في قسم الفيء والغنيمة، جماع أبواب تفريق الخمس.

كلاهما من طريق عبدالله بن العلاء، به.

وعلقه البخاري في «تاريخه» (٨ / ٥٨) مشيراً إليه في جملة الاختلاف على أبي سلام، مع ترجيحه لرواية داود بن عمرو السابقة.

وسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٣٠٣ / رقم ٩٠٧) أباه عن هذا الحديث، فقال: «ما أدري ما هذا! لم يسمع أبو سلام من عمرو بن عبسة شيئاً، إنما يروي عن أبي أمامة، عنه». أ. هـ.

وإنما استنكر أبو حاتم الرازي قول أبي سلام هنا: «سمعت عمرو بن عبسة». =

. . . .

= وعبدالله بن العلاء بن زَبْر الرَّبَعي، الدمشقي ثقة كما في «التقريب» (ص ٣١٧ / رقم ٣٥٢١).

والراوي عنه هو الوليد بن مسلم، وتقدم في الحديث [١٣٠] أنه ثقة.

فتلخّص من خلال ما سبق أن:

١ ـ مكحولاً رواه عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن عبادة، والسند إلى مكحول ضعيف.

٢ ـ وأن أبا بكر بن عبدالله بن أبي مريم ويحيى بن أبي كثير وأبا يزيد غيلان مولى كنانة ثلاثتهم رووه عن أبي سلام، عن المقدام بن معدي كرب، عن عبادة، إلا أن غيلان أدخل بين المقدام وعبادة: الحارث بن معاوية.

وجميع هذه الأسانيد الثلاثة ضعيفة، وبعضها يقوي بعضاً.

٣ ـ وأن داود بن عمرو رواه عن أبي سلام، عن أبي إدريس الخولاني، مرسلاً، ورجح هذه الطريق البخاري.

٤ ـ وأن الوليد بن مسلم رواه عن عبدالله بن العلاء بن زَبْر، عن أبي سلام، عن عمرو بن عبسة، عن النبي ﷺ، ووقع التصريح بالسماع في جميع طبقات «السند»، واستنكر أبو حاتم الرازي كون أبي سلام سمع من عمرو، وجميع رجال السند ثقات.

والإشكال فيما أرى إنما هو بين الأوجه الثلاثة الأخيرة، والترجيح بينها فيه ما فيه، لكن يؤيد رواية من رواه عن أبي سلام، عن المقدام، عن عبادة: أنه ورد من غير طريق أبي سلام، إلا أنه يشكل عليه أن المقدام المذكور فيه ليس هو ابن معدي كرب، الصحابي، وإنما المقدام الرهاوي تابعي لا يعرف بعدالة ولا جرح، والقصة هي القصة، فلست أدري، هل وقع خطأ من أبي سلام أو ممن دونه في تسميته ابن معدي كرب، أو ممن دون الحسن البصري في تسميته الرهاوي، أو هما حادثتان؟! =

. . . .

= فقد أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٣٨٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (ص ٦ ـ ٧ / عبادة بن أوفى ـ عبدالله بن ثوب)، وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» مختصراً (٧ / ٤٢٩ ـ ٤٣٠)، من طريق الحسن البصري، عن المقدام الرهاوي، قال: جلس عبادة بن الصامت وأبو الدرداء والحارث بن معاوية، فقال أبو الدرداء: أيكم يحفظ حديث رسول الله ﷺ حين صلى بنا إلى بعير من المغنم، فقال عبادة: أنا . . .، فذكره.

والمقدام الرهاوي هذا ذكره البخاري في الموضع السابق من «تاريخه» وسكت عنه، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً (٨ / ٣٠٢ / رقم ١٣٩٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥ / ٤٤٩)، وقال البزار: «لا يعلم حدث عنه إلا الحسن» كما في «لسان الميزان» (٦ / ٨٥ / رقم ٣٠٥).

وله طريقان آخران عن عبادة.

فأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢ / ٩٥٠ ـ ٩٥١ / رقم ٢٨٥٠) في الجهاد، باب الغلول، من طريق أبي سنان عيسى بن سنان، عن يعلى بن شداد، عن عبادة بن الصامت قال: صلى بنا رسول الله ﷺ يوم حنين إلى جنب بعير من المقاسم، ثم تناول شيئاً من البعير، فأخذ منه قَرَدَةً ـ يعني وَبَرَةً ـ، فجعل بين إصبعيه، ثم قال: «يا أيها الناس، إن هذا من غنائمكم، أدّوا الخَيْط والمِخْيَط فما فوق ذلك، فما دون ذلك، فإن الغلول عار على أهله يوم القيامة، وشَنَار ونار».

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢ / ٤١٩): «هذا إسناد حسن، عيسى بن سنان القسملي مختلف فيه، وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه أبو داود».

وأخرجه عبدالله بن الإمام أحمد في «زوائد المسند» (٥ / ٣٣٠).

والطبراني في «الأوسط» (٦ / ٣٠٦ ـ ٣٠٧ / رقم ٥٦٥٦).

كلاهما من طريق عبدالله بن محمد بن سالم القزّاز المفلوج، عن عبيدة =

٩٨٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، عن الشَّيْباني(١)، عن محمد بن عبيد الله الثَّقَفي(٢)، عن سعد بن أبي وقاص، قال:

= ابن الأسود، عن القاسم بن الوليد، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن عبادة ابن الصامت، عن النبي ﷺ أنه كان يأخذ الوبرة من جنب البعير من المغنم ويقول: «ما لي فيه إلا مثل ما لأحدكم، إياكم والغلول، فإنه خزي على صاحبه يوم القيامة، فأدوا الخياط والمخيط وما فوق ذلك، وجاهدوا في الله القريب والبعيد في الحضر والسفر، فإن الجهاد باب من أبواب الجنة ينجِّي صاحبه من الهمّ والغمّ».

وفي سنده عبيدة بن الأسود الكوفي وهو صدوق ربما دلَّس كما في «التقريب» (ص ٣٧٩ / رقم ٤٤١٥)، فإن سلم الحديث من عنعنته، فهي طريق قوية للحديث.

وبكل حال فالذي أراه أن الحديث بمجموع هذه الطرق ثابت عن عبادة، وأنه لا ينزل عن رتبة الحسن.

وله شاهدان:

الأول: من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه.

والثاني: من رواية أم حبيبة بنت العرباض بن سارية، عن أبيها رضي الله عنه.

وتجد تخريجهما والكلام عليهما في «غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود» للأخ أبي إسحاق الحويني (٣ / ٣٣٤ ـ ٣٣٧).

(١) هو أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان.

(٢) هو محمد بن عبيدالله بن سعيد، أبو عون الثقفي، الكوفي، الأعور ثقة كما في «التقريب» (ص ٤٩٤ / رقم ٦١٠٧)، لكن روايته عن سعد بن أبي وقاص مرسلة كما نص عليه أبو زرعة الرازي. انظر «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ١٨٤ / رقم ٦٦٥).

لما كان يوم بدر قتلت سعيد بن العاص(١)، وأخذت سيفه، وكان يُسَمّى: ذا الكَتِيْفَةِ(٢)، فجئت إلى رسول الله ﷺ(٣)، فقال لي رسول الله ﷺ: «اذهب فاطرحه في القَبْض»(٤)، فذهبت وبي ما لا يعلمه إلا الله عز وجل؛ من قتل أخي وأخذ سَلَبي، فما جاوزته إلا قليلاً حتى نزلت سورة الأنفال، فقال لي رسول الله ﷺ: «اذهب فخذ سيفك».

---

(١) كذا جاء في هذه الرواية، وصوب أبو عبيد في «كتاب الأموال» (ص ٢٧٩) أنه العاص بن سعيد بن العاص، وكذا الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤ / ٧٢٦)، وانظر «حاشية تفسير الطبري» (١٣ / ٣٧٤).

(٢) الكَتِيْفَةُ: حديدة عريضة طويلة، وربما كانت كأنها صحيفة...، ويقال للسيف الصفيح: كَتيف. أ. هـ من «لسان العرب» (٩ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

(٣) في رواية المصنِّف لهذا الحديث في كتاب الجهاد من نفس الطريق: «فجئت به إلى رسول الله ﷺ وقد قتل أخي عتبة قبل ذلك».

(٤) قال أبو عبيد في «الأموال» (ص ٢٧٩): «القبض: الذي تجمع عنده الغنائم».

٩٨٣ ـ سنده ضعيف للانقطاع بين محمد بن عبيدالله الثقفي وسعد بن أبي وقاص، وأصل القصة صحيح ثابت في «صحيح مسلم» كما سيأتي.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣) وعزاه لابن أبي شيبة وأحمد وابن جرير الطبري وابن مردويه.

وسبق أن أخرجه المصنِّف في كتاب الجهاد في القسم المطبوع بتحقيق الأعظمي (٢ / ٢٧٦ ـ ٢٧٧ / رقم ٢٦٨٩)، باب النفل والسلب في الغزو والجهاد، من طريق أبي معاوية.

وأخرجه أبو عبيد في «كتاب الأموال» (ص ٢٧٩). =

٩٨٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، عن أبي بِشْر[1]، عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس: سورة الأنفال؟ قال: نزلت في أهل بدر.

= وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢ / ٣٧٠ / رقم ١٤٠٣١).

والإمام أحمد في «المسند» (١ / ١٨٠).

ومن طريقه الواحدي في «أسباب النزول» (ص ٢٢٧).

وأخرجه حميد بن زنجويه في «الأموال» (٢ / ٦٧٥ ـ ٦٧٦ / رقم ١١٢٦).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٣٧٣ / رقم ١٥٦٥٩).

جميعهم من طريق أبي معاوية، به.

وذكر ابن حجر في «الإصابة» (٤ / ٧٢٦) أن البغوي أخرجه من طريق الثقفي، عن سعد، به.

وله طريق آخر أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣ / ١٣٦٧ ـ ١٣٦٨ / رقم ٣٣ و٣٤) في الجهاد والسير، باب الأنفال، و(٤ / ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ / رقم ٤٣ و٤٤) في فضائل الصحابة، باب في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، من طريق مصعب بن سعد، عن أبيه رضي الله عنه قال: أصاب رسول الله ﷺ غنيمة عظيمة، فإذا فيها سيف، فأخذته، فأتيت به الرسول ﷺ، فقلت: نفِّلني هذا السيف، فأنا من قد علمت حاله، فقال: «رُدَّه من حيث أخذته»، فانطلقت، حتى إذا أردت أن أُلقيه في القبض لامتني نفسي، فرجعت إليه، فقلت: أعطنيه، قال: فشدّ لي صوته: «رُدَّه من حيث أخذته»، قال: فأنزل الله عز وجل: ﴿يسألونك عن الأنفال﴾.

وفي بعض طرقه زيادة.

(١) هو جعفر بن إياس.

٩٨٤ ـ سنده صحيح، وعنعنة هشيم هنا لا تؤثر؛ لأنه صرح بالسماع في رواية البخاري. =

[الآيتان (١٥ و١٦): قوله تعالى:

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ. وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾]

٩٨٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله، قال: نا يزيد بن أبي زياد[١]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن ابن عمر، قال: **لقينا العدو فَحَاصَ المسلمون حَيْصَة[٢]، فكنت فيمن حَاصَ،**

= والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣) وعزاه للمصنِّف والبخاري وابن المنذر وأبي الشيخ وابن مردويه.

وقد أخرجه البيهقي في «سننه» (٩ / ٥٨) في السير، باب قسمة الغنيمة في دار الحرب، من طريق المصنِّف، به مثله.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ١٣٠ / رقم ٣٦ ـ ٣٧).

والبخاري في «صحيحه» (٨ / ٣٠٦ و٦٢٨ / رقم ٤٦٤٥ و٤٨٨٢) في كتاب التفسير، باب تفسير سورة الأنفال، وباب تفسير سورة الحشر.

ومسلم في «صحيحه» (٤ / ٢٣٢٢ / رقم ٣١) في كتاب التفسير، باب في سورة براءة والأنفال والحشر.

ثلاثتهم من طريق هشيم، به.

وفي رواية البخاري تصريح هشيم بالتحديث عن أبي بشر، وجميعهم ذكروا ما يتعلق بسورة التوبة وسورة الحشر، وأما المصنف فقد فرقه في المواضع الثلاثة، فانظر ما يأتي في أوائل السورتين.

(١) تقدم في الحديث [١٨] أنه ضعيف.

(٢) قوله: «فحاص المسلمون حيصة» مكرر بالأصل. =

فقدمنا المدينة، فتعرضنا لرسول الله ﷺ حين خرج إلى الصلاة، فقلنا: يا رسول الله، نحن الفَرَّارون، فقال: «بل أنتم العَكَّارُون[١]، إني فئتكم».

= ومعناه: جالوا جَوْلَةً يطلبون الفرار، والمَحِيْص: المَهْرب. انظر «النهاية» (١ / ٤٦٨).

(١) قال الترمذي في «جامعه» (٤ / ٢١٥): «ومعنى قوله: فحاص الناس حيصة: يعني أنهم فرُّوا من القتال. ومعنى قوله: بل أنتم العَكّارُون: والعكّار الذي يفرّ إلى إمامه لينصره، ليس يريد الفرار من الزَّحْف».

٩٨٥ ـ سنده ضعيف لضعف يزيد بن أبي زياد.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٨) وعزاه للمصنِّف وابن سعد وابن أبي شيبة والإمام أحمد وعبد بن حميد والبخاري في «الأدب المفرد» وأبي داود والترمذي وابن ماجه وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس وأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «شعب الإيمان».

والحديث أعاده المصنِّف هنا وكان قد رواه في المطبوع من «السنن» بتحقيق الأعظمي (٢ / ٢٢٥ / رقم ٢٥٣٩) كتاب الجهاد، باب من قال: الإمام فئة كل مسلم.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢ / ١٠٠) من طريق خالد بن عبدالله، به.

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٤ / ٩٣).

والحميدي في «مسنده» (٢ / ٣٠٢ / رقم ٦٨٧).

وابن سعد في «الطبقات» (٤ / ١٤٥).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢ / ٥٣٥ ـ ٥٣٦ / رقم ١٥٥٣٣).

والإمام أحمد في «المسند» (٢ / ٥٨ و٧٠ و٨٦ و٩٩ و١١١).

والبخاري في «الأدب المفرد» (٢ / ٤٣٦ ـ ٤٣٧ / رقم ٩٧٢). =

٩٨٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا إسماعيل بن إبراهيم(١)، عن ابن أبي نجيح(٢)، عن مجاهد(٣) قال: قال عمر: أنا فئة كل مسلم.

= وأبو داود في «سننه» (٣ / ١٠٦ ـ ١٠٧ / رقم ٢٦٤٧) في الجهاد، باب في التولي يوم الزحف.

والترمذي في «جامعه» (٤ / ٢١٥ / رقم ١٧١٦) في الجهاد، باب ما جاء في الفرار من الزحف.

وأبو يعلى في «مسنده» (٩ / ٤٤٦ ـ ٤٤٧ / رقم ٥٥٩٦) و(١٠ / ١٥٨ / رقم ٥٧٨١).

وابن الجارود في «المنتقى» (٣ / ٣٠٥ ـ ٣٠٦ / رقم ١٠٥٠).

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢ / ٣٥٧ ـ ٣٥٨ / رقم ٩٠٠ و٩٠١ و٩٠٢).

وابن أبي حاتم في «التفسير» (٣ / ٢٣٢ / ب).

والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ١٨٥).

وأبو نعيم في «الحلية» (٩ / ٥٧).

والبيهقي في «سننه» (٩ / ٧٦ ـ ٧٧ / من طريق الشافعي وغيره)، وفي «شعب الإيمان» (٨ / ٢٤٧ ـ ٢٤٨ / رقم ٤٠٠٢).

والبغوي في «شرح السنة» (١١ / ٦٨ ـ ٦٩ / رقم ٢٧٠٨ / من طريق الشافعي.

جميعهم من طريق يزيد بن أبي زياد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، به.

(١) هو ابن عُلَيَّة.

(٢) هو عبدالله بن أبي نجيح، تقدم أنه مدلس، لكن روايته عن مجاهد محتملة وإن كانت بالعنعنة كما تقدم بيانه في الحديث [١٨٤].

(٣) هو ابن جبر المكي، وهو هنا يروي عن عمر بن الخطاب ولم يسمع منه كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ / رقم ٧٥٤). =

. . . .

= ٩٨٦ ـ سنده رجاله ثقات، لكنه ضعيف للانقطاع بين مجاهد وعمر رضي الله عنه، وهو صحيح من غير هذا الطريق كما سيأتي.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٦) وعزاه لابن أبي شيبة وابن جرير وابن أبي حاتم.

والحديث أعاده المصنف هنا، وكان قد رواه في القسم المطبوع من «السنن» بتحقيق الأعظمي (٢ / ٢٢٥ / رقم ٢٥٤٠) بمثل ما هنا سواء.

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١١٦ ـ ١١٧ / رقم ٣٠٢).

وابن المبارك في «الجهاد» (ص ٢٠١ / رقم ٢٦٢).

والشافعي في «الأم» (٤ / ٩٣).

وعبدالرزاق في «المصنف» (٥ / ٢٥٢ / رقم ٩٥٢٤ / من طريق الثوري وغيره).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢ / ٥٣٦ / رقم ١٥٥٣٥ / من طريق الثوري).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٤٤٠ / رقم ١٥٨١٥ / من طريق الثوري وابن المبارك وغيرهما).

والبيهقي في «السنن» (٩ / ٧٧ / من طريق الشافعي) في كتاب السير، باب من تولى متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة.

جميعهم عن ابن أبي نجيح، به.

وله طرق أخرى عن عمر.

فمنها طريق يرويه محمد بن سيرين عند ابن أبي شيبة (١٢ / ٥٣٦ / رقم ١٥٥٣٤)، وابن جرير (١٣ / ٤٣٩ / رقم ١٥٨١٢)، وآخر يرويه أبو الزبير عن غير واحد، وهو عند عبدالرزاق في «المصنف» (٥ / ٢٥٢ / رقم ٩٥٢٣)، وآخر يرويه قتادة، وهو أيضاً عند عبدالرزاق برقم (٩٥٢٢)، وآخر يرويه إبراهيم =

[الآية (٢٧): قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾]

٩٨٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن ابن أبي خالد[١]، قال: سمعت عبدالله بن أبي (قتادة)[٢] يقول ـ في مسجد الكوفة ـ:

= النخعي، وهو عند ابن أبي شيبة (١٢ / ٥٣٧ / رقم ١٥٥٣٦)، وجميعها مراسيل ضعيفة.

وأخرجه عبدالله بن المبارك في «كتاب الجهاد» (ص ١٩٠ / رقم ٢٣٣ / ٢).

ومن طريقه أخرجه ابن جرير برقم (١٥٨١٤) من طريق سليمان التيمي، عن أبي عثمان، قال: لما قتل أبو عبيد جاء الخبر إلى عمر فقال: يا أيها الناس، أنا فئتكم.

وسنده صحيح، رجاله كلهم ثقات، وهو متصل، فأبو عثمان الراوي له عن عمر هو أبو عثمان النهدي واسمه عبدالرحمن بن مِلّ.

وأخرج البيهقي في الموضع السابق من «سننه» من طريق شعبة، عن سماك، سمع سويداً، سمع عمر بن الخطاب يقول لما هزم أبو عبيدة: «لو أتوني، كنت فئتهم».

قال الشيخ ناصر الدين الألباني في «إرواء الغليل» (٥ / ٢٨): «وهٰذا سند صحيح على شرط مسلم».

وسويد الراوي عن عمر هو أبو صفوان، ويقال: أبو مَرْحب سويد بن قيس له صحبة.

(١) هو إسماعيل.

(٢) في الأصل: «خالد»، وهو تصحيف بسبب وجود إسماعيل بن أبي =

نزلت هٰذه الآية: ﴿لا تخونوا الله والرسول﴾ قال: سألوا أبا لُبَابَة بن عبدالمنذر بنو قُرَيْظَةَ يوم قريظة: ما هذا الأمر[١]؟ فأشار إلى حلقه يقول: الذَّبْح، فنزلت هذه الآية. قال: قال سفيان: قال أبو لبابة: ما زالت قدماي حتى علمت أني خنت الله ورسوله.

٩٨٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن الزُّهْري، عن ابن كعب بن مالك[٢]، **أن أبا لُبابَةَ بن عبدالمنذر ـ أو كعب بن**

= خالد في السند، والتصويب من الموضع الآتي من «تفسير ابن جرير»، و«الدر المنثور»، إلا أنه وقع في «الدر»: «عبدالله بن قتادة».

وهو عبدالله بن أبي قتادة الأنصاري، المدني، ثقة كما في «التقريب» (ص ٣١٨ / رقم ٣٥٣٨).

(١) أي النزول على حكم الله ورسوله.

٩٨٧ ـ سنده رجاله ثقات، لكنه ضعيف لإرساله، فعبدالله بن أبي قتادة تابعي، وقول سفيان معضل، وانظر الحديث الآتي بعده.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٨) وعزاه للمصنِّف وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٣ / ٤٨٢ / رقم ١٥٩٢٤) من طريق عبدالله بن الزبير الحميدي، عن سفيان بن عيينة، به مختصراً.

(٢) هناك حادثتان وقعتا، إحداهما لأبي لبابة بن عبدالمنذر، والأخرى لكعب بن مالك كما سيأتي، ويرويهما الزهري، لكن اختلف عليه في هذين الحديثين.

فالحديث الذي أخرجه سعيد بن منصور هنا هو في الحقيقة حديث أبي لبابة، لا كعب بن مالك، وسيأتي ذكر الاختلاف في سنده، لكن لم يذكر أحد من =

مالك ـ قال: يا رسول الله، إن من توبتي أن أَنْخَلِعَ من مالي، وأهجر داري التي أصبتُ فيها الذنب، فقال رسول الله ﷺ: «يجزىء عنك من ذٰلك الثلث».

= الرواة عن الزهري أن شيخ الزهري في قصة أبي لبابة هو ابن كعب بن مالك سوى سفيان بن عيينة ومعمر، وابن كعب بن مالك إما أن يكون عبدالله بن كعب بن مالك، أو ابنه عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب، وكلاهما ثقة كما في «التقريب» (ص ٣١٩ و٣٤٤ / رقم ٣٥٥٢ و٣٩٢٣)، بل قيل إن لعبد الله رؤية.

وأما حديث كعب فسيأتي ذكره.

٩٨٨ ـ سنده ضعيف لإرساله، وهو مضطرب، والصحيح إنما هو حديث كعب بن مالك، وهو مخرج في «الصحيحين».

فقد اختُلف على الزهري في هذا الحديث اختلافاً شديداً.

فرواه سعيد بن منصور هنا عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك مرسلاً، على الشك في كون صاحب القصة أبا لبابة أو كعب بن مالك.

وخالف سعيد بن منصور: عبيدالله بن عمر القواريري، فرواه عن سفيان ابن عيينة، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، به هكذا موصولاً.

أخرجه أبو داود في «سننه» (٣ / ٦١٣ / رقم ٣٣١٩) في الأيمان والنذور، باب فيمن نذر أن يتصدق بماله.

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في «سننه» (١٠ / ٦٨) في الأيمان، باب الخلاف في النذر الذي يخرجه مخرج اليمين.

ثم أخرجه أبو داود أيضاً (٣ / ٦١٣ ـ ٦١٤ / رقم ٣٣٢٠) من طريق محمد ابن المتوكل عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، قال: أخبرني ابن كعب بن مالك، قال: كان أبو لبابة . . . ، فذكر معناه هكذا مرسلاً، ومن طريقه البيهقي في =

. . . .

= الموضع السابق.

وهذه الرواية موافقة لرواية سعيد بن منصور، عن سفيان، عن الزهري، لكن الذي في «مصنف عبدالرزاق» ـ وهو من رواية الدَّبَري عن عبدالرزاق ـ (٩ / ٧٤ / رقم ١٦٣٩٥) عن ابن جريج ومعمر، عن الزهري، أن أبا لبابة لما تاب الله عليه. . . ، الحديث هكذا معضلاً.

وقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣ / ٤٥٢ ـ ٤٥٣ و٥٠٢) من طريق روح، عن ابن جريج، أخبرني ابن شهاب ـ أي الزهري ـ، أن الحسين بن السائب ابن أبي لبابة أخبره، أن أبا لبابة بن عبدالمنذر لما تاب الله عليه. . . الحديث مرسلاً هكذا بالاختلاف في شيخ الزهري، فلست أدري، أهو اختلاف على ابن جريج أيضاً، أم رواية أخرى لابن جريج عن الزهري؟

وقد رواه عن الزهري بتسمية شيخه هكذا غير ابن جريج، مع بعض الاختلاف.

فأخرجه البيهقي في الموضع السابق من «سننه» (١٠ / ٦٧) من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهري، قال: أخبرني بعض بني السائب بن أبي لبابة، أن أبا لبابة. . . ، فذكره هكذا مرسلاً.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥ / ٢٢ ـ ٢٣ / رقم ٤٥٠٩)، ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣ / ١١٠ ـ ١١١ / رقم ١١٨٤)، من طريق محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن الحسين بن السائب بن أبي لبابة، عن أبيه قال: لما تاب الله على أبي لبابة. . . ، فذكره هكذا بزيادة والد الحسين، ويظهر أنه يعني أباه الأعلى، وهو جده أبو لبابة.

فقد أخرجه الطبراني عقبه برقم (٤٥١٠) من طريق أسامة بن زيد، عن ابن شهاب، حدثني بعض ابن السائب بن أبي لبابة، عن أبي لبابة أنه قال: يا رسول الله. . . ، فذكره. =

. . . .

= ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرجه في «سننه» (٤ / ١٨١) في الزكاة، باب ما يستدل به على أن قوله ﷺ: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى». . . ، من طريق محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن حسين بن السائب بن أبي لبابة، أن جده حدثه، أن أبا لبابة حين تاب الله عليه. . . ، الحديث.

وثَمَّةَ اختلاف آخر.

فأخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢ / ٤٨١ / رقم ١٦) في النذور والأيمان، باب جامع الأيمان، عن عثمان بن حفص بن عمر بن خلدة، عن ابن شهاب أنه بلغه أن أبا لبابة. . . ، الحديث.

وهذا بالنسبة لحادثة أبي لبابة.

وأما حادثة كعب بن مالك فمدارها على الزهري، واختُلف عليه فيها.

فمنهم من يروي الحديث عنه، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك، عن أبيه عبدالله بن كعب، عن كعب بن مالك، ومنهم من يرويه عنه، عن عبدالله بن كعب بن مالك، عن أبيه، ومنهم من يرويه عنه، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب، عن جده كعب. . . ، وغير ذلك من الاختلاف الذي تجده والجواب عنه في «فتح الباري» (٨ / ١١٧).

وحديث كعب هذا جزء من حديثه الطويل في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك هو وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع، ونزل فيهم قوله تعالى: ﴿وعلى الثلاثة الذين خلفوا. . .﴾ الآية (١١٨) من سورة التوبة، والشاهد من الحديث قوله: يا رسول الله! إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله، فقال رسول الله ﷺ: «أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك»، قلت: فإني أمسك سهمي الذي بخيبر.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥ / ٣٨٦ / رقم ٢٧٥٧) في الوصايا، باب إذا تصدق أو وقف بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز، و(٨ / ١١٣ ـ ١١٦ و٣٤١ =

[الآية (٢٩): قوله تعالى:
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا...﴾ الآية]

٩٨٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا جرير[١]، عن منصور[٢]، عن مجاهد ـ في قوله عز وجل: ﴿إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً﴾ ـ: مخرجاً[٣].

= ـ ٣٤٢ / رقم ٤٤١٨ و٤٦٧٣) في كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، وفي كتاب التفسير، تفسير سورة التوبة، باب: ﴿لقد تاب الله على النبي...﴾ الآية، و(١١ / ٥٧٢ / رقم ٦٦٩٠) في الأيمان والنذور، باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة.

ومسلم في «صحيحه» (٤ / ٢١٢٠ ـ ٢١٢٩ / رقم ٥٣ و٥٤ و٥٥) في كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه.

كلاهما من طريق الزهري، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب، عن أبيه عبدالله بن كعب، عن كعب بن مالك، به.

ولما أخرج البيهقي حديث أبي لبابة في «سننه» (١٠ / ٦٨) قال: «هو بهذا اللفظ في قصة أبي لبابة، فأما ما قال لكعب بن مالك فغير مقدر بالثلث»، ثم أخرجه من حديث كعب، ثم قال: «وهذا حديث صحيح، والأول مختلف في إسناده ولا يثبت موصولاً، ولا يصح الاحتجاج به في هذه المسألة؛ فأبو لبابة إنما أراد أن يتصدق بماله شكراً لله تعالى حين تاب الله عليه، فأقرّه النبي ﷺ أن يمسك بعض ماله كما قال لكعب بن مالك، ولم يبلغنا أنه نذر شيئاً أو حلف على شيء والله أعلم». أ. هـ.

(١) هو ابن عبدالحميد.

(٢) هو ابن المعتمر.

(٣) قال ابن جرير في «تفسيره» (١٣ / ٤٨٨): «وقد اختلف أهل التأويل =

[الآية (٣٢): قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾ الآية]

٩٩٠ ـ حدثنا / سعيد، قال: نا هشيم[١]، عن أبي بشر[٢]، [ل ١٣٩/أ]

= في العبارة عن تأويل قوله: ﴿يجعل لكم فرقاناً﴾ فقال بعضهم: مخرجاً، وقال بعضهم: نجاة، وقال بعضهم: فصلاً، وكل ذلك متقارب المعنى وإن اختلفت العبارات عنها».

٩٨٩ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٠) بلفظ: مخرجاً في الدنيا والآخرة، وعزاه لابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٣ / ٤٨٨ / رقم ١٥٩٣٦) من طريق شيخه سفيان بن وكيع، عن جرير، به مثله.

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١١٨ / رقم ٣٠٩) عن منصور، عن مجاهد، به مثله.

ومن طريق سفيان أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٥٨)، ومن طريق عبدالرزاق وطرق أخرى عن الثوري أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٣ / ٤٨٨ - ٤٨٩ / رقم ١٥٩٣٧ و١٥٩٤٣ و١٥٩٤٧).

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٥٩٤٤) من طريق زائدة عن منصور، وبرقم (١٥٩٣٨ و١٥٩٣٩ و١٥٩٤٠ و١٥٩٤١) من طريق جابر الجعفي وابن أبي نجيح، كلاهما عن مجاهد.

(١) لم يصرح هشيم هنا بالسماع، لكنه صرح به في رواية ابن جرير الآتية.

(٢) هو جعفر بن إياس.

عن سعيد بن جبير - في قوله عز وجل: ﴿إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء﴾ -، قال: نزلت في النَّضْر بن الحارث.

[الآيتان (٣٣ و٣٤): قوله تعالى:

﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ. وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ...﴾ الآية]

٩٩١ - حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله، عن حُصين[١]، عن أبي مالك[٢] - في قوله عز وجل: ﴿وما كان الله ليعذبهم [٣] وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون﴾ -،

---

٩٩٠ - سنده صحيح عن سعيد بن جبير، ولكنه مرسل.

وذكره السيوطي في «الدر» (٤ / ٥٥) وعزاه لابن جرير وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٥٠٥ / رقم ١٥٩٨١) من طريق شيخه يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال: حدثنا هشيم، قال: حدثنا أبو بشر. . . ، فذكره بمثله.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣ / ل ٢٤٠ / ب) من طريق شعبة، عن أبي بشر، به.

(١) هو ابن عبدالرحمن السلمي تقدم في الحديث [٥٦] أنه ثقة تغير حفظه بالآخر، لكن الراوي عنه هنا هو خالد بن عبدالله الواسطي، وهو ممن روى عنه قبل التغير.

(٢) هو غزوان الغفاري.

(٣) في الأصل: (وما كان ليعذبهم).

قال: هذه للمسلمين: ـ ﴿وما لهم ألا يعذبهم الله﴾ ـ، قال: هذه للمشركين.

[الآية (٤٠): قوله تعالى:
﴿ وَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾]

٩٩٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأحوص(١)، عن أبي إسحاق(٢)، عن عبدالرحمٰن بن يزيد(٣)، قال: أمَّنا عبدالله بن مسعود في صلاة العشاء الآخرة، فافتتح الأنفال فقرأ حتى بلغ: ﴿نعم المولى ونعم النصير﴾، ركع، ثم قام فقرأ في الركعة الثانية بسورة.

---

٩٩١ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٧) وعزاه لعبد بن حميد وابن جرير.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٣ / ٥١٠ / رقم ١٥٩٩١ و١٥٩٩٢ و١٥٩٩٤) من طريق هشيم وعمران بن عيينة، كلاهما عن حصين، به.

(١) هو سلّام بن سُليم.

(٢) هو السبيعي عمرو بن عبدالله.

(٣) هو النخعي.

٩٩٢ ـ سنده رجاله ثقات، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢ / ١١٩): «رجالهما موثقون»، يعني طريقي الطبراني الآتيين.

وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ٣٠٣ / رقم ٩٣١٠) من =

[الآية (٤١): قوله تعالى:

﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ...﴾ إلى قوله تعالى:

﴿يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾]

٩٩٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، قال: نا مغيرة[1]، عن إبراهيم - في قوله عز وجل: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول﴾ -، قال: يقسم الخمس على خمسة أخماس، فخمس الله والرسول واحد، ويقسم ما سوى ذلك على الآخرين.

= طريق المصنِّف، به مثله.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢ / ١١٠ - ١١١ / رقم ٢٧٠١ و٢٧٠٢) من طريق معمر وسفيان الثوري، كلاهما عن أبي إسحاق، به.

وأخرجه الطبراني (٩ / ٣٠٢ / رقم ٩٣٠٧ و٩٣٠٨) من طريق عبدالرزاق، و(٩٣٠٩) من طريق زائدة قال: سئل أبو إسحاق: أذكرت عن عبدالرحمن بن يزيد. . .، وفي آخره قال أبو إسحاق: نعم.

(١) هو ابن مِقْسَم الضَّبِّي، تقدم في الحديث [٥٤] أنه ثقة متقن، إلا أنه يدلِّس، لا سيما عن إبراهيم النخعي، وهذا من روايته عنه، وقد ورد أنه أخذه عنه بواسطة كما سيأتي.

٩٩٣ ـ سنده ضعيف لعدم تصريح مغيرة بالسماع؛ ولوروده عنه بإثبات واسطة بينه وبين إبراهيم النخعي.

والأثر أعاده المصنف هنا، وكان قد رواه في المطبوع من «سننه» بتحقيق الأعظمي (٢ / ٢٧٣ / رقم ٢٦٧٧) كتاب الجهاد، باب ما جاء في سهم النبي ﷺ والصفي، من نفس الطريق بلفظ أخصر مما هنا. =

٩٩٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عَوَانة[١]، عن موسى بن أبي عائشة[٢]، قال: **سألت يحيى بن الجزَّار عن سهم النبي ﷺ من الخمس، قال: خمس الخمس.**

= ومن طريق المصنِّف أخرجه البيهقي في «سننه» (٦ / ٣٣٨) في كتاب قسم الفيء والغنيمة، جماع أبواب تفريق الخمس، باب سهم الله وسهم رسوله ﷺ . . . ، بمثل لفظه هنا سواء.

وأخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (١ / ١٠٣ / رقم ٧٦).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٥٤٩ / رقم ١٦٠٩٧).

وابن حزم في «المحلى» (٧ / ٥٣٣).

ثلاثتهم من طريق هشيم، به.

ثم أخرجه ابن جرير (١٣ / ٥٥٠ / رقم ١٦١٠١) من طريق أبي عوانة، عن المغيرة، عن أصحابه، عن إبراهيم، به.

فهذا السند ـ إن صح ـ فيه دلالة على أن مغيرة دلَّس في رواية هشيم عنه.

(١) هو وضّاح بن عبدالله.

(٢) موسى بن أبي عائشة الهَمْداني ـ بسكون الميم ـ، مولاهم أبو الحسن الكوفي ثقة عابد. «التقريب» (ص ٥٥٢ / رقم ٦٩٨٠).

٩٩٤ ـ سنده صحيح إلى يحيى بن الجزار.

والأثر أعاده المصنف هنا، وكان قد رواه في المطبوع من «السنن» بتحقيق الأعظمي (٢ / ٢٧٣ ـ ٢٧٤ / رقم ٢٦٧٨) بمثل ما هنا.

وأخرجه ابن زنجويه في «كتاب الأموال» (٢ / ٧١٧ / رقم ١٢٢٢) من طريق أبي عوانة، به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٥ / ٢٤٠ / رقم ٩٤٨٦).

وأبو عبيد في الأموال (ص ١٩ و٢٩٨ / رقم ٣٤ و٣٥ و٨٣٢ و٨٣٣). =

٩٩٥ ــ حدثنا سعيد، قال: نا سويد بن عبدالعزيز[١]، عن حُصين[٢]، عن إبراهيم[٣]، عن ابن مسعود ـ في قوله: ﴿يوم الفرقان يوم التقى الجمعان﴾ ـ، قال: كانت ليلة بدر لسبع عشرة ليلة مضت من شهر رمضان.

= وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢ / ٤٣٠ / رقم ١٥١٤٧ و١٥١٤٨).

وحميد بن زنجويه في «الأموال» (١ / ١٠٢ / رقم ٧٤) و(٢ / ٧١٧ / رقم ١٢٢٣).

والنسائي في «سننه» (٧ / ١٣٣) كتاب قسم الفيء.

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٥٥٣ / رقم ١٦١٠٦ و١٦١٠٧ و١٦١٠٨).

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣ / ٢٨١).

والبيهقي في «سننه» (٦ / ٣٣٨) في كتاب قسم الفيء والغنيمة، جماع أبواب تفريق الخمس، باب سهم الله ورسوله ﷺ.

من طرق عن موسى بن أبي عائشة، به.

(١) تقدم في الحديث [١٧٤] أنه ضعيف.

(٢) هو ابن عبدالرحمن السلمي، تقدم في الحديث [٥٦] أنه ثقة تغير حفظه بالآخر.

(٣) هو النخعي، ولم يدرك ابن مسعود، لكن مراسيله عنه صحيحة كما تقدم بيانه في الحديث [٣]، إلا أن هذا الحديث لم يصح سنده إلى إبراهيم، وصوابه: إبراهيم، عن الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود، كما سيأتي.

٩٩٥ ــ سنده ضعيف لضعف سويد بن عبدالعزيز وما ذكر عن حصين من التغير، وقد أخطأ أحدهما في هذا الحديث فأسقط من سنده الأسود بن يزيد كما سيأتي، وهو صحيح من غير هذا الطريق. =

. . . .

= وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٧١ ـ ٧٢) وعزاه للمصنِّف ومحمد ابن نصر والطبراني.

والطبراني أخرجه في «الكبير» (٩ / ٢٥٢ / رقم ٩٠٧٣) من طريق المصنِّف.

وقد أخطأ سويد أو حصين في هذه الرواية، فرواه عن إبراهيم، عن ابن مسعود مرسلاً، وصوابه: عن إبراهيم، عن الأسود، عن ابن مسعود.

فقد أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤ / ٢٥٢ / رقم ٧٦٩٧) عن شيخه سفيان الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود قال: قال عبدالله ابن مسعود: تحرَّوا ليلة القدر ليلة سبع عشرة صباحة بدر، أو إحدى وعشرين، أو ثلاث وعشرين.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ٣٦٦ / رقم ٩٥٧٩).

وأخرجه البيهقي في «سننه» (٤ / ٣١٠)، وعلقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢ / ٢٠٦) عن الثوري.

وهذا سند صحيح، إلا أن أبا معاوية وجرير بن عبدالحميد خالفا سفيان الثوري، فروياه عن الأعمش، به، وذكرا أن صبيحة بدر ليلة تسع عشرة لإحدى عشرة تبقى من رمضان.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٥١٣) و(٣ / ٧٥ ـ ٧٦) و(١٤ / ٣٥٤ / رقم ١٨٥٠٢).

والبزار في «مسنده» (٥ / ٦٠ / رقم ١٦٢٢).

كلاهما من طريق أبي معاوية.

والحاكم في «المستدرك» (٣ / ٢٠) ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٣ / ١٢٧ ـ ١٢٨) من طريق جرير. =

٩٩٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عَوَانة، عن أبي إسحاق[١]، عن الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود، قال: التمسوا ليلة القدر لسبع عشرة (خلت)[٢] من رمضان، صبيحة يوم بَدْر ﴿يوم الفرقان يوم التقى الجمعان﴾ وفي (إحدى)[٣] وعشرين وفي ثلاث وعشرين فإنها لا تكون إلا في وتر.

= وأخرجه محمد بن نصر في «قيام الليل» (ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨) إلا أن المختصر حذف سنده.

والقلب يميل إلى ترجيح رواية سفيان الثوري؛ لشدة ضبطه؛ ولأنها تؤيدها رواية أبي إسحاق السبيعي الآتية؛ ولأن هذا هو المشهور عند أهل المغازي؛ ولذلك قال البيهقي عقب إخراجه للحديث في دلائل النبوة (٣ / ١٢٨): «كذا قال عبدالله بن مسعود، والمشهور عند أهل المغازي أن ذلك كان لسبع عشرة ليلة مضت من شهر رمضان والله أعلم...» ثم ذكر الحديث من طريق أبي إسحاق الآتية وفيه: «سبع عشرة».

ورواه الواقدي عن الثوري، والواقدي متروك، فأعرضت عن ذكر ما في روايته من اختلاف.

(١) هو السبيعي.

(٢) ما بين القوسين ليس في الأصل، فأثبته من الموضع الآتي من «معجم الطبراني» حيث روى الحديث من طريق المصنف.

(٣) في الأصل: «أحد» والمثبت من الموضع الآتي من معجم الطبراني.

٩٩٦ ـ سنده رجاله ثقات، إلا أنه اختلف فيه على أبي إسحاق، فمنهم من رواه عنه موقوفاً، ومنهم من رفعه، ومنهم من جعله من روايته عن الأسود بلا واسطة، ومنهم من أدخل بينه وبينه واسطة، واختلفوا في الواسطة، فمنهم من ذكر أنها حُجَيْر التغلبي، ومنهم من ذكر أنها عبدالرحمن بن الأسود، والصواب أنه عن =

. . . .

= أبي إسحاق، عن حُجَير التغلبي، عن الأسود، عن ابن مسعود موقوفاً، وهو صحيح لغيره.

فالحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ٢٥٢ / رقم ٩٠٧٤) من طريق المصنف.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣ / ٢١) من طريق محمد بن قتيبة عن أبي عوانة.

ورواه إسرائيل وشعبة، عن أبي إسحاق، عن حجير التغلبي، عن الأسود، عن عبدالله بن مسعود، به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٥١٤).

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣ / ٩٢).

كلاهما من طريق إسرائيل.

ووقع عند الطحاوي: «تسع عشرة» بدل «سبع عشرة»، وأظنه تصحيفاً بسبب تقارب الرسم، ولم يذكر ابن أبي شيبة قوله: «وفي إحدى وعشرين. . .» إلخ.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «التاريخ» (٢ / ٤١٩) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن حجير، عن الأسود وعلقمة، عن ابن مسعود، إلا أنه قال: «تسع عشرة» بدل «ثلاث وعشرين».

وأخرجه أبو داود في «سننه» (٢ / ١١٠ ـ ١١١ / رقم ١٣٨٤) في الصلاة، باب من روى أنها ليلة سبع عشرة.

ومن طريقه البيهقي في «سننه» (٤ / ٣١٠) في الصيام، باب الترغيب في طلبها ليلة ثلاث وعشرين.

والبزار في «مسنده» (٥ / ٧٦ ـ ٧٧ / رقم ١٦٤٨).

كلاهما من طريق حكيم بن سيف الرقي، عن عبيدالله بن عمرو، عن زيد =

. . . .

= ابن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي إسحاق بهذا الإسناد إلا زيد بن أبي أنيسة»، وكان قد أخرج الحديث من طريق إبراهيم النخعي عن الأسود موقوفاً التي تقدم الكلام عنها في الحديث السابق، ثم قال (٥ / ٦٠): «وهذا الحديث إنما أدخله قوم ونحوا به نحو المسند لما ذكر صبيحة بدر».

ولكن هذه الطريق لا يلتفت إليها لمخالفتها لباقي الروايات، ومدارها على حكيم بن سيف بن حكيم الأسدي، مولاهم، أبي عمرو الرَّقِّي، قال عنه أبو حاتم الرازي: «شيخ صدوق لا بأس به، يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بالمتين»، ونقل مغلطاي عن الآجري أنه قال: «سألت أبا داود عن حكيم بن سيف الرّقي فلم يقف عليه»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عبدالبر: «شيخ صدوق لا بأس به عندهم». أ. هـ. من «تهذيب الكمال» وحاشيته (٧ / ١٩٥ ـ ١٩٧)، و«تهذيب التهذيب» (٢ / ٤٤٩).

واختصر الحافظ ابن حجر الحكم على حكيم هذا بقوله: «صدوق». «التقريب» (ص ١٧٧ / رقم ١٤٧٣).

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن حكيماً هذا صدوق يهم، فحديثه لا يحتج به على الانفراد، فكيف إذا خالف كما في هذا الحديث؟

فبقي الترجيح بين روايتي أبي عوانة من جهة وإسرائيل وشعبة من جهة أخرى في إثبات الواسطة بين أبي إسحاق السبيعي والأسود بن يزيد ـ وهي: حجير التغلبي ـ أو حذفها.

ورواية إسرائيل وشعبة أرجح من رواية أبي عوانة، لسببين:

١ ـ لأن أبا إسحاق مدلس كما في ترجمته في الحديث [١] ولم يصرح بالسماع هنا وثبتت الواسطة بينه وبين الأسود. =

[الآية (٥٠): قوله تعالى:

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾]

٩٩٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا يحيى بن سُلَيم[١]، عن إسماعيل بن كثير[٢]، قال: **قال لي مجاهد: تدري ما قول الله عز وجل: ﴿يضربون وجوههم وأدبارهم﴾؟ قلت: ما هو؟ قال: (وأُسْتَاهُم)[٣]، ولكن الله عز وجل كريم يُكْنِي.**

= ٢ ـ شعبة وإسرائيل أرجح في أبي إسحاق من أبي عوانة وأكثر عدداً، مع أن أبا عوانة قد يكون أخذه عن أبي إسحاق بعد تغيره، والله أعلم.

وحُجَيْر التَّغلبي هذا مجهول الحال لم أجد من ذكره سوى ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢٩١ / رقم ١٢٩٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يذكر أنه روى عنه سوى أبي إسحاق السبيعي، لكن الحديث ورد بإسناد صحيح عن الأسود، عن عبدالله كما في الحديث المتقدم برقم [٩٩٥]، فلم ينفرد به حجير.

(١) هو يحيى بن سُلَيم الطائفي، نزيل مكة، صدوق سيىء الحفظ كما في «التقريب» (ص ٥٩١ / رقم ٧٥٦٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣١ / ٣٦٥ ـ ٣٦٩).

(٢) هو إسماعيل بن كثير الحجازي، أبو هاشم المكي، ثقة كما في «التقريب» (ص ١٠٩ / رقم ٤٧٤).

(٣) في الأصل: «وأشباههم»، والتصويب من مصادر التخريج، وقد وقع التصحيف نفسه في «الدر المنثور» (٤ / ٨١).

٩٩٧ ـ سنده فيه يحيى بن سليم وتقدم بيان حاله، لكنه لم ينفرد به، فقد =

[الآية (٥٥): قوله تعالى:

﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾]

٩٩٨ ــ حدثنا سعيد، قال: نا حماد بن زيد، عن أيوب[١]، عن سعيد بن جبير - **في قوله عز وجل: ﴿إن شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون﴾ إلى آخر الآية -، قال: ستة[٢] رهط من اليهود، قال أيوب: سماهم، منهم ابن تابوت.**

= تابعه سفيان الثوري كما سيأتي، وسنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٨١) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ١٦ / رقم ١٦٢٠١) من طريق شيخه سفيان بن وكيع، عن يحيى بن سليم، به.

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١١٩ / رقم ٣١٤).

ومن طريقه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٣ / أ).

من طرق عن أبي هاشم إسماعيل بن كثير، به.

وهذا سند صحيح.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٦٢٠٤) من طريق ابن جريج، عن مجاهد.

(١) هو ابن أبي تميمة السختياني.

(٢) في الأصل كتب العدد رقماً: «٦».

٩٩٨ ــ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٨١) وعزاه لأبي الشيخ فقط.

[الآية (٦٠): قوله تعالى:

﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ...﴾ الآية]

٩٩٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالله بن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن أبي علي الهَمْدَاني[١] أنه سمع عقبة ابن عامر يقول: **سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ ـ: «ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي»، قالها ثلاثاً.**

---

(١) هو ثُمامة بن شُفَيّ ـ بمعجمة وفاء، مصغَّر ـ الهَمْدَاني، أبو علي المصري، نزيل الإسكندرية، ثقة كما في «تهذيب الكمال» (٤ / ٤٠٤)، و«التقريب» (ص ١٣٤ / رقم ٨٥٢).

٩٩٩ ـ سنده صحيح، وهو في «صحيح مسلم» كما سيأتي.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٨٣) وعزاه للإمام أحمد ومسلم وأبي داود وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه والقراب في فضل الرمي والبيهقي في «شعب الإيمان».

والحديث أعاده المصنف هنا وكان قد رواه في المطبوع من «سننه» بتحقيق الأعظمي (٢ / ١٨١ ـ ١٨٢) في كتاب الجهاد، باب ما جاء في الرمي وفضله.

ومن طريق المصنف أخرجه أبو داود في «سننه» (٣ / ٢٩ ـ ٣٠ / رقم ٢٥١٤) في الجهاد، باب في الرمي.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧ / ٣٣٠ / رقم ٩١١).

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ١٥٦ ـ ١٥٧).

ومسلم في «صحيحه» (٣ / ١٥٢٢ / رقم ١٦٧) في الإمارة، باب فضل الرمي والحث عليه.

=

[الآية (٦٥): قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ...﴾

إلى قوله تعالى: ﴿ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾]

١٠٠٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، قال: قال ابن عباس - **﴿يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين﴾** -، **قال: كتب عليهم أن لا يفرّ عشرون من مائتين، ثم خفف الله عنهم، فقال: ﴿الآن**

= وابن ماجه في «سننه» (٢ / ٩٤٠ / رقم ٢٨١٣) في الجهاد، باب الرمي في سبيل الله.

وأبو يعلى في «مسنده» (٣ / ٢٨٣ / رقم ١٧٤٣).

ومن طريقه وطرق أخرى أخرجه البيهقي في «سننه» (١٠ / ١٣) في كتاب السبق والرمي، باب التحريض على الرمي.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٤ / ل ١٤ / ب).

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨ / ٢٣١ / رقم ٣٩٩٠).

والطبراني في الموضع السابق.

جميعهم من طريق عبدالله بن وهب، به.

وله طرق أخرى فيها بعض الاختلاف، فانظرها في: «مسند الطيالسي» (ص ١٣٦ / رقم ١٠١٠)، و«سنن الدارمي» (٢ / ١٢٤ / رقم ٢٤٠٩)، و«جامع الترمذي» (٥ / ٢٧٠ / رقم ٣٠٨٣) في تفسير سورة الأنفال من كتاب التفسير، و«تفسير ابن جرير الطبري» (١٤ / ٣١ - ٣٣ / رقم ١٦٢٢٤ - ١٦٢٢٩)، و«فضل الرمي وتعليمه» للطبراني (ص ٤٨ / رقم ٢٢)، و«مستدرك الحاكم» (٢ / ٣٢٨)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (٨ / ٣٣٠ / رقم ٣٩٨٩).

خفف الله عنكم[١] وعلم أن فيكم ضعفاً﴾ ، فلا ينبغي لمائة أن يفروا من مائتين .

---

(١) في الأصل: (الآن خفف عليكم).

١٠٠٠ ـ سنده صحيح، وقد أخرجه البخاري في «صحيحه» كما سيأتي.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٠٢) وعزاه للبخاري وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «شعب الإيمان».

والحديث أعاده المصنف هنا، وكان قد رواه في المطبوع من «سننه» بتحقيق الأعظمي (٢ / ٢٢٤ / رقم ٢٥٣٧) كتاب الجهاد، باب لا يفر الرجل من الرجلين من العدو.

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٤ / ٩٢).

ومن طريقه البيهقي في «سننه» (٩ / ٧٦) في السير، باب تحريم الفرار من الزحف وصبر الواحد مع الاثنين.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٨ / ٣١١ / رقم ٤٦٥٢) في تفسير سورة الأنفال من كتاب التفسير، باب: ﴿يا أيها النبي حرض المؤمنين...﴾ الآية.

وابن الجارود في «المنتقى» (٣ / ٣٠٥ / رقم ١٠٤٩).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٨ / أ).

والطبراني في «المعجم الكبير» (١١ / ١١٢ ـ ١١٣ / رقم ١١٢١١).

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨ / ٢٤٦ / رقم ٤٠٠١).

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، به.

وتابعه ابن جريج، عن عمرو بن دينار، به.

أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٥١ ـ ٥٢ / رقم ١٦٢٧٠). =

١٠٠١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان وإسماعيل بن إبراهيم، عن ابن أبي نَجِيح(١)، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: إن فَرَّ رجل من رجلين فقد فَرَّ، وإن فَرَّ من ثلاثة فلم يَفِرّ.

= ورواه عكرمة، عن ابن عباس، به.

أخرجه ابن المبارك في «الجهاد» (ص ١٩١ / رقم ٢٣٧) عن جرير بن حازم، عن الزبير بن الخِرِّيت، عن عكرمة.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨ / ٣١٢ / رقم ٤٦٥٣) في تفسير سورة الأنفال من كتاب التفسير، باب: ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً﴾.

وأبو داود في «سننه» (٣ / ١٠٥ ـ ١٠٦ / رقم ٢٦٤٦) في الجهاد، باب في التولي يوم الزحف.

والبيهقي في الموضع السابق من «سننه».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٣٢٤).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٥٥ / رقم ١٦٢٨٠).

كلاهما من طريق يزيد بن هارون، عن جرير بن حازم، به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٨ / ب) من طريق وهب ابن جرير بن حازم، عن أبيه، به.

(١) اسمه عبدالله، وهو ثقة لكنه مدلِّس كما سبق بيانه في الحديث [١٨٤]، ولم يصرِّح بالسماع هنا.

١٠٠١ ـ سنده رجاله ثقات، لكن فيه عنعنة ابن أبي نجيح، لكنه لم ينفرد به، فالحديث تقدم بإسناد صحيح في الحديث السابق.

وقد أعاده المصنف هنا، وكان قد رواه في المطبوع من «سننه» بتحقيق الأعظمي (٢ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥ / رقم ٢٥٣٨) في الجهاد، باب لا يفر الرجل من =

[الآية (٦٨): قوله تعالى:

﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾]

١٠٠٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معشر[١]، عن سعيد بن أبي سعيد[٢]، قال: ﴿لولا كتاب من الله سبق﴾ أني أحللت لكم الغنائم في علمي، ﴿لمسكم فيما أخذتم﴾ من الأسارى ﴿عذاب عظيم﴾ يعني: يوم بدر.

= الرجلين من العدو.

وأخرجه ابن المبارك في «الجهاد» (ص ١٩٠ / رقم ٢٣٥).

والبيهقي في «سننه» (٩ / ٧٦) في السير، باب تحريم الفرار من الزحف وصبر الواحد مع الاثنين.

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، به.

وأخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» ـ كما في «إتحاف المهرة»(٣ / ل ٧٧ / أ) من طريق ابن علية، عن ابن أبي نجيح، به.

(١) هو نجيح بن عبدالرحمن السندي، تقدم في الحديث [١٦٧] أنه ضعيف.

(٢) هو المَقْبُري.

١٠٠٢ ـ سنده ضعيف لضعف نجيح أبي معشر.

وقد أعاده المصنِّف هنا، وكان قد رواه في المطبوع من «سننه» بتحقيق الأعظمي (٢ / ٣٥٢ / رقم ٢٩٠٧) كتاب الجهاد، باب جامع الشهادة، بمثل ما هنا سواء.

وقد روي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٦٦ / رقم ١٦٣٠٠). =

. . . .

* * * * *

= وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢١ / أ).

كلاهما من طريق أبي صيفي بشير بن ميمون، عن سعيد، به.

وسنده ضعيف جداً.

فبشير بن ميمون أبو صَيْفي الواسطي هذا متروك الحديث كما في «التقريب» (ص ١٢٥ / رقم ٧٢٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤ / ١٧٨ ـ ١٨١).

باب

تفسير سورة التوبة

تفسير سورة التوبة

١٠٠٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم وفضيل بن عياض وخالد بن عبدالله، عن حُصَيْن (بن)[1] عبدالرحمٰن[2]، عن أبي عطية الهَمْدَاني[3]، قال: **كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تعلَّموا سورةَ بَرَاءَةَ، وعلِّموا نساءكم سورة (النور)[4]، وحَلُّوهن الفضة.**

---

(١) في الأصل: «عن»، والتصويب من الموضع الآتي من «شعب الإيمان» للبيهقي حيث روى الحديث من طريق المصنِّف.

(٢) هو حصين بن عبدالرحمن السلمي، ثقة، إلا أنه تغير في آخر عمره، لكن هشيماً وخالد بن عبدالله الواسطي ممن روى عنه قبل تغيُّره كما سبق بيانه في الحديثين [٥٦ و٩١]، وهما ممن روى عنه هنا.

(٣) هو مالك بن عامر أو ابن أبي عامر، أو ابن عوف أو ابن حُمْرَة، أو ابن أبي حُمْرَة، أبو عطية الوادعي، الهَمْداني، مشهور بكنيته، ثقة كما في «التقريب» (ص ٦٥٨ / رقم ٨٢٥٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٤ / ٩٠ ـ ٩٢).

وأما روايته عن عمر فإنما هي كتاب، قال البخاري في «تاريخه الكبير» (٧ / ٣٠٥ / رقم ١٢٩٨): «مالك بن عامر أبو عطية الهمداني قال: جاءنا كتاب عمر، سمع ابن مسعود، كوفي...»، فأثبت له السماع من ابن مسعود وذكر أن روايته عن عمر كتاب، وكذا في الموضع السابق من «تهذيب الكمال»، وقوله: «أتانا كتاب» جاء في بعض طرق هذا الحديث.

(٤) في الأصل: «التوبة»، والتصويب من الموضع الآتي من «شعب الإيمان» للبيهقي.

=

١٠٠٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هُشَيم، عن أبي بِشْر[١]، عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس: سورة التوبة، قال: بل هي الفَاضِحَةُ، ما زالت تنزل: ومنهم ومنهم، حتى ظنوا أن / لا يبقى (أحد)[٢] منهم إلا ذُكر فيها. [ل ١٣٩/ب]

= **١٠٠٣ ـ** سنده صحيح، والكتابة من طرق التحمل الصحيحة كما هو مقرر في علم المصطلح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٢٠) وعزاه للمصنف وأبي عبيد وأبي الشيخ والبيهقي في «شعب الإيمان»، وكذا في «كنز العمال» (٢ / ٣١٤/ رقم ٤٠٩٦).

وقد أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥ / ٣٧٠ / رقم ٢٢١٣) من طريق المصنِّف بمثل ما هنا، ومنه جرى التصويب.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ١٢٩ ـ ١٣٠ و١٣٤ ـ ١٣٥ / رقم ١ ـ ٣٧ و٩ ـ ٣٩) من طريق عبدالعزيز بن مسلم، عن حصين، به، ولم يذكر الفضة.

(١) هو جعفر بن إياس.

(٢) في الأصل: «أحداً».

١٠٠٤ ـ سنده صحيح، وقد صرَّح هشيم بالسماع في رواية البخاري.

فهذا الحديث جزء من الحديث المتقدم برقم [٩٨٤]، وفيه زيادة ذكر ما يتعلق بسورة الأنفال وسورة الحشر، وقد فرقه المصنِّف في المواضع الثلاثة، وأما الذين أخرجوه وهم: أبو عبيد والبخاري في إحدى روايتيه ومسلم، فإنهم ذكروه بتمامه، وفيه تصريح هشيم بالسماع كما تقدم بيانه برقم [٩٨٤].

وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٢٠) وعزاه لأبي عبيد وابن المنذر وأبي الشيخ وابن مردويه.

[الآية (٢): قوله تعالى:
﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾]

١٠٠٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان[١]، عن أبي إسحاق الهَمْدَاني[٢]، عن زيد بن يُثَيع[٣]، قال: **سألنا علياً رضي الله عنه: بأي شيء بُعِثْتَ؟ قال: بأربع: أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ولا يطوف بالبيت عريان، ولا يجتمع مسلم ومشرك بعد عامهم هذا في الحج، ومن كان له عهد فعهده إلى مدته، ومن لم يكن له عهد فأربعة أشهر.**

---

(١) هو ابن عيينة.

(٢) تقدم في الحديث [١] أنه ثقة، إلا أنه مدلس وتغيَّر في آخر عمره، لكن هذا الحديث رواه عنه سفيان الثوري كما سيأتي، وهو ممن روى عنه قبل تغيُّره.

(٣) هو زيد بن يُثَيْع ـ بضم التحتانية بعدها مثلثة ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة ـ، ويقال: أُثَيْع ـ بهمزة بدل الياء ـ، الهَمْدَاني، الكوفي، ثقة مخضرم كما في «تهذيب الكمال» (١٠ / ١١٥ ـ ١١٧)، و«التقريب» (ص ٢٢٥ / رقم ٢١٦٠).

١٠٠٥ ـ سنده صحيح، وقد يُعَلّ بعلل ثلاث، وهي:

١ ـ تغير أبي إسحاق.

٢ ـ عنعنته وهو مدلس.

٣ ـ الاختلاف عليه.

لكن يجاب عن الأولى: بأن سفيان الثوري ممن رواه عن أبي إسحاق، وهو ممن روى عنه قبل التغيُّر. =

. . . .

= وعن الثانية: بأنه يروي هنا عن زيد بن يُثَيع ولم يرو عن زيد أحد سوى أبي إسحاق كما في الموضع السابق من «تهذيب الكمال»، فلا يتصور حينئذ أن يسقط أحداً بينه وبينه.

وعن الثالثة: بأن رواية سفيان بن عيينة هذه وما وافقها هي الراجحة كما سيأتي، وهذا ما رجحه الدارقطني وصححه غيره.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٢٥) وعزاه للمصنِّف وابن أبي شيبة وأحمد في «المسند» والترمذي وابن المنذر والنحاس والحاكم وابن مردويه والبيهقي في «الدلائل».

وقد أخرجه البيهقي في «سننه» (٩ / ٢٠٧) في الجزية، باب لا يقرب المسجد الحرام ـ وهو الحرم كله ـ مشرك، من طريق المصنِّف.

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (١ / ٢٦ ـ ٢٧ / رقم ٤٨).

ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٣ / ٥٢).

ومن طريق الحاكم البيهقي في «دلائل النبوة» (٥ / ٢٩٧).

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٧٩).

والدارمي في «سننه» (١ / ٣٩٤ / رقم ١٩٢٥).

والترمذي في «جامعه» (٣ / ٢١٣ / رقم ٨٧١ و٨٧٢) في كتاب الحج، باب ما جاء في كراهية الطواف عرياناً، و(٥ / ٢٧٦ / رقم ٣٠٩٢) في تفسير سورة التوبة من كتاب التفسير.

وأبو يعلى في «مسنده» (١ / ٣٥١ / رقم ٤٥٢).

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، به.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ١٠٦ / رقم ١٦٣٧٣).

والدارقطني في «الأفراد» كما في «أطرافه» (ل ٤٠ / أ).

والبيهقي في الموضع السابق من «سننه»، من طريق زكريا بن أبي زائدة =

. . . .

= وأبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي وزهير بن معاوية.

ثلاثتهم عن أبي إسحاق، به مثل رواية سفيان.

وذكر الدارقطني في «العلل» (١ / ٢٧٥) أن أبا بكر بن عياش رواه كذلك.

ورواه معمر وسفيان الثوري وإسرائيل، عن أبي إسحاق، واختلف عليهم.

أما معمر فرواه عنه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٦٥)، والبزار في «مسنده» (٣ / ٣٤ / رقم ٧٨٥)، عن أبي إسحاق بمثل رواية ابن عيينة.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ١٠٩ / رقم ١٦٣٧٩)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ١٩٦).

ثم أخرجه ابن جرير الطبري أيضاً (١٤ / ١٠٥ - ١٠٧ / رقم ١٦٣٧١ و١٦٣٧٤) من طريق معمر، عن أبي إسحاق، عن الحارث الأعور، عن علي.

وذكر الدارقطني في «العلل» (٣ / ١٦٣) أن معمراً رواه هكذا.

ولكن رواية عبدالرزاق عن معمر أرجح، وقد وافقه عبدالأعلى بن عبدالأعلى عن معمر في رواية البزار، وهي موافقة للروايات المتقدمة.

وأما سفيان الثوري فأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤ / ١٧٨) من طريق أبي حذيفة النهدي، عنه، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي، وهذه الرواية موافقة لرواية ابن عيينة ومن وافقه، وصححه الحاكم.

وأشار الترمذي (٥ / ٢٧٦) والدارقطني في «العلل» (٣ / ١٦٣) إلى أن سفيان الثوري رواه عن أبي إسحاق، عن بعض أصحابه، عن علي، ثم أخرجه الدارقطني (٣ / ١٦٤) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي، عن الثوري هكذا.

وهذا الاختلاف يسير لا يؤثر، فشيخ أبي إسحاق المبهم في هذه الرواية هو زيد بن يثيع.

وعليه فرواية الثوري ومعمر توافق رواية ابن عيينة ومن وافقه.

وخالف هؤلاء جميعاً إسرائيل بن يونس، واختلف عليه. =

[الآية (٣): قوله تعالى:

﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ ﴾]

١٠٠٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأَحْوَص(١)، عن أبي

= فرواه وكيع بن الجراح عنه، عن جده أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٣).

وأبو يعلى في «مسنده» (١ / ١٠٠ / رقم ١٠٤).

والمروزي في «مسند أبي بكر» (ص ١٦٦ / رقم ١٣٢).

ورواه أبو أحمد الزبيري وخلف بن الوليد، عنه، عن جده أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع مرسلاً.

أما رواية أبي أحمد فأخرجها ابن جرير في «تفسيره» (١٤ / ١٠٦ / رقم ١٦٣٧٢).

وأما رواية خلف بن الوليد فذكرها الدارقطني في «العلل» (١ / ٢٧٤ - ٢٧٥).

فطريق إسرائيل هذه تعتبر شاذة لمخالفتها لباقي الروايات، والصواب رواية سفيان بن عيينة ومن وافقه، وهذا ما رجحه الدارقطني في «العلل» (١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ / رقم ٦٧) و (٣ / ١٦٢ - ١٦٤ / رقم ٣٢٩) حيث قال في الموضع الأول: «وقول ابن عيينة أشبه بالصواب»، وفي الموضع الثاني قال: «وهو المحفوظ».

وهـذا ما يقتضيه صنيع الترمذي والحاكم، فأما الترمذي فحسنه في كلا الموضعين، وأما الحاكم فصححه، والله أعلم.

(١) هو سلام بن سُليم.

إسحاق(١)، عن عبدالله بن شَدَّاد(٢)، قال: **الحج الأكبر: يوم النَّحْرِ، والحج الأصغر: العُمْرة.**

(١) هو السَّبيعي، تقدم في الحديث [١] أنه ثقة، إلا أنه يدلِّس وتغير في آخر عمره، لكن هذا الأثر رواه عنه أيضاً الثوري وشريك وهما ممن سمع منه قبل تغيُّره، وصرح أبو إسحاق في بعض الطرق بأنه سأل عبدالله بن شداد، فانتفى التدليس.

(٢) هو عبدالله بن شداد بن الهاد تقدم في الحديث [٤٠٠] أنه ولد في عهد النبي ﷺ إلا أنه لم يسمع منه شيئاً، وهو ثقة، والراوي عنه هنا أبو إسحاق السبيعي ولم ينصّ المزي في «تهذيب الكمال» (١٥ / ٨٣) على أنه روى عنه، إنما الذي روى عنه هو أبو إسحاق الشيباني سليمان بن أبي سليمان، فيستفاد من تصريح أبي إسحاق في بعض طرق هذا الحديث بسؤاله عبدالله بن شداد روايته عنه.

١٠٠٦ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٢٩) وعزاه لابن أبي شيبة فقط.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٦٧) من طريق سفيان الثوري ومعمر، كلاهما عن أبي إسحاق، به وفيه تصريحه بالسؤال لعبدالله بن شداد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٤ / ٤٦٢ / رقم ٢٩٨٢).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ١٢٠ و١٢٢ و١٣٠ / رقم ١٦٤٢١ و١٦٤٢٢ و١٦٤٣٨ و١٦٤٣٩ و١٦٤٦٧).

أما ابن أبي شيبة فمن طريق وكيع عن سفيان الثوري وفيه تصريح أبي إسحاق بالسؤال.

وأما ابن جرير فمن طريق عبدالرزاق عن الثوري ومعمر، ومن طريق عبدالرحمن بن مهدي عن الثوري، ومن طريق شريك عن أبي إسحاق.

وقد وقع في «تفسير الطبري» تصحيف ـ لعله من الطباعة ـ وذلك في =

١٠٠٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة، عن عبدالملك ابن عمير(١)، قال: **انطلقت أنا وأبو سلمة بن عبدالرحمٰن حتى دخلنا على عبدالله بن أبي أوفى، فسأله أبو سلمة عن الحج الأكبر، قال: هو الذي يُنْحَر فيه، ويحلّ فيه الحرام، ويوضع فيه الشَّعْر.**

١٠٠٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن أبي إسحاق(٢)، عن الحارث(٣)، قال: **سألنا علياً رضي الله عنه عن**

= موضعين:

١ ـ في الأثر (١٦٤٣٨) حيث جعل شيخ عبدالرزاق: «الشعبي» وصوابه: «الثوري» كما في «تفسير عبدالرزاق».

٢ ـ في الأثر (١٦٤٦٧) قال: «عن أبي أسماء» والصواب: «عن أبي إسحاق».

(١) تقدم في الحديث [٤١٩] أنه ثقة، إلا أنه يدلِّس وتغيَّر حفظه في آخر عمره، لكن هذا لا يؤثر في هذا الحديث. أما التدليس فانتفى لتصريحه ها هنا بما يدل على السماع. وأما التغيُّر فلا يؤثر لكونه توبع من قبل عياش العامري وسليمان الشيباني كما سيأتي.

١٠٠٧ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٢٨) وعزاه للمصنِّف ولعبدالرزاق وابن أبي شيبة وابن جرير وأبي الشيخ.

وقد أخرجه أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد في «مسند عبدالله بن أبي أوفى» (ص ١٤٢ / رقم ٤٤)،واستوفيت تخريجه هناك، وذكرت هناك أن ابن أبي شيبة وغيره أخرجوه من طريق سليمان الشيباني وعياش العامري.

(٢) هو السبيعي.

(٣) هو ابن عبدالله الأعور، تقدم في الحديث [٧٩٥] أنه ضعيف.

الحج الأكبر، قال: هو يوم النحر.

١٠٠٨ ـ سنده ضعيف لضعف الحارث الأعور، وهو صحيح لغيره كما سيأتي.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٢٧) وعزاه لابن أبي شيبة والترمذي وأبي الشيخ.

وقد أخرجه الترمذي في «جامعه» (٥ / ٢٧٤ ـ ٢٧٥ / رقم ٣٠٨٩) في تفسير سورة براءة من كتاب التفسير.

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ١١٨ / رقم ١٦٤٠٧).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن أبي إسحاق، به.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٦٧).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٤ / ٤٦٢ / رقم ٢٩٨٣).

وابن جرير الطبري (١٤ / ١١٦ و١١٨ و١٢٣ / رقم ١٦٣٩٤ و١٦٣٩٥ و١٦٣٩٦ و١٦٤٠٦ و١٦٤٤١) من طريق أبي الأحوص وسفيان الثوري والأجلح وعنبسة ومالك بن مغول وشتير.

جميعهم عن أبي إسحاق، به.

وخالف هؤلاء جميعاً شعبة ومحمد بن إسحاق.

أما شعبة، فأشار الترمذي في الموضع السابق إلى أنه رواه عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن مُرَّة، عن الحارث، عن علي موقوفاً.

وقد تكون هذه الطريق أصح عن أبي إسحاق؛ لأنه مدلِّس كما تقدم في ترجمته في الحديث [١]، وشعبة لا يأخذ عنه إلا ما تأكد لديه أن أبا إسحاق سمعه من شيخه، فكفانا شعبة تدليس أبي إسحاق.

وأما محمد بن إسحاق، فأخرجه من طريقه الترمذي في الموضع السابق برقم (٣٠٨٨) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٦ / ب) عن أبي إسحاق، =

. . . .

= عن الحارث، عن علي قال: سألت رسول الله ﷺ عن يوم الحج الأكبر فقال: «يوم النحر».

قال الترمذي بعد أن رواه من طريق سفيان بن عيينة موقوفاً: «هذا الحديث أصح من حديث محمد بن إسحاق؛ لأنه روي من غير وجه هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي موقوفاً، ولا نعلم أحداً رفعه إلا ما روي عن محمد ابن إسحاق. وقد رَوَى شعبةُ هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن مرَّة، عن الحارث، عن علي موقوفاً».

ولم ينفرد به الحارث الأعور.

فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٤ / ٤٦٢ - ٤٦٣ / رقم ٢٩٨٤) من طريق وكيع.

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ١١٨ / رقم ١٦٤٠٥ و١٦٤٠٨) من طريق أبي داود الطيالسي ووكيع.

كلاهما عن شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن يحيى بن الجزار، عن علي أنه لقيه رجل يوم النحر فأخذ بلجامه، فسأله عن يوم الحج الأكبر فقال: هو هذا اليوم.

وقد تصحف اسم شعبة في المطبوع من المصنف إلى: «سعيد».

وسند هذه الطريق صحيح، وقد قال شعبة: «لم يسمع يحيى بن الجزار من علي إلا ثلاثة أشياء: أحدها: أن النبي ﷺ كان على فَرْضَة من فُرَض الخندق، والآخر: أن علياً سئل عن يوم الحج الأكبر، ونسي محمود الثالث». أ. هـ. من «تهذيب الكمال» (٣١ / ٢٥٣)، ومحمود هو ابن غيلان الراوي لهذه الحكاية عن شبابة بن سوّار، عن شعبة.

وأخرجه ابن جرير الطبري أيضاً (١٤ / ١٢١ / رقم ١٦٤٢٧) من طريق الشعبي، عن علي.

١٠٠٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا (. . . .)[١] الأعمش، عن عبدالله بن سِنَان الأَسَدي[٢]، قال: خَطَبَنَا المغيرة بن شعبة على جمل يوم الأضحى فقال: اليوم النَّحْر، واليوم الحج الأكبر.

---

(١) ها هنا سقط في الأصل كان من نتيجته توهُّم أن سعيد بن منصور يروي عن الأعمش، وهو إنما يروي عنه بواسطة، وفي كثير من الأحيان تكون تلك الواسطة أبا معاوية، ولكني لم أستطع استظهار السقط هنا لأني لم أجد من أخرجه من طريق المصنف.

(٢) هو عبدالله بن سنان الأسدي، أبو سنان الكوفي، يروي عن علي وابن مسعود والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم، روى عنه الأعمش وأبو حصين وغيرهما، وهو ثقة؛ وثقه ابن معين وابن سعد وذكره ابن حبان في «الثقات»، وكانت وفاته في ولاية الحجاج قبل الجماجم، وكانت وقعة الجماجم سنة إحدى وثمانين للهجرة.

انظر «الجرح والتعديل» (٥ / ٦٨ / رقم ٣٢٤)، و«الثقات» لابن حبان (٥ / ١١)، و«تعجيل المنفعة» (ص ١٥١ / رقم ٥٤٨).

١٠٠٩ ـ سند المصنِّف فيه السقط الذي تقدمت الإشارة إليه، والحديث صحيح إن كان الأعمش سمعه من عبدالله بن سنان كما سيأتي، وقد توبع من طريق آخر بإسناد حسن.

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٤ / ٤٦٣ / رقم ٢٩٨٥) عن شيخه وكيع، عن الأعمش، به.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ١١٨ - ١١٩ / رقم ١٦٤١١ و١٦٤١٢ و١٦٤١٣) من طريق وكيع ويحيى بن عيسى، كلاهما عن الأعمش، به.

وسند ابن أبي شيبة صحيح إن كان الأعمش سمعه من عبدالله بن سنان، =

[الآية (١٨): قوله تعالى:
﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾]

١٠١٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالله بن وهب، قال: نا عمرو بن الحارث، عن دَرَّاج أبي السَّمْح(١)، عن أبي الهَيْثَم(٢)، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ أنه قال: **«إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا عليه بالإيمان؛ قال الله عز من قائل: ﴿إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر﴾»**.

= وقد تابعه أبو حَصين عثمان بن عاصم، أخرجه من طريقه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤/١٢٣/رقم ١٦٤٤٣)، من طريق شيخه أحمد بن إسحاق، عن أبي أحمد، عن إسرائيل، عن أبي حصين، عن عبدالله بن سنان، به. وهٰذا إسناد حسن لذاته، وأحمد بن إسحاق الأهوازي وشيخه أبو أحمد الزبيري تقدمت ترجمتهما في الحديث [٣٢٣].

(١) هو دَرَّاج بن سمعان أبو السَّمْح السهمي، مولاهم، المصري، القاص، صدوق، وفي حديثه عن أبي الهيثم ضعف. «التقريب» (ص ٢٠١ / رقم ١٨٢٤).

(٢) هو سليمان بن عمرو بن عبد ـ أو عبيد ـ الليثي، العُتْوَاري، أبو الهيثم المصري، ثقة كما في «التقريب» (ص ٢٥٣ / رقم ٢٥٩٩).

١٠١٠ ـ سنده ضعيف لضعف رواية دَرَّاج عن أبي الهيثم، وبعض العلماء يحكم عليها بالنكارة.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٤٠) وعزاه للإمام أحمد وعبد بن حميد والدارمي والترمذي وابن ماجه وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن خزيمة وابن حبان وأبي الشيخ والحاكم وابن مردويه والبيهقي. =

. . . .

= وقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣ / ٦٨)، وابن أبي عمر العدني في «الإيمان» (ص ٦٨ / رقم ٢)، ومن طريقه الترمذي في «جامعه» (٥ / ١٢ و٢٧٧ / رقم ٢٦١٧ و٣٠٩٣) في الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، وفي تفسير سورة التوبة من كتاب التفسير.

وأخرجه الدارمي في «سننه» (١ / ٢٢٢ / رقم ١٢٢٦).

وابن خزيمة في «صحيحه» (٢ / ٣٧٩ / رقم ١٥٠٢).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٣٤ / ب).

وابن حبان في «صحيحه» (٥ / ٦ / رقم ١٧٢١).

وابن عدي في «الكامل» (٣ / ٩٨).

والحاكم في «المستدرك» (١ / ٢١٢ - ٢١٣) و(٢ / ٣٣٢).

ومن طريقه البيهقي في «سننه» (٣ / ٦٦) في الصلاة، باب فضل المساجد وفضل عمارتها بالصلاة فيها.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٣٢٧).

جميعهم من طريق عبدالله بن وهب، به.

وأخرجه الترمذي في الموضع السابق من «التفسير» برقم (٣٠٩٣).

وابن ماجه في «سننه» (١ / ٢٦٣ / رقم ٨٠٢) في المساجد، باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة.

وابن عدي في «الكامل» (٣ / ١٠١٣).

ثلاثتهم من طريق رشدين بن سعد، عن عمرو بن الحارث، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣ / ٧٦).

وعبد بن حميد في «مسنده» (ص ٢٨٩ / رقم ٩٢٣).

ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١ / ٣٤٠ / رقم ٣٣٦).

ثلاثتهم من طريق عبدالله بن لهيعة، عن دراج أبي السمح، به.

[الآية (٢٨): قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾]

١٠١١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأَحْوَص، قال: نا سِمَاكُ بن حَرْب(١)، عن عكرمة ـ في قوله عز وجل: **﴿يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء إن الله عليم حكيم﴾** ـ، **قال: كان المشركون يجيئون إلى البيت ويجيئون معهم بالطعام، فأنزل الله عز وجل: ﴿وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء﴾، فأنزل الله عليهم المطر، فكثر خيرهم حتى ذهب المشركون عنهم.**

---

(١) هو سِمَاكُ بن حَرْب بن أَوْس بن خالد الذُّهْلي البكري، أبو المغيرة الكوفي، صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير في آخر عمره فكان ربما تلقَّن، إلا ما كان من رواية من سمع منه قديماً كشعبة وسفيان الثوري. فحديثهم عنه صحيح مستقيم، وأما أبو الأحوص فاختلفت عباراتهم فيه، فمنهم من عدّه مع القدماء، ومنهم من عدّه كغيره ممن سمع منه أخيراً. انظر «تهذيب الكمال» (١٢ / ١١٥ ـ ١٢١)، و«التقريب» (ص ٢٥٥ / رقم ٢٦٢٤).

١٠١١ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن رواية سماك بن حرب عن عكرمة.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٦٤) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر وابن أبي حاتم.

=

[الآية (٣١): قوله تعالى:

﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾]

١٠١٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هُشَيْم، قال: نا العَوَّام بن حَوْشَب، عن حبيب بن أبي ثابت، قال: حدثني أبو البَخْتَري الطَّائي(١)، قال: قال لي حذيفة(٢): **أرأيت قول الله عز وجل:**

= وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ١٩٤ / رقم ١٦٥٩٩) من طريق هناد بن السري، عن أبي الأحوص، به نحوه.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٣٩ / أ) من طريق عبدالله ابن صالح العجلي، عن أبي الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، به هكذا بزيادة ابن عباس في سنده، وهي رواية شاذة لمخالفتها لاثنين من الثقات وهما سعيد بن منصور وهناد بن السري كما سبق.

ويؤيد ذلك أن ابن جرير أخرجه أيضاً برقم (١٦٦٠٠) من طريق علي بن صالح، عن سماك، عن عكرمة، به، ليس فيه ذكر لابن عباس.

على أن معناه قد رواه ابن جرير برقم (١٦٥٩٨) من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس.

لكن علي بن أبي طلحة هذا متكلم فيه، وفي «التقريب» (ص ٤٠٢ / رقم ٤٧٥٤): «صدوق قد يخطىء»، ولم يسمع من ابن عباس، بل روايته عنه مرسلة، ويقال: إن الواسطة بينهما مجاهد. انظر «تهذيب الكمال» (٢٠ / ٤٩٠ ـ ٤٩٤).

(١) هو سعيد بن فيروز أبو البَخْتَري الطائي، الكوفي، ثقة ثبت فيه تشيع قليل: كثير الإرسال، روى له الجماعة، وسمع ابن عباس وابن عمر وغيرهما، =

﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾؟ فقال حذيفة: أما إنهم لم يصلُّوا لهم، ولكنهم كانوا ما أحلوا لهم من حرامٍ استحَلُّوه، وما حرموا عليهم من الحرام حرموه، فتلك ربوبيتهم.

= وأرسل عن عمر وعلي وابن مسعود وأبي ذر وحذيفة بن اليمان وسلمان الفارسي وأبي سعيد الخدري وزيد بن ثابت ورافع بن خديج وعائشة رضي الله عنهم. قال ابن سعد: «وكان أبو البختري كثير الحديث يرسل حديثه، ويروي عن أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يسمع من كبير أحد، فما كان من حديثه سماعاً فهو حسن، وما كان «عن» فهو ضعيف»، وكانت وفاته رحمه الله في وقعة الجماجم مقتولاً سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين للهجرة. انظر «طبقات ابن سعد» (٦ / ٢٩٢ ـ ٢٩٣)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٣ / ٥٠٦ ـ ٥٠٧ / رقم ١٦٨٤)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٧٤ و٧٦ ـ ٧٧ / رقم ١١٧ و١٢٣)، و«تهذيب الكمال» (١١ / ٣٢ ـ ٣٥)، و«جامع التحصيل» (ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣ / رقم ٢٤٢)، و«التقريب» (ص ٢٤٠ / رقم ٢٣٨٠).

(٢) كذا جاء في الأصل!! وأغلب ظني أنه خطأ صوابه: «قيل لحذيفة» كما جاء في رواية الطبري (١٤ / ٢١١ / رقم ١٦٦٣٦)؛ لأن أبا البختري لم يسمع من حذيفة، بل لم يسمع من كثير ممن توفي بعد حذيفة رضي الله عنه المتوفى سنة ست وثلاثين، وإنما سمع ممن تأخرت وفاته من صغار الصحابة كابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما كما سبق بيانه، ويدل عليه: أنه لم يذكر في شيء من مصادر تخريج الحديث ما ذكر هنا، بل فيها: أن حذيفة سئل، ولو كان النص هنا سالماً من التصحيف لاستدلّ العلماء به على سماع أبي البختري من حذيفة، ولما نفوه عنه، ويترتب عليه عدم نفي السماع ممن تأخرت وفاته بعد حذيفة كعلي رضي الله عنه، وجميع هذا لم يكن. =

. . . .

= ١٠١٢ ـ سنده ضعيف للانقطاع بين أبي البختري وحذيفة رضي الله عنه.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٧٤) وعزاه لعبدالرزاق والفريابي وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والبيهقي.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٢١١ / رقم ١٦٦٣٦) من طريق يزيد بن هارون، عن العوام بن حوشب، به نحوه.

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٢٤ / رقم ٣٣٣) عن حبيب ابن أبي ثابت، به.

ومن طريق سفيان أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٧٢).

ومن طريق عبدالرزاق وغيره أخرجه ابن جرير (١٤ / ٢١١ و٢١٢ / رقم ١٦٦٣٤ و١٦٦٣٥ و١٦٦٣٨).

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٤٢ / ب).

والبيهقي في «سننه» (١٠ / ١١٦) في كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي.

كلاهما من طريق الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، به.

وأخرجه ابن جرير الطبري (١٤ / ٢١٣ / رقم ١٦٦٤٣).

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧ / ٤٥ / رقم ٩٣٩٤ / بتحقيق زغلول).

كلاهما من طريق سفيان ـ وأظنه ابن عيينة ـ، عن عطاء بن السائب، عن أبي البختري، عن حذيفة.

وخالف سفيان جرير بن عبدالحميد ومحمد بن فضيل وورقاء بن عمر، فرووه عن عطاء، عن أبي البختري من قوله ليس فيه ذكر لحذيفة.

أخرجه ابن جرير (١٤ / ٢١١ ـ ٢١٢ / رقم ١٦٦٣٧) من طريق جرير وابن فضيل، وهو في «تفسير مجاهد» (ص ٢٧٦) من رواية عبدالرحمن بن الحسن =

[الآية (٣٣): قوله تعالى:

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾]

١٠١٣ ــ حدثنا سعيد، قال: نا عمرو بن ثابت[١]، عن أبيه، عن أبي جعفر[٢]، عن جابر بن عبدالله ـ **في قوله عز وجل: ﴿ليظهره على الدين كله﴾** ـ، **قال: خروج عيسى بن مريم ـ عليه الصلاة والسلام ـ.**

= القاضي، عن إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، عن آدم بن أبي إياس، عن ورقاء.

ورواية سفيان هي الصواب؛ لموافقتها لباقي الروايات، وأما الخطأ في رواية الآخرين فمن عطاء بن السائب نفسه؛ لأنه قد اختلط كما سبق بيانه في الحديث رقم [٦]، والله أعلم.

(١) تقدم في الحديث [١٧٩] أنه متروك.

(٢) هو الباقر محمد بن علي بن الحسين.

١٠١٣ ــ سنده ضعيف جداً لشدة ضعف عمرو بن ثابت، ومع ذلك فقد خولف كما سيأتي.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٧٦) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر والبيهقي.

وقد أخرجه البيهقي في «سننه» (٩ / ١٨٠) في كتاب السير، باب إظهار دين النبي ﷺ على الأديان، من طريق المصنِّف.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٢١٥ / رقم ١٦٦٤٥) من طريق شقيق بن أبي عبدالله الكوفي، عن ثابت الحدّاد، عن شيخ، عن أبي هريرة ـ في قوله: ﴿ليظهره على الدين كله﴾ ـ قال: حين خروج عيسى بن مريم. =

[الآية (٣٦): قوله تعالى:

﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ... ﴾ الآية]

١٠١٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، عن الكَلْبي[1]، عن أبي صالح[2]، عن ابن عباس - **في قوله عز وجل: ﴿منها أربعة حرم﴾ -، قال: المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة.**

= وهذا أولى من رواية عمرو بن ثابت، وهو ضعيف لإبهام الراوي عن أبي هريرة، فإن كان أبا جعفر الباقر فيكون ضعيفاً للانقطاع بينه وبين أبي هريرة.

ثم أخرجه ابن جرير عقبه برقم (١٦٦٤٦) من طريق فضيل بن مرزوق، قال: حدثني من سمع أبا جعفر: ﴿ليظهره على الدين كله﴾، قال: إذا خرج عيسى عليه السلام اتبعه أهل كل دين.

ومـع ما في هذا السند من العلل الظاهرة، فشيخ الطبري هو سفيان بن وكيع، وتقدم الكلام على روايته مراراً، وأنه ترك حديثه.

(١) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر الكوفي، النسّابة المفسِّر، متهم بالكذب ورمي بالرفض، وحكم جمع من الأئمة على رواياته عن أبي صالح باذام، عن ابن عباس بأنها موضوعة، وقد اعترف على نفسه بذلك؛ قال سفيان الثوري: قال لنا الكلبي: ما حدَّثت عن أبي صالح، عن ابن عباس فهو كذب فلا ترووه. انظر «تهذيب الكمال» (٢٥ / ٢٤٦ ـ ٢٥٣)، و «التقريب» (ص ٤٧٩ / رقم ٥٩٠١).

(٢) هو باذَام ـ بالذال المعجمة، ويقال: آخره نون: باذان ـ، أبو صالح مولى أم هانىء، ضعيف كمـا في «التقـريب» (ص ١٢٠ / رقم ٦٣٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤ / ٦ ـ ٨). =

[الآية (٣٧): قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ ۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا...﴾ الآية]

١٠١٥ ــ حدثنا سعيد، قال: نا جرير بن عبدالحميد، عن منصور[1]، عن أبي وائل[2] - في قوله عز وجل: ﴿إنما النسيء زيادة في الكفر﴾ -، قال: كان النَّاسِي (رجلًا)[3] من كِنَانة، وكان ذا رأي فيهم، وكان يجعل المحرم سنةً (صفراً)[4] فيغزو فيه، فيُصِيب فيه، وسنةً يحرِّمه فلا يغزو فيه، وهو قوله عز وجل: ﴿يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً﴾.

= **١٠١٤ ــ** هو أثر موضوع لما تقدم عن حال الكلبي.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٨٤) وعزاه للمصنف وابن مردويه.

(١) هو ابن المعتمر.

(٢) هو شقيق بن سلمة.

(٣) في الأصل: «رجل».

(٤) في الأصل: «صفر».

١٠١٥ ــ سنده صحيح إلى أبي وائل، لكن أبا وائل لم يذكر عمَّن تلقى هذا الخبر.

وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ١٨٩) وعزاه لابن أبي حاتم فقط، وذكره (٤ / ١٨٨) بنحوه وعزاه لابن المنذر وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٢٤٦ / رقم ١٦٧٠٨).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٤٧ / أ). =

[الآية (٤١): قوله تعالى:

﴿ انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾]

١٠١٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن حُصَين[1]، عن أبي مالك[2]، قال: أول شيء نزل من براءة: التي بعد الأربعين: ﴿انفروا خفافاً / وثقالاً . . .﴾ إلى قوله: ﴿إن كنتم تعلمون﴾. [ل ١٤٠/أ]

= كلاهما من طريق جرير بن عبدالحميد، به.

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٢٦ / رقم ٣٣٨) عن شيخه منصور، به.

ومن طريق الثوري أخرجه ابن جرير برقم (١٦٧٠٩)، وابن أبي حاتم في الموضع السابق، إلا أنه سقط: «منصور» من سند ابن أبي حاتم.

(١) هو ابن عبدالرحمن السلمي، تقدم في الحديث [٥٦] أنه ثقة إلا أنه تغير في آخر عمره، ولم أجد من نص على أن سفيان بن عيينة ممن روى عنه قبل أن يتغير.

(٢) هو غزوان الغفاري.

١٠١٦ ـ سنده رجاله ثقات، إلا أن حصين بن عبدالرحمن تغير في آخر عمره، فالحكم على هذه الرواية متوقف على معرفة ما إذا كان سفيان بن عيينة ممن روى عنه قبل أن يتغير أم لا؟

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٠٨) وعزاه لابن أبي شيبة وابن المنذر.

وقد أعاده المصنف هنا، وكان قد رواه في المطبوع من «سننه» بتحقيق الأعظمي (٢ / ٣٤٥ / رقم ٢٨٩٢) في كتاب الجهاد، باب جامع الشهادة، بمثل =

[الآية (٤٣): قوله تعالى:

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾]

١٠١٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، قال: سمعت عمرو بن ميمون الأَوْدي يقول: **اثنتان فعلهما رسول الله ﷺ ولم يؤمر (بهما)[١]: إِذْنُه للمنافقين، وأَخْذُه من الأسارى، حتى أنزل الله عز وجل: ﴿عفا الله عنك لم أذنت لهم﴾، و: ﴿ما كان لنبي أن يكون له أسرى﴾[٢].**

= ما هنا، إلا أنه قال: «إلى» بدل: «التي».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٣٠٦) و(١٤ / ١١٥ / رقم ١٧٧٧٦) من طريق سفيان بن عيينة، به.

(١) في الأصل: «به».

(٢) الآية رقم (٦٧) من سورة الأنفال.

١٠١٧ ـ سنده صحيح إلى عمرو بن ميمون، ولم يذكر عمرو عمّن أخذه، وقد يكون فهماً فهمه من الآيات، والله أعلم.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢١٠) وعزاه لعبدالرزاق في «المصنف» وابن جرير.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (٥ / ٢١٠ / رقم ٩٤٠٣).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٢٧٣ / رقم ١٦٧٦٥).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، به.

١٠١٨ ــ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن مِسْعَر[١] أَوْ غيره[٢]، عن عَوْن[٣]، قال: **أخبره بالعفو قبل أن يعرِّفه بالذنب.**

١٠١٩ ــ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن حُمَيْد[٤] **أنه (كان)[٥] يقرأ: (أَسْرَى)[٦].**

---

(١) هو ابن كِدَام.

(٢) هو عن مسعر جزماً كما سيأتي في التخريج، ويظهر أن الشك من سعيد بن منصور، فإنه لم يشك فيه أحد ممن رواه عن سفيان.

(٣) هو عَوْن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهُذَلي، أبوعبدالله الكوفي، ثقة عابد كما في «التقريب» (ص ٤٣٤ / رقم ٥٢٢٣).

١٠١٨ ــ سنده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ١٩٠ و٤٢٨ ـ ٤٢٩ / رقم ١٦٠٦٩ و١٦٨١٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٥٢ / ب)، أما ابن أبي شيبة فعن سفيان مباشرة، وأما ابن أبي حاتم فمن طريق محمد بن أبي عمر وأبي حصين بن سليمان الرازي، ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن عون، به بلا شك.

(٤) هو حميد بن أبي حميد الطويل.

(٥) ما بين القوسين ليس في الأصل، والزيادة من الأثر المتقدم برقم [١٩٨].

(٦) هذا الأثر لا مناسبة لإيراده في سورة التوبة إلا لأجل الأثر قبل الماضي رقم [١٠١٧] المتعلق بآية سورة التوبة رقم (٤٣): (عفا الله عنك)، وآية سورة الأنفال رقم (٦٧): ﴿ما كان لنبي أن يكون له أسرى﴾.

١٠١٩ ــ سنده صحيح، وهو مكرر الأثر رقم [١٩٨] في سورة البقرة.

[الآية (٤٧)، قوله تعالى:

﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾]

١٠٢٠ ــ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن ابن جريج(١)، عن مجاهد ـ في قوله (جَلَّ)(٢) وعَزَّ: ﴿وفيكم سماعون لهم﴾ـ قال: عيوناً ليسوا بمنافقين، منهم: عبدالله بن أبي رفاعة، وابن تابوت.

(١) هو عبدالملك بن عبدالعزيز، تقدم في الحديث [٩] أنه ثقة فقيه فاضل، إلا أنه يدلس، ولم يصرح بالسماع هنا من مجاهد، بل من المجزوم به أنه لم يسمعه من مجاهد، ففي مقدمة «الجرح والتعديل» (ص ٢٤٥) قال يحيى القطان: «لم يسمع ابن جريج من مجاهد إلا حديثاً واحداً: فطلقوهن في قبل عدتهن». أ. هـ. لكن هذا الأثر هنا صح من طريق آخر كما سيأتي.

(٢) ما بين القوسين ليس في الأصل.

١٠٢٠ ــ سنده ضعيف لعدم سماع ابن جريج له من مجاهد، لكنه صح من طريق آخر كما سيأتي.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢١٢) وعزاه لابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٢٨٠ و٢٨١ / رقم ١٦٧٧٤ و١٦٧٧٨) من طريق حجاج بن محمد، عن ابن جريج، به.

وهو في تفسير مجاهد (ص ٢٨٠ ـ ٢٨١) من رواية ورقاء بن عمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد.

ومن طريق ورقاء أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٥٤ / أ).

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٦٧٧٣ و١٦٧٧٧) من طريق عيسى بن ميمون الجُرَشي.

=

[الآية (٦٠): قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ... ﴾

إلى قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾]

١٠٢١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو شهاب[١]، عن حجاج ابن أَرْطَـأة[٢]، عن المِنْهـال بن عمـرو[٣]، عن زِرّ بن حُبَيْش، عن حذيفة، قال: **إنما سُمِّيَت هٰذه الأصناف لتعرف: ﴿إنما الصدقات للفقـراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل﴾، فأي صنف أعطيت منها أجزأك.**

= وابن أبي حاتم في الموضع السابق من طريق سفيان بن عيينة.

كلاهما عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، به.

ورواية ابن أبي نجيح للتفسير عن مجاهد تقدم في الحديث [١٨٤] أنها صحيحة.

(١) هو عبد ربه بن نافع، تقدم في الحديث [٧] أنه صدوق.

(٢) تقـدم في الحـديث [١٧٠] أنه صدوق كثير الخطأ والتدليس، ولم يصرح بالسماع هنا.

(٣) هو المنهال بن عمرو الأسدي، مختلف فيه، والراجح أنه صدوق كما بينته في تخريج «مختصر مستدرك الحاكم» فراجعه إن شئت (٣ / ١٥٩٥ ـ ١٥٩٦ / رقم ٥٩٢).

١٠٢١ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال حجاج بن أرطأة.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٢١) وعزاه لابن أبي شيبة وابن جرير وأبي الشيخ. =

١٠٢٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة، عن مهاجر أبي الحسن[١]، قال: أتيت أبا وائل[٢] وحده[٣] فقال: رُدَّها[٤] فضعها

= وأخرجه أبو عبيد في «الأموال» (ص ٥١٢ / رقم ١٨٣٥).
وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ١٨٢).
وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٣ / ١١٧٥ / رقم ٢١٩٩).
وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٣٢٢ / رقم ١٦٨٨٦ و١٦٨٨٧).
جميعهم من طريق حجاج بن أرطأة، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في الموضع السابق عن شيخه وكيع، عن ابن أبي ليلى أو غيره، عن المنهال، به.
ولولا شك وكيع ها هنا لكان الحديث حسناً لغيره بمتابعة محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى للحجاج.
وقد رواه ابن أبي شيبة في الموضع نفسه عن شيخه علي بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن حذيفة قال: إذا وضعت في أي الأصناف شئت أجزأك إذا لم تجد غيره.
وفي سنده علتان:
١ ـ محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى تقدم في الحديث [١٨٦] أنه صدوق سيىء الحفظ جداً.
٢ ـ الحكم بن عتيبة لم يدرك حذيفة رضي الله عنه، فحذيفة توفي سنة ست وثلاثين للهجرة، والحكم ولد سنة خمسين للهجرة كما في ترجمته في الحديث [٢٨].

(١) تقدم في الحديث [١٢٩] أنه ثقة.
(٢) هو شقيق بن سلمة.
(٣) سيأتي سياق لفظه بتمامه من «طبقات ابن سعد» حيث أخرجه من =

مواضعها، قلت: فما أصنع بنصيب المؤلفة قلوبهم؟ قال: رُدَّه على آخرين.

١٠٢٣ ــ حدثنا سعيد، قال: نا شهاب بن خِرَاش[1]، عن موسى بن يزيد الكِنْدي[2]، قال: كان ابن مسعود يقرىء رجلاً،

= طريق المصنِّف وغيره، وفي ظني أن سعيد بن منصور رواه بتمامه في كتاب الزكاة، وأعـاد في هذا المـوضع هذا المقدار منه، وقد يكون في النسخة سقط في هذا الموضع ـ والله أعلم ـ، فيستدرك من «طبقات ابن سعد».

(٤) أي الزكاة.

١٠٢٢ ــ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٢٤) وعزاه لابن سعد فقط.

وقـد أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦ / ٩٧) فقال: أخبرنا عفان بن مسلم وسعيد بن منصور، قالا: حدثنا أبو عوانة، قال: حدثنا مهاجر أبو الحسن، قال: انطلقت إلى أبي بُرْدَة وشقيق وهما على بيت المال بزكاة، فأخذاها. وقال سعيد في حديثـه: ثم جئت مرة أخرى فوجدت أبا وائل وحده، فقال لي: رُدَّها فضعها في مواضعها. قلت: فما أصنع بنصيب المؤلفة قلوبهم؟ قال: رُدَّه على الآخرين.

(١) تقدم في الحديث [٢٠٦] أنه صدوق.

(٢) لم أجـد راوياً بهذا الاسم، إلا أن يكون موسى بن يزيد بن موهب الأملوكي، أبا عبدالرحمن الشامي، الذي يروي عن أبي أمامة ويروي عنه معاوية ابن صالح، ويقال له أيضاً: موسى بن مرّة، فإن كان هو فهو مجهول الحال، فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٧ / ٢٩٧ / رقم ١٢٧٠) وسكت عنه، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً (٨ / ١٦٧ / رقم ٧٤٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥ / ٤٠٥).

فقرأ: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ مُرْسَلَةً[١]، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها النبي ﷺ، فقال: وكيف (أَقْرَأَكَها)[٢] يا أبا عبدالرحمٰن؟ قال: أقرأنيها: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين﴾، فمدَّها.

١٠٢٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، قال: نا (عمر)[٣] بن نافع[٤]، عن أبي بكر العَبْسي[٥]، عن عمر بن الخطاب

---

(١) يعني بلا مدٍّ لـ: (الفقراء).

(٢) في الأصل: «أقرأها»، والمثبت من الموضع الآتي من «معجم الطبراني» حيث رواه من طريق المصنِّف.

١٠٢٣ ـ سنده ضعيف لجهالة أو جهالة حال موسى بن يزيد.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٢١) وعزاه للمصنِّف والطبراني وابن مردويه.

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٥٥) من رواية الطبراني وقال: «رجاله ثقات».

(٣) في الأصل والموضع الآتي من «مصنف ابن أبي شيبة»: «عمرو»، والتصويب من الموضع الآتي من تفسير ابن أبي حاتم ومصادر ترجمته، على أن هناك راوياً يقال له: «عمرو بن نافع»، وهو ثقفي مثل هذا وفي طبقته، لكنهم لم يذكروا أنه روى عن أبي بكر العبسي، ولا عنه أبو معاوية، والعلم عند الله. انظر «الجرح والتعديل» (٦ / ٢٦٦ / رقم ١٤٦٥).

(٤) هو عمر بن نافع الثقفي، كوفي ضعيف، قال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»، وضعفه أبو زرعة الرازي، وذكره الساجي وابن الجارود في «الضعفاء». انظر «الجرح والتعديل» (٦ / ١٣٨ / رقم ٧٥٨)، و«سؤالات البرذعي» لأبي زرعة (٢ / ٤٣٦ / أبو زرعة الرازي)، و«تهذيب الكمال» (٢١ / ٥١٤)، و«تهذيب =

رضي الله عنه ـ في قوله عز وجل: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ ـ، قال: الفقراء: زَمْنَى(١) أهل الكتاب.

[الآية (٧٤): قوله تعالى:
﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنۡ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضۡلِهِۦۚ﴾]

١٠٢٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، قال: قتل رجل مولى لبني عدي بن كعب رجلاً من

= التهذيب» (٧ / ٥٠٠ / رقم ٨٣٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤١٧ / رقم ٤٩٧٤).

(٥) وفي بعض المصادر: «العنسي» ـ بالنون ـ، مجهول لم يرو عنه سوى عمر بن نافع. انظر «الجرح والتعديل» (٩ / ٣٤١ / رقم ١٥١٩)، و«تهذيب الكمال» (٣٣ / ١٥٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٢ / ٤٤ / رقم ١٧٥)، و«التقريب» (ص ٦٢٥ / رقم ٧٩٩٩).

(١) جمع «زَمِن»، والزَّمِنُ هو: الرجل الذي به عاهة. انظر «لسان العرب» (١٣ / ١٩٩).

١٠٢٤ ـ سنده ضعيف لضعف عمر بن نافع وجهالة أبي بكر العَبْسي.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٢١ ـ ٢٢٢) وعزاه للمصنِّف وابن أبي حاتم وابن أبي شيبة.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ١٧٨).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٥٨ / أ).

كلاهما من طريق أبي معاوية، به، وعند ابن أبي حاتم زيادة قصة.

١٠٢٥ ـ سنده ضعيف لإرساله، وهو صحيح إلى مُرْسِلِه عكرمة، وقد روي عنه عن ابن عباس ولا يصح. =

الأنصار، فقضى له النبي ﷺ، وفيه نزلت: ﴿وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله﴾.

= وقد أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٤٤) وعزاه للمصنِّف وعبدالرزاق وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩ / ٢٩٦ ـ ٢٩٧ / رقم ١٧٢٧٣).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩ / ١٢٦ / رقم ٦٧٧٦) و(١٠ / ١٦٦ / رقم ٩١٢٠).

والترمذي في «جامعه» (٤ / ١٢ / رقم ١٣٨٩) في الديات، باب ما جاء في الدية كم هي من الدراهم، من طريق سعيد المخزومي.

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٣٦٦ ـ ٣٦٧ / رقم ١٦٩٨٠ و١٦٩٨٢) من طريق سفيان بن وكيع وعبدالله بن الزبير الحميدي.

خمستهم ـ وهم: عبدالرزاق وابن أبي شيبة والمخزومي وسفيان بن وكيع والحميدي ـ وافقوا المصنِّف سعيد بن منصور، فرووه عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة مرسلاً، وزادوا فيه: أن النبي ﷺ قضى بالدية اثني عشر ألفاً.

وخالفهم محمد بن ميمون الخياط، فرواه عن سفيان بن عيينة، إلا أنه جعله من رواية عكرمة عن ابن عباس موصولاً.

أخرج هذه الرواية ابن أبي عاصم في كتاب «الديات» (ص ٦٨ ـ ٦٩)، والنسائي في «سننه»(٨ / ٤٤ / المجتبى في القسامة، باب ذكر الدية من الورق)، و(٤ / ٢٣٥ / الكبرى) في القسامة، باب كم الدية من الورق، والبيهقي في «سننه» (٨ / ٧٨ ـ ٧٩) في الديات، باب تقدير البدل باثني عشر ألف درهم.

وهذه الرواية منكرة لمخالفة محمد بن ميمون الخياط جميع الرواة الذين رووا الحديث عن سفيان مرسلاً، وأعلها النسائي بقوله عن الخياط هذا عقب =

. . . .

= إخراجه للحديث: «ابن ميمون ليس بالقوي» كما في الموضع السابق من «سننه الكبرى».

وهذا بالنسبة لرواية سفيان بن عيينة.

وقد تابعه محمد بن مسلم الطائفي، إلا أنه خالفه، فرواه عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس موصولاً.

أخرجه الدارمي في «سننه» (٢ / ١١٣ / رقم ٢٣٦٨).

وأبو داود في «سننه» (٤ / ٦٨١ - ٦٨٢ / رقم ٤٥٤٦) في الديات، باب الدية كم هي؟

والترمذي في الموضع السابق برقم (١٣٨٨).

وابن ماجه في «سننه» (٢ / ٨٧٨ و٨٧٩ / رقم ٢٦٢٩ و٢٦٣٢) في الديات، باب دية الخطأ.

وابن أبي عاصم في الموضع السابق من كتاب الديات.

والنسائي في الموضعين السابقين من «سننه» (المجتبى والكبرى).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٣٦٧ / رقم ١٦٩٨٣).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٧٢ / أ).

والبيهقي في الموضع السابق من «سننه».

وقال أبو داود: «رواه ابن عيينة، عن عمرو، عن عكرمة، عن النبي ﷺ، لم يذكر ابن عباس».

وسئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث - كما في «العلل» لابنه عبدالرحمن (١ / ٤٦٢ - ٤٦٣ / رقم ١٣٩٠) - فقال: «المرسل أصح».

وقال الترمذي: «ولا نعلم أحداً يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم».

وقال النسائي: «محمد بن مسلم ليس بالقوي، والصواب مرسل».

[الآيات (٧٥ ـ ٧٧): قوله تعالى:
﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ...﴾
إلى قوله تعالى: ﴿وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾]

١٠٢٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، عن الأعمش(١)، عن عمارة بن عمير، عن عبدالرحمٰن بن يزيد، قال: قال عبدالله(٢): **اعتبروا المنافقين بثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غَدَر، فأنزل الله عز وجل تصديق ذلك: ﴿ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن﴾ إلى آخر الآية.**

---

(١) تقدم في الحديث [٣] أنه ثقة حافظ، وهو موصوف بالتدليس، لكن روايته هنا عن عمارة بن عمير وهو من كبار شيوخه، فعنعنته هنا محتملة.

(٢) هو ابن مسعود.

١٠٢٦ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٤٧) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وأبي الشيخ وابن مردويه.

وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ٢٥٢ / رقم ٩٠٧٥) من طريق المصنِّف.

وأخرجه الفريابي في «صفة المنافق» (ص ٤٧ / رقم ١٠).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٣٧٦ / رقم ١٦٩٩٥).

كلاهما من طريق أبي معاوية، به.

وأخرجه وكيع بن الجراح في «كتاب الزهد» (٣ / ٧٠٠ ـ ٧٠١ و٧٨٦ ـ ٧٨٧ / رقم ٤٠٠ و٤٧٢) فقال: حدثنا الأعمش...، فذكره.

ومن طريق وكيع أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨ / ٥٩٤ / رقم =

[الآية (٧٩): قوله تعالى:

﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ ﴾]

١٠٢٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة، عن مغيرة[١]، عن عيسى بن مغيرة[٢]، عن الشعبي أنه كان يقرأ: ﴿والذين لا يجدون

= ٥٦٦٣)، والمروزي في زياداته على «الزهد» لابن المبارك (ص ٣٧٧ / رقم ١٠٦٧)، وابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت» (ص ٥١٠ / رقم ٥١٩).

وأخرجه محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (٢ / ٦٢٨ / رقم ٦٧٧) من طريق يحيى بن عيسى الرملي عن الأعمش.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٧٢ / ب).

وأبو نعيم في «صفة النفاق» (ل ٢٨ / أ وب).

كلاهما من طريق محبوب بن محرز العطار، عن الأعمش، به.

(١) هو ابن مقسم، تقدم في الحديث [٥٤] أنه ثقة متقن، لكنه يدلس.

(٢) هو عيسى بن المغيرة التميمي، الحَرَامي ـ بالراء المهملة ـ، أبو شهاب الكوفي، روى عن إبراهيم التيمي وعامر الشعبي وعمر بن عبدالعزيز، روى عنه سفيان الثوري ومغيرة بن مقسم وأبو معاوية وغيرهم، وهو مقبول كما في «التقريب» (ص ٤٤١ / رقم ٥٣٢٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣ / ٣٦).

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣ / ٣٢٤ / رقم ٦٦١٢): «ما علمت روى عنه سوى سفيان الثوري»، ولكن هذا الأثر يبين أنه روى عنه غيره كما يتضح من التخريج.

وأما ما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦ / ٢٨٦ / رقم ١٥٩٢) من أن يحيى بن معين وثق عيسى هذا، فهذا التوثيق إنما هو في حق عيسى بن =

إلا جُهدهم﴾(١)، قال: الجُهْدُ (في القيتـة)(٢)، والجَهْدُ: الجَهْد.

= المغيرة بن الضحاك الحِزَامي ـ بالزاء بدل الراء ـ كما في «تهذيب الكمال» (٢٣ / ٣٥).

وقد تصحَّف «الحرامي» في «التقريب» إلى: «الحَرَّاني».

(١) نقل القرطبي في «تفسيره» (٧ / ٦٢) عن ابن قتيبة أنه ذكر أنه قُرىء: «جَهْدهم» ـ بالفتح ـ ولم يسمِّه.

وقال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٣٩٣): «وأما «الجهد» فإن للعرب فيه لغتين، يقال: «أعطاني من جُهْده» ـ بضم الجيم ـ وذلك ـ فيما ذُكر ـ لغة أهل الحجاز، و: «من جَهْده» ـ بفتح الجيم ـ وذلك لغة نجد.

وعلى الضمّ قراءة الأمصار، وذلك هو الاختيار عندنا لإجماع الحُجَّة من القَرَأَة عليه. وأما أهل العلم بكلام العرب من رواة الشعر وأهل العربية، فإنهم يزعمون أنها مفتوحة ومضمومة بمعنى واحد، وإنما اختلاف ذلك لاختلاف اللغة فيه كما اختلفت لغاتهم في «الوَجْد» و«الوُجْد» بالضم والفتح من: «وجدت»...»

ثم ذكر قول الشعبي هذا.

وقال القرطبي في الموضع السابق من «تفسيره»: «والجَهْد ـ بفتح الجيم ـ: المشقَّة؛ يقال: فعلت ذلك بجَهْد. والجُهْد ـ بضمها ـ: الطاقة، يقال: هذا جُهْدي، أي: طاقتي، ومنهم من يجعلهما واحداً ويحتج بقوله: ﴿والذين لا يجدون إلا جُهدهم﴾» أ. هـ.

(٢) في الأصل: «الجهد: الفتنة»، والتصويب من الموضع الآتي من تفسير ابن جرير وابن أبي حاتم.

١٠٢٧ ـ سنده ضعيف لجهالة حال عيسى بن المغيرة التميمي، وأما مغيرة فقد توبع.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٥٢) لابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ. =

[الآية (٨٢): قوله تعالى:

﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾]

١٠٢٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، عن إسماعيل ابن سُمَيْع[1]، عن أبي رَزِين[2] **ـ في قوله عز وجل: ﴿فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً﴾ ـ، قال: الدنيا قليل، فليضحكوا فيها ما شاؤوا، فإذا صاروا إلى الآخرة بكوا بكاءً لا ينقطع، فذلك الكثير.**

= وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٣٩٣ ـ ٣٩٤ / رقم ١٧٠٢٠ و١٧٠٢١ و١٧٠٢٢) من طريق جابر بن نوح وحفص بن غياث وعبدالله ابن إدريس.

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٧٦ / أ) من طريق أبي معاوية.

جميعهم عن عيسى بن مغيرة، به.

ولفظ ابن جرير: «الجَهْدُ في العمل، والجُهْد في القيتة»، ولفظ ابن أبي حاتم: «فالجُهْدُ في القيتة، والجَهْدُ هو الجَهْد».

(١) تقدم في الحديث [٩١٦] أنه صدوق.

(٢) هو مسعود بن مالك، تقدم في الحديث [٥٠٤] أنه ثقة فاضل.

١٠٢٨ ـ سنده حسن عن أبي رزين، وقد أخذه هو ـ فيما يظهر ـ من الربيع بن خُثيم ـ كما سيأتي ـ.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٥٦) لابن أبي شيبة.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٤١٨ / رقم ١٦٧٧٠).

وهناد بن السري في «الزهد» (١ / ٢٧٠ / رقم ٤٧٠).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٤٠١ و٤٠٢ / رقم ١٧٠٣٧ و١٧٠٤٤). =

[الآية (٨٧): قوله تعالى:

﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾]

١٠٢٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا ابن المبارك[١]، عن ابن جريج[٢] ـ قراءةً[٣] ـ، عن مجاهد، قال: **الخَوَالِفُ**: النساء.

= وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٧٧ / أ).

جميعهم من طريق أبي معاوية، به.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٧٠٣٩) من طريق سفيان الثوري، عن إسماعيل بن سميع، به.

وأخرجه وكيع في «الزهد» (١ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥ / رقم ١٨) فقال: حدثنا سفيان، عن منصور، عن أبي رزين، عن الربيع بن خُثَيم: ﴿فليضحكوا قليلاً﴾ قال: الدنيا، ﴿وليبكوا كثيراً﴾ قال: الآخرة.

وهذا سند صحيح، فسفيان هو الثوري، ومنصور هو ابن المعتمر.

ومن طريق وكيع أخرجه هناد في الموضع السابق برقم (٤٧١)، وابن جرير برقم (١٧٠٤٣)، وابن أبي حاتم (٤ / ل ٧٧ / ب).

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٧٠٣٨ و١٧٠٤٠) من طريقين آخرين عن منصور.

(١) هو عبدالله.

(٢) هو عبدالملك بن عبدالعزيز، تقدم في الحديث [١٠٢٠] أنه لم يسمع من مجاهد سوى حديث واحد ليس هو هذا، لكنه لم ينفرد بهذه الرواية عن مجاهد كما سيأتي.

(٣) أي: أخذه ابن المبارك قراءةً على ابن جريج، وهو المسمى: العَرْض. =

[الآية (٩٠): قوله تعالى:
﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ...﴾ الآية]

١٠٣٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن حميد الأعرج(١)، عن مجاهد أنه كان يقرأ: ﴿وجاء المُعْذِرُون﴾(٢).

= **١٠٢٩** ـ سنده ضعيف للانقطاع بين ابن جريج ومجاهد، وهو صحيح لغيره لمجيئه من طريق آخر.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٤١٤ / رقم ١٧٠٧١) من طريق حجاج بن محمد، عن ابن جريج، به.

وهو في «تفسير مجاهد» (ص ٢٨٥) من رواية عبدالرحمن بن الحسن القاضي، عن إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، عن آدم بن أبي إياس، عن ورقاء ابن‌عمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: الخوالف يعني: النساء.

وهذا سند صحيح، وقد تقدم الكلام على رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد في الحديث [١٨٤].

وأخرجه ابن جرير برقم (١٧٠٧٠) من طريق شبل، عن ابن أبي نجيح.

(١) هو حميد بن قيس الأعرج، تقدم في الحديث [٣١] أنه لا بأس به.

(٢) لم تضبط بالأصل، ولكن هكذا قرئت كما سيأتي فقد قرأها الكسائي في رواية قتيبة هكذا بالتخفيف، أي الذين أُعْذِروا وجاؤوا بعذر، وكان ابن عباس يقرؤها كذلك ويقول: هم أهل العذر، أي: جاؤوا مُعْذِرين ولهم عذر، والمُعْذِر الذي قد بلغ أقصى العذر، والعرب تقول: أَعْذَرَ مَنْ أنذر، أي: بالغ في العذر.

وقرأ الباقون: ﴿وجاء المعذرون﴾ ـ بالتشديد ـ أي: المعتذرون، إلا أن التاء أُدغمت في الذال لقرب المخرجين. قال الزجاج: ومعنى المعتذرين: الذين يعتذرون، كان لهم عذر أَوْ لَمْ يكن لهم عذر، وهو ها هنا أشبه بأن يكون لهم عذر، وقد يكون لا عذر له؛ قال تعالى: ﴿يعتذرون إليكم إذا رجعتم إليهم﴾، ثم قال: =

[الآية (٩٢): قوله تعالى:

﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ...﴾ الآية]

١٠٣١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا ابن المبارك، عن ابن جريج[١] ـ قراءةً ـ، عن مجاهد ـ **في قوله عز وجل: ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع﴾** ـ، **قال: هم (بنو)[٢] مُقَرِّن، من مُزَيْنَة.**

= ﴿لا تعتذروا﴾ أي: لا عذر لكم. أ. هـ. من «حجة القراءات» (ص ٣٢١) بتصرف، وانظر معه «تفسير الطبري» (١٤ / ٤١٦ ـ ٤١٨)، و«تفسير القرطبي» (٨ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

١٠٣٠ ـ سنده حسن لذاته.

وأخرجه ابن جرير الطبري (١٤ / ٤١٨ / رقم ١٧٠٧٦) من طريق عبدالله ابن الزبير الحميدي، عن سفيان بن عيينة، به، وزاد: «مخففة، وقال: هم أهل العذر».

وذكر الطبري أن مجاهداً وافق ابن عباس في هذا، وكان قد أسند ذلك عن ابن عباس برقم (١٧٠٧٣) من طريق الضحاك عنه، ولم يسمع الضحاك من ابن عباس.

(١) تقدم مثل هذا الإسناد في الأثر قبل الماضي رقم [١٠٢٩]، وأوضحت هناك أنه ضعيف للانقطاع بين ابن جريج ومجاهد، وأنه صح من غير طريقه، وهذا مثله.

(٢) في الأصل: «بني»، والتصويب من «تفسير الطبري».

١٠٣١ ـ سنده ضعيف للانقطاع بين ابن جريج ومجاهد، وهو صحيح =

١٠٣٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد، قال: لما خرج رسول الله ﷺ إلى تبوك قال: لا يخرجنّ معنا إلا مُقْوٍ(١)، فخرج رجل على بكر له صعب، فوقص(٢)

= لغيره عن مجاهد لمجيئه من غير طريق ابن جريج، ولكن مجاهداً لم يذكر سنده في هذا الخبر، فهو مرسل.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٦٤) لابن سعد وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٤٢١ / رقم ١٧٠٨٢) من طريق ابن المبارك، به مثله.

وأخرجه أيضاً ابن جرير (١٤ / ٤٣٣ / رقم ١٧٠٩٧) من طريق حجاج ابن محمد، عن ابن جريج، به مثله.

وأخرجه برقم (١٧٠٨٥) من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن مجاهد ـ في قوله: ﴿تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً﴾ ـ قال: منهم ابن مقرِّن.

وأخرجه ابن جرير الطبري أيضاً برقم (١٧٠٨٠ و١٧٠٨١ و١٧٠٨٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٨٠ / ب)، من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد، به مثل رواية ابن المبارك.

وسنده صحيح، وانظر تفصيل الكلام في رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد في الحديث رقم [١٨٤].

(١) في الأصل: «مقوي» وكذا في كتاب الجهاد عند المصنف كما سيأتي، ومثله في «فتح الباري» (٦ / ٩٠) نقلاً عن المصنِّف، والمعنى: أي ذو دابةٍ قويّة كما في «النهاية في غريب الحديث» (٤ / ١٨١).

(٢) أي: وثب به. انظر «النهاية» أيضاً (٥ / ٢١٤).

به فمات، فجعل الناس يقولون: الشهيد الشهيد، فأمر رسول الله ﷺ بلالاً ينادي في الناس: أنه لا يدخل / الجنة إلا نفس مؤمنة، [ل ١٤٠/ب] ولا يدخلها عاصٍ(١). قال مجاهد: ما سمعنا من رسول الله ﷺ حديثاً أشد من هذا ومن حديثه: لقد ضُمَّ سعد ضَمَّة(٢).

---

(١) أما قوله ﷺ: «لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة» فهو صحيح كما سيأتي، وأما قوله هنا: «ولا يدخلها عاص» فلم أجده من طريق صحيح كما سيأتي، ولو صح لكان معناه: لا يدخلها دخولاً أوَّلياً، وإنما بعد أن يلقى جزاءه من جهنم، وهذا في حق أصحاب الكبائر الذين لم يُغفر لهم، لا في كل معصية، وإنما يحمل على هذا المعنى لوجود أدلة أخرى تدل على دخول العصاة وأصحاب الكبائر من الأمة المحمدية الجنة، إما بالشفاعة، أو بحسنات ماحية، أو بعد أن يلقوا جزاءهم، وهذا معتقد أهل السنة في التوفيق بين نصوص الوعد والوعيد.

(٢) يعني سعد بن معاذ رضي الله عنه كما سيأتي.

١٠٣٢ ـ سنده ضعيف لإرساله، وهو صحيح إلى مُرْسِله مجاهد رحمه الله، وصححه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦ / ٩٠) عن مجاهد من رواية المصنِّف.

والحديث أعاده المصنف هنا، وكان قد رواه في المطبوع من «سننه» بتحقيق الأعظمي (٢ / ٢٠٨ ـ ٢٠٩ / رقم ٢٤٩٤) كتاب الجهاد، باب ما جاء فيمن خالف الإمام، وهو في النسخة الخطية عندي (ل ٨٠ / ب)، وفيها: «مقوي» بالياء.

وذكره السيوطي في «شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور» (ص ١٤٩) مختصراً، وعزاه لمصنف عبدالرزاق.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٥ / ١٧٧ ـ ١٧٨ / رقم ٩٢٩٤) =

. . . .

= من طريق سفيان بن عيينة، به نحوه.

وأمـا قوله ﷺ: «لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة»، فهو صحيح؛ أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦ / ١٧٩ / رقم ٣٠٦٢) في الجهاد، باب: «إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر»، و(٧ / ٤٧١ / رقم ٤٢٠٣ و٤٢٠٤) في المغازي، باب غزوة خيبر.

ومسلم في «صحيحه» (١ / ١٠٥ ـ ١٠٦ / رقم ١٧٨) في كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه.

كلاهما من حديث أبي هريرة، وفيه قصة.

ثم أخرجه البخاري أيضاً (١١ / ٣٧٨ / رقم ٦٥٢٨) في الرقاق، باب الحشر.

ومسلم أيضاً (١ / ٢٠١ / رقم ٣٧٨) في كتاب الإيمان، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة.

كلاهما من حديث ابن مسعود، وفيه زيادة.

وأما قول مجاهد: ومن حديثه: لقد ضُمَّ سعد ضَمَّة، فيشير إلى قوله ﷺ عن سعد بن معاذ رضي الله عنه لما مات: «لقد ضُمّ ضَمَّة، ثم أفرج عنه».

وهو حديث أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣ / ٤٣٠).

والنسائي في «سننه» (٤ / ١٠٠ ـ ١٠١) في كتاب الجنائز، باب ضمة القبر وضغطته.

كلاهما من طريق عبدالله بن إدريس، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لهذا العبد الصالح الذي تحرك له العرش، وفُتحت له أبواب السماوات، وشهده سبعون ألفاً من الملائكة لم ينزلوا الأرض قبل ذلك، ولقد ضُمَّ ضَمَّة، ثم أفرج عنه» يعني سعد بن معاذ.

هذا لفظ ابن سعـد، وفيه زيادة على لفظ النسـائي، وسنـده صحيح، =

[الآية (١٠٠): قوله تعالى:

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ...﴾ الآية]

١٠٣٣ ــ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله، عن مُطَرِّف[1]، عن الشعبي، قال: **المهاجرون[2] الأوّلون: الذين شهدوا بيعة الرِّضوان.**

= وصححه الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤ / ٢٦٨ - ٢٧١ / رقم ١٦٩٥) وجمع طرقه.

(١) هو ابن طَرِيف، تقدم في الحديث [٥٤٤] أنه ثقة فاضل.

(٢) في الأصل: «قال: قال المهاجرون».

١٠٣٣ ــ سنده صحيح إلى الشعبي.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٦٩) وعزاه لابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبي الشيخ وأبي نعيم في «المعرفة».

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤ / ١١١ / رقم ١٧٧٦١)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٤٣٥ / رقم ١٧١٠٠ و١٧١٠٢ و١٧١٠٣ و١٧١٠٥ و١٧١٠٦)، من طريق مطرِّف، به.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٧٠٩٩ و١٧١٠١ و١٧١٠٣ و١٧١٠٥).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٨٣ / أ).

كلاهما من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، به.

ثم أخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٧١٠٤) من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، به.

[الآية (١٠١): قوله تعالى:

﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ ﴾ إلى قوله تعالى:

﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾]

١٠٣٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عَتَّاب بن بشير[١]، عن خُصَيف[٢]، عن مجاهد ـ في قوله: ﴿سنعذبهم[٣] مرتين﴾ ـ، قال: عُذِّبوا بالجوع مرتين.

---

(١) تقدم في الحديث [٢٠٤] أنه لا بأس به، إلا في روايته عن خصيف فإنها منكرة.

(٢) هو ابن عبدالرحمن الجزري، تقدم في الحديث [٢٠٤] أنه صدوق سيىء الحفظ.

(٣) في الأصل: «سيعذبهم».

١٠٣٤ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال عتاب وخصيف، وله طريق أخرى عن مجاهد، لكن في لفظها اختلاف.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٨٤ / أ) من طريق خطاب ابن القاسم، عن خصيف، به.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٨٦).

وابن جرير الطبري (١٤ / ٤٤٢ ـ ٤٤٣ / رقم ١٧١٢٤ و١٧١٢٥ و١٧١٢٦ و١٧١٢٧ و١٧١٢٩).

وابن أبي حاتم في الموضع السابق.

ثلاثتهم من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد بلفظ: بالجوع والقتل، وبعض الألفاظ عنه: القتل والسِّبَاء، وبعضها: بالجوع وعذاب القبر، وبعضها: =

[الآية (١٠٨)، قوله تعالى:

﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ... ﴾ الآية]

١٠٣٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن أبي الزِّناد(١)، عن خارجة بن زيد، قال: **المسجد الذي أسس على التقوى، قال: ذاك مسجد النبي ﷺ.**

= الخوف والقتل.

ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد صحيحة كما تقدم في الحديث [١٨٤]، لكن هذا الاختلاف على ابن أبي نجيح في اللفظ يعكِّر على الحكم عليه بالصحة.

(١) هو عبدالله بن ذَكْوان، تقدم في الحديث [٦٧] أنه ثقة فقيه.

١٠٣٥ ـ سنده ظاهره الصحة، لكن صوابه: عن خارجة بن زيد، عن أبيه زيد بن ثابت، وهو صحيح عن زيد، وصح عن النبي ﷺ كما سيأتي.

فالحديث له عن أبي الزناد ثلاث طرق:

١ ـ طريق سفيان بن عيينة، واختُلف عليه.

فرواه المصنِّف هنا عنه، عن أبي الزناد، عن خارجة بن زيد، من قوله، هذا إن سلمت النسخة من السقط.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٨٨) عنه، عن أبي الزناد، عن خارجة بن زيد، قال: أحسبه: عن أبيه. . .، فذكره.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير الطبري (١٤ / ٤٧٨ / رقم ١٧٢١١).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٣٧٢) عنه، عن أبي الزناد، =

. . . .

= عن خارجة بن زيد مرفوعاً إلى النبي ﷺ وليس لزيد فيه ذكر.

وأخرجه ابن جرير (١٤ / ٤٧٧ / رقم ١٧٢٠٤) من طريق سفيان بن وكيع.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٥ / ١٤٥ / رقم ٤٨٥٣) من طريق سعيد ابن أبي مريم.

كلاهما عن ابن عيينة، عن أبي الزناد، عن خارجة، عن أبيه زيد، به موقوفاً عليه.

وهذه الرواية ـ فيما يظهر ـ هي الصواب، ويدل عليه:

أ ــ أن عبدالرحمن بن أبي الزناد تابع سفيان هكذا كما سيأتي.

ب ــ مجيء الحديث من طريقين آخرين عن زيد رضي الله عنه.

والاختلاف فيما يظهر من ابن عيينة نفسه كما يظهر من رواية عبدالرزاق.

٢ ــ طريق عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة، عن أبيه زيد، به موقوفاً.

أخرجه ابن جرير الطبري برقم (١٧٢٠٥) من طريق سفيان بن وكيع، عن أبيه.

والطبراني مقروناً بالرواية السابقة، من طريق سعيد بن أبي مريم.

كلاهما عنه به.

٣ ــ طريق عبدالله بن عامر، عن أبي الزناد، عن خارجة بن زيد، عن زيد مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥ / ١٤٥ / رقم ٤٨٥٤).

قال الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٣٤): «في إسناده عبدالله بن عامر الأسلمي، وهو ضعيف».

ومما يرجح أنه عن زيد: أن الطبراني أخرجه في «الكبير» (٥ / ١٣٧ / =

. . . .

= رقم ٤٨٢٨)، من طريق هشام بن عروة، عن أبيه قال: قال زيد بن ثابت: المسجد الذي أسس على التقوى: مسجد رسول الله ﷺ.

قال عروة: مسجد النبي ﷺ خير منه، إنما أنزلت في مسجد قباء، وسنده صحيح.

وأخرجه ابن جرير برقم (١٧٢٠٢) من طريق عثمان بن عبيدالله، عن ابن عمر وزيد بن ثابت وأبي سعيد قالوا: المسجد الذي أسس على التقوى: مسجد رسول الله ﷺ.

وفي إسناده شيخ ابن جرير الطبري: سفيان بن وكيع، وتقدم في الحديث [٨٦٢] أن حديثه ساقط.

وهناك من قال: المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد قباء كما قال عروة بن الزبير ـ كما سبق ـ.

وقد ذكر ابن جرير القولين جميعاً، ثم قال (١٤ / ٤٧٩): «وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب: قول من قال: هو مسجد الرسول ﷺ؛ لصحة الخبر بذلك عن رسول الله ﷺ».

ويعني ابن جرير بقوله هذا: حديث أبي سلمة بن عبدالرحمن قال: مَرَّ بي عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري، قال: قلت له: كيف سمعت أباك يذكر في المسجد الذي أسس على التقوى؟ قال: قال أبي: دخلت على رسول الله ﷺ في بيت بعض نسائه، فقلت: يا رسول الله، أي المسجدين الذي أسس على التقوى؟ قال: فأخذ كفّاً من حصباء، فضرب به الأرض، ثم قال: «هو مسجدكم هذا» لمسجد المدينة. قال: فقلت: أشهد أني سمعت أباك هكذا يذكره.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢ / ١٠١٥ / رقم ٥١٤) في الحج، باب بيان المسجد الذي أسس على التقوى. . .

١٠٣٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عَبيدة بن حميد(١)، عن عمار الدُّهْني(٢)، قال: دخلت مسجد قُباء أصلي فيه، فالتفتّ عن يميني فأبصرني أبو سلمة بن عبدالرحمٰن(٣)، فقال: أحببت أن تصلي في المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم؟

[الآيات (١١٣ ـ ١١٥): قوله تعالى:

﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ... ﴾

إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴾]

١٠٣٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن أبي سِنَان(٤)، عن سعيد بن جبير، قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: إن أبي

(١) تقدم في الحديث [٨٩٨] أنه لا بأس به.

(٢) هو عمار بن معاوية.

(٣) هو أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف.

١٠٣٦ ـ سنده حسن لذاته إن سلم من أن يكون عَبيدة أخطأ فيه، فهناك من تكلم في حفظه كما في ترجمته المتقدمة في الحديث [٨٩٨].

والذي يدعو لهذا الشك: أن أبا سلمة بن عبدالرحمن روى عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجده ﷺ كما تقدم في آخر تخريج الحديث السابق، فكيف يمكن أن يقول لعمار الدُّهني هذا القول وهو يروي هذا الحديث؟!

وهذا الأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٨٩ / ب) من طريق عبيدة بن حميد، به.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٢٨٨) لابن أبي حاتم فقط.

(٤) هو ضِرَار بن مُرَّة.

مات نصرانياً، فقال له: اغسله وكفِّنه وحنِّطه، ثم ادفنه، (ثم)[١] قال هذه الآية: ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم . وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه﴾ قال: لما مات على كفره تبين له أنه عدو لله، (فتبرأ)[٢] منه[٣].

---

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل، فأثبته من الموضع الآتي من «سنن البيهقي» حيث روى الحديث من طريق المصنف.

(٢) في الأصل: «تبرأ».

(٣) من قوله: «قال: لما مات. . .» إلخ ملحق بالهامش بخط الناسخ.

١٠٣٧ ـ سنده صحيح.

وأخرجه البيهقي في «سننه» (٣ / ٣٩٨) في الجنائز، باب المسلم يغسل ذا قرابته من المشركين ويتبع جنازته ويدفنه ولا يصلي عليه، من طريق المصنِّف، به، ولم يذكر ما بعد الآية.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦ / ٤٠ / رقم ٩٩٣٧) من طريق سفيان بن عيينة، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ٣٤٨) من طريق إسرائيل ومحمد بن فضيل.

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٥١٦ / رقم ١٧٣٣٦ و١٧٣٣٧)، من طريق سفيان الثوري ومحمد بن فضيل.

ثلاثتهم عن أبي سنان ضرار بن مرة، به، ولم يذكروا ما بعد الآية.

ورواه إسماعيل بن زكريا عن أبي سنان، وهو الآتي عند المصنِّف برقم [١٠٣٩].

=

١٠٣٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالرحمٰن بن زياد(١)، عن شعبة، عن الحَكَم(٢)، عن مجاهد ـ في قوله: ﴿فلما تبين له﴾ ـ، قال: لما مات.

= ولبعضه طريقان آخران عن سعيد بن جبير.

فأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٢٧ / رقم ٣٤٥) عن حبيب ابن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: ما زال إبراهيم يستغفر لأبيه حتى مات، فلما مات تبين له أنه عدو لله، فتبرأ منه.

ومن طريق سفيان أخرجه ابن جرير (١٤ / ٥١٩ ـ ٥٢١ / رقم ١٧٣٤٣ و١٧٣٤٤ و١٧٣٤٥ و١٧٣٥٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٠٣ / أ وب).

وحبيب بن أبي ثابت ثقة، لكنه مدلس كما في الحديث [٨٧٤]، ولم يصرح بالسماع هنا.

ثم أخرجه ابن جرير برقم (١٧٣٥٨) من طريق إسماعيل بن خليفة، عن علي بن بَذيمة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: ﴿فلما تبين له أنه عدو لله﴾ قال: لما مات.

وإسماعيل بن خليفة العَبْسي أبو إسرائيل المُلائي الكوفي مشهور بكنيته، وهو صدوق سيىء الحفظ، ونُسب إلى الغلو في التشيع كما في «التقريب» (ص ١٠٧ / رقم ٤٤٠).

وبلفظ سفيان الثوري السابق ذكر السيوطي الحديث في «الدر المنثور» (٤ / ٣٠٥) وعزاه للفريابي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وأبي بكر الشافعي في «فوائده» والضياء المقدسي في «المختارة».

(١) تقدم في الحديث [٦] أنه صدوق.

(٢) هو ابن عُتيبة. =

١٠٣٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا إسماعيل بن زكريا(١)، عن أبي سنان ضرار بن مُرَّة، عن سعيد بن جبير، قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال له: إن أبي مات نصرانياً؟ فقال له: اغسله وكفِّنه وحنِّطه، ثم ادفنه، ثم قرأ هذه الآية: ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا...﴾ إلى آخر الآية.

١٠٤٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عيسى بن يونس، قال: نا محمد بن أبي إسماعيل(٢)، عن عامر بن شقيق(٣)، عن أبي وائل(٤)،

١٠٣٨ ـ سنده حسن لذاته لما تقدم عن حال عبدالرحمن بن زياد، وهو صحيح لغيره لمجيئه من غير طريقه.

فقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٤ / ٥١٩ / رقم ١٧٣٤٧ و١٧٣٤٨ و١٧٣٥٠) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد وأبي قتيبة مسلم بن قتيبة ومحمد بن جعفر غندر ووكيع بن الجراح، أربعتهم عن شعبة، به.

ثم أخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٧٣٤٩ و١٧٣٥٦) من طريق ابن أبي نجيح وابن جريج، كلاهما عن مجاهد، به بلفظ: «موته وهو كافر».

(١) تقدم في الحديث [٨١] أنه صدوق.

١٠٣٩ ـ إسماعيل بن زكريا صدوق حسن الحديث، ولكنه لم ينفرد بهذا الحديث، بل تابعه الثوري وابن عيينة وإسرائيل ومحمد بن فضيل، والحديث صحيح كما تقدم برقم [١٠٣٧].

(٢) هو محمد بن أبي إسماعيل: راشد السُّلَمي، المدني، ثقة كما في «التقريب» (ص ٤٦٩ / رقم ٥٧٤١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤ / ٤٩٣ - ٤٩٥).

(٣) تقدم في الحديث [٧٠٥] أنه لا بأس به. =

قال: ماتت أمي نصرانية، فأتيت عمر بن الخطاب، فقلت: ماتت أمي نصرانية؟ فقال: اركب دابة وسِرْ أمام جنازتها.

١٠٤١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأَحْوَص، قال: نا أبو إسحاق، (عن نَاجِيَةَ بن كعب)[1]، قال: قال علي رضي الله عنه:

= (٤) هو شقيق بن سلمة.

١٠٤٠ ـ سنده حسن لذاته.

وأخرجه الخلال في «أهل الملل» من كتابه «الجامع» (١ / ٢٩٨ / رقم ٦٢٦) من طريق المصنف، به. وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ٣٤٨) من طريق عيسى بن يونس، به.

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل، فاستدركته من «مصنف ابن أبي شيبة» (٣ / ٣٤٧)؛ فإنه روى الحديث من طريق أبي الأحوص، وكذا باقي مصادر التخريج من غير طريق أبي الأحوص.

وهو ناجية بن كعب الأسدي، ويقال: ناجية بن خُفاف العَنَزي، أبو خفاف الكوفي، ويقال: إنهما اثنان. قال ابن حجر ـ بعد أن ذكر الخلاف فيه ـ: «فيخلص من أقوال هؤلاء الأئمة: أن الراوي عن عمار حديث التيمم هو ناجية بن خفاف أبو خفاف العنزي، وهو الذي روى عن ابن مسعود، وعنه أبو إسحاق وابنه يونس بن أبي إسحاق وغيرهما، وأما ناجية بن كعب الأسدي فهو الراوي عن علي ابن أبي طالب، فقد قال ابن المديني أيضاً: لا أعلم أحداً روى عنه غير أبي إسحاق، وهو مجهول. وقال العجلي: ناجية بن كعب كوفي ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الجوزجاني: مذموم، وفرق البخاري، وابن أبي حاتم، عن أبيه، ومسلم في «الطبقات»، وغير واحد بين ناجية بن كعب الأسدي وبين ناجية ابن خفاف العنزي، والله تعالى أعلم» أ. هـ. من «تهذيب التهذيب» (١٠ / ٤٠٠ ـ ٤٠١). وقد وهم ابن حجر بقوله: «وذكره ابن حبان في «الثقات»»، فإنه لم يذكره =

لما مات أبو طالب أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إن عمّك الضالّ قد مات، فقال لي: «اذهب فادفنه ولا تحدث شيئاً حتى تأتيني»، قال: فانطلقت فَوَارَيْتُه، وأتيت النبي ﷺ وعَلَيَّ أثر التراب، فدعا لي بدعوات ما يسرّني أن لي بها ما على وجه الأرض من شيء.

= في الثقات، وإنما ذكره في «المجروحين» (٣ / ٥٧) وقال: «كان شيخاً صالحاً، إلا أن في حديثه تخليطاً - في الأصل: تخليط! - لا يشبه حديث أقرانه الثقات عن علي، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد وفيما وافق الثقات، فإن احتج به محتج أرجو أنه لم يجرح في فعله ذلك» أ. هـ.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص ٥٥٧ / رقم ٧٠٦٤ و٧٠٦٥) ناجية بن خفاف وناجية بن كعب متفرقين، وحكم بالوهم على من سوّى بينهما، وقال عن ابن خفاف: «مقبول»، وقال عن ابن كعب: «ثقة»، مع أن ابن كعب لم يوثق إلا من العجلي، وقد جهّله ابن المديني، وقال ابن معين: «صالح»، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وتكلم ابن حبان في حفظه، فلعل ابن حجر تأثر بما وقع له من الوهم: من أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، والله أعلم، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٩ / ٢٥٤ - ٢٥٩).

فالذي أراه أن ناجية بن كعب هذا أيضاً مقبول، والله أعلم.

١٠٤١ - سنده ضعيف لجهالة حال ناجية بن كعب، وهو حسن لغيره بمجموع طرقه الآتي ذكرها، وأما متنه فسيأتي الكلام عنه.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٠١) وعزاه لابن سعد وابن عساكر.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ٣٤٧) من طريق أبي الأحوص، به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (ص ١٩ / رقم ١٢٠)، ومن طريقه =

. . . .

= البيهقي في «دلائل النبوة» (٢ / ٣٤٨).

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٧ / ١٥١)، وعنه المزني في «مختصره» (٦ / ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ـ بهامش الأم).

وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» كما في «نصب الراية» (٢ / ٢٨٢)، والإمام أحمد في «المسند» (١ / ٩٧).

ومن طريقه ابن سيد الناس في «عيون الأثر» (١ / ١٣٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٩ / ٢٥٧).

وأخرجه النسائي في «سننه» (١ / ١١٠) في الطهارة، باب الغسل من مواراة المشرك، ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٢ / ٣٦٢ / رقم ٧٤٥).

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (٢ / ١٤٤ / رقم ٥٥٠).

جميعهم من طريق شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦ / ٣٩ / رقم ٩٩٣٦)، وابن سعد في «الطبقات» (١ / ١٢٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ٢٦٩ و٣٤٧) و(١٢ / ٦٧ / رقم ١٢١٣٨)، والإمام أحمد في «المسند» (١ / ١٣١).

ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٢ / ٣٦٣ / رقم ٧٤٦).

وأخرجه أبو داود في «سننه» (٣ / ٥٤٧ / رقم ٣٢١٤) في الجنائز، باب الرجل يموت له قرابة مشرك.

والنسائي في «الكبرى» (١ / ١٠٧ / رقم ١٩٥) في الطهارة، باب الأمر بالغسل من مواراة المشرك، وفي «المجتبى» (٤ / ٧٩ ـ ٨٠) في الجنائز، باب موارة المشرك، وفي «خصائص علي» (ص ١٥٧ ـ ١٥٨ / رقم ١٤٩).

ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٥ / ١٧٤ ـ ١٧٥).

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (٤ / ١٤٦). =

. . . .

= والبيهقي في «سننه» (١ / ٣٠٤) في الطهارة، باب الغسل من غسل الميت، و(٣ / ٣٩٨) في الجنائز، باب المسلم يغسل ذا قرابته من المشركين. . . ، وفي «دلائل النبوة» (٢ / ٣٤٨ ـ ٣٤٩).

جميعهم من طريق سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، به، إلا أن في إسناد عبدالرزاق سقطاً، وصورته صورة المرسل عنده.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦ / ٣٩ / رقم ٩٩٣٥ و٩٩٣٦) من طريق إسماعيل بن مسلم ومعمر.

والطيالسي في «مسنده» (ص ١٩ / رقم ١٢٢) من طريق يزيد بن عطاء.

وأبو يعلى في «مسنده» (١ / ٣٣٤ ـ ٣٣٥ / رقم ٤٢٣).

ومن طريقه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢ / ٦٣٢).

والضياء في «المختارة» (٢ / ٣٦٣ ـ ٣٦٤ / رقم ٧٤٧) من طريق إبراهيم ابن طهمان.

وجعفر الخلدي في «فوائده» (ل ٤٧ / ب) من طريق أبي إسحاق العبدي.

والبيهقي في «سننه» (١ / ٣٠٤) في الطهارة، باب الغسل من غسل الميت، من طريق إسرائيل.

جميعهم عن أبي إسحاق، به، إلا أن الحديث عند عبدالرزاق فيه اختلاف؛ حيث جاء مرسلاً في الموضعين، ففي الموضع الأول عن أبي إسحاق مرسلاً، وفي الموضع الثاني عن ناجية بن كعب مرسلاً، وسقط أبو إسحاق من سنده.

وفي بعض طرق هذا الحديث التي لم أذكرها عن أبي إسحاق اختلاف ذكره الدارقطني في «العلل» (٤ / ١٤٤ ـ ١٤٦ / رقم ٤٧٥) ورجح الرواية التي هنا: رواية شعبة والثوري ومن وافقهما.

والحديث ضعفه البيهقي في الموضع السابق من «سننه» لأجل ناجية بن =

. . . .

= كعب، ونقل عن ابن المديني في الاغتسال من غسل الميت أنه قال: «لا يثبت فيه حديث»، ونقل عنه أيضاً أنه قال: «حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمره أن يواري أبا طالب لم نجده إلا عند أهل الكوفة، وفي إسناده بعض الشيء؛ رواه أبو إسحاق عن ناجية، ولا نعلم أحداً روى عن ناجية غير أبي إسحاق». أ. هـ.

ونقل النووي في «المجموع» (٥ / ١٢٠) عن البيهقي تضعيفه لهذا الحديث وأقرَّه.

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢ / ٢٣٣): «ومدار كلام البيهقي على أنه ضعيف، ولا يتبين وجه ضعفه، وقد قال الرافعي: إنه حديث ثابت مشهور، قال ذلك في «أماليه»». أ. هـ.

قلت: أما وجه ضعفه فبيِّن كما يتضح من الكلام السابق في ناجية بن كعب، لكن ناجية قد توبع.

فأخرجه المصنِّف سعيد بن منصور وغيره من طريق أبي عبدالرحمن السلمي، عن علي، وفيه ضعف كما سيأتي برقم [١٠٤٢].

ورواه الشعبي، عن علي قال: لما رجعت إلى النبي ﷺ وقد دفنته قال لي قولاً ما أحب أن لي به الدنيا.

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (ص ١٩ / رقم ١٢١) فقال: حدثنا شعبة قال: وأخبرني الفضيل أبو معاذ، عن أبي حريز ـ في الأصل: جرير ـ السجستاني، عن الشعبي . . .، فذكره هكذا عطفاً على حديث ناجية.

وعامر الشعبي لم يسمع من علي رضي الله عنه إلا حديث الرجم كما بينته في ترجمته في الحديث [٣٩].

واعلم أن بعض العلماء كانوا يتساهلون في جهالة التابعي إذا لم تكن روايته في الأحكام ونحوها من الأمور التي كانوا يشددون فيها، ولذلك شدد بعضهم في قبول حديث علي هذا لهذا السبب كابن المديني؛ لما يظهر منه من إيجاب الغسل =

. . . .

= من غسل الميت كما فهمه بعضهم، مع أنه لم يرد في طريق يثبت أنه عليه الصلاة والسلام أمر علياً أن يغسل أباه، أو أن علياً فعله، ولذلك قال البيهقي في الموضع السابق: «وناجية بن كعب الأسدي لم تثبت عدالته عند صاحبي «الصحيح»، وليس فيه أنه غسله».

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» ـ كما في مختصره «التلخيص الحبير» لابن حجر (٢ / ٢٣٣): «تنبيه: ليس في شيء من طرق هذا الحديث التصريح بأنه غسله، إلا أن يؤخذ ذلك من قوله: فأمرني فاغتسلت؛ فإن الاغتسال شرع من غسل الميت ولم يشرع من دفنه، ولم يستدل به البيهقي وغيره إلا على الاغتسال من غسل الميت، وقد وقع عند أبي يعلى من وجه آخر في آخره: وكان علي إذا غسل ميتاً اغتسل»، فتعقبه ابن حجر بقوله: «قلت: وقع عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» بلفظ: فقلت: إن عمك الشيخ الكافر قد مات، فما ترى فيه؟ قال: أرى أن تغسله وتجنّه، وقد ورد من وجه آخر أنه غسله؛ رواه ابن سعد، عن الواقدي...» إلخ ما قال.

وهذا التعقب من الحافظ ابن حجر يحتاج إلى مزيد بيان:

أما رواية الواقدي فلا ننشغل بها؛ فحاله معروفة عند أهل العلم.

وأما نقله عن «مصنف ابن أبي شيبة» فيوهم أنه من نفس الطريق، وليس كذلك؛ فالحديث في «مصنف ابن أبي شيبة» (٣ / ٣٤٨) من طريق الأجلح، عن الشعبي مرسلاً، فهو ضعيف لا تقوم به حجة، فكلام ابن الملقن في موضعه.

وأما ما ذكره ابن الملقن عن رواية أبي يعلى: «وكان علي إذا غسل ميتاً اغتسل»، فهذه الزيادة أخرجها سعيد بن منصور أيضاً في الطريق الآتي برقم [١٠٤٢]، وسندها ضعيف.

فإن قيل: لأي شيء اغتسل علي رضي الله عنه إذا لم يكن ذلك من غسل الميت؟ =

١٠٤٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا الحسن بن يزيد الأَصَمّ، قال: سمعت السُّدِّي(١) يحدِّث عن أبي عبدالرحمٰن(٢)، عن علي، قال: **لما مات أبو طالب، أتيت النبي ﷺ فقلت: إن عمك الشيخ قد مات، فقال لي: «اذهب فَوَارِه، ثم لا تُحْدِثْ شيئاً حتى تأتيني»، فاغتسلت، ثم أتيته، فدعا لي بدعوات ما يسرُّني أن لي بها حُمْرَ النَّعَم وسودها. وكان علي إذا غسل الميت اغتسل.**

= فالجواب: أنه جاء في هذه الطريق عند المصنِّف: «وأتيت النبي ﷺ وعليّ أثر التراب»، وهذا من دواعي الاغتسال.

فالحاصل: أن من ادّعى أن في هذا الحديث دلالة على مشروعية الاغتسال من غسل الميت فعليه الدليل، هذا مع أن جنازة الكافر ـ كأبي طالب ـ لا تقاس عليها جنازة المسلم؛ فلو كان في هذا الحديث دلالة على مشروعية ما ذكر، لكان ذلك خاصاً بجنازة الكافر، والله أعلم.

هذا وللحديث طرق أخرى تجدها عند البيهقي (١ / ٣٠٥)، لكنها معلولة، فلا ننشغل بها، وانظر الحديث الآتي.

(١) هو إسماعيل بن عبدالرحمن تقدم في الحديث [١٧٤] أنه صدوق يهم.

(٢) هو السُّلمي عبدالله بن حبيب، تقدم في الحديث [٢١] أنه ثقة ثبت.

١٠٤٢ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال السُّدّي، وهو حسن لغيره كما بينته في الحديث السابق، وقد ضعفه البيهقي في الموضع الآتي من «سننه».

فالحديث أخرجه البيهقي في «سننه» (١ / ٣٠٤ و٣٠٥) في الطهارة، باب الغسل من غسل الميت، من طريقين عن المصنِّف، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ١٠٣).

وابنه عبدالله في «زوائد المسند» (١ / ١٣٠). =

١٠٤٣ ــ حدثنا سعيد، قال: نا حماد بن زيد، عن عاصم ابن أبي النَّجُود(١)، عن زِرّ بن حُبَيْش، قال: سئل عبدالله(٢) عن الأوَّاه، قال: هو الدَّعَّاء.

= ومن طريقهما الضياء المقدسي في «المختارة» (٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧ / رقم ٦٥٦ و٦٥٧).

وأخرجه البزار في «مسنده» (٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ / رقم ٥٩٢).

وأبو يعلى في «مسنده» (١ / ٣٣٥ - ٣٣٦ / رقم ٤٢٤).

وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٧٣٨ - ٧٣٩).

جميعهم من طريق الحسن بن يزيد الأصم، به، إلا أن رواية البزار من طريق حاتم بن الليث، عن إبراهيم بن أبي العباس، عن الحسن بن يزيد، وفيها زيادة سعد بن عبيدة بين السدي وأبي عبدالرحمن، وقد تطرق الدارقطني في «العلل» (٤ / ١٥٨ - ١٥٩ / رقم ٤٨٤) لهذا الاختلاف، وذكر أن جميع الرواة، رووه عن الحسن بن يزيد، عن السدي، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن علي، وخالفهم حاتم بن الليث، فرواه عن إبراهيم بن أبي العباس، عن الحسن، بزيادة سعد بن عبيدة بين السدي والسلمي، ثم قال الدارقطني: «وهو وهم، والقول الأول أصح». أ. هـ.

(١) تقدم في الحديث [١٧] أنه صدوق حسن الحديث.

(٢) هو ابن مسعود.

١٠٤٣ ــ سنده حسن لذاته.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٠٥) وعزاه لابن جرير وابن المنذر والطبراني وأبي الشيخ.

وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ٢٣٣ / رقم ٩٠٠٤) من طريق حماد بن زيد، به. =

١٠٤٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، نا الأعمش(١)، قال: قال أبو العُبَيْدَيْن(٢) لعبدالله(٣): من نسأل إذا لم نسألك؟ ما الأوّاه؟ قال: الرحيم.

= وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١ / ٥١٧ / رقم ١١٨٦٤) من طريق أبي بكر بن عياش.

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٥٢٣ ـ ٥٢٤ / رقم ١٧٣٦١ و١٧٣٦٢ و١٧٣٦٣ و١٧٣٦٤ و١٧٣٦٦ و١٧٣٦٧) من طريق سفيان الثوري وأبي بكر بن عياش وجرير بن عبدالحميد وسعيد بن أبي عروبة وإسرائيل.

جميعهم عن عاصم، به.

(١) هو سليمان بن مهران، تقدم في الحديث [٣] أنه ثقة حافظ، إلا أنه مدلس، وقد أسقط في هذه الرواية واسطتين وهما: الحكم بن عتيبة ويحيى الجزار ـ كما سيأتي ـ، فأصبح الحديث مرسلاً.

(٢) هو معاوية بن سَبْرة ـ بفتح المهملة وسكون الموحَّدة ـ السُّوَائي ـ بضمّ المهملة والمدّ ـ أبو العُبَيْدَيْن ـ بتصغير وتثنية ـ ثقة كما في «التقريب» (ص ٥٣٧ / رقم ٦٧٥٦).

(٣) هو ابن مسعود.

١٠٤٤ ـ سنده ضعيف لإرساله، وصوابه: الأعمش، عن الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن أبي العبيدين، عن ابن مسعود، وسنده صحيح كما سيأتي، وقد توبع الأعمش.

فالحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٠٥ ـ ٣٠٦) وعزاه لعبدالرزاق والفريابي وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٤٢٥ ـ ٤٢٦ / رقم =

. . . .

= ١٧٣٧٣ و١٧٣٧٥ و١٧٣٧٦) من طريق جرير بن عبدالحميد وعبدالله بن إدريس.

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٠٣ / ب) من طريق وكيع بن الجراح.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ٢٣٤ / رقم ٩٠٠٧) من طريق علي ابن مسهر.

جميعهم عن الأعمش، عن الحكم بن عتيبة، عن يحيى بن الجزار، عن أبي العبيدين، بـه، إلا أن جرير بن عبدالحميد ووكيعاً جعلاه من رواية يحيى بن الجزار، أن أبا العبيدين سأل عبدالله، وهذا ظاهره الإرسال؛ لأن يحيى بن الجزار لم يسمع من ابن مسعود كما بينته في الحديث [٢٧٩]، لكن الصواب أنه من روايته عن أبي العبيدين، عن ابن مسعود.

فقد أخرجه ابن جرير الطبري أيضاً برقم (١٧٣٧١) من طريق شيخه محمد ابن المثنى، قال: حدثني محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، قال: سمعت يحيى بن الجزار يحدث عن أبي العبيدين - رجل ضرير البصر - أنه سأل عبدالله عن «الأوّاه» فقال: الرحيم.

وهذا سند صحيح.

وقد أخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٧٣٧٨).

والطبراني في «الكبير» (٩ / ٢٣٣ - ٢٣٤ / رقم ٩٠٠٦).

كلاهما من طريق شعبة أيضاً.

وأخرجه ابن جرير برقم (١٧٣٧٧) من طريق حجاج بن أرطأة، عن الحكم.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٧٣٧٠ و١٧٣٧٢ و١٧٣٨٦).

والطبراني برقم (٩٠٠٢).

كلاهما من طريق سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن مسلم بن =

[الآية (١١٨): قوله تعالى:

﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ...﴾ الآية]

١٠٤٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأحوص، عن سعيد بن مسروق، عن عكرمة ـ في قوله: **﴿وعلى الثلاثة الذين خلفوا﴾** ـ، قال: **كعب بن مالك، وهلال بن أُمية، ومُرَارَةُ بن الربيع، كلُّهم من الأنصار.**

١٠٤٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان(١)، عن جابر بن عبدالله، قال(٢): **كعب بن مالك، وهلال بن أمية / ، ومُرارَة بن ربيع، كلهم من الأنصار.** [ل ١٤١/أ]

= عمران البطين، عن أبي العبيدين، به.

وهذا سند صحيح أيضاً.

١٠٤٥ ـ سنده صحيح إلى عكرمة، ولكنه ضعيف لإرساله، وهو صحيح من غير هذا الطريق كما سيأتي في الحديث بعده رقم [١٠٤٦].

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٥٤٦ / رقم ١٧٤٤٥) من طريق أبي الأحوص، به.

(١) هو طلحة بن نافع القرشي، مولاهم، الواسطي، أبو سفيان الإسكاف، نزيل مكة، صدوق روى له الجماعة كما في «التقريب» (ص ٢٨٣ / رقم ٣٠٣٥).

(٢) يعني في الثلاثة الذين خُلِّفوا.

١٠٤٦ ـ سنده حسن لذاته، وهو صحيح لغيره. =

[الآية (١١٩): قوله تعالى:
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾]

١٠٤٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأحوص، عن سعيد بن مسروق، عن عمرو بن مُرَّة، قال: قال عبدالله: **لا يصلح من الكذب جد ولا هزل؛ ذلك بأن الله يقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾.**

= وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٠٩) وعزاه لابن جرير وابن المنذر وأبي الشيخ وابن منده وابن مردويه وابن عساكر.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٥٤٤ / رقم ١٧٤٣٣ و١٧٤٣٤) من طريق أبي معاوية وأبي أسامة، كلاهما عن الأعمش، به.

ويشهد له حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبته وصاحبيه، وفيه يقول كعب بن مالك: وثار رجال من بني سَلِمة فاتبعوني فقالوا لي: والله ما علمناك كنت أذنبت ذنباً قبل هذا، ولقد عجزت أن لا تكون اعتذرت إلى رسول الله ﷺ بما اعتذر إليه المتخلفون، قد كان كافيَك ذنبَك استغفارُ رسول الله ﷺ لك. فوالله ما زالوا يؤنبونني حتى أردت أن أرجع فأكذِّب نفسي، ثم قلت لهم: هل لقي هذا معي أحد؟ قالوا: نعم، رجلان قالا مثل ما قلت، فقيل لهما مثل ما قيل لك، فقلت: من هما؟ قالوا: مرارة بن الربيع العمري وهلال بن أمية الواقفي... الحديث.

أخرجه البخاري (٨ / ١١٣ ـ ١١٦ / رقم ٤٤١٨) في المغازي، باب حديث كعب بن مالك، ومسلم (٤ / ٢١٢٠ و٢١٢٨ / رقم ٥٣) في التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه.

١٠٤٧ ـ سنده ضعيف لانقطاعه بين عمرو بن مرة وابن مسعود، والصواب أن عمراً يرويه عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، وسنده =

. . . .

= ضعيف أيضاً؛ فإن أبا عبيدة ـ واسمه: عامر ـ لم يسمع من أبيه كما تقدم بيانه في الحديث [٤]، ولكن صح الحديث من غير طريقه كما سيأتي.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣١٦) وعزاه للمصنِّف وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن عدي وأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «شعب الإيمان».

وقد أخرجه هناد بن السري في «الزهد» (٢ / ٦٣٣ / رقم ١٣٧١) عن أبي الأحوص، به.

ورواه الأعمش وشعبة والمسعودي فخالفوا فيه سعيد بن مسروق، فرواه ثلاثتهم عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة عامر بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه عبدالله بن مسعود، وهذا هو الصواب؛ فهم أكثر عدداً، وبعضهم أثبت من سعيد ابن مسروق، وهما: الأعمش وشعبة.

أما رواية الأعمش، فأخرجها عنه وكيع في «الزهد» (٣ / ٧٠١ ـ ٧٠٢ / رقم ٤٠١).

ومن طريق وكيع أخرجه هناد في «الزهد» (٢ / ٦٣٢ / رقم ١٣٦٩)، وابن جرير في «التفسير» (١٤ / ٥٦٠ / رقم ١٧٤٦١).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨ / ٥٩١ / رقم ٥٦٥٣) من طريق وكيع، لكن تصحف أبو عبيدة إلى «أبي البختري».

ثم رواه ابن جرير في «تهذيب الآثار» (ص ١٤٧ / رقم ٢٥٥ / مسند علي) من طريق حفص بن غياث، عن الأعمش.

وأما رواية شعبة، فهي الآتية بعد هذه برقم [١٠٤٨].

وأما رواية المسعودي، فأخرجها ابن جرير في الموضع السابق من «تهذيب الآثار» برقم (٢٥٢).

وتابع أبو إسحاق السبيعي عمرو بن مرة. =

١٠٤٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالرحمٰن بن زياد[1]، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، قال: **لا يصلح من الكذب جد ولا هزل؛ ذلك بأن الله يقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾.**

= فأخرجه ابن جرير في الموضع السابق من «تهذيب الآثار» برقم (٢٥٤) من طريق سفيان الثوري.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ١٠٠ / رقم ٨٥٢٢) من طريق إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان.

كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود، وفي لفظ الطبراني زيادة.

ورواه إبراهيم بن يزيد النخعي مرسلاً، عن ابن مسعود، ومراسيل إبراهيم عن ابن مسعود صحيحة كما تقدم بيانه في الحديث [٣].

أخرجه وكيع في «الزهد» (٣ / ٦٩٥ / رقم ٣٩٥) فقال: حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن عبدالله...، فذكره.

وهذا سند صحيح.

ومن طريق وكيع أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨ / ٥٩١ / رقم ٥٦٥٣)، وهناد في «الزهد» (٢ / ٦٣٢ / رقم ١٣٦٩)، وابن جرير في «التفسير» (١٤ / ٥٦٠ / رقم ١٧٤٥٩).

ثم أخرجه ابن جرير في الموضع السابق من «تهذيب الآثار» برقم (٢٥١) من طريق مغيرة بن مقسم، عن إبراهيم النخعي.

وسيأتي الحديث من طرق أخرى برقم [١٠٤٨ و١٠٤٩ و١٠٥٠] والطريق الأخيرة صحيحة.

(١) تقدم في الحديث [٦] أنه صدوق. =

١٠٤٩ ـ حدثنا سعيد، نا أبو معاوية، عن الأعمش[١]، عن (مجاهد، عن)[٢] أبي معمر[٣]، عن ابن مسعود، قال: **لا يصلح الكذب في جدٍّ ولا هَزْل، ولا أن يعدَ أحدُكم صبيَّه شيئاً ثم لا يُنْجِزه له.**

= **١٠٤٨** ـ سنده ضعيف للانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله، وهو صحيح لغيره كما سبق في الحديث قبله ويأتي برقم [١٠٥٠].

وأخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (ص ٤٩١ ـ ٤٩٢ / رقم ١٤٠٠).

ومن طريقه وطريق غندر وآدم بن أبي إياس أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٥٥٩ ـ ٥٦٠ / رقم ١٧٤٥٦ و١٧٤٥٧ و١٧٤٥٨) وفي مسند علي من «تهذيب الآثار» (ص ١٤٧ / رقم ٢٥٣).

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٠٩ / أ) من طريق أبي داود الطيالسي.

وابن عدي في مقدمة «الكامل» (١ / ٤١).

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩ / ٨٥ ـ ٨٦ / رقم ٤٤٥٥).

والثعلبي والواحدي في «تفسيريهما» كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي (٢ / ١١٢)، من طريق وهب بن جرير. جميعهم عن شعبة، به.

(١) تقدم في الحديث [٣] قول أبي حاتم الرازي: «إن الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلَّس».

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل، فأثبته من الموضع الآتي من «معجم الطبراني» حيث روى الحديث من طريق المصنف.

(٣) هو عبدالله بن سَخْبَرَة، تقدم في الحديث [٣٩] أنه ثقة.

١٠٤٩ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن رواية الأعمش عن مجاهد، وهو =

١٠٥٠ ـ حدثنا سعيد، نا أبو عوانة[1]، عن أبي إسحاق[2]، عن أبي الأحوص[3]، قال: قال عبدالله: **لا يصلح من الكذب جد ولا هزل.**

= صحيح من غير هذه الطريق كما في الحديثين السابقين وكما سيأتي في الحديث بعده.

والحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ١٠٢ / رقم ٨٥٢٥) من طريق المصنّف، به.

وأخرجه هناد بن السري في «الزهد» (٢ / ٦٣٣ / رقم ١٣٧٢).

وابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص ٥٢٥ / رقم ٥٤٦).

كلاهما من طريق أبي معاوية، به.

وأخرجه وكيع في «الزهد» (٣ / ٦٩٥ / رقم ٣٩٥)، ومن طريقه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨ / ٥٩١ / رقم ٥٦٥٣)، وهناد في «الزهد» (٢ / ٦٣٢ / رقم ١٣٦٩)، وابن جرير في «تفسيره» (١٤ / ٥٦٠ / رقم ١٧٤٦٠)، عن الأعمش، به.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١ / ٤٧٨ / رقم ٣٨٧).

وابن جرير في مسند علي من «تهذيب الآثار» (ص ١٤٦ / رقم ٢٥٠).

كلاهما من طريق جرير، عن الأعمش.

وأخرجه ابن جرير أيضاً في «تهذيب الآثار» برقم (٢٥٥) من طريق حفص ابن غياث، عن الأعمش.

(١) هو وضاح بن عبدالله.

(٢) هو السَّبيعي عمرو بن عبدالله، تقدم في الحديث [١] أنه ثقة، إلا أنه تغير في آخر عمره، ويدلس، ولكن رواية شعبة عنه مأمونة الجانب من هذا كله، وهو ممن روى عنه هذا الحديث كما سيأتي.

(٣) هو عوف بن مالك بن نَضْلة. =

. . . .

= **١٠٥٠** ـ سنده صحيح فإن شعبة تابع أبا عوانة، وقد صححه موقوفاً الحافظ ابن حجر كما سيأتي، وروي مرفوعاً، ولا يصح رفعه عن أبي إسحاق.

والحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ١٠٢ / رقم ٨٥٢٦) من طريق المصنِّف، به مثله.

ورواه مسدد في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (ل ٨٩ / أ) من طريق أبي عوانة، به، ثم قال الحافظ ابن حجر: «موقوف صحيح».

وأخرجه وكيع بن الجراح في «الزهد» (٣ / ٦٩٦ / رقم ٣٩٦) فقال: حدثنا أبي وإسرائيل، عن أبي إسحاق. . . ، فذكره.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص ٥٢٤ / رقم ٥٤٤).

والبغوي في «شرح السنة» (١٣ / ١٥٣ / رقم ٣٥٧٥).

كلاهما من طريق إسرائيل، به، إلا أن في لفظه عندهما زيادة، وهي عند البغوي أطول.

وأخرجه عبدالرزاق في «جامع معمر» الملحق بـ «المصنف» (١١ / ١١٦ / رقم ٢٠٠٧٦) عن معمر، عن أبي إسحاق، به، وفيه زيادة أيضاً.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩ / ٩٨ ـ ٩٩ / رقم ٨٥١٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩ / ٨٤ ـ ٨٥ / رقم ٤٥٥٤).

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥ / رقم ٥٤٥) من طريق عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي، عن أبي إسحاق، به.

فهؤلاء خمسه من الرواة كلهم رووه عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود موقوفاً عليه.

ووافقهم شعبة في الراجح عنه.

فقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٤١٠) من طريق عفان بن مسلم. =

. . . .

= وابن جرير الطبري في مسند علي من «تهذيب الآثار» (ص ١٣٥ / رقم ٢٢٣) من طريق محمد بن جعفر غندر.

كلاهما عن شعبة، عن أبي إسحاق، به موقوفاً مثل رواية الخمسة الماضين.

وخالفهم بهز بن أسد، فرواه عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

ومحمد بن جعفر غندر أثبت الناس في شعبة، وكان صاحب كتاب، فروايته أرجح من رواية بهز، فكيف وقد وافقه عفان بن مسلم؟ وقد يكون الخطأ ممن هو دون بهز، والله أعلم.

وقد ذكر الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢ / ١١٢) أن إسحاق ابن راهويه رواه في «مسنده» من طريق وهب بن جرير، عن شعبة، ولم يذكر كامل الرواية لنعلم هل روايته موافقة لرواية بهز، أو لرواية عفان وغندر؟ ولكن ظاهر صنيعه أنها موافقة لرواية بهز، فإنه عطفها على رواية الحاكم المرفوعة بقوله: «وكذلك رواه إسحاق. . .»، إلا أن هذا غير كافٍ في احتسابها كذلك، لاحتمال أن يكون العطف للطريق نفسه، لا للرفع.

وعلى فرض التسليم بأنه وافقه، فالرواية السابقة أرجح لما تقدم.

وخالف هؤلاء جميعاً إدريس الأودي وموسى بن عقبة، فروياه عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود مرفوعاً.

أما رواية إدريس الأودي فأخرجها الدارمي في «سننه» (٢ / ٢١٠ / رقم ٢٧١٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ٩٩ / رقم ٨٥٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ١٢٧)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩ / ٨٣ - ٨٤ / رقم ٤٤٥٣)، وفي لفظه زيادة.

وأما رواية موسى بن عقبة فأخرجها ابن ماجه في «سننه» (١ / ١٨ / رقم =

. . . .

= ٤٦) في المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل، وابن جرير في الموضع السابق من «تهذيب الآثار» برقم (٢٢٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» برقم (٨٥١٩)، وفي لفظه زيادة.

والرواية الموقوفة أرجح لكثرة من رواها ولكون بعضهم من أوثق الناس في أبي إسحاق كشعبة وإسرائيل بن يونس، وقد تكون رواية إدريس الأودي ورواية موسى بن عقبة عن أبي إسحاق بعد تغيره، فإني لم أجد من نص على أنهما رويا عنه قبل التغير، والله أعلم.

تنبيه: أخرج مسلم في «صحيحه» (١٦ / ١٥٩ - بشرح النووي) في كتاب البر والصلة، باب تحريم النميمة، من طريق محمد بن المثنى ومحمد بن بشار، عن محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود قال: إن محمداً ﷺ قال: «ألا أنبئكم ما العَضْهُ؟ هي النميمة: القالة بين الناس»، وإن محمداً ﷺ قال: «إن الرجل يصدق حتى يكتب صِدِّيقاً، ويكذب حتى يكتب كذاباً». أ. هـ.

وهـذا اللفظ جاء زيادة في بعض طرق الحديث الذي معنا، وادعى أبو مسعود الدمشقي رحمه الله أن مسلماً أخرج هذا الحديث الذي معنا زيادة في طريق محمد بن المثنى ومحمد بن بشار.

قال النووي في «شرحه» (١٦ / ١٦١): «واعلم أن الموجود في جميع نسخ البخاري ومسلم ببلادنا وغيرها: أنه ليس في متن الحديث إلا ما ذكرناه، وكذا نقله القاضي عن جميع النسخ، وكذا نقله الحميدي. ونقل أبو مسعود الدمشقي عن كتاب مسلم في حديث ابن مثنى وابن بشار زيادة: «وإن شر الروايا روايا الكذب، وإن الكذب لا يصلح منه جد ولا هزل، ولا يعد الرجل صبيه ثم يخلفه». وذكر أبو مسعود أن مسلماً روى هذه الزيادة في كتابه، وذكرها أيضاً أبو بكر البرقاني في هذا الحديث. قال الحميدي: وليست عندنا في كتاب مسلم». أ. هـ.

[الآية (١٢٢): قوله تعالى:

﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾]

١٠٥١ ـ حدثنا سعيد، نا سفيان، عن سليمان الأَحْوَل[١]، عن عكرمة، قال[٢]: سمعته يقول: لما نزلت: **﴿إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم﴾ قال المنافقون: قد بقي من الناس ناس لم ينفروا، فهلكوا، وكان قوم تخلفوا ليتفقهوا ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم، فنزل العذر لأولئك: ﴿فلولا[٣] نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم﴾، (وأنزل)[٤] الله في أولئك: ﴿والذين يحاجون في الله من بعد ما استجيب له حجتهم داحضة عند ربهم﴾[٥].**

---

(١) تقدم في الحديث [٤٧] أنه ثقة ثقة.

(٢) أي: قال سليمان الأحول: سمعت عكرمة.

(٣) في الأصل: «ولولا».

(٤) في الأصل: «فأنزل»، والتصويب من الموضع الآتي من «السنن» للمصنِّف.

(٥) الآية (١٦) من سورة الشورى.

١٠٥١ ـ سنده ضعيف لإرساله، وهو صحيح إلى مرسِلِه عكرمة.

وعزاه في «الدر المنثور» (٤ / ١٩٤ و٣٢٣) لابن جرير وابن المنذر وأبي الشيخ وابن أبي حاتم.

والحديث أعاده المصنف هنا، وكان قد رواه في المطبوع من «سننه» =

[الآية (١٢٧): قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾]

١٠٥٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مسلم بن صُبَيْح، عن ابن عباس، قال: **لا تقولوا: انصرفنا، فإن قوماً انصرفوا صرف الله قلوبهم، ولكن قولوا: قد قضينا الصلاة.**

= بتحقيق الأعظمي (٢ / ٣٤٦ / رقم ٢٨٩٦) كتاب الجهاد، باب جامع الشهادة، وفيه وفي المخطوط عندي (ل ٩٩ / أ) نقص يستدرك مما هنا.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٥٧٠ / رقم ١٧٤٧٦ و١٧٤٧٧).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٤٩ / أ).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، به.

١٠٥٢ ـ سنده صحيح.

وعزاه في «الدر المنثور» (٤ / ٣٢٦) للمصنِّف وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤ / ٥٨٣ / رقم ١٧٥٠٠).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١١٤ / أ).

كلاهما من طريق أبي معاوية، به.

وأخرجه ابن أبي حاتم أيضاً من طريق أحمد بن سنان، عن الأعمش، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٣٨٢) من طريق أبي هلال عمير بن تميم بن يريم.

وكذا ابن جرير برقم (١٧٤٩٨ و١٧٤٩٩) من طريقه وطريق أبي حمزة القصاب. كلاهما عن ابن عباس، به.

[الآية (١٢٨): قوله تعالى:

﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾]

١٠٥٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا (سفيان، عن)[١] عمرو بن دينار، عن يحيى بن جَعْدَة[٢]، قال: **كان عمر رضي الله عنه لا يثبت آية في المصحف حتى يشهد عليها رجلان، فجاءه رجل من الأنصار، فحدثه بالآيتين من آخر سورة التوبة: ﴿لقد جاءكم...﴾ الآية، فقال: لا أسألك عليها بينة؛ كذلك كان رسول الله ﷺ، فأثبته**[٣].

---

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل، ورواية المصنِّف عن عمرو بن دينار دائماً من طريق سفيان بن عيينة، وكذا رواه ابن جرير كما سيأتي.

(٢) تقدم في الحديث [٦٢] أنه لم يسمع من ابن مسعود ولا من أبي الدرداء، فمن باب أولى أن لا يكون سمع من عمر الذي توفي قبلهما.

(٣) يشير إلى أن النبي ﷺ جعل شهادته بشهادة رجلين، ولكن ذلك في آية الأحزاب كما سيأتي.

١٠٥٣ ـ سنده ضعيف للانقطاع بين يحيى بن جعدة وعمر، وجاء عند ابن جرير أن الراوي عن عمر هو عبيد بن عمير، ولكنه لا يثبت، وأصل القصة في «صحيح البخاري»، لكن على أن ذا الشهادتين في آية سورة الأحزاب، لا في التوبة كما سيأتي.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٣٢) من رواية عبيد بن عمير، وعزاه لابن جرير وابن المنذر وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٤ / ٥٨٨ / رقم ١٧٥١٢) من طريق =

. . . .

= شيخه سفيان بن وكيع، قال: حدثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن عبيد بن عمير قال: كان عمر رحمة الله عليه لا يثبت آية في المصحف حتى يشهد رجلان. . .، فذكره، هكذا بجعل عبيد بن عمير مكان يحيى بن جعدة.

وسفيان بن وكيع تقدم في الحديث [٨٦٢] أن حديثه متروك، فلا يعتمد عليه في مخالفة سعيد بن منصور، ولم أجد الحديث عند غير ابن جرير حتى يتضح ما هو مشكل، سوى ما ذكره السيوطي عن ابن المنذر وأبي الشيخ، ولكن كتابيهما مفقودان، وقد يكون عندهما من طريق سفيان بن وكيع أيضاً، والله أعلم.

وأصل القصة في «صحيح البخاري» (٦ / ٢١ ـ ٢٢ / رقم ٢٨٠٧) في الجهاد، باب قول الله عز وجل: ﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه. . .﴾ الآية (٢٣) من سورة الأحزاب، و(٧ / ٣٥٦ / رقم ٤٠٤٩) في المغازي، باب غزوة أحد، و(٨ / ٣٤٤ / رقم ٤٦٧٩) في تفسير سورة التوبة من كتاب التفسير، باب: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم. . .﴾ الآية، و(٨ / ٥١٨ / رقم ٤٧٨٤) في تفسير سورة الأحزاب من كتاب التفسير، باب: ﴿فمنهم من قضى نحبه. . .﴾ الآية، و(٩ / ١٠ و١١ و٢٢ / رقم ٤٩٨٦ و٤٩٨٨ و٤٩٨٩) في فضائل القرآن، باب جمع القرآن، وباب كاتب النبي ﷺ، و(١٣ / ١٨٣ و٤٠٤ / رقم ٧١٩١ و٧٤٢٥) في كتاب الأحكام، باب يستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلاً، وكتاب التوحيد، باب: ﴿وكان عرشه على الماء﴾ ﴿وهو رب العرش العظيم﴾، في قصة جمع القرآن بعد مشورة عمر لأبي بكر رضي الله عنهما بذلك، وتكليف زيد بن ثابت بجمعه، وفيه يقول زيد رضي الله عنه: فتتبعت القرآن أجمعه من العُسُبِ واللِّخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع أحد غيره: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم﴾ حتى خاتمة براءة. وقال: نسخت الصحف في المصاحف، ففقدت آية من سورة الأحزاب كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فلم أجدها إلا مع خزيمة =

[الآية (١٢٩): قوله تعالى:
﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾]

١٠٥٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، نا الأعمش، عن إبراهيم[١]، عن عبدالرحمٰن بن يزيد[٢]، قال: **خرج يريد أن يجاعل في بعث خرج عليه، فأصبح وهو يتجهز، فقلت له: ما لك؟ أليس كنت تريد أن تجاعل؟ قال: بلى، ولكني قرأت البارحة سورة[٣] براءة، فسمعتها تحث على الجهاد.**

ابن ثابت الأنصاري الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته شهادة رجلين، وهو قوله: ﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه﴾. =

(١) هو ابن يزيد النخعي.

(٢) هو ابن قيس النخعي.

(٣) قوله: «سورة» مكرر بالأصل.

١٠٥٤ ـ سنده صحيح.

وقد أعاده المصنف هنا، وكان قد رواه في المطبوع من «سننه» بتحقيق الأعظمي (٢ / ١٥٢ / رقم ٢٣٦٦) كتاب الجهاد، باب ما جاء في الرجل يغزو بالجعل، بمثل ما هنا سواء.

وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٢٤٣) من طريق أبي معاوية.

وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (١٨ / ١٣ ـ ١٤) تعليقاً عن الأعمش، وفيه زيادة.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٣٤٥) من طريق وكيع، عن الأعمش، به.

باب

تفسير سورة يونس عليه السلام

تفسير سورة يونس عليه السلام

[الآية (١٢): قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ﴾]

١٠٥٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، قال: أخبرني محمد بن سُوقَةَ، قال: دخلت مع عون بن عبدالله[1] قصر الكوفة فقلت له: لو رأيتنا زمن الحجاج وأُتي بنا هذا القصر، وبنا من الحُزْن والغمّ؟ فقال لي عون: فَمَرَرْتَ به كَأَنْ لَمْ تَدْعُهُ إلى ضُرٍّ مَسَّكَ؟ اذهب إلى ذلك المكان، واحمد الله عز وجل فيه، واذكر الله. نحو هذا من الكلام قاله سفيان.

---

(١) هو عون بن عبدالله بن عتبة.

١٠٥٥ ـ سنده صحيح.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر» (ص ٣٤ / رقم ٥٥).

ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨ / ٤٧٧ / رقم ٤٢٧٧)، من طريق سفيان بن عيينة، به.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥ / ٧) من طريق سفيان بن عيينة، به، إلا أنه ذكر «ابن عمر» بدلاً من «عون بن عبدالله»، وهذا تصحيف قطعاً، فإن محمد بن سوقة لم يذكروا أنه روى عن أحد من الصحابة سوى أنس بن مالك كما في «تهذيب الكمال» (٢٥ / ٣٣٣).

[الآية (١٦): قوله تعالى:

﴿ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ﴾]

١٠٥٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله، قال: نا حَنْظَلَةُ السَّدُوسي(١)، عن شَهْر بن حَوْشب(٢)، (عن ابن عباس)(٣) أنه كان يقرأ: ﴿قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أنذرتكم به﴾.

[الآية (٢٣): قوله تعالى:

﴿ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾]

١٠٥٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا فرج بن فضالة(٤)، قال:

---

(١) تقدم في الحديث [٤٤٩] أنه ضعيف.

(٢) هو شَهْر بن حوشب الأشعري، الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، صدوق، إلا أنه كثير الإرسال والأوهام كما في «التقريب» (٢٨٤٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٢ / ٥٧٨ ـ ٥٨٩).

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل، فاستدركته من «تفسير ابن جرير» (١٥ / ٤٥)، و«الدر المنثور» (٤ / ٣٤٨) فإن السيوطي عزاه لسعيد هكذا.

١٠٥٦ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال حنظلة وشهر بن حوشب.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٤٨) وعزاه للمصنِّف وابن جرير.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٤٥ / رقم ١٧٥٨٨) من طريق خالد، عن حنظلة، به، إلا أن الإسناد تصحّف هكذا: «خالد بن حنظلة».

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ل١٢٠/أ) من طريق خالد به.

(٤) تقدم في الحديث [١٩] أنه ضعيف.

حدثني ربيعة بن يزيد[١]، عن رجاء بن حَيْوَة[٢]، قال[٣]: إني لفي مسجد مِنَى، إذا قَاصٌّ يَقُصّ، فقال لي رجاء: احفظ هؤلاء الكلمات، فإذا القَاصّ يقول: ثلاث خِلَال هي على مَنْ عمل بهنّ: المكر والبغي والنَّكْثُ؛ قال الله: ﴿يا أيها الناس إنما بغيكم على أنفسكم﴾، : ﴿ولا يحيق المكر السيىء إلا بأهله﴾[٤]، : ﴿فمن[٥] نكث فإنما ينكث على نفسه﴾[٦]، ثم قال: يا أيها الناس، ثلاث خلال لا يعذبكم الله ما عملتم بهن: الشكر لله، والدعاء، والاستغفار، ثم قال: ﴿ما يفعل / الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم﴾[٧]، : ﴿قل ما يعبأ بكم ربي[٨] لولا دعاؤكم﴾[٩]، : ﴿وما [ل ١٤١/ب]

---

(١) هو ربيعة بن يزيد الدمشقي، أبو شعيب الإِيادي، القصير، ثقة عابد كما في «التقريب» (١٩٢٩).

(٢) هو رجاء بن حَيْوَة الكندي، أبو المقدام، ويقال: أبو نصر الفلسطيني، ثقة فقيه كما في «التقريب» (١٩٣٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٩ / ١٥١ - ١٥٧).

(٣) القائل هو ربيعة بن يزيد.

(٤) سورة فاطر، الآية: ٤٣.

(٥) في الأصل: «ومن».

(٦) سورة الفتح، الآية: (١٠).

(٧) سورة النساء، الآية: (١٤٧).

(٨) في الأصل: «ربي بكم».

(٩) سورة الفرقان، الآية: (٧٧).

كان الله معذبهم وهم يستغفرون﴾[١].

[الآية (٢٦): قوله تعالى:
﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾]

١٠٥٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا جرير[٢]، عن منصور[٣]، عن الحكم[٤]، عن علي رضي الله عنه ـ في قوله عز وجل: ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ ـ، قال: الزيادة: غرفة من لُؤْلُؤَة واحدة لها أربعة أبواب، غرفها وأبوابها من لؤلؤة واحدة.

---

(١) سورة الأنفال، الآية: (٣٣).

١٠٥٧ ـ سنده ضعيف لضعف فرج بن فضالة.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٥٣) وعزاه لابن المنذر والبيهقي.

وقد أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢ / ٥٥٤ / رقم ٦٤٦) و(١٢ / ٦٧ ـ ٦٨ / رقم ٦٢٤٧) من طريق المصنِّف به.

(٢) هو ابن عبدالحميد.

(٣) هو ابن المعتمر.

(٤) هو ابن عُتَيبة، تقدم في الحديث [٢٨] أنه ثقة ثبت فقيه، وأنه ولد سنة خمسين للهجرة، أي: بعد وفاة علي رضي الله عنه بعشر سنين، فروايته عنه مرسلة.

١٠٥٨ ـ سنده ضعيف للانقطاع بين الحكم بن عتيبة وعلي رضي الله عنه.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٥٨) وعزاه للمصنِّف =

١٠٥٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا جرير، عن ليث[١]، عن عبدالرحمن بن سابط[٢]، قال: الزيادة: النظر إلى وجه ربهم عز وجل.

= وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والبيهقي في «الرؤية».

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٦٩ / رقم ١٧٦٣٤ و١٧٦٣٥ و١٧٦٣٦) من طريق فضيل بن عياض وعمرو بن أبي قيس الرازي وجرير ابن عبدالحميد.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٢٥ / أ) من طريق عمرو ابن أبي قيس.

ثلاثتهم عن منصور، به.

(١) هو ابن أبي سُلَيم، تقدم في الحديث [٩] أنه صدوق اختلط جداً فلم يتميز حديثه فتُرِك.

(٢) هو عبدالرحمن بن عبدالله بن سابط.

١٠٥٩ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال الليث بن أبي سليم.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٥٩) وعزاه لابن جرير والدارقطني.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٤٢٩ / رقم ١٦٨١٥).

وابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٦٩ / رقم ١٧٦٣٢).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٢٤ / ب).

والدارقطني في «الرؤية» (ص ٣٠٥ / رقم ٢٢١ و٢٢٢).

واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣ / ٥١٢ / رقم ٧٩٥).

جميعهم من طريق جرير بن عبدالحميد، به.

١٠٦٠ ــ حدثنا سعيد، قال: نا جرير، عن قَابُوس بن أبي ظَبْيَان[١]، عن أبيه[٢]، عن علقمة[٣]، قال: سئل عن الزيادة، قال: الحسنة بعشر أمثالها.

١٠٦١ ــ حدثنا سعيد، قال: سمعت سفيان[٤] يقول: ليس في تفسير القرآن اختلاف، إنما هو كلام جامع يراد به هذا وهذا[٥].

---

(١) هو قابوس بن أبي ظَبْيَان ـ واسمه: حصين بن جندب ـ الجَنْبي ـ بفتح الجيم، وسكون النون، بعدها موحّدة ـ، الكوفي، فيه لين كما في «التقريب» (٥٤٨٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣ / ٣٢٧ ـ ٣٣٠).

(٢) هو حصين بن جندب، تقدم في الحديث [٥٨] أنه ثقة.

(٣) هو علقمة بن قيس.

١٠٦٠ ــ سنده فيه قابوس، وتقدم الكلام فيه، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه الأعمش، فروايته تتقوى بهذه المتابعة إن سلم الخبر من تدليس الأعمش، فإنه لم يصرح بالسماع.

وعزاه السيوطي في «الدر» (٤ / ٣٦٠) لابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٧٠ / رقم ١٧٦٣٨) من طريق جرير بن عبدالحميد، به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٢٥ / أ) من طريق الأعمش، عن أبي ظبيان، به.

(٤) يعني ابن عيينة.

(٥) بعد أن أورد المصنِّف هذه النقول عن السلف في تفسير قوله تعالى: ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ بما قد يُشعر باختلافهم في تفسير الآية، ناسب =

[الآية (٥٨): قوله تعالى:

﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾]

١٠٦٢ ــ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالله بن المبارك، قال: نا الأَجْلَح(١)، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أَبْزَى(٢)، عن أبيه(٣)،

= إيراد قول سفيان بن عيينة هذا للدلالة على أن هذا الاختلاف من اختلاف التنوع، لا اختلاف التضاد.

ولعل من المناسب هنا إيراد كلام ابن جرير في تعقيبه على هذه الأقوال حيث قال في «تفسيره» (١٥ / ٧١): «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله تبارك وتعالى وعد المحسنين من عباده على إحسانهم الحسنى: أن يجزيهم على طاعتهم إيَّاه الجنة، وأن تبيض وجوههم، ووعدهم مع الحسنى الزيادة عليها، ومن الزيادة على إدخالهم الجنة: أن يكرمهم بالنظر إليه، وأن يعطيهم غرفاً من لآلىء، وأن يزيدهم غفراناً ورضواناً، كل ذلك من زيادات عطاء الله إياهم على الحسنى التي جعلها الله لأهل جناته، وعمَّ ربنا جل ثناؤه بقوله: ﴿وزيادة﴾ الزيادات على الحسنى، فلم يخصص منها شيئاً دون شيء، وغير مستنكر من فضل الله أن يجمع ذلك لهم، بل ذلك كله مجموع لهم إن شاء الله، فأولى الأقوال في ذلك بالصواب: أن يُعَمّ كما عمَّه عز ذكره» اهـ.

١٠٦١ ــ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٦٠) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر والبيهقي في الرؤية.

(١) هو أَجْلَحُ بن عبدالله بن حُجَيَّة، أبو حُجَيَّة الكندي، صدوق شيعي كما في «التقريب» (٢٨٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢ / ٢٧٥ ـ ٢٨٠).

(٢) هو عبدالله بن عبدالرحمن بن أَبْزَى الخُزَاعي، مولاهم، الكوفي، =

عن أُبَيٍّ بن كعب، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقرأ عليك القرآن»، قال: قلت: سماني لك ربي؟ قال: نعم، فتلا: ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون﴾(١) قال: بكتاب الله وبالإسلام خير مما يجمعون.

= يروي عن أبيه، روى عنه الأجلح الكندي وأسلم المنقري ومنصور بن المعتمر وغيرهم، قال الأثرم: «قلت لأحمد: سعيد وعبدالله أخوان؟ قال: نعم، قلت: فأيهما أحب إليك؟ قال: كلاهما عندي حسن الحديث»، وعلق له البخاري في «صحيحه»، وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات». اهـ. من «تهذيب الكمال» وحاشيته (١٥ / ١٩٤ ـ ١٩٦)، و«تهذيب التهذيب» (٥ / ٢٩٠).

وقد قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٣٤٤٥) عن عبدالله هذا: «مقبول» يعني حيث يتابع، وإلا فليِّن، ولعل الراجح أنه صدوق حسن الحديث إن شاء الله.

(٣) هو عبدالرحمن بن أَبْزَى الخُزَاعي، مولاهم، صحابي صغير، وكان في عهد عمر رضي الله عنه رجلاً، وكان على خراسان لعلي رضي الله عنه. انظر «التقريب» (٣٨١٨).

(١) قوله: «فلتفرحوا» لم تنقط في الأصل، لكن هكذا كان يقرؤها أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه كما في الكتب التي أخرجت هذا الحديث وعُنيت بضبط القراءة ـ كما سيأتي في التخريج ـ، وينظر تعليق ابن جرير على هذه القراءة في «تفسيره» (١٥ / ١٠٨ ـ ١١٠).

وأما قوله تعالى: ﴿يجمعون﴾ فهكذا جاءت منقوطة في الأصل، مع أن بعض طرق هذا الحديث ذكرت أنها منقوطة من فوق: «تجمعون»، ويراجع تعليق ابن جرير أيضاً.

١٠٦٢ ـ سنده حسن لذاته، وأصل الحديث في «الصحيحين» كما =

. . . .

= سيأتي.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٦٦) للمصنِّف وأبي عبيد وابن أبي شيبة وأحمد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن الأنباري في «المصاحف» وأبي الشيخ والحاكم وابن مردويه وأبي نعيم في «الحلية» والبيهقي في «شعب الإيمان».

وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (ص ٧٤ / رقم ٥٤٥).

والبخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ١٧٢ / رقم ٥٣٦ و٥٣٧).

وأبو داود في «سننه» (٤ / ٢٨٤ ـ ٢٨٥ / رقم ٣٩٨١) في الحروف والقراءات.

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٣١ / ب).

وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ٢٥١).

والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٢٤٠).

جميعهم من طريق عبدالله بن المبارك، به، ولم يعن شيء من هذه الكتب بضبط القراءة سوى ما جاء في «خلق أفعال العباد» للبخاري و«سنن أبي داود».

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢ / ٣٤٠ ـ ٣٤١).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠ / ٥٦٤ / رقم ١٠٣٥٥) و(١٢ / ١٤١ / رقم ١٢٣٦٢) من طريق عبدالله بن نمير.

وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٢١٥ / رقم ٥٤ ـ ٥٥).

والإمام أحمد في «المسند» (٥ / ١٢٢ ـ ١٢٣) من طريق يحيى بن سعيد القطان.

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ١٠٩ / رقم ١٧٦٨٨) من طريق هشيم بن بشير.

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢ / ١٦٩ ـ ١٧٠ / رقم ٧٥٠) من طريق ابن أبي شيبة السابق عن ابن نمير، ومن طريق عيسى بن يونس. =

. . . .

= جميعهم عن الأجلح، به، وهي عند أبي عبيد بالتاء: «فلتفرحوا»، و: «تجمعون»، ونصّ على ذلك فقال: «هكذا القراءة بالتاء».

وأخرجه ابن سعد في الموضع السابق.

والإمام أحمد في «المسند» (٥ / ١٢٣).

والبخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ١٧٢ / رقم ٥٣٥).

وأبو داود في الموضع السابق برقم (٣٩٨٠).

والحاكم في «المستدرك» (٣ / ٣٠٤).

ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥ / ٥٣٤ / رقم ٢٣٥٦).

وأخرجه أبو نعيم في الموضع السابق من «الحلية» و «معرفة الصحابة» برقم (٧٤٩ و٧٥١ و٧٥٢).

جميعهم من طريق سفيان الثوري، عن أسلم المنقري، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى، به.

وأشار الترمذي في «سننه» (٥ / ٧١١) في فضائل أُبَيّ رضي الله عنه من كتاب المناقب لطريق عبدالله بن عبدالرحمن هذه.

وأصل الحديث في «الصحيحين».

فقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧ / ١٢٧ / رقم ٣٨٠٨) في مناقب أُبَيٍّ رضي الله عنه من كتاب مناقب الأنصار، و(٨ / ٧٢٥ و٧٢٦ / رقم ٤٩٥٩ و٤٩٦٠ و٤٩٦١) في تفسير سورة: ﴿لم يكن﴾ من كتاب التفسير.

ومسلم في «صحيحه» (١ / ٥٥٠ / رقم ٢٤٥ و٢٤٦) في صلاة المسافرين، باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل.

كلاهما من طريق قتادة، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال لأُبَيّ: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك»، قال: آلله سمّاني لك؟ قال: «الله سمّاك لي»، قال: فجعل أُبَيّ يبكي. =

١٠٦٣ ـ حدثنـا سعيد، قال: نا جرير[١]، عن منصور[٢]، عن مجاهد، عن ابن عباس ـ في قوله: **﴿قل بفضل الله وبرحمته فبـذلـك فليفـرحـوا هو خير مما يجمعون﴾** ـ، قال: **بكتاب الله وبالإسلام خير مما يجمعون.**

١٠٦٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، قال: نا حجاج ابن أَرْطَأَةَ[٣]، عن عطيّة[٤]، عن أبي سعيد الخُدري، قال: **بفضل الله وبرحمته إِذْ جعلهم من أهله**[٥].

= وفي بعض الروايات: إن الله أمرني أن أقرأ عليك: ﴿لم يكن الذين كفروا﴾».

(١) هو ابن عبدالحميد.

(٢) هو ابن المعتمر.

١٠٦٣ ـ سنده صحيح.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٦٧) وعزاه للمصنِّف وابن المنذر والبيهقي.

وقد أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥ / ٥٣٥ / رقم ٢٣٥٧) من طريق المصنف، به، إلا أنه سقط من الإسناد ذكر جرير ومنصور، فجاء الحديث من رواية سعيد بن منصور، عن مجاهد.

(٣) تقدم في الحديث [١٧٠] أنه صدوق كثير الخطأ والتدليس.

(٤) هو ابن سعد العَوْفي، تقدم في الحديث [٤٥٤] أنه ضعيف ويدلِّس تدليساً قبيحاً من أنواع تدليس الشيوخ؛ فيحدث عن أبي سعيد موهماً أنه الخدري، وهو يعني محمد بن السائب الكلبي.

(٥) يوضحه لفظ باقي المخرجين الآتي. =

١٠٦٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، عن جُوَيْبر(١)، عن الضَّحَّاك، قال: بفضل الله: القرآن، وبرحمته: الإسلام.

[الآية (٦٤): قوله تعالى:

﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ...﴾]

١٠٦٦ ـ حدثنـا سعيد(٢)، قال: نا سفيان، عن محمد بن

= ١٠٦٤ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال حجاج وعطية.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠ / ٥٠١ / رقم ١٠١١٥)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥ / ٥٣٦ / رقم ٢٣٦٠).

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ١٠٦ / رقم ١٧٦٦٨).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٣١ / أ وب).

ثلاثتـهم من طريق أبي معـاوية، به بلفظ: «فضـل الله»: القـرآن، و«رحمته»: أن جعلكم من أهله.

وأخـرجـه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص٢٤ / رقم ٢٠ ـ ٢١) من طريق الحسين بن الحسن بن عطية، عن أبيه، عن جده عطية، عن ابن عباس، به مثل سابقه.

(١) هو ابن سعيد، تقدم في الحديث [٩٣] أنه ضعيف جداً، لكن روايته للتفسير عن الضحاك تساهل العلماء في روايتها كما أوضحت ذلك في المقدمة (ص ٢٠٢ / ق).

١٠٦٥ ـ سنده ضعيف جداً لما تقدم عن حال جويبر، وروايته هذه من التفسير الذي يرويه عن الضحاك وتساهل العلماء في روايته.

وقول الضحاك هذا أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥ / ٥٣٧ / رقم ٢٣٦٢) من طريق المصنِّف.

(٢) هذا الحديث والأحاديث الثلاثة بعده رقم [١٠٦٧ و١٠٦٨ و١٠٦٩] =

المُنْكَدِر، سمع عطاء بن يَسَار يخبر عن رجل من أهل مصر، قال: سألت أبا الدَّرْدَاء عن قول الله عز وجل: ﴿لهم البشرى في الحياة الدنيا﴾، قال: ما سألني عنها أحد قبلك منذ سألتُ النبي ﷺ عنها، إلا رجل واحد، / قال: «هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل المسلم أو تُرى له». [ل ١٤٣/أ]

= جعلها المصنِّف آخر السورة، فلعله استدركها بعد أن فرغ من تفسير السورة ثم ألحقها، وإنما قدمتها هنا مراعاة لترتيب الآيات.

١٠٦٦ ـ سنده ضعيف لإبهام الراوي عن أبي الدرداء رضي الله عنه، ولكن يشهد له الحديثان الآتيان برقم [١٠٦٨ و١٠٦٩] فإنهما صحيحان.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٧٤) للمصنِّف وابن أبي شيبة وأحمد والترمذي والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي في «شعب الإيمان».

وقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦ / ٤٤٧).

والترمذي (٤ / ٥٣٤ / رقم ٢٢٧٣) في الرؤيا، باب قوله: ﴿لهم البشرى في الحياة الدنيا﴾، و(٥ / ٢٨٦ ـ ٢٨٧ / رقم ٣١٠٦) في تفسير سورة يونس من كتاب التفسير.

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ١٢٨ ـ ١٢٩ / رقم ١٧٧٢٣ و١٧٧٢٤).

وابن أبي حاتم (٤ / ل ١٣٤ / ب).

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، عن محمد بن المنكدر، به.

ورواه أبو صالح ذكوان السمّان عن عطاء بن يسار، وروايته الآتية.

وذكر الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢ / ١٣٣) أن أبا داود =

١٠٦٧ ـ حدثنا سعيد(١)، قال: نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح(٢)، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدَّرْدَاء، قال: **سأله رجل عن هذه الآية: ﴿لهم البشرى في الحياة الدنيا﴾، قال: لقد سألت عن شيء ما سمعتُ أحداً سأل عنه بعد رجل سأل رسول الله ﷺ، فقال له: «هي الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له، فهي بشراه في الحياة الدنيا، وبشراه في الآخرة: الجنة».**

= الطيالسي وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه وأبا يعلى الموصلي رووه في «مسانيدهم»، وأن الطبراني أخرجه في «معجمه» من طريق ابن راهويه.

(١) هذا الحديث والحديث قبله والحديثان بعده جعلها المصنِّف آخر السورة، فقدمتها مراعاة لترتيب الآيات، وانظر التعليق على الحديث السابق.

(٢) هو ذكوان السَّمَّان.

١٠٦٧ ـ سنده ضعيف لإبهام الراوي عن أبي الدرداء، ولكن يشهد له الحديثان الآتيان برقم [١٠٦٨ و١٠٦٩] فإنهما صحيحان.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦ / ٤٤٧ و٤٥٢).

وابن جرير الطبري (١٥ / ١٢٨ / رقم ١٧٧٢٢).

وابن أبي حاتم (٤ / ل ١٣٤ ب و١٣٥ أ).

ثلاثتهم من طريق أبي معاوية، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١ / ٥١ / رقم ١٠٥٠١)، والإمام أحمد في «المسند» (٦ / ٤٤٥ و٤٤٧)، وابن جرير (١٥ / ١٢٤ ـ ١٢٥ و١٣٤ ـ ١٣٥ / رقم ١٧٧١٧ و١٧٧٣٣ و١٧٧٣٤ و١٧٧٣٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥ / ٤٢٠ / رقم ٢١٨٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩ / ٤٥ =

. . . .

= / رقم ٤٤٢٠)، من طرق عن الأعمش، عن أبي صالح، به، إلا أن إحدى الطرق عند ابن جرير يرويها جرير بن عبدالحميد عن الأعمش، وسقط منها الراوي المبهم، فجاء الحديث من رواية عطاء بن يسار، عن أبي الدرداء.

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (١ / ١٩٣ / رقم ٣٩١).

ومن طريقه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٦٩٩).

ومن طريقهما البيهقي في «شعب الإيمان» (٩ / ٤٦ / رقم ٤٤٢١).

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦ / ٤٤٧).

والترمذي (٥ / ٢٨٧ / رقم ٣١٠٦) في تفسير سورة يونس من كتاب التفسير.

وابن جرير في الموضع السابق من تفسيره برقم (١٧٧٣٧).

والحاكم في «المستدرك» (٤ / ٣٩١).

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة يرويه عن عمرو بن دينار، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي صالح، به، ثم ذكر سفيان أنه لقي عبدالعزيز بن رفيع فحدثه به، وسقط من سند الحاكم ذكر الرجل المبهم.

ورواه عاصم بن أبي النَّجود، عن أبي صالح، عن أبي الدرداء، فأسقط عطاء بن يسار والرجل المبهم.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١ / ٥٢ / رقم ١٠٥٠٣)، والترمذي في الموضع السابق، وابن جرير برقم (١٧٧٣٥ و١٧٧٤١).

وعاصم متكلم في حفظه كما في ترجمته في الحديث [١٧]، وقد أخطأ في هذا الحديث، والصواب رواية الأعمش وعبدالعزيز بن رفيع.

والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٨٨ ـ ٨٩ / رقم ١٧٦٠) معلقاً عن الأعمش، وذكر أنه سأل أباه عن هذا الشيخ الذي من أهل مصر، فقال: «لا يعرف».

١٠٦٨ ـ حدثنا سعيد[1]، قال: نا حماد بن زيد، عن عثمان ابن (عبيد)[2] الرَّاسِبيّ، قال: حدثني أبو الطُّفَيْل عامر بن وَاثِلَةَ[3]، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نبوة بعدي إلا المبشِّرات»، فقيل: يا رسول الله، وما المبشِّرات؟ قال: «الرؤيا الصالحة».

(١) هذا الحديث والحديثان قبله والحديث الآتي بعده جعلها المصنف آخر السورة، وإنما قدمتها مراعاة لترتيب الآيات، وانظر التعليق على الحديث رقم [١٠٦٦].

(٢) في الأصل: «عثمان بن أبي عبيد»، والتصويب من مصادر الترجمة والتخريج. وهو عثمان بن عبيد الرَّاسِبي، يروي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، ويروي عنه حماد بن زيد ومهدي بن ميمون، وهو ثقة؛ وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: «مستقيم الأمر»، وذكره ابن حبان في «الثقات». انظر «الجرح والتعديل» (٦ / ١٥٨ / رقم ٨٧١)، و«الثقات» لابن حبان (٥ / ١٥٩)، و«تعجيل المنفعة» (٢ / ٦ ـ ٧ / رقم ٧٢٦).

(٣) صحابي صغير ولد عام أُحُد، وأدرك ثماني سنين من حياة النبي ﷺ، وهو آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ؛ قال الدارقطني: «رأى النبي ﷺ وصحبه، أما السماع فالله أعلم»، ويرى ابن معين وابن عدي أنه روى عن النبي ﷺ. انظر «تهذيب الكمال وحاشيته» (١٤ / ٧٩ ـ ٨٢).

١٠٦٨ ـ سنده ظاهره الصحة، ولكنه معلول، وصوابه: أن أبا الطفيل يرويه عن حذيفة، وهو صحيح عن النبي ﷺ.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٧٥) للمصنِّف وأحمد وابن مردويه.

وقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥ / ٤٥٤).

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٦ / ٢٤١)، وفي «الأوسط» كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي (٢ / ١٣٥).

=

. . . .

= كلاهما من طريق حماد بن زيد، به.

وتابع حماد بن زيد مهدي بن ميمون، ولكن اختُلف عليه.

فأخرجه أبو يعلى في «مسنده» والطبراني في «المعجم الكبير» كما في «تخريج الكشاف» (٢ / ١٣٥)، كلاهما من طريق عبدالله بن محمد بن أسماء، عن مهدي بن ميمون، عن عثمان بن عبيد، عن أبي الطفيل، به.

وخالفه أبو سلمة التبوذكي موسى بن إسماعيل وأبو عاصم النبيل الضحّاك ابن مخلد وعبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي، فرووه عن مهدي بن ميمون، وجعلوا واسطة بين أبي الطفيل والنبي ﷺ.

أما رواية موسى بن إسماعيل فأخرجها البخاري في الموضع السابق من «تاريخه الكبير»، عنه، عن مهدي بن ميمون، عن عثمان بن عبيد، عن أبي الطفيل قال: بلغني عن النبي ﷺ. . .، فذكره هكذا بإبهام الواسطة.

وأما رواية أبي عاصم النبيل فأخرجها البزار في «مسنده» (٧ / ٢٣٠ / رقم ٢٨٠٤) من طريق محمد بن المثنى.

والطبراني في «الكبير» (٣ / ٢٠٠ / رقم ٣٠٥١) من طريق الحسن بن علي الحلواني.

كلاهما عن أبي عاصم، عن مهدي بن ميمون، عن عثمان بن عبيد، عن أبي الطفيل، عن حذيفة، عن النبي ﷺ، به، وفي رواية الطبراني التصريح بأنه حذيفة بن أسيد، وأما رواية البزار ففيها «حذيفة» مهملاً، واجتهد البزار فأورده في مسند حذيفة بن اليمان، والأظهر أن رواية الطبراني أولى، وسواء كان ابن اليمان أو ابن أسيد؛ فكلاهما صحابي.

وأما رواية عبيدالله بن عبدالمجيد فأخرجها البزار في الموضع السابق برقم (٢٨٠٥).

فتبين بهذا أن رواية موسى وأبي عاصم وعبيدالله أرجح من رواية ابن أسماء =

١٠٦٩ ـ حدثنا سعيد(١)، قال: نا سفيان، قال: حدثني سليمان بن سُحَيْم(٢)، عن إبراهيم بن عبدالله بن مَعْبَد بن عباس(٣)،

= في إثبات الواسطة.

ورواية مهدي بن ميمون أرجح من رواية حماد بن زيد لثلاثة أمور:

١ ـ لم يقع تصريح أبي الطفيل بسماعه الحديث من النبي ﷺ.

٢ ـ معظم روايات أبي الطفيل عن النبي ﷺ بواسطة، بل هناك من شك في سماعه من النبي ﷺ كما سبق في ترجمته، وهذا يغلب جانب وجود الواسطة.

٣ ـ لم يكن حماد بن زيد صاحب كتاب، وكان قد كفَّ بصره، وكان كثير الشك، فإذا شك قصر في الأسانيد؛ قال يعقوب بن شيبة: «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكان ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع؛ كثير الشك بتوقِّيه، وكان جليلاً لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحياناً يذكر فيرفع الحديث، وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه» اهـ. من «التهذيب» (٣ / ١١).

أمـا اختـلاف موسى بن إسمـاعيل مع أبي عاصم وعبيدالله في تسمية الواسطة فلا يؤثر؛ فإن رواية أبي عاصم وعبيدالله مبيِّنة لما أُجمل في رواية موسى.

فالصواب في الحديث أنه من رواية عثمان بن عبيد، عن أبي الطفيل، عن حذيفة، عن النبي ﷺ.

وهذا سند صحيح، والله أعلم.

(١) هذا الحديث والأحاديث الثلاثة قبله جعلها المصنِّف آخر السورة، وإنما قدمتها مراعاة لترتيب الآيات، وانظر التعليق على الحديث رقم [١٠٦٦].

(٢) هو سليمان بن سُحَيْم أبو أيوب المدني، ثقة وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي، وقال الإمام أحمد: «ليس به بأس». انظر «تهذيب الكمال» و«حاشيته» (١١ / ٤٣٣ ـ ٤٣٥).

(٣) هو إبراهيم بن عبدالله بن مَعْبَد بن عباس بن عبدالمطلب الهاشمي، =

عن أبيه[١]، عن ابن عباس، قال: كشف رسول الله ﷺ السِّتَارة والناس صفوف خلف أبي بكر رضي الله عنه فقال: «إنه لم يبق من مبشِّرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له، ألا إني نُهيت أن أقرأ راكعاً أو ساجداً، فأما الركوع، فعظموا الرب (فيه)[٢]، وأما السجود، فاجتهدوا في الدعاء فَقَمِنٌ[٣] أن يستجاب لكم».

= المدني، أخرج له مسلم هذا الحديث في «صحيحه»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦ / ٦)، وقال ابن حجر في «التقريب» (٢٠٣): «صدوق»، وانظر «تهذيب الكمال» (٢ / ١٣٠).

(١) هو عبدالله بن مَعْبَد بن العباس بن عبدالمطلب العباسي، المدني، ثقة قليل الحديث. «التقريب» (٣٦٥٧) وانظر «تهذيب الكمال» (١٦ / ١٦٥ - ١٦٧).

(٢) في الأصل: «فيها»، والتصويب من الموضع الآتي من «صحيح مسلم» حيث روى الحديث من طريق المصنِّف.

(٣) أي: خَلِيقٌ وجَدِير كما في «النهاية» (٤ / ١١١).

١٠٦٩ ـ حديث صحيح أخرجه مسلم في «صحيحه» (١ / ٣٤٨ / رقم ٢٠٧) في كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، من طريق المصنف وابن أبي شيبة وزهير بن حرب، ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة، به.

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١ / ١١١)، وفي «المسند» (ص ٣٤٨).

ومن طريقه أبو عوانة في «مستخرجه» (٢ / ١٨٧).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢ / ١٤٥ - ١٤٦ / رقم ٢٨٣٩).

ومن طريقه أبو عوانة في الموضع السابق.

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (١ / ٢٢٨ / رقم ٤٨٩). =

. . . .

= ومن طريقه أبو عوانة أيضاً.

والبيهقي في «سننه» (٢ / ٨٧ ـ ٨٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٢٤٨ ـ ٢٤٩) و(٢ / ٤٣٦ ـ ٤٣٧)، و(١١ / ٥٢ / رقم ١٠٥٠٥).

والإمام أحمد في «المسند» (١ / ٢١٩).

والدارمي في «سننه» (١ / ٢٤٦ و٢٤٧ / رقم ١٣٣١ و١٣٣٢).

وأبو داود في «سننه» (١ / ٥٤٥ ـ ٥٤٦ / رقم ٨٧٦) في الصلاة، باب في الدعاء في الركوع والسجود.

وابن ماجه في «سننه» (٢ / ١٢٨٣ / رقم ٣٨٩٩) في تعبير الرؤيا، باب: الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له.

والنسائي في «سننه» (٢ / ١٨٩ ـ ١٩٠) في التطبيق، باب تعظيم الرب في الركوع، وفي نفس الكتاب والباب من «الكبرى» (١ / ٢١٨ / رقم ٦٣٣).

وابن الجارود في «المنتقى» (١ / ١٨٨ / رقم ٢٠٣).

وأبو يعلى في «مسنده» (٤ / ٢٧٥ / رقم ٢٣٨٧).

وابن خزيمة في «صحيحه» (١ / ٢٧٦ و٣٠٣ و٣٣٦ / رقم ٥٤٨ و٥٩٩ و٦٧٤).

وأبو عوانة في الموضع السابق من «مستخرجه».

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٢٣٣ ـ ٢٣٤).

وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» (٥ / ٢٢٢ و٢٢٧ ـ ٢٢٨ / رقم ١٨٩٦ و١٩٠٠)، و(١٣ / ٤١٠ / رقم ٦٠٤٥).

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، به.

وأخرجه الشافعي في الموضعين السابقين من طريق إبراهيم بن محمد الأسلمي، عن سليمان بن سحيم، به. =

[الآية (٨٥): قوله تعالى:

﴿فَقَالُواْ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾]

١٠٧٠ ـ حدثنا سعيد[(١)]، قال: نا سفيان، عن ابن أبي نجيح[(٢)]، عن مجاهد ـ في قوله عز وجل: ﴿ربنا لا تجعلنا فتنة

= وأخرجه الدارمي أيضاً برقم (١٣٣٢).

ومسلم أيضاً برقم (٢٠٨).

والنسائي (٢ / ٢١٧ ـ ٢١٨) في التطبيق، باب الأمر بالاجتهاد في الدعاء في السجود، وهو في نفس الكتاب والباب من «الكبرى» (١ / ٢٣٦ / رقم ٧٠٧).

وابن خزيمة في المواضع السابقة.

وابن حبان كما في «الإحسان» (١٣ / ٤١٠ ـ ٤١١ / رقم ٦٠٤٦).

والبيهقي في «سننه» (٢ / ١١٠).

جميعهم من طريق إسماعيل بن جعفر، عن سليمان بن سحيم، به.

وأخرجه أبو عوانة أيضاً في الموضع السابق من طريق عبدالعزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي عن سليمان بن سحيم، به.

وأخرجه ابن خزيمة أيضاً (١ / ٣٠٣ ـ ٣٠٤ / رقم ٦٠٢) من طريق ابن جريج، عن إبراهيم بن عبدالله بن معبد، به.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٧٥) للمصنِّف وابن أبي شيبة وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن مردويه.

(١) هذا الحديث والذي بعده في الأصل متأخران عن الأحاديث الثلاثة الآتية برقم [١٠٧٢ و١٠٧٣ و١٠٧٤]، فقدمتهما مراعاة لترتيب الآيات.

(٢) هو عبدالله، تقدم في الحديث [١٨٤] أن روايته للتفسير عن مجاهد صحيحة.

للقوم الظالمين﴾ -، قال: لا تُسَلِّطْهم علينا فيفتنونا(١).

١٠٧١ - حدثنا سعيد(٢)، قال: نا سفيان، عن إبراهيم بن

---

(١) قوله: «فيفتنونا» وضع عليها إشارة إلحاق، ولم يُكتب شيء في الهامش، ولعل للكلام بقية يفهم من ألفاظ المخرِّجين كما سيأتي.

١٠٧٠ - سنده صحيح، وروي عن ابن أبي نجيح ومجاهد من غير هذا الوجه بمعنى آخر.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٨٢) للمصنِّف وعبدالرزاق ونعيم ابن حماد في «الفتن» وأبي الشيخ.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٢٩٧).

ونعيم بن حماد في «الفتن» (١ / ١٤٤ / رقم ٣٦٠).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ١٦٩ / رقم ١٧٧٨٦ - ١٧٧٨٨) من طريق عبدالرزاق وغيره.

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة، به، ولفظ نعيم: لا تسلطهم علينا حتى يفتنونا، فيفتتنوا بنا.

والأثر في «تفسير مجاهد» (ص ٢٩٥ - ٢٩٦) من رواية ورقاء بن عمر، عن ابن أبي نجيح، به بلفظ: لا تعذبنا بأيدي قوم فرعون فيقولون: لو كانوا على حق ما عُذبوا بأيدينا ولا سُلِّطنا عليهم، فيفتتنون بنا، ولا بعذاب من عندك.

ومن طريق ورقاء أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٤٠ / أ).

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» أيضاً برقم (١٧٧٨٩) من طريق شبل، عن ابن أبي نجيح، به نحو لفظ ورقاء.

وبنحوه أيضاً أخرجه ابن جرير برقم (١٧٧٩٠ و١٧٧٩١) من طريق ابن جريج والقاسم بن أبي بزّة، كلاهما عن مجاهد، به.

(٢) أوضحت في التعليق على الحديث السابق أني قدمته وهذا الحديث على الأحاديث الثلاثة الآتية مراعاة لترتيب الآيات.

مَيْسَرَةَ، عن طاوُس، قال: كنا مع ابن عباس، فابْتَرَكَ رجل من الأمراء يقال له الهَزْهَاز، فتطاول حتى ما رأيت في البيت أطول منه، فقال له ابن عباس: يا هزهاز، (لا تكن)[1] فتنة للقوم الظالمين، فتقاصر حتى ما رأيت في البيت أحداً أقصر منه.

[الآية (٨٧): قوله تعالى:

﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً ﴾]

١٠٧٢ ـ حدثنا سعيد[2]، قال: نا سفيان، عن ابن أبي نَجِيح[3]، عن مجاهد ـ في قوله عز وجل: ﴿واجعلوا بيوتكم قبلة﴾ ـ، قال: كانوا لا يصلون إلا في البِيَع، فقيل لهم: صلُّوا في بيوتكم من مخافة فرعون.

---

(١) في الأصل: «لا تكون».

١٠٧١ ـ سنده صحيح.

(٢) هذا الحديث والحديثان بعده في الأصل متقدمات على الحديثين السابقين، فأخَّرتها مراعاة لترتيب الآيات، وانظر التعليق على الحديث رقم [١٠٧٠].

(٣) هو عبدالله، تقدم في الحديث [١٨٤] أن روايته للتفسير عن مجاهد صحيحة.

١٠٧٢ ـ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٨٣) للمصنِّف وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

=

١٠٧٣ ــ حدثنا سعيد، قال: نا جرير[١]، عن منصور[٢]، عن إبراهيم[٣]، قال: خافوا، فأمروا أن يصلوا في بيوتهم.

= وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ١٧٢ / رقم ١٧٧٩٩).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٤١ / أ).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، به.

وهو في «تفسير مجاهد» (ص ٢٩٦) من رواية ورقاء عن ابن أبي نجيح.

وأخرجه ابن جرير (٥ ١ / ١٧٤ / رقم ١٧٨١٢) من طريق شبل، عن ابن أبي نجيح.

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٢٨ / رقم ٣٤٩) عن منصور، عن مجاهد.

وأخرجه ابن جرير (١٥ / ١٧٣ / رقم ١٧٨٠٠) من طريق ليث بن أبي سُلَيم، عن مجاهد.

(١) هو ابن عبدالحميد.

(٢) هو ابن المعتمر.

(٣) هو ابن يزيد النخعي.

١٠٧٣ ــ سنده صحيح.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ١٧٢ / رقم ١٧٧٩٦).

وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٢٣١).

كلاهما من طريق جرير، به.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٧٧٩٧ و١٧٨٠٣ و١٧٨٠٥) من طريق سفيان الثوري وإسرائيل بن يونس، كلاهما عن منصور، به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٤١ / أ) من طريق سفيان ابن عيينة، به.

١٠٧٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا جرير، عن منصور، قال: كان ناس مختبئين في زمن الحَجَّاج في عليَّة عن يمين المسجد فوق بيت، وكانوا يصلُّون مع الإمام المكتوبة ويأتمُّون به، فسألت إبراهيم عن ذلك، فقال: يجزئهم.

[الآيتان (٨٨ و ٨٩): قوله تعالى:

﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا...﴾ **إلى قوله تعالى:** ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾]

١٠٧٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو مَعْشَر(١)، عن محمد بن كعب(٢)، قال: قال موسى: ﴿ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا﴾ - إلى قوله: ﴿العذاب الأليم﴾ - قال الله عز وجل: ﴿قد أجيبت دعوتكما﴾، قال: كان موسى يدعو وهارون

١٠٧٤ ـ سنده صحيح.

ولم أجد من أخرجه عن إبراهيم، لكن في كتاب «الآثار» لمحمد بن الحسن الشيباني (ص ٢٣ / رقم ١١٤ و١١٥) من روايته عن أبي حنيفة، عن حماد ابن أبي سليمان قال: سألت إبراهيم عن المؤذنين يؤذنون فوق المسجد، ثم يصلون فوق المسجد، قال: يجزئهم.

وعن حماد، عن إبراهيم في الرجل يكون بينه وبين الإمام حائط، قال: حسن، ما لم يكن بينه وبين الإمام طريق أو نساء.

(١) هو نجيح بن عبدالرحمن، تقدم في الحديث [١٦٧] أنه ضعيف.

(٢) هو القُرظي.

يُؤَمِّن، والداعي والمُؤَمِّن شريكان.

[الآية (٩٤): قوله تعالى:

﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ ﴾]

١٠٧٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عَوَانة[١]، عن أبي بِشْر[٢]، عن سعيد بن جبير ـ في قوله: ﴿فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك﴾ ـ، قال: ما شك ولا سأل.

١٠٧٥ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال أبي معشر.

وعزاه السيوطي في «الدر» (٤ / ٣٨٥) للمصنِّف وحده.

وأخرجه ابن جرير (١٥ / ١٨٦ / رقم ١٧٨٤٩ و١٧٨٥٠) من طريق موسى ابن عبيدة، وشيخ مجهول، عن محمد بن كعب قال: دعا موسى وأمَّن هارون.

وكلا الطريقين يرويهما ابن جرير عن شيخه سفيان بن وكيع، وتقدم في الحديث [٨٦٢] أنه صدوق، إلا أن حديثه ساقط بسبب ورّاقه الذي أدخل عليه ما ليس من حديثه، ومع ذلك فموسى بن عبيدة ضعيف كما في الحديث [٣١].

(١) هو وضّاح بن عبدالله.

(٢) هو جعفر بن إياس.

١٠٧٦ ـ سنده صحيح.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٢٠٢ / رقم ١٧٨٩١) من طريق أبي عوانة، به.

ورواه هُشيم بن بشير عن أبي بشر في الطريق الآتية.

١٠٧٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، ومنصور(١)، عن الحسن، قالا(٢): لم يشك ولم يسأل.

---

(١) وهو ابن زَاذَان، والمعنى: أن هشيم بن بشير يروي هذا الأثر أيضاً عن شيخه منصور بن زاذان، عن الحسن البصري.

ولكن صنيع هشيم هذا في عطفه روايةً على رواية نبّه العلماء ـ كما بيّنته في الحديث [٣٨٠] ـ على أنه من أساليب التدليس التي كان يسلكها هشيم، ويسمى تدليس العطف؛ لأنه لم يصرح بسماعه للحديث من منصور.

(٢) أي: سعيد بن جبير والحسن البصري.

١٠٧٧ ـ سنده صحيح عن سعيد بن جبير فإن هشيماً صرح بالسماع من أبي بشر في رواية ابن جرير، وهو عن الحسن البصري ضعيف.

وأخرجه ابن جرير (١٥ / ٢٠٢ / رقم ١٧٨٩٠) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير.

ثم أخرجه برقم (١٧٨٩٢) من طريق شيخه الحارث بن محمد بن أبي أسامة، عن أبي عبيد القاسم بن سلّام، عن هشيم، قال: أخبرنا أبو بشر، عن سعيد بن جبير، ومنصور، عن الحسن. . .، فذكره.

هكذا رواه هؤلاء الثقات عن هشيم، به عن سعيد بن جبير من قوله، وهم سعيد بن منصور ويعقوب بن إبراهيم الدورقي وأبو عبيد القاسم بن سلّام.

وخالفهم سعيد بن شرحبيل، فرواه عن هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس.

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٤٥ / أ)، وعزاه السيوطي أيضاً في «الدر» (٤ / ٣٨٩) لابن المنذر والضياء المقدسي في «المختارة».

والصواب ما رواه المصنِّف سعيد بن منصور ومن وافقه.

ويؤيده رواية أبي عوانة له هكذا عن أبي بشر، وهي المتقدمة برقم [١٠٧٢].

باب

تفسير سورة هود عليه السلام

تفسير سورة هود عليه السلام

[الآية (٥): قوله تعالى:

﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُ ۚ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ﴾]

١٠٧٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هُشيم[١]، عن حُصَين[٢]، عن عبدالله بن شَدَّاد[٣] ـ في قوله عز وجل: ﴿ألا إنهم يثنون صدورهم ليستخفوا منه﴾ ـ، قال: كان أحدهم إذا مَرَّ برسول الله ﷺ ثَنَا صدره وتَغَشَّىٰ بثوبه لكي لا يراه النبي ﷺ.

---

(١) تقدم في الحديث [٨] أنه ثقة ثبت إلا أنه كثير التدليس، ولم يصرِّح بالسماع هنا، لكن تابعه شعبة كما سيأتي.

(٢) هو ابن عبدالرحمن السلمي، تقدم في الحديث [٥٦] أنه ثقة، إلا أنه تغيّر في آخر عمره، لكن هشيم بن بشير ممن روى عنه قبل تغيره كما في الحديث [٩١]، وقد روى عنه شعبة هذا الحديث أيضاً كما سيأتي وهو ممن روى عنه قبل تغيره كما في «هدي الساري» (ص ٣٩٨).

(٣) تقدم في الحديث [٤٠٠] أنه ولد في عهد النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً، فروايته هنا مرسلة.

١٠٧٨ ـ سنده فيه هشيم وتقدم أنه لم يصرِّح بالسماع، ولكن تابعه شعبة كما سيأتي، فالسند إلى عبدالله بن شدّاد صحيح، لكنه مرسل؛ لأنه كان صغيراً في عهد النبي ﷺ.

=

١٠٧٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، وحميد الأعرج[١]، عن مجاهد **أنهما كانا**[٢] **يقرآن**: **﴿ألا إنهم يثنون[٣] صدورهم ليستخفوا منه ألا حين يستغشون﴾**.

= وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٠٠) للمصنِّف وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٢٣٣ و٢٣٤ / رقم ١٧٩٣٩ و١٧٩٤٠).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٥٠ / ب).

كلاهما من طريق هشيم، به.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٧٩٣٨) من طريق شيخه محمد بن المثنى، عن محمد بن أبي عدي، عن شعبة، عن حصين، به.

وهذا سند صحيح إلى عبدالله بن شداد.

(١) أي ورواه سفيان بن عيينة، عن حميد بن قيس الأعرج، عن مجاهد.

(٢) أي ابن عباس ومجاهد.

(٣) كذا جاء بالأصل، وكذا رواه البخاري ـ كما سيأتي ـ عن الحميدي، عن سفيان، وقال ابن حجر في «الفتح» (٨ / ٣٥٠): «ولسعيد بن منصور عن ابن عيينة: (يثنوني) أوّله تحتانية وآخره تحتانية أيضاً، وزاد: وعن حميد الأعرج عن مجاهد أنه كان يقرؤها كذلك» اهـ.

١٠٧٩ ـ سنده صحيح عن ابن عباس، وحسن لذاته عن مجاهد؛ فإن حميد بن قيس الأعرج لا بأس به كما تقدم في الحديث [٣١].

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٠٠) للبخاري وابن مردويه، ولكن في ضبطه للقراءة تصحيف قد يكون من الطابع. =

[الآية (٦): قوله تعالى:

﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾]

١٠٨٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هُشيم، قال: نا أبو مَعْشَر(١)، عن محمد بن كعب ـ في قوله عز وجل: ﴿يعلم مستقرها ومستودعها﴾ ـ، قال: مستقرها في الرحم وفي الأرض، ومستودعها في الصُّلب وفي الأرض إذا دُفن.

= فقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨ / ٣٥٠ / رقم ٤٦٨٣) في تفسير سورة هود من كتاب التفسير، باب: ﴿ألا إنهم يثنون صدورهم...﴾، من طريق الحميدي، عن سفيان بن عيينة، به مثل قراءة الجمهور: ﴿يثنون﴾.

وكان البخاري قد روى الحديث قبله برقم (٤٦٨١ و٤٦٨٢) من طريق محمد بن عباد بن جعفر أنه سمع ابن عباس يقرأ: (ألا إنهم تَثْنَوْني صدورهم)، قال: سألته عنها فقال: أناس كانوا يستحيون أن يتخلَّوا فيفيضوا إلى السماء، وأن يجامعوا نساءهم فيفيضوا إلى السماء، فنزل ذلك فيهم.

وحكى ابن حجر في «الفتح» (٨ / ٣٥٠) أن أهل القراءات حكوا عن ابن عباس في هذه الكلمة عدة قراءات.

(١) هو نجيح بن عبدالرحمن، تقدم في الحديث [١٦٧] أنه ضعيف.

١٠٨٠ ـ سنده ضعيف لضعف أبي معشر، ولكن معناه صحيح جاء عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما، فانظر ما تقدم في سورة الأنعام من رقم [٨٩٢] فما بعد.

[الآية (١٧): قوله تعالى:

﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ ۚ﴾]

١٠٨١ ــ حدثنا سعيد، قال: نا حماد بن زيد، عن أيوب[١]، قال: **كان مجاهد يقول ـ في قوله: ﴿أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه﴾ ـ قال: جبريل عليه السلام، والتَّالِي: التَّابِع، وقرأ: ﴿والشمس وضحاها . والقمر إذا تلاها﴾**[٢].

١٠٨٢ ــ حدثنا سعيد، قال: نا جرير، عن منصور[٣]، عن مجاهد ـ **في قوله عز وجل: ﴿ويتلوه شاهد منه﴾ ـ، قال: جبريل صلى الله عليه.**

---

(١) هو ابن أبي تميمة السِّختياني.

(٢) سورة الشمس، الآيتان: (١ و٢).

١٠٨١ ــ سنده صحيح.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٢٧٥ / رقم ١٨٠٦٥) من طريق حماد بن زيد، به.

(٣) هو ابن المعتمر.

١٠٨٢ ــ سنده صحيح.

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٢٩ / رقم ٣٥١) عن منصور، به.

١٠٨٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا جرير، عن لَيْث[1]، عن مجاهد ـ **في قوله عز وجل: ﴿أفمن كان على بينة من ربه﴾** ـ، **قال: محمد** ﷺ، **﴿ويتلوه شاهد منه﴾ قال: جبريل عليه السلام.**

١٠٨٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة[2]، عن أبي بشر[3]، عن سعيد بن جبير[4]، عن أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يسمع بي أحد من هٰذه الأمة يهودي ولا نصراني لا يؤمن بي إلا كان من أصحاب النار**»، **فقلت: ما قال رسول الله** ﷺ **(إلا في كتاب الله عز وجل، فقرأت)**[5] **فوجدته: ﴿ومن يكفر**

---

(١) هو ابن أبي سُليم، تقدم في الحديث [٩] أنه صدوق اختلط جداً فلم يتميز حديثه فتُرك.

١٠٨٣ ـ سنده ضعيف لضعف الليث بن أبي سليم، وهو صحيح لغيره بالطريقين المتقدمين.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٢٧٢ و٢٧٤ / رقم ١٨٠٤٤ و١٨٠٥٧)، من طريق جرير بن عبدالحميد، عن ليث، به.

وأخرجه هو أيضاً (١٥ / ٢٧٣ / رقم ١٨٠٥٢).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٥٧ / أ).

كلاهما من طريق عبدالله بن إدريس، عن ليث، به.

(٢) هو وضّاح بن عبدالله.

(٣) هو جعفر بن إياس.

(٤) روايته عن أبي موسى مرسلة؛ لأنه ولد سنة خمس وأربعين، وأما أبو موسى فتوفي سنة خمسين أو ثلاث وخمسين، وبه أعله البزار كما سيأتي.

(٥) ما بين القوسين ليس في الأصل والسياق يقتضيه، فأثبته من «مجمع =

به من الأحزاب فالنار موعده﴾.

= الزوائد» (٨ / ٢٦١) نقلاً عن الطبراني، فأغلب ظني أن الطبراني رواه من طريق المصنِّف؛ لأنه الوحيد فيمن وجدت من المخرجين رواه بلفظ المصنِّف، والباقون لم يذكروا الآية، ومسند أبي موسى من المفقود من «معجم الطبراني».

١٠٨٤ ـ سنده رجاله ثقات، لكنه ضعيف للانقطاع بين سعيد بن جبير وأبي موسى، وهو صحيح لغيره لمجيئه في «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة.

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤١١) للمصنِّف وابن المنذر والطبراني وابن مردويه.

وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (ص ٦٩ / رقم ٥٠٩).

ومن طريقه البزار كما في «كشف الأستار» (١ / ١٦ / رقم ١٦).

وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٣٠٨).

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ٣٩٦ و٣٩٨).

والنسائي في «التفسير» (١ / ٥٨٥ / رقم ٢٦١).

وابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٢٨١ / رقم ١٨٠٧٩).

جميعهم من طريق شعبة، عن أبي بشر، به بالمرفوع فقط، ولم يذكروا قول سعيد بن جبير.

قال البزار: «لا نعلم أحداً رواه عن النبي ﷺ إلا أبو موسى بهذا الإسناد، ولا أحسب سمع سعيد من أبي موسى».

وقد أخرجه ابن جرير (١٥ / ٢٧٩ ـ ٢٨٠ / رقم ١٨٠٧٣ ـ ١٨٠٧٦) من طرق عن أيوب السختياني، عن سعيد بن جبير قال: كنت لا أسمع بحديث عن رسول الله ﷺ على وجهه إلا وجدت مصداقه ـ أو قال: تصديقه ـ في القرآن، فبلغني أن رسول الله ﷺ قال: «لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، ولا يهودي ولا نصراني، ثم لا يؤمن بما أرسلت به إلا دخل النار»، فجعلت أقول: أين مصداقها؟ حتى أتيت على هذه: ﴿أفمن كان على بينة من ربه. . .﴾ إلى قوله: ﴿فالنار =

[الآية (٢٨): قوله تعالى:
﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾]

١٠٨٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، قال: كان ابن عباس يقول: **(أنلزمكموها من شطر أنفسنا وأنتم لها كارهون)**.

١٠٨٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عاصم الأَحْوَل(١)، عن أبي العالية(٢) ـ **في قوله عز وجل: ﴿فول وجهك**

= موعده﴾ قال: فالأحزاب: الملل كلها.

ويشهد له حديث أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١ / ١٣٤ / رقم ٢٤٠) كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ.

١٠٨٥ ـ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤١٦) للمصنِّف وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٢٩٩ ـ ٣٠٠ / رقم ١٨١٠٩ و١٨١١٠).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٦١ / أ).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، به.

(١) هو عاصم بن سليمان الأحول.

(٢) هو رُفَيع بن مهران.

شطر المسجد الحرام﴾[١] ـ، قال: تلقاء المسجد الحرام.

[الآية (٤٠): قوله تعالى:

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ...﴾ الآية]

١٠٨٧ ــ حدثنا سعيد[٢]، قال: نا هُشيم[٣]، عن العَوَّام[٤]، عن الضَّحَّاك بن مُزَاحم[٥]، / عن ابن عباس ـ في قوله عز وجل: [ل ١٤٢/ب]

---

(١) الآية: (١٤٤) من سورة البقرة، وإنما أتى المصنِّف بهذا الأثر هنا في تفسير سورة هود، مع أنه متعلق بتفسير سورة البقرة؛ لأجل بيان معنى «الشطر» المذكور في قراءة ابن عباس السابقة: (أنلزمكموها من شطر أنفسنا).

١٠٨٦ ــ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (١ / ٣٥٥) لوكيع وسفيان بن عيينة وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير والدينوري في «المجالسة».

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٣٣٥).

وابن جرير في «تفسيره» (٣ / ١٧٦ / رقم ٢٢٣٧).

كلاهما من طريق داود بن أبي هند، عن أبي العالية، به.

(٢) هذا الحديث والذي بعده في الأصل متأخران عن الحديث الآتي بعدهما برقم [١٠٨٩]، وإنما قدمتهما لترتيب الآيات.

(٣) تقدم في الحديث [٨] أنه مدلِّس، لكنه صرَّح بالسماع في رواية إبن جرير.

(٤) هو ابن حَوْشَب.

(٥) تقدم في الحديث [٩٣] أنه صدوق، لكنه لم يسمع من ابن عباس، بل ولا من أحد من أصحاب النبي ﷺ كما سبق بيانه في الحديثين [٣٥٥ و٤٨١].

﴿وفـار التنـور﴾ ـ، قال: يفور الماء: يخرج على وجهها، فقيل لنوح: إذا رأيت الماء قد علا على الأرض فانزل أنت وأصحابك.

١٠٨٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، عن عبد الرحمن بن إسحاق[١]، عن رجل ـ قال هشيم: أظنه النعمان بن سعد[٢] ـ، عن علي رضي الله عنه أنه قال: ﴿وفار التَّنُّور﴾ قال: طلوع الشمس.

١٠٨٧ ـ سنده ضعيف للانقطاع بين الضحاك وابن عباس.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٤٢) للمصنِّف وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٣١٨ / رقم ١٨١٤٣ و١٨١٤٤).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٦٣ / ب).

كلاهما من طريق هشيم، به، وقد صرح هشيم بالسماع في رواية ابن جرير.

(١) هو عبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي، أبو شيبة، ضعيف كما في «التقريب» (٣٨٢٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٦ / ٥١٥ ـ ٥١٨).

(٢) وهـو خال عبـدالرحمن بن إسحاق، وهو النعمان بن سعد بن حَبْتَة الأنصاري، الكوفي، روى عن علي وزيد بن أرقم والمغيرة بن شعبة وغيرهم رضي الله عنهم، وهـو مجهـول لم يرو عنـه سوى ابن أخته أبي شيبة عبدالرحمن بن إسحاق. انظر «تهذيب الكمال» (٢٩ / ٤٥٠)، و«ميزان الاعتدال» (٤ / ٢٦٥ / رقم ٩٠٩٤).

١٠٨٨ ـ سنده ضعيف لضعف عبدالرحمن بن إسحاق، وأما النعمان بن سعد، فإن هشيماً لم يجزم أنه شيخ عبدالرحمن بن إسحاق في هذه الرواية، وقد =

[الآية (٤١): قوله تعالى:

﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾]

١٠٨٩ ـ حدثنا سعيد[١]، قال: نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن تَمِيم بن سَلَمة[٢]، عن عَرْفجة[٣]، عن عبد الله[٤] أنه

= خالفه محمد بن فضيل، فذكر أنه زياد مولى أبي جُحَيفة، يرويه عن أبي جحيفة، عن علي رضي الله عنه.

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٢٣) لابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٣١٨ ـ ٣١٩ برقم ١٨١٥٠ و١٨١٥١) من طريق هشيم، به، بلفظ: طلع الفجر.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٨١٤٧ ـ ١٨١٤٩).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٦٣ / ب).

كلاهما من طريق محمد بن فضيل، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن زياد مولى أبي جحيفة ـ وفي رواية: عن عباس مولى أبي جحيفة ـ، عن أبي جحيفة، عن علي قال: تنوير الصبح.

وزياد هذا هو ابن زيد السُّوَائي، الأَعْسَم، الكوفي، وهو مجهول أيضاً كما في «التقريب» (٢٠٨٩).

(١) هذا الحديث في الأصل متقدم على الحديثين السابقين، وإنما أخرته لترتيب الآيات، وهو في (ل ١٤٢ / أ).

(٢) هو تَميم بن سَلمة السُّلمي، الكوفي، ثقة كما في «التقريب» (٨٠٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤ / ٣٣٠ ـ ٣٣١).

(٣) لم ينسب هنا، ولم ينسبه المزي في «تهذيب الكمال» (٤ / ٣٣٠) =

كان يقرأ: ﴿مَجراها ومَرساها﴾.

= في ذكره لشيوخ تميم بن سلمة، والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنه عَرْفجة بن عبدالله الثقفي، ويقال: السلمي، يروي عن عبدالله بن مسعودٍ وعلي وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم، روى عنه عطاء بن السائب ومنصور بن المعتمر وعطاء بن أبي رباح فيما قيل، ولم أجد من نصّ على أن تميم بن سلمة روى عنه، وهو مقبول كما في «التقريب» (٤٥٨٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩ / ٥٥٧ ـ ٥٥٨).

(٤) هو ابن مسعود.

١٠٨٩ ـ سنده ضعيف لجهالة حال عرفجة، ومع ذلك فالأعمش مدلِّس ولم يصرح هنا بالسماع.

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٣٢) للمصنِّف والطبراني.

وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ١٤٩ ـ ١٥٠ / رقم ٨٦٨٢) من طريق المصنِّف، به.

وقال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٣٢٩): «وقد ذُكر عن بعض الكوفيين أنه قرأ ذلك: ﴿مَجْرَاها ومَرْساها﴾ بفتح الميم فيهما جميعاً، من «جَرَى» و «رَسَا»، كأنه وجهه إلى أنه: في حال جَرْيها وحال رُسُوِّها، وجعل كلتا الصفتين للفلك. . .، والقراءة التي نختارها في ذلك: قراءة من قرأ: ﴿بسم الله مَجْرَاها﴾ بفتح الميم ﴿ومُرْساها﴾ بضم الميم، بمعنى: بسم الله حين تجري وحين ترسي» اهـ.

وفي «تفسير سفيان الثوري» (ص ١٢٩ / رقم ٣٥٣) من روايته عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، أن عبدالله كان يقرؤها: ﴿مجراها ومرساها﴾، وذكر المحقق أنها ضبطت في الأصل: بضم الميم في «مجراها»، وأما: «مرساها» فلم تضبط.

وهذا سند صحيح إن سلم المتن من التصحيف؛ فإن هذه القراءات التي =

[الآيتان (٤٥ و ٤٦): قوله تعالى:

﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ. قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ...﴾ الآية]

١٠٩٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، قال: سألت أبا بشر[1] عن قوله: ﴿إنه ليس من أهلك﴾، قال: **ليس من أهلك الذين وعدتك أن أُنَجِّيَهُ معك**. قال هشيم: ذكره[2] عن رجل لا أدري هو سعيد بن جبير أو غيره.

١٠٩١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عثمان بن مطر الشيباني[3]،

= ترد بخلاف ما في المصحف تضبط شكلاً لا لفظاً في كثير من الأحيان، وهذا يجعلها عرضة للتصحيف.

(١) هو جعفر بن إياس.

(٢) أي: ذكر أبو بشر هذا التفسير عن رجل شك فيه هشيم، هل هو سعيد ابن جبير أو غيره.

وفي رواية ابن جرير الآتية من طريق يعقوب بن إبراهيم، قال هشيم: كان عامة ما كان يحدثنا أبو بشر: عن سعيد بن جبير.

١٠٩٠ ـ سنده صحيح عن أبي بشر، ويبقى الشك في شيخ أبي بشر من هو؟

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٣٤٤ / رقم ١٨٢٣٠) من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن هشيم، به.

(٣) عثمان بن مطر الشيباني، أبو الفضل ـ أو: أبو علي ـ البصري، =

قال: نا ثابت(١)، عن شَهْـر بن حَوْشَب(٢)، عن أم سلمـة(٣) أنهـا سمعت النبي ﷺ يقول: ﴿عَمِلَ غَيْرَ صالح﴾.

= ويقـال: اسم أبيه: عبـدالله، وهـو ضعيف مجمـع على ضعفه. انظر «تهذيب الكمال» (١٩ / ٤٩٤ ـ ٤٩٧)، و«التقريب» (٤٥٥١).

(١) هو ابن أسلم البُنَاني.

(٢) تقدم في الحديث [١٠٥٦] أنه صدوق كثير الإرسال والأوهام.

(٣) سيأتي ذكر قول من ذهب إلى أنها أسماء بنت يزيد، لا أمُّ المؤمنين.

١٠٩١ ـ سنده ضعيف لضعف شهر بن حوشب من قبل حفظه، وأما عثمان بن مطر فإنه قد توبع.

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٣٨) للطيالسي وأحمد وأبي داود والترمذي وابن المنذر والطبراني وابن مردويه والحاكم وأبي نعيم في «الحلية».

وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣ / ٣٣٥ / رقم ٧٧٨) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن عثمان بن مطر، به.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (ص ٢٢٣ / رقم ١٥٩٤).

وأبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٣٠١).

كلاهما من طريق محمد بن ثابت، وحفص الدوري في «قراءات النبي ﷺ» (ص ١١٢ / رقم ٦٣) من طريق سعيد بن أبي عروبة.

وأبو داود في «سننه» (٤ / ٢٨٥ ـ ٢٨٦ / رقم ٣٩٨٣) في الحروف والقراءات.

والطبراني في «الكبير» (٢٣ / ٣٣٥ / رقم ٧٧٥).

كلاهما من طريق عبدالعزيز بن المختار.

والترمذي في «سننه» (٥ / ١٨٧ / رقم ٢٩٣١) في القراءات، باب: ومن =

. . . .

= سورة هود، من طريق عبدالله بن حفص.

والطبراني برقم (٧٧٤ و٧٧٧) من طريق موسى بن خلف وداود بن أبي هند.

جميعهم عن ثابت البناني، عن شهر، عن أم سلمة، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦ / ٢٩٤ و٣٢٢).

وحفص بن عمر الدوري في «قراءات النبي ﷺ» (ص ١١٢ / رقم ٦٣).

والترمذي في الموضع السابق برقم (٢٩٣٢).

وأبو يعلى في «مسنده» (١٢ / ٤٤٩ ـ ٤٥٠ / رقم ٧٠٢٠).

والطبراني في «الكبير» برقم (٧٧٦).

جميعهم من طريق هارون بن موسى النحوي الأعور، عن ثابت، كسابقه.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥ / ١٧٥ ـ ١٧٦ و١٧٩ / رقم ٢٢٩٩ و٢٣٠٤) من طريق هارون بن موسى، عن ثابت، عن شهر، عن أسماء بنت يزيد، أنها سألت رسول الله ﷺ . . . ، فذكره.

والذي يظهر أن إسحاق بن راهويه أخذ بما ترجح عنده من أن أم سلمة المذكورة في الحديث هي أسماء بنت يزيد، لا أم المؤمنين.

فالحديث أخرجه الطيالسي في «مسنده» (ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ / رقم ١٦٣١).

وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ١٨٢ ـ ١٨٣ / رقم ٩٦ ـ ٥٠).

وحفص بن عمر الدوري في «قراءات النبي ﷺ» (ص ١١٠ و١١١ / رقم ٦٠ و٦١).

وإسحاق في «مسنده» (٥ / ١٧٩ / رقم ٢٣٠٣).

وأحمد في «مسنده» (٦ / ٤٥٤ و٤٥٩ و٤٦٠).

وأبو داود في الموضع السابق من «سننه» برقم (٣٩٨٢). =

١٠٩٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن موسى بن أبي عائشة[1]، عن سليمان بن قَتَّة[2]، عن ابن عباس **أنه كان يقرأ: ﴿عمل غير صالح﴾**[3].

= جميعهم من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن شهر، عن أسماء بنت يزيد، به.

قال الترمذي في الموضع السابق: «هذا حديث قد رواه غير واحد عن ثابت البُنَاني نحو هذا، وهو حديث ثابت البُنَاني. ورُوي هذا الحديث أيضاً عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد. قال: وسمعت عبد بن حميد يقول: أسماء بنت يزيد هي أم سلمة الأنصارية. قال أبو عيسى ـ هو الترمذي ـ: كلا الحديثين عندي واحد، وقد روى شهر بن حوشب غير حديث عن أم سلمة الأنصارية، وهي أسماء بنت يزيد» اهـ.

(١) هو موسى بن أبي عائشة الهَمْداني، مولاهم، أبو الحسن الكوفي، ثقة عابد. «التقريب» (٧٠٢٩).

(٢) في الأصل: «قنة» بالنون.

وهو سليمان بن قَتَّة التيمي، مولاهم، أبو رزين البصري، يروي عن ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد الخدري وغيرهم، روى عنه حميد الطويل وعاصم الجحدري وموسى بن أبي عائشة وغيرهم، وهو ثقة؛ وثقه ابن معين وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات»، وقال ابن الجزري: «ثقة عرض على ابن عباس ثلاث عرضات». انظر «التاريخ الكبير» للبخاري و«حاشيته» (٤ / ٣٢ ـ ٣٣ / رقم ١٨٧)، و«الجرح والتعديل» (٤ / ١٣٦ / رقم ٥٩٥)، و«غاية النهاية» (١ / ٣١٤ / رقم ١٣٨٥)، و«تعجيل المنفعة» (١ / ٦١٧ / رقم ٤٢٤).

(٣) لم تضبط القراءة بالأصل، وذكر محقق «تفسير سفيان الثوري» (ص ١٣٠ / رقم ٣٥٥) أنه ضبط في الأصل: «عملٌ» بالرفع منوناً، وكذا جاء في =

١٠٩٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة، عن قتادة قال: ﴿عملٌ غيرُ صالح﴾ سؤالك إياي ما ليس لك به علم.

١٠٩٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عثمان بن مطر[1]، قال: نا

= المطبوع من «تفسير عبدالرزاق» (١ / ٣١٠) حيث رواه عبدالرزاق عن الثوري وابن عيينة، لكن ذكر محقق «تفسير الثوري» أنه في «تفسير عبدالرزاق» المخطوط (ل ٤١ / أ) بصيغة الماضي، وكذا وقع في «تفسير ابن جرير» (١٥ / ٣٤٨ / رقم ١٨٢٤٧)، فالله أعلم.

١٠٩٢ ـ سنده صحيح.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣١٠).

وابن جرير (١٥ / ٣٤٨ / رقم ١٨٢٤٧).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، به.

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٣٠ / رقم ٣٥٥)، عن موسى ابن أبي عائشة، به.

ومن طريق الثوري أخرجه عبدالرزاق في الموضع السابق.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير (١٥ / ٣٤٣ / رقم ١٨٢٢٧).

١٠٩٣ ـ سنده صحيح.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٣٤٧ / رقم ١٨٢٤٣) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، ولكن حصل فيه تصحيف ذكر المحقق أنه وجده هكذا في الأصل، ثم توقع أن الصواب هكذا: «أي سؤالك إياي»، وهو كذلك.

فقد أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣١٠) عن معمر، عن قتادة، به نحوه.

(١) تقدم في الحديث [١٠٩١] أنه ضعيف.

سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة(١)، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: **كان ابنَه ولكنه خالفه في النية والعمل.**

١٠٩٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان وهُشيم، عن مُطَرِّف(٢)، عن الشَّعْبي(٣) قال: **خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه يَسْتَسْقي، فلم يَزِد على الاستغفار حتى رجع، فقيل له: ما رأيناك استسقيت، قال: لقد طلبت المطر بِمَجَادِيح(٤) السماء الذي**

---

(١) تقدم في الحديث [١٤] أنه ثقة ثبت، إلا أنه مدلِّس ولم يصرِّح هنا بالسماع.

١٠٩٤ ـ سنده فيه عثمان بن مطر وقتادة وتقدم الكلام عنهما، لكن عثمان بن مطر توبع كما سيأتي، فيبقى الكلام في عنعنة قتادة.

والحديث أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٣٤٨ / رقم ١٨٢٤٨) من طريق غندر، عن سعيد، به.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣٠٧) من طريق معمر، عن قتادة وغيره، عن عكرمة، به.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير (١٥ / ٣٤٣ / رقم ١٨٢٢٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٦٩ / أ).

(٢) هو ابن طَريف.

(٣) هو عامر بن شراحيل، روايته عن عمر مرسلة كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ١٦٠ / رقم ٥٩٢) نقلاً عن أبيه وأبي زرعة.

(٤) جمع مِجْدَح، وهو نجم من النجوم، وهو عند العرب من الأنواء الدَّالّة على المطر، فجعل الاستغفار مُشَبَّهاً بالأنواء، مُخاطبةً لهم بما يعرفونه، لا قولاً بالأنواء. اهـ. من «النهاية في غريب الحديث» (١ / ٢٤٣) بتصرف، وانظر =

يُستنزل به المطر، ثم قرأ: ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفاراً . يرسل السماء عليكم مدراراً﴾ ﴿ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يرسل السماء عليكم مدراراً﴾.

= «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣ / ٢٥٩ ـ ٢٦٠).

١٠٩٥ ـ سنده رجاله ثقات، لكنه ضعيف للانقطاع بين الشعبي وعمر رضي الله عنه، ولكن له شاهد صحيح كما سيأتي.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٤٢ ـ ٤٤٣) للمصنِّف وابن سعد في «الطبقات» وابن أبي شيبة في «المصنف» وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والبيهقي في «سننه».

وقد أخرجه البيهقي في «سننه» (٣ / ٣٥٢) في صلاة الاستسقاء، باب ما يستحب من كثرة الاستغفار في خطبة الاستسقاء، من طريق المصنف، به مثله.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣ / ٨٧ / رقم ٤٩٠٢).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٧١ / ب).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة.

وأخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٣ / ٢٥٩) من طريق هشيم، كلاهما ـ سفيان وهشيم ـ عن مطرِّف، به.

وأخرجه أبو عبيد أيضاً في الموضع نفسه من طريق أبي يوسف.

وابن سعد في «الطبقات» (٣ / ٣٢٠).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤٧٤) من طريق سفيان الثوري.

وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢ / ٧٣٧) من طريق جرير بن عبدالحميد.

والبيهقي في الموضع السابق (٣ / ٣٥١) من طريق عبثر بن القاسم.

جميعهم عن مطرف، به.

وأخرجه محمد بن الحسن الشيباني في «كتاب الحجة» (١ / ٣٣٥). =

. . . .

= وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤٧٤).

وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢ / ٧٣٦ ـ ٧٣٧).

وابن المنذر في «الأوسط» (٤ / ٣١٥ / رقم ٢٢١٧).

جميعهم من طريق عيسى بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه أنه خرج مع عمر بن الخطاب يستسقي، فلم يزل عمر يقول من حين خرج من منزله: اللهم اغفر لنا إنك كنت غفاراً، يجهر بذلك ويرفع صوته حتى انتهى إلى المصلَّى.

هذا لفظ ابن المنذر، إلا أنه تصحف عنده عيسى بن حفص إلى عيسى ابن جعفر.

وأما محمد بن الحسن فقال: أخبرنا سفيان الثوري، قال: حدثنا أبو رباح، عن عطاء بن أبي مروان. . . ، فذكره.

وعيسى بن حفص لقبه رباح، فالظاهر أنه تصحف إلى: «أبو رباح». وهذا السند صحيح.

وأخرجه ابن سعد أيضاً (٣ / ٣٢٠).

والبيهقي في الموضع السابق (٣ / ٣٥١).

كلاهما من طريق أبي وَجْزَةَ السعدي، عن أبيه قال: خرج عمر رضي الله عنه يستسقي، فجعل لا يزيد على الاستغفار، فقلت: ألا يتكلم لما خرج له، ولا أعلم أن الاستسقاء هو الاستغفار، فمُطرنا.

وأخرجه ابن شبة أيضاً (٢ / ٧٣٧ ـ ٧٣٨) من طريق ابن مصعب، عن أبيه، أن عمر رضي الله عنه خرج يستسقي، فحوّل رداءه وجعل يقول: اللهم اغفر لنا، اللهم اغفر لنا. فقيل له: يا أمير المؤمنين، إنما خرجت تستسقي وأنت تستغفر؟! قال: أما إذا غُفر لنا سقينا.

[الآية (٧١): قوله تعالى:

﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾]

١٠٩٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبد الله، عن داوود(١)، عن الشَّعْبي ـ في قوله عز وجل: ﴿ومن وراء إسحاق يعقوب﴾ ـ، قال: «من وراء»: وَلَدُ وَلَدٍ.

[الآية (٨٠): قوله تعالى:

﴿ قَالَ لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾]

١٠٩٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا مغيرة بن عبد الرحمن الحزامي(٢)، عن أبي الزِّنَاد(٣)، عن الأعْرج(٤)، عن أبي هريرة، عن

(١) هو ابن أبي هند.

١٠٩٦ ـ سنده صحيح.

وعزاه في «الدر المنثور» (٤ / ٤٥٢) لابن الأنباري فقط.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٣٩٤ ـ ٣٩٥ / رقم ١٨٣٢١ و١٨٣٢٣ ـ ١٨٣٢٦) من طريق خالد بن عبدالله وغيره عن داود، ومن طريق أبي عمرو الأزدي، عن الشعبي، به.

(٢) في الأصل يشبه أن تكون: «الحراني».

وهو المغيرة بن عبدالرحمن بن عبدالله بن خالد بن حِزام الحِزَامي، المدني، لقبه: قُصَيّ، ثقة له غرائب كما في «التقريب» (٦٨٩٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨ / ٣٨٧ ـ ٣٩٠).

(٣) هو عبدالله بن ذَكْوَان.

=

النبي ﷺ قال: «يغفر الله للوط إنه لإلَى رُكْنٍ شَدِيد»(١).

= (٤) هو عبدالرحمن بن هُرْمُز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم، مات سنة سبع عشرة ومئة. «التقريب» (٤٠٦٠).

(١) كذا جاء اللفظ بالأصل، وقد يكون فيه سقط، وسيأتي لفظ البخاري، وهو أتم.

١٠٩٧ ـ سنده صحيح، وهو في «الصحيحين».

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٥٩ ـ ٤٦٠) للمصنِّف والبخاري وابن مردويه.

وقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢ / ٣٢٢).

والبخاري في «صحيحه» (٦ / ٤١٥ / رقم ٣٣٧٥) في أحاديث الأنبياء، باب: ﴿ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة...﴾.

ومسلم في «صحيحه» (٤ / ١٨٤٠ / رقم ١٥٣) في الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ.

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٤٢١ / رقم ١٨٤٠٤).

جميعهم من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يغفر الله للوط، إن كان ليأوي إلى ركن شديد».

وهذا لفظ البخاري.

وأخرجه الإمام أحمد (٢ / ٣٥٠).

وابن جرير (١٨٤٠٣).

كلاهما من طريق أبي يونس سليم بن جبير مولى أبي هريرة، عن أبي هريرة، به.

وهو جزء من حديث طويل فيه ذكر إبراهيم ويوسف يرويه عن أبي هريرة: سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبدالرحمن وأبو عبيد سعد بن عبيد.

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢ / ٣٢٦ و٣٣٢). =

١٠٩٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن أبي سعد(١)، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: ما بعث الله نبياً بعد لوط إلا في عِزٍّ من قومه.

= والبخاري في «صحيحه» (٦ / ٤١٠ ـ ٤١١ و٤١٨ / رقم ٣٣٧٢ و٣٣٨٧) في أحاديث الأنبياء، باب قول الله عز وجل: ﴿ونبئهم عن ضيف إبراهيم﴾، وباب قوله تعالى: ﴿لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين﴾، و(٨ / ٣٦٦ / رقم ٤٦٩٤) في تفسير سورة يوسف من كتاب التفسير.

ومسلم في «صحيحه» (١ / ١٣٣ ـ ١٣٤ / رقم ٢٣٨) في كتاب الإيمان، باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة، و(٤ / ١٨٣٩ ـ ١٨٤٠ / رقم ١٥٢) في الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ.

وفي رواية عند الإمام أحمد: «ورحمة الله على لوط إن كان ليأوي إلى ركن شديد إذ قال لقومه: ﴿لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد﴾، وما بعث الله من بعده من نبي إلا في ثروة من قومه».

وهذه الزيادة من رواية محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ومحمد بن عمرو تقدم في الحديث [٤] أنه حسن الحديث.

والثَّرْوَة: العدد والعزّ بالعشيرة. انظر «غريب الحديث» لابن قتيبة (٣ / ٧٦٠)، و«النهاية في غريب الحديث» (١ / ٢١٠).

(١) هو سعيد بن المَرْزُبَان العبسي مولاهم، أبو سعد البَقَّال، الكوفي، الأعور، ضعيف مدلِّس كما في «التقريب» (٢٤٠٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (١١ / ٥٢ ـ ٥٦).

١٠٩٨ ـ سنده ضعيف لضعف أبي سعد البقّال، ويشهد له ما جاء في إحدى طرق الحديث السابق مرفوعاً: «وما بعث الله من بعده من نبي إلا في ثروة من قومه». يعني لوطاً. والثَّرْوَة: العدد والعزّ بالعشيرة.

وسنده حسن. =

[الآية (٨٦): قوله تعالى:

﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾]

١٠٩٩ ـ حدثنا سعيد، قال: سمعت أبا عبد الرحمن المُقْرِىء[١] قال: سئل سفيان[٢] عن قوله: ﴿بقيّة الله خير لكم﴾ قال: طاعة الله خير لكم، ألم تر أن الرجل يقول: أيْ فلان، اتّق الله، أبْقِ على نفسك.

[الآية (٩١): قوله تعالى:

﴿قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا ۖ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾]

١١٠٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا حُدَيج بن معاوية[٣]، قال: نا أبو إسحاق[٤]، عن أبي الأَحْوص[٥]، عن زيد بن ثابت قال: لو

= وهذا الأثر عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٥٩) للمصنِّف وأبي الشيخ.

(١) هو عبدالله بن يزيد المكي، أبو عبدالرحمن المقرىء، ثقة فاضل، أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة، ومات سنة ثلاث عشرة ومئتين وقد قارب المئة. «التقريب» (٣٧٣٩).

(٢) هو ابن سعيد الثوري.

١٠٩٩ ـ سنده صحيح.

(٣) تقدم في الحديث [١] أنه صدوق يخطىء.

(٤) هو السبيعي عمرو بن عبدالله.

(٥) هو عوف بن مالك بن نَضْلَة.

كان للوط مثلُ أصحاب شعيب لجاهد بهم قومه، ولكن لم يكن فيهم رجل رشيد.

[الآية (١٠٠): قوله تعالى:

﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ﴾]

١١٠١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو مَعْشَر[١]، عن محمد بن كعب[٢] ـ في قوله عز وجل: ﴿منها قائم وحصيد﴾ ـ، قال: القائم: ما كان من الجَذْرِ قائماً، والحصيد: ما وقع بالأرض.

[الآية (١١٤): قوله تعالى:

﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾]

١١٠٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة، عن سِمَاك بن

١١٠٠ ـ سنده ضعيف لضعف حديج بن معاوية من قبل حفظه، وأبو إسحاق السبيعي موصوف بالتدليس وكان تغيّر في آخر عمره، ولم أجد من نصّ على أن أبا الأحوص سمع من زيد بن ثابت.

والأثر عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٧١) للمصنِّف وحده.

(١) هو نجيح بن عبدالرحمن، تقدم في الحديث [١٦٧] أنه ضعيف.

(٢) هو القرظي.

١١٠١ ـ سنده ضعيف لضعف أبي معشر.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٨٨ / ب) من طريق يحيى ابن صالح، عن أبي معشر، عن محمد بن كعب في قوله: **﴿قائم وحصيد﴾** قال: ما كان من بنائهم قائم لم يخرب.

حَرْب[1]، عن إبراهيم[2]، عن علقمة[3] أو الأسود[4]، عن عبد الله[5]، قال: جاء رجل[6] إلى رسول الله ﷺ فقال: إني وجدت امرأة في البستان، فأصبت منها كل شيء غير أني لم أجامعها، فاصنع بي ما شئت، فسكت عنه رسول الله ﷺ، فذهب الرجل، ثم دعاه فقرأ عليه: ﴿وأقم[7] الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرىٰ للذاكرين﴾.

---

(١) تقدم في الحديث [١٠١١] أنه صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، إلا ما كان من رواية شعبة والثوري عنه فإنها صحيحة، وقد رويا عنه هذا الحديث، إلا أن الثوري أخطأ فيه كما سيأتي بيانه.

(٢) هو ابن يزيد النخعي.

(٣) هو ابن قيس وهو عم الأسود.

(٤) هو ابن يزيد النخعي، وهو خال إبراهيم النخعي.

وسيأتي بيان أن الصواب أنه عن علقمة والأسود جميعاً.

(٥) هو ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) هو أبو اليَسَر كعب بن عمرو الأنصاري، وقيل: اسمه معتِّب. راجع «فتح الباري» (٨ / ٣٥٦).

(٧) في الأصل: «أقم».

١١٠٢ ـ هو حديث صحيح أخرجه مسلم من طرق عن سماك.

وأخرجه هو والبخاري من طريق أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود كما سيأتي.

وعزاه السيوطي في «الدر» (٤ / ٤٨١ ـ ٤٨٢) لعبدالرزاق وأحمد والبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وهناد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن حبان والطبراني وابن مردويه والبيهقي في «شعب =

. . . .

= الإيمان».

وقد أخرجه الطيالسي في «مسنده» (ص ٣٧ / رقم ٢٨٥).

وأحمد في «المسند» (١ / ٤٤٩).

والبزار في «مسنده» (٤ / ٣٤٢ ـ ٣٤٣ / رقم ١٥٣٨).

والنسائي في «الكبرى» (٤ / ٣١٧ / رقم ٧٣٢٣) في الرجم، باب من اعترف بما لا تجب فيه الحدود وذكر الاختلاف على سماك بن حرب في خبر عبدالله بن مسعود في ذلك.

وأبو يعلى في «مسنده» (٩ / ٢٣٥ / رقم ٥٣٤٣).

وابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٥١٧ / رقم ١٨٦٧١).

والهيثم بن كليب في «مسنده» (١ / ٣٧٣ / رقم ٣٦٥).

وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» (٥ / ١٦ ـ ١٧ / رقم ١٧٢٨).

جميعهم من طريق أبي عوانة، عن سماك، به، إلا أن الإمام أحمد والنسائي وابن جرير وابن حبان لم يذكروا الشك في روايتهم للحديث، وإنما جعلوه عن «علقمة والأسود» كما في رواية إسرائيل وأبي الأحوص الآتية ومن وافقهما، وأما الطيالسي والبزار وأبو يعلى والهيثم فذكروه على الشك كما عند المصنف هنا، بل قال البزار: «وهذا الحديث رواه غير واحد عن سماك، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، وبعضهم شك فقال: عن علقمة أو الأسود، عن عبدالله» اهـ.

والشك إنما وقع في رواية أبي عوانة عن سماك، وهذا هو الراجح في رواية أبي عوانة، ومن رواه عنه من غير شك فلعله حمله على الروايات الأخرى، أو يكون خطأ وقع في أصول تلك الكتب أو في طباعتها.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣١٤)، وفي «المصنف» (٧ / ٤٤٥ ـ ٤٤٦ / رقم ١٣٨٢٩). =

. . . .

= ومن طريقه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٤٤٩).
ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١ / ١٤١ ـ ١٤٢ / رقم ٧٢).
وابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٥١٧ / رقم ١٨٦٧٠).
وأخرجه أحمد أيضاً (١ / ٤٤٥).
ومحمد بن نصر (١ / ١٤٠ ـ ١٤٢ / رقم ٧٠ و٧٣).
وأبو يعلى في «مسنده» (٩ / ٢٦٧ / رقم ٥٣٨٩).
وابن جرير في «تفسيره» برقم (١٨٦٦٩).
وابن خزيمة في «صحيحه» (١ / ١٦٢ / رقم ٣١٣).
والهيثم في «مسنده» (١ / ٣٧٣ و٤١٥ / رقم ٣٦٦ و٤٢٥ و٤٢٦).
وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» (٥ / ٢٠ / رقم ١٧٣٠).
جميعهم من طريق إسـرائيل، عن سماك، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود، به.
وأخرجه هناد بن السري في «الزهد» (٢ / ٤٤٩ و٦٤٨ / رقم ٨٩٠ و١٤١٣).
ومن طريقه النسائي في «الكبرى» برقم (٧٣٢٤).
وابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٥١٥ / رقم ١٨٦٦٨).
وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤ / ٢١١٦ / رقم ٤٢) في التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾.
وأبو داود في «سننه» (٤ / ٦١١ ـ ٦١٢ / رقم ٤٤٦٨) في الحدود، باب في الرجل يصيب من المرأة دون الجماع فيتوب قبل أن يأخذه الإمام.
والترمذي (٥ / ٢٨٩ ـ ٢٩٠ / رقم ٣١١٢) في تفسير سورة هود من كتاب التفسير.
ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١ / ١٤٠ / رقم ٦٩). =

. . . .

= والهيثم في «مسنده» (١ / ٣٧٢ / رقم ٣٦٤).

والبيهقي في «سننه» (٨ / ٢٤١) في الحدود، باب من أصاب ذنباً دون الحد ثم تاب وجاء مستفتياً، وفي «شعب الإيمان» (١٢ / ٣٨٨ / رقم ٦٦٨٢).

جميعهم من طريق أبي الأحوص سلّام بن سليم، عن سماك، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود، به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وكذا رواه حفص بن جميع عن سماك عند البزار في «مسنده» (٤ / ٣٤٣ / رقم ١٥٣٩).

وأخرجه النسائي في الموضع السابق من «الكبرى» برقم (٧٣٢٢) من طريق أسباط بن نصر، عن سماك، عن إبراهيم، عن الأسود فقط، عن عبدالله، به.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٤٥٢).

ومسلم في الموضع السابق من «صحيحه» برقم (٤٣).

ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١ / ١٤١ / رقم ٧١).

والنسائي في الموضع السابق من «الكبرى» برقم (٧٣١٩ و٧٣٢٠ و٧٣٢١).

وابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٥١٨ / رقم ١٨٦٧٢ و١٨٦٧٣ و١٨٦٧٤).

جميعهم من طريق شعبة، عن سماك، عن إبراهيم، عن خاله، عن ابن مسعود، وفي بعض الروايات: «عن خاله الأسود».

ورواه سفيان الثوري عن سماك، لكنه جعله من رواية إبراهيم النخعي عن خاله عبدالرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود.

أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٤٠٦). =

. . . .

= والترمذي في الموضع السابق.

ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١ / ١٤٢ / رقم ٧٤).

والنسائي في الموضع السابق من «سننه الكبرى» برقم (٧٣١٧ و٧٣١٨).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٩٣ / ب).

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠ / ٢٥٥ / رقم ١٠٤٨٢).

ورجح الترمذي رواية الباقين على رواية سفيان الثوري، فقال عقب ذكره لرواية أبي الأحوص وإسرائيل والإشارة إلى رواية سفيان: «ورواية هؤلاء أصح من رواية الثوري».

وقد قرن الثوري - في بعض الطرق عنه - رواية الأعمش مع رواية سماك ابن حرب، كلاهما عن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود.

وخالفه أبو معاوية الضرير محمد بن خازم، فرواه عن الأعمش، عن إبراهيم مرسلاً ليس فيه ذكر لابن مسعود ولا للراوي عنه.

أخرجه النسائي في الموضع السابق من «الكبرى» برقم (٧٣٢٥)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٥١٩ / رقم ١٨٦٧٥)، ورجح النسائي هذه الرواية، فقال: «المرسل أولى بالصواب»، ثم ذكر الحديث من رواية أبي عثمان النهدي، وقال: «هذا هو الصحيح».

والحديث من طريق أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣١٣)، وفي «المصنف» (٧ / ٤٤٦ / رقم ١٣٨٣٠).

وأحمد في «المسند» (١ / ٣٨٦ و٤٣٠).

والبخاري في «صحيحه» (٢ / ٨ / رقم ٥٢٦) في مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة، و(٨ / ٣٥٥ / رقم ٤٦٨٧) في تفسير سورة هود من كتاب التفسير.

ومسلم في الموضع السابق برقم (٣٩ و٤٠ و٤١).

والترمذي في الموضع السابق برقم (٣١١٤). =

١١٠٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عبيد الله بن أبي يزيد(١) سمع ابن عباس يستحبّ تأخير العشاء ويقرأ: ﴿وزلفاً من الليل﴾.

= وابن ماجه في «سننه» (١ / ٤٤٧ ـ ٤٤٨ / رقم ١٣٩٨) في إقامة الصلاة، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة.

ومحمد بن نصر (١ / ١٤٣ / رقم ٧٦).

والنسائي في الموضع السابق من «الكبرى» برقم (٧٣٢٦)، وفي «التفسير» (١ / ٥٩٤ / رقم ٢٦٧).

وأبو يعلى في «مسنده» (٩ / ١٥٦ / رقم ٥٢٤٠).

وابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٥١٩ / رقم ١٨٦٧٦).

وابن خزيمة في «صحيحه» (١ / ١٦١ ـ ١٦٢ / رقم ٣١٢).

وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» (٥ / ١٨ ـ ١٩ / رقم ١٧٢٩).

والطبراني في «الكبير» (١٠ / ٢٨٤ / رقم ١٠٥٦٠).

والبيهقي في «سننه» (٨ / ٢٤١).

(١) هو المكّي مولى آل قارظ ابن شيبة، تقدم في الحديث [٣٢] أنه ثقة.

١١٠٣ ـ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٨١) للمصنِّف وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي.

وقد أخرجه البيهقي في «سننه» (١ / ٤٥١) في الصلاة، باب من استحب تأخيرها ـ يعني العشاء ـ، من طريق المصنِّف، به مثله.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٥٠٧ / رقم ١٨٦٣١).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٩٣ / أ).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، به.

[الآيتان (١١٨ و ١١٩): قوله تعالى:
﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ...﴾ الآية]

١١٠٤ ــ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، قال: نا منصور[١]، عن الحسن[٢] ـ **في قوله عز وجل: ﴿ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك وكذلك[٣] خلقهم﴾ ـ، قال: خلقهم للرحمة.**

١١٠٥ ــ حدثنا سعيد، قال: نا هُشيم، عن جُويبر[٤]، عن الضَّحَّاك، قال: **قُرِىء علينا كتاب عمر بن عبدالعزيز: ﴿إلا من رحم ربك﴾ قال: أهل الرحمة لا يختلفون.**

---

(١) هو ابن زَاذَان.

(٢) هو البصري.

(٣) كذا جاء بالأصل! ولم أجد من ذكر أن هذه قراءة.

١١٠٤ ــ سنده صحيح.

ولم أجد من نسب هذا القول للحسن البصري، وإنما جاء عن مجاهد وقتادة وغيرهما كما في «تفسير ابن جرير الطبري» (١٥ / ٥٣٦ ـ ٥٣٧).

(٤) تقدم في الحديث [٩٣] أنه ضعيف جداً.

١١٠٥ ــ سنده ضعيف جداً لشدة ضعف جويبر بن سعيد، وروي بإسناد أحسن منه كما سيأتي.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٩٦ / أ) من طريق عبدالله ابن يزيد المقرىء، عن المسعودي، قال: سمعت عمر بن عبدالعزيز يقول هذه الآية: ﴿ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم﴾ قال: خلق أهل رحمته ألا يختلفوا.

=

١١٠٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عثمان بن مطر[١]، قال: [ل ١٤٣/أ] حدثني أبو حَرِيز / الأَزْدي[٢]، عن عكرمة، أنه سئل عن قوله: ﴿ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم﴾ قال: خلقهم للرحمة.

١١٠٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأَحْوص[٣]، قال: نا سِماك[٤]، عن عكرمة ـ في قوله عز وجل: ﴿ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك﴾ ـ، قال: مختلفين في الهوى.

= وسنده رجاله ثقات، إلا أن عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي كان قد اختلط، ولم يذكر عبدالله بن يزيد فيمن سمع منه قبل الاختلاط.

(١) تقدم في الحديث [١٠٩١] أنه ضعيف.

(٢) هو عبدالله بن الحسين الأزدي، أبو حَرِيز ـ بفتح المهملة، وكسر الراء، وآخره زاء ـ، البصري، قاضي سجستان، صدوق يخطىء كما في «تقريب التهذيب» (٣٢٩٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٤ / ٤٢٠ ـ ٤٢٣).

١١٠٦ ـ سنده ضعيف لضعف عثمان بن مطر وأبي حريز عبدالله بن الحسين.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٩٢) لابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

(٣) هو سلّام بن سُلَيم.

(٤) هو ابن حرب، وروايته عن عكرمة مضطربة كما سبق في الحديث [١٠١١].

١١٠٧ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن رواية سماك، عن عكرمة.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥ / ٥٣٣ / رقم ١٨٧١٣) من طريق هناد، عن أبي الأحوص، به. =

[الآية (١٢٠): قوله تعالى:

﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِى هَـٰذِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾]

١١٠٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة[1]، عن أبي بِشْر[2]، عن عمرو ـ رجل من بَلْعَنْبَر ـ[3]، قال: **خطب ابن عباس فقرأ هوداً فلما بلغ: ﴿وجاءك في هذه الحق﴾ قال: في هذه السورة.**

= وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٩٥ / أ) من طريق عبدالله ابن صالح بن مسلم، عن أبي الأحوص، به، إلا أنه زاد في سنده ابن عباس.

ورواية سعيد بن منصور وهناد عن أبي الأحوص أرجح من رواية عبدالله ابن صالح، فالصواب وقفه على عكرمة.

(١) هو وضّاح بن عبدالله.

(٢) هو جعفر بن إياس.

(٣) هو عمرو العنبري، يروي عن ابن عباس، لم يرو عنه سوى أبي بشر جعفر بن إياس. انظر «الجرح والتعديل» (٦ / ٢٧١ / رقم ١٤٩٨).

١١٠٨ ـ سنده ضعيف لجهالة عمرو العنبري، ولكنه لم ينفرد به، بل روي من طرق أخرى بعضها صحيح كما سيأتي.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٩٣) للمصنِّف وعبدالرزاق والفريابي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٥٤٠ ـ ٥٤١ / رقم ١٨٧٤٥ و١٨٧٤٦).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٩٦ / أ). =

١١٠٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا حماد بن يحيى الأَبَحّ(١)، قال: نا يزيد الرَّقَاشي(٢)، عن أنس، عن رسول الله ﷺ، قال(٣): قال له(٤) أصحابه: أسرع إليك الشيب؟! قال: «شيّبتني هود وأخواتها من المُفَصَّل»(٥).

= كلاهما من طريق أبي عوانة، به.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣١٦).

وابن جرير برقم (١٨٧٤٧).

وابن أبي حاتم في الموضع السابق.

ثلاثتهم من طريق معمر، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

وخالفه سفيان الثوري كما في «تفسيره» (ص ١٣٦ / رقم ٣٨٠)، فرواه عن الأعمش، عن أبي جعفر، عن ابن عباس.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٨٧٤٤ و١٨٧٤٨) من طريق أبي رجاء العطاردي عمران بن ملحان، ومن طريق مروان الأصفر، كلاهما عن ابن عباس، به.

وطريق أبي رجاء سندها صحيح.

(١) تقدم في الحديث [٤١] أنه صدوق يخطىء.

(٢) هو يزيد بن أبان، تقدم في الحديث [٧٣] أنه ضعيف.

(٣) أي أنس بن مالك.

(٤) أي للنبي ﷺ.

(٥) سيأتي في الحديث بعده ذكرهن، وهن: الواقعة والمرسلات وعمّ والتكوير.

١١٠٩ ـ سنده ضعيف لضعف يزيد بن أبان الرقاشي وأما حماد بن يحيى =

. . . .

= الأبحّ فإنه قد توبع كما سيأتي.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٣٩٦ - ٣٩٧) بعدة ألفاظ من رواية أنس وعزاه للمصنِّف والبزار وابن مردويه وابن عساكر.

وقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢ / ٦٦٤) من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي، عن حماد بن يحيى الأبح، به.

وقـد أخطأ محمد بن غالب المعروف بتمتام، أو شيخه محمد بن جعفر الوركاني، فروى هذا الحديث محمد بن غالب، عن محمد بن جعفر الوركاني، عن حماد بن يحيى الأبح، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن عمران بن حصين، فأنكر هذا الحديث موسى بن هارون الحافظ وغيره على محمد بن غالب، فجاء محمـد بن غالب بأصله إلى إسمـاعيل بن إسحـاق القاضي فأوقفه عليه، فقال إسماعيل القاضي: ربما وقع الخطأ للناس في الحداثَة، فلو تركته لم يضرك، فقال تمتام: لا أرجع عما في أصل كتابي.

ونبه الحافظ أبو الحسن الدارقطني إلى أن الصواب: أن الوركاني حدّث بهـذا الإسناد عن عمران بن حصين: أن النبي ﷺ قال: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»، وحدَّث على أثره عن حماد بن يحيى الأبحّ، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «شيبتني هود»، فيشبه أن يكون التمتام كتب إسناد الأول ومتن الأخير، وقـرأه على الـوركاني فلم يتنبه إليه. انظر فيما تقدم «تاريخ بغداد» للخطيب (٣ / ١٤٥).

وقد أخرجه ابن مردويه في «تفسيره» من طريق محمد بن غالب كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي (٢ / ١٤٩ - ١٥٠).

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١ / ٤٣٦) من طريق أبي صخر حميد ابن زياد الخرّاط، عن يزيد بن أبان الرقاشي، به بلفظ أطول منه، وفيه قصة.

وذكر البزار في «مسنده» (١ / ١٦٩ / رقم ٩٢) أن زائدة بن أبي الرُّقَاد رواه =

١١١٠ ــ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأَحْوَص، قال: نا أبو إسحاق[١]، عن عكرمة[٢] قال: قال أبو بكر رضي الله عنه: يا رسول الله، ما شيَّبك؟ قال: «شيَّبتني هود والواقعة والمرسلات وعمَّ يتساءلون وإذا الشمس كوِّرت».

= عن زياد النميري، عن أنس، عن أبي بكر أنه قال: يا رسول الله، قد شبت؟! قال: «شيبتني هود وأخواتها».

ثم قال البزار: «وهذا الحديث فيه علتان، إحداهما: أن زائدة منكر الحديث. والعلة الأخرى: فقد رواه غير واحد عن زائدة، عن زياد، عن أنس: أن أبا بكر قال للنبي ﷺ، . . . ، فصار الخبر عن أنس، فلذلك لم نذكره» اهـ. وكأنه عنى بقوله «لم نذكره» أي: في مسند أبي بكر.

وذكر السيوطي في الموضع السابق من «الدر المنثور» أن ابن عساكر أخرجه من طريق ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن أنس.

وذكره الدارقطني في «العلل» (١ / ١٩٩) فقال: «وروي عن أبي بكر بن عياش فيه إسناد آخر: حدث به الحسن بن محمد الطنافسي ـ ابن أخت يعلى بن عبيد ـ عن أبي بكر بن عياش، عن ربيعة الرأي، عن أنس بن مالك، قال: قال أبو بكر: يا رسول الله. . . .»، ثم أخرجه بسنده (١ / ٢١٠ ـ ٢١١) من طريق الحسن بن محمد.

وهذا إنما أورده الدارقطني في الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي والرواة عنه كما سيأتي التنبيه عليه في الحديث الآتي.

(١) هو السبيعي عمرو بن عبدالله.

(٢) هذه الرواية مرسلة كما سيأتي التنبيه عليه.

١١١٠ ــ سنده ضعيف لإرساله واضطراب أبي إسحاق السبيعي فيه كما سيأتي بيانه.

وعزاه السيوطي في «الدر» (٤ / ٣٩٧) للمصنِّف وغيره. =

. . . .

= وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٠ / ٥٥٣ ـ ٥٥٤ / رقم ١٠٣١٧) عن أبي الأحوص بمثل رواية سعيد بن منصور ها هنا، إلا أن المحقق زاد في إسناده «عن ابن عباس» نقلاً عن «جامع الترمذي»، وهذا تصرف رديء؛ لأن الترمذي رواه من غير طريق أبي الأحوص.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١ / ٤٣٦) من طريق عفان بن مسلم وإسحاق بن عيسى.

والمروزي في «مسند أبي بكر» (ص ٦٩ / رقم ٣١) من طريق عثمان بن أبي شيبة.

وأبو يعلى في «مسنده» (١ / ١٠٢ ـ ١٠٣ / رقم ١٠٧ و١٠٨) من طريق خلف بن هشام والعباس بن الوليد.

والدارقطني في «العلل» (١ / ٢٠٥) من طريق عمرو بن عون.

جميعهم عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عكرمة مرسلاً.

وخالفهم بقية بن الوليد ومسدد بن مسرهد، فروياه عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس موصولاً.

أما رواية بقية بن الوليد فعلقها ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١١٠ / رقم ١٨٢٦)، وعلقها الدارقطني في «العلل» (١ / ٢٠٣) عن شيخه يحيى بن صاعد، عن محمد بن عوف، عن محمد بن مصفى، عن بقية، ونبه على أنه لم يسمعه من شيخه يحيى بن صاعد.

وأما رواية مسدد فأخرجها الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٤٧٦)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣ / ٦٧ / رقم ٧٥٨)، ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

والرواية الموصولة عن أبي الأحوص خطأ، والصواب رواية من رواه مرسلاً وهم جلّ أصحاب أبي الأحوص كما سبق، وهذا ما رجحه أبو حاتم الرازي. =

. . . .

= قال ابنـه عبـدالـرحمن ـ كما في الموضع السابق من «العلل» ـ: «قلت لأبي: روى بقيةُ عن أبي الأحـوص، عن أبي إسحـاق، عن عكـرمة، عن ابن عباس، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ، فقال: هذا خطأ، ليس فيه ابن عباس».

وهـذا ما رجحه الدارقطني أيضاً، فإنه ذكر في «العلل» (١ / ١٩٤) أنه اختُلف على أبي الأحـوص، ثم ذكـر (ص ١٩٥) أن بقيـة بن الـوليد رواه عنه موصولاً، ثم ذكر (ص ١٩٦) أن أصحاب أبي الأحوص اتفقوا كلهم، فرووه عنه عن أبي إسحاق، عن عكرمة مرسلاً عن أبي بكر، لم يذكروا فيه ابن عباس.

وهـذا بالنسبـة لرواية أبي الأحـوص، عن أبي إسحـاق، وهي الراجحة لموافقتها لمعظم الروايات عن أبي إسحاق، عن عكرمة مرسلاً ليس فيه ذكر لابن عباس، وهذا ما رجحه أبو حاتم الرازي أيضاً كما في الموضع السابق من «العلل»، و(٢ / ١٣٣ ـ ١٣٤ / رقم ١٨٩٤)، وهو الظاهر من صنيع الدارقطني الذي أطال جداً في ذكـر الاختـلاف على أبي إسحـاق وأصحابه في هذا الحديث، فراجع «العلل» (١ / ١٩٣ ـ ٢١١ / رقم ١٧) له فإنه مهم.

وقد اعتبر بعضهم هذا الحديث من الأحاديث المضطربة، فمثل به الحافظ ابن حجـر في «النكت» (٢ / ٧٧٤ ـ ٧٧٦) للحـديث المضـطرب، وذكر أوجه الاختلاف فيه على أبي إسحاق.

وقَبْلَهُ الحافظ أبو بكر البزار حيث قال في «مسنده» (١ / ١٧١): «والأخبار مضطربة أسانيدها عن أبي إسحاق، وأكثرها: أن أبا بكر قال للنبي ﷺ، فصارت عن الناقلين، لا عن أبي بكر؛ إذ كان أبو بكر هو المخاطب». اهـ.

وفي ظني أن بعضاً من هذا الاختلاف من أبي إسحاق نفسه؛ فإني لم أجد من رواه عنـه من قدمـاء أصحـابـه كشعبـة والثـوري وشـريك، وإنما يرويه عنه المتأخرون الذين سمعوا منه بعد تغيُّره.

ومنه يتضح أن الحديث ضعيف، ولم يُصب من صححه، والله أعلم.

باب

تفسير سورة يوسف عليه السلام

تفسير سورة يوسف عليه السلام

[الآية (٤): قوله تعالى:

﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَـٰجِدِينَ ﴾]

١١١١ ـ حدثنا سعيد بن منصور، قال: نا الحكم بن ظُهَير(١)، عن السُّدِّي(٢)، عن عبدالرحمن بن سابط القرشي(٣)، عن جابر بن عبدالله، قال: **أتى النبيَّ ﷺ رجل يقال له: بُسْتاني(٤) اليهودي، فقال: يا محمد، أخبرني عن النجوم التي رآها يوسف أنها ساجدة له، ما أسماؤها؟ قال: فلم يجبه نبي الله ﷺ بشيء، فنزلَ إليه جبريل عليه السلام فأخبره، فبعث نبي الله إلى اليهودي فجاءه، قال: «أرأيتَ، تُسْلِمُ إن أخبرتك؟». قال: نعم، فقال له النبي ﷺ:**

---

(١) تقدم في الحديث [٤٢١] أنه متروك ورمي بالرفض واتهمه ابن معين.

(٢) هو إسماعيل بن عبدالرحمن.

(٣) هو عبدالرحمن بن عبدالله بن سابط.

(٤) كذا جاء في أكثر الكتب التي أخرجت الحديث، لكن قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١ / ٢٨٩): «وبستاني أورده ابن فتحون في «الذيل» في الباء الموحَّدة، ورأيته في نسخة من «تفسير ابن مردويه» بضم الياء التحتانية، بعدها سين مهملة، ثم مثنّاة، ثم ألف، ثم نون مفتوحة بعدها ياء تحتانية، ولعله أصوب».

«حرثان، والطارق، والذَّيَّال، وذو الكنفات، وذو الفرع، ووثاب، وعمودان، وقابس، والصروح، والمصبح، والفليق، والضياء، والنور، رآها في أفق السماء أنها ساجدة له، فلما قص يوسف (رؤياه)[1] على يعقوب قال له: هذا أمر مُتَشَتِّت يجمعه الله من بعد». قال اليهودي: هذه والله أسماؤها. قال الحَكَم[2]: الضياء هو الشمس وهو أبوه، والنور القمر وهو أمه.

---

(١) ما بين القوسين من الموضعين الآتيين من «الضعفاء» للعقيلي و«دلائل النبوة» للبيهقي؛ فإنهما رويا الحديث من طريق المصنِّف.

(٢) أي ابن ظهير شيخ المصنف.

١١١١ ـ سنده ضعيف جداً لشدة ضعف الحكم بن ظهير، وقد عدّه ابن الجوزي في «الموضوعات» كما سيأتي.

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٤٩٨) للمصنِّف والبزار وأبي يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والعقيلي وابن حبان في «الضعفاء» وأبي الشيخ والحاكم وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي معاً في «دلائل النبوة».

وقد أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١ / ٢٥٩).

ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٤٥ ـ ١٤٦).

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦ / ٢٧٧).

كلاهما من طريق المصنِّف، به.

ونقله السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١ / ٩٠) عن «سنن سعيد بن منصور»، لكن بلفظ العقيلي الذي أخرجه من طريقه ابن الجوزي.

وأخرجه البزار في «مسنده» كما في «كشف الأستار» (٣ / ٥٣ / رقم ٢٢٢٠).

=

. . . .

= وأبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (ل ١٣٦ / ب ـ ١٣٧ / أ).

ومن طريقه ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٥٠ ـ ٢٥١).

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥ / ٥٥٥ / رقم ١٨٧٨٠).

وعلقه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٤٠٢ / رقم ٢٧١٢)، وأخرجه في «التفسير» (٤ / ل ١٩٨ / ب).

والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص ٢٤٤).

جميعهم من طريق الحكم بن ظهير، به.

وذكر ابن أبي حاتم أن أبا زرعة سئل عن هذا الحديث فقال: «هذا حديث منكر ليس بشيء».

وقال البزار: «لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، والحكم فليس بالقوي، وقد روى عنه جماعة».

وذكر العقيلي في «الضعفاء» هذا الحديث وبعض الأحاديث الأخرى فيما ينتقد على الحكم بن ظهير، ثم قال: «ولا يصح من هذه المتون عن النبي عليه السلام شيء من وجه ثابت».

وعدّه ابن حبان أيضاً فيما ينتقد على الحكم، ثم قال: «وهذا لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ».

وقال ابن الجوزي عقب روايته له: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وكأن واضعه قصد شَيْنَ الإسلام بمثل هذا، وفيه جماعة ليسوا بشيء...» ثم ذكر بعض أقوال أهل العلم في الحكم والسُّدِّي ظناً منه أنه السُّدِّي الصغير محمد بن مروان، ولذلك تعقبه السيوطي في «اللآلىء» بقوله: «قلت: كلا ليس السدي المذكور في الإسناد الكذاب، ذاك محمد بن مروان الصغير، وهذا إسماعيل بن عبدالرحمن الكبير أحد رجال مسلم»، ثم ذكر السيوطي أن للحكم =

. . . .

= متابعاً قوياً عند الحاكم في «المستدرك»، ثم قال: «فزالت تهمة الحكم، والله أعلم».

وذكر ابن عراق الكناني في «تنزيه الشريعة» (١ / ١٩٣) أن للحديث طريقاً ثالثاً عن السدي في «تفسير ابن مردويه»، وأن التهمة زالت عن الحكم، وكأنه نقل هذا الكلام عن «اللآلىء»، إلا أن المطبوع من «اللآلىء» ليس فيه ذكر للطريق الثالثة التي عند ابن مردويه، ولا أظن هذا إلا وهماً، ومن المعلوم أن ابن كثير في «تفسيره» يعنى بالنقل عن ابن مردويه كثيراً، ومع ذلك فقد تكلم عن هذا الحديث (٢ / ٤٦٨ ـ ٤٦٩) وضعفه بالحكم، ولم يشر إلى طريق ابن مردويه.

وفيما مضى نقله من كلام الأئمة ما يشعر بتفرد الحكم بن ظهير عن السُّدِّي بهذا الحديث، ولم يذكروا له متابعاً، بل حمّلوه تبعته؛ بحيث أصبح معروفاً به، وفيه يقول الجوزجاني: «ساقط لميله وأعاجيب حديثه، وهو صاحب حديث نجوم يوسف». انظر «الشجرة في أحوال الرجال» (ص ١٥٤ / رقم ١٤٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢ / ٤٢٨).

ومنه تعجب من تلك الطريق التي أخرجها الحاكم في «المستدرك» (٤ / ٣٩٦) من طريق شيخه محمد بن إسحاق الصفار، عن أحمد بن محمد بن نصر، عن عمرو بن حماد بن طلحة، عن أسباط بن نصر، عن السدي، عن عبدالرحمن ابن سابط، عن جابر، به، ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي فلم يقرّه.

وفي سنده أحمد بن محمد بن نصر ولم أعرف من هو؟ وفي «تاريخ بغداد» (٥ / ١٠٦ ـ ١٠٨) خمسة ممن يسمّون بهذه التسمية، فلست أدري، أهو منهم أم لا؟

وسواء عرفناه أم لم نعرفه، فإن هذه الطريق غلط فيها أحد الرواة، من عمرو ابن حماد فمن دونه، ولذلك يقول الشيخ عبدالرحمن المعلمي رحمه الله في تعليقه =

. . . .

= على «الفوائد المجموعة» (ص ٤٦٤): «وقف الذهبي في «تلخيصه» فلم يتعقبه، ولا كتب علامة الصحة كعادته فيما يقر الحاكم على تصحيحه. والحاكم رواه عن محمد بن إسحاق الصفار، عن أحمد بن محمد بن نصر، عن عمرو بن حماد، عن أسباط، وقد جزم الجوزجاني ثم العقيلي بأن الحكم بن ظهير تفرد به عن السدي، ومن طريق الحكم ذكره المفسرون، مع أن تفسير أسباط، عن السدي عندهم جميعاً، فكيف فاتهم منه هذا الخبر ووقع للحاكم بذاك السند؟! هذا يشعر بأن بعض الرواة وهم؛ وقع له الخبر من طريق الحكم، ثم التبس عليه فظنه من طريق أسباط كالجادّة، والله أعلم» اهـ.

وعلى فرض التسليم بثبوت هذه الطريق عن أسباط بن نصر فهذا لا يعني التسليم بصحة الحديث؛ لأن أسباط بن نصر الهَمْداني ممن عيب على مسلم إخراجه في «الصحيح»، وهو صدوق كثير الخطأ يغرب كما في «التقريب» (٣٢٣).

والسُّدِّي إسماعيل بن عبدالرحمن تقدم في الحديث [١٧٤] أنه صدوق يهم.

فلا يستبعد أن يكون هذا من الإسرائيليات، فيهم في نسبته للنبي ﷺ أسباط أو السدي.

تنبيه: لم أجد الحديث في «دلائل النبوة» لأبي نعيم وكذا قال محقق «تفسير الطبري»، وقد عزاه له كثير من المخرجين كالسيوطي وابن كثير، فالظاهر أنه من النقص الذي في المطبوع.

وكذا لم أجده في «تفسير البغوي» مع أن الحافظ ابن حجر ذكر في «الإصابة» (١ / ٢٨٨ ـ ٢٨٩) أنه أخرجه في «تفسيره».

والله أعلم.

[الآية (٢٠): قوله تعالى:

﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾]

١١١٢ ــ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان(١)، عن ابن أبي خالد(٢)، قال: سمعت السُّدِّي(٣) يحلف أن الذي اشتروا به: اثنان وعشرون درهماً. وقال سفيان: البَخْس: الحرام.

[الآية (٢١): قوله تعالى:

﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا... ﴾ الآية]

١١١٣ ــ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأحوص(٤)، عن أبي إسحاق(٥)، قال: نا ناس(٦) من أصحاب عبدالله قالوا: قال

---

(١) هو ابن عيينة.

(٢) هو إسماعيل بن أبي خالد.

(٣) هو إسماعيل بن عبدالرحمن.

١١١٢ ــ سنده صحيح.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٠٥ / أ) من طريق سفيان ابن عيينة، به.

(٤) هو سلاّم بن سُليم.

(٥) هو السبيعي عمرو بن عبدالله.

(٦) أي: حدثنا ناس، وأوضحت بعض الطرق الآتية في التخريج بعض هؤلاء المبهمين، فمنهم أبو الأحوص عوف بن مالك، ومنهم أبو عبيدة بن عبدالله ابن مسعود.

عبدالله: مِنْ أفرس الناس ثلاثة: العزيز الذي اشترى يوسف؛ قال: ﴿عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولداً﴾، والمرأة التي قالت لأبيها في موسى: ﴿يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين﴾[1]، وأبو بكر حين ولَّى عمر رضي الله عنه أمور المسلمين.

---

(١) الآية: (٢٦) من سورة القصص.

١١١٣ ـ سنده فيه الواسطة المبهمة بين أبي إسحاق وابن مسعود، وأوضحت الطرق الآتية أن ممن روى عنه أبو إسحاق هذا الأثر: أبا الأحوص وأبا عبيدة، فرجال السند كلهم ثقات.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥١٧) للمصنِّف وابن سعد وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وأبي الشيخ والحاكم.

وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ١٨٥ / رقم ٨٨٣٠) من طريق المصنِّف، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤ / ٥٧٤ / رقم ١٨٩٠٤).

وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ١٩ / رقم ١٨٩٤٩).

والطبراني برقم (٨٨٢٩).

والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٣٤٥ ـ ٣٤٦).

أما ابن أبي شيبة وابن جرير والحاكم فمن طريق وكيع، وأما الطبراني فمن طريق محمد بن كثير، كلاهما عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن ابن مسعود، به، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣ / ٢٧٣) من طريق الأعمش.

وابن جرير برقم (١٨٩٥١) من طريق إسرائيل. =

[الآية (٢٣): قوله تعالى:

﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ﴾]

١١١٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن يحيى بن وَثَّاب أنه كان يقرأ: ﴿هِيئت[١] لك﴾.

= وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٠٥ / ب) من طريق سفيان الثوري.

والحاكم في «المستدرك» (٣ / ٩٠) من طريق زهير.

جميعهم عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، به.

وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، مع أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه كما سبق بيانه في الحديث [٤]، ولكن تشهد له رواية أبي الأحوص السابقة، والله أعلم.

(١) ضبطت في الأصل بفتح التاء، ولا يستقيم هذا مع كسر الهاء والهمز، ولم يذكر ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٢٥ ـ ٣٠) هذه القراءة عن أحد برغم ذكره لوجوه القراءات فيها، والذي يظهر أن هذا الضبط تصرف من أحد المطالعين في الأصل ولا يظهر أنه بخط الناسخ، والصواب فيما يظهر: «هِيئتُ» بكسر الهاء وضم التاء والهمز، فهكذا حكاها السيوطي في «الدر» كما سيأتي عن يحيى بن وثاب، وعزاها لأبي عبيد وغيره، وهي محكيّة عن ابن عباس وأبي عبدالرحمن السلمي وعكرمة وقتادة وأبي وائل كما في الموضع السابق من «تفسير ابن جرير»، وذكر أن معناها: «تهيّأتُ لك».

١١١٤ ـ سنده صحيح، والأعمش قد أخذ القراءة عن يحيى بن وثّاب كما سبق بيانه في الحديث [١٧٣]، فلا يضرّ هنا عدم تصريحه بالسماع. =

[الآية (٢٤): قوله تعالى:

﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾]

١١١٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا حَسَّان بن إبراهيم الكِرْمَاني(١)، عن يونس بن يزيد(٢)، عن الزُّهْري(٣)، قال: **أخبرني حُمَيْد بن عبدالرحمن(٤) أن البُرْهَان الذي رأى يوسُف: يعقوب.**

= وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٢٠) بلفظ: عن يحيى بن وثاب أنه قرأها: ﴿هِيتُ لك﴾ يعني بكسر الهاء وضمّ التاء، يعني: تهيّأتُ لك.

وعزاه لأبي عبيد وابن المنذر وأبي الشيخ.

(١) هو حَسّان بن إبراهيم بن عبدالله الكِرْماني، أبو هشام العَنَزي، قاضي كِرْمان، صدوق يخطىء كما في «التقريب» (١٢٠٤)، وانظر «تهذيب الكمال» وحاشيته (٦ / ٨ - ١٢).

(٢) هو الأَيْلي.

(٣) هو محمد بن مسلم.

(٤) هو حُمَيد بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، المدني، ثقة روى له الجماعة كما في «التقريب» (١٥٦١).

١١١٥ ـ سنده فيه شيخ المصنِّف وتقدم بيان حاله، ولكنه لم ينفرد به، فقد رواه ابن جرير بسند صحيح كما سيأتي.

وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٢٣) وعزاه لابن جرير فقط.

وابن جرير أخرجه في «تفسيره» (١٦ / ٤٣ / رقم ١٩٠٥٣ و١٩٠٥٤) من طريقين عن يونس بن يزيد، أحدهما: من طريق شيخه يونس بن عبدالأعلى، عن عبدالله بن وهب، عن يونس بن يزيد، به مثله.

وهذا سند صحيح.

١١١٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عثمان بن أبي سليمان[١]، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ[٢]، عن ابن عباس - في قوله عز وجل: ﴿لولا أن رأى برهان ربه﴾ -، قال: حَلَّ الهِمْيان[٣] وجلس منها مجلس الخَاتِنِ[٤]، فنودي: أتزني يا ابن يعقوب فتكون بمنزلة الطائر ذهب يطير فسقط ريشه؟

---

(١) هو عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم القرشي، النَّوْفلي، المكي، قاضي مكة، ثقة كما في «التقريب» (٤٥٠٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩ / ٣٨٤ ـ ٣٨٥).

(٢) هو عبدالله بن عبيدالله.

(٣) أي: تكّة السروال كما في «النهاية» (٥ / ٢٧٦).

(٤) هو الذي يقوم بالختان.

١١١٦ ـ سنده صحيح إلى ابن عباس، ولكن قد يكون هذا مما تلقاه عن أهل الكتاب، وسيأتي بعضه بإسناد صحيح في الحديث الآتي من غير هذا الطريق.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٢٠) للمصنِّف وعبدالرزاق والفريابي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والحاكم.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣٢١).

ومن طريقه وطرق أخرى أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٣٥ و٣٧ و٣٩ ـ ٤١ / رقم ١٩٠١٥ و١٩٠٣١ ـ ١٩٠٣٣ و١٩٠٣٧ ـ ١٩٠٣٩)، وفي «تاريخه» (١ / ٣٣٧).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، به.

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٤٠ / رقم ٣٩٤) عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، به. =

١١١٧ ـ حدثنـا سعيد، قال: نا سفيان، عن عبيدالله بن أبي يزيد[1]، سمع ابن عباس يُسأل: **ما بلغ من هموم يوسف؟ قال: حلَّ الهِميانَ، وجلس منها مجلس الخاتن.**

١١١٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن مِسْعَر[2]، عمَّن حَدَّثه[3] عن سعيد بن جبير، قال: **رأى يعقوب وقد عَضَّ على يديه، فخرجت شهوته من أنامله.**

= ومن طريق سفيان الثـوري وغيره أخـرجـه ابن جرير في «تفسيره» برقم (١٩٠١٨ ـ ١٩٠٢١ و١٩٠٢٧ و١٩٠٣٤)، وفي «تاريخه» (١ / ٣٣٨).

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٩٠٢٢ و١٩٠٣٥).

وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤).

كلاهما من طريق نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٠٨ / أ) من طريق جرير بن حازم، عن ابن أبي مليكة، به.

(١) هو مولى آل قارظ.

١١١٧ ـ سنده صحيح.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٣٥ / رقم ١٩٠١٦ و١٩٠١٧) من طريق سفيان بن عيينة، به.

(٢) هو ابن كِدَام.

(٣) أوضحت روايتا محمد بن بشر وأبي نعيم الآتيتان عن مسعر أن هذا المبهم هو أبو حَصين الأسدي عثمان بن عاصم.

١١١٨ ـ سند المصنِّف هنا فيه إبهام الواسطة بين مسعر وسعيد بن جبير، وأوضحت الطرق الآتية أن الواسطة هو أبو حَصين الأسدي عثمان بن عاصم، وسند بعضها صحيح، لكنها من الإسرائيليات فيما يظهر. =

١١١٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا جرير[١]، عن منصور[٢]، عن مجاهد، قال: رأى تمثال يعقوب.

= فقـد أخـرجـه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٤٢ و٤٧ / رقم ١٩٠٤٤ و١٩٠٧٩) من طريق محمـد بن بشـر وأبي نعيم الفضل بن دكين، كلاهما عن مسعر، عن أبي حصين، عن سعيد بن جبير، به.

وأخـرجـه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٤١ / رقم ٣٩٧) عن أبي حصين به.

ومن طريق سفيان أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣٢١).

ومن طريقهما وغيرهما أخرجه ابن جرير (١٦ / ٤١ ـ ٤٧ / رقم ١٩٠٤٢ و١٩٠٤٣ و١٩٠٤٥ و١٩٠٥١ و١٩٠٦٦ و١٩٠٧٨ و١٩٠٨٢).

وسنده صحيح.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ٢٠٨ / أ) من طريق إسرائيل، عن أبي حصين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به هكذا بزيادة ابن عباس في «سنده».

ورواية مسعر وسفيان أرجح من رواية إسرائيل هذه، فالصواب وقفه على سعيد بن جبير.

(١) هو ابن عبدالحميد.

(٢) هو ابن المعتمر.

١١١٩ ـ سنده صحيح عن مجاهد، ولكنه من الإسرائيليات فيما يظهر والله أعلم.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٢١) لعبدالرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقـد أخـرجـه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٤٣ ـ ٤٤ / رقم ١٩٠٥٥ =

١١٢٠ ــ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله، عن يونس(١)، عن الحسن(٢)، قال: رأى تمثال يعقوب عَاضّاً على إصبعه.

= و١٩٠٥٦ و١٩٠٦٢) من طريق جرير بن عبدالحميد وعمرو بن أبي قيس الرازي، كلاهما عن منصور، به.

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٤٠ ـ ١٤١ / رقم ٣٩٦).

ومن طريقه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣٢١).

ومن طريقهما وغيرهما أخرجه ابن جرير (١٦ / ٤٤ / رقم ١٩٠٥٧ ـ ١٩٠٦٠)، من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد، به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٠٨ / ب) من طريق خصيف، عن مجاهد، به.

وله طرق أخرى سيأتي تخريجها برقم [١١٢١].

(١) هو ابن عبيد.

(٢) هو البصري.

١١٢٠ ــ سنده صحيح عن الحسن البصري، ولكنه من الإسرائيليات فيما يظهر والله أعلم، ولذلك جاء في بعض الطرق الآتية عن الحسن قال: زعموا والله أعلم...، ثم ذكره.

وقد عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٢٢) لابن جرير وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣٢١) من طريق جعفر بن سليمان، عن يونس، به.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٤٧ / رقم ١٩٠٨١) لكن سقط ذكر عبدالرزاق من الإسناد. =

١١٢١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو مغيرة(١)، عن الأعمش(٢)، عن / مجاهد، قال: **لما جلس منها يوسف ذلك المجلس وحلَّ السراويل حتى بلغت الثُّفِن(٣)، تمثَّل له يعقوب فضرب صدره بيده فقال: يا يوسف، فخرجت شهوته من أنامله.** [ل ١٤٣/ب]

= وأخرجه ابن جرير أيضاً (١٦ / ٤٣ و٤٥ و٤٦ / رقم ١٩٠٤٩ و١٩٠٥٠ و١٩٠٧٠ و١٩٠٧٥) من طريق إسماعيل بن عليّة ويزيد بن زريع وهشيم بن بشير، ثلاثتهم عن يونس، به.

ومن طريق ابن علية أخرجه ابن أبي حاتم (٤ / ل ٢٠٨ / أ).

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٩٠٤٨ و١٩٠٧٣ و١٩٠٧٥) من طريق قرة ابن خالد وقتادة ومنصور بن زاذان، ثلاثتهم عن الحسن، به.

(١) هو النضر بن إسماعيل بن حازم البَجَلي، أبو المغيرة الكوفي، القاصّ، ليس بالقوي كما في «التقريب» (٧١٨٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٩ / ٣٧٢ ـ ٣٧٥).

(٢) تقدم في الحديث [٣] أنه الأعمش قليل السماع من مجاهد، وأن عامة ما يروي عن مجاهد مدلَّس.

(٣) وهو موصل الفخذ بالساق كما في «لسان العرب» (١٣ / ٧٨)، وأشكل رسمها في المخطوط على محقق تفسير ابن جرير فجعلها: «أليتيه»، فانظر تعليقه على تفسير ابن جرير (١٦ / ٣٦).

١١٢١ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن رواية الأعمش عن مجاهد، وأما أبو المغيرة فإنه قد توبع كما سيأتي، وقد مضى بعضه بسند صحيح برقم [١١١٩] وذكرت هناك أنه من الإسرائيليات فيما يظهر، وسيأتي بسند صحيح أيضاً إلى مجاهد.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٣٦ / رقم ١٩٠٢٣ =

[الآية (٣٠): قوله تعالى:

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾]

١١٢٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة(١)، عن مغيرة(٢)، عن إبراهيم أنه كان يقرأ: ﴿قد شغفها حباً﴾، ويقول: الشَّغَفُ: شَغَفُ الحب، والشَّعَفُ: شَعَفُ(٣) الدابة حين تَذْعَرُ(٤).

= و١٩٠٢٤) من طريق عبدالله بن إدريس ومالك بن سعير، كلاهما عن الأعمش، به، ولم يذكر تمثل يعقوب. . . إلخ.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣٢١).

وابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٣٦ و٤٤ / رقم ١٩٠٢٥ و١٩٠٦١).

كلاهما من طريق معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد ـ في قوله تعالى: ﴿ولقد همت به وهم بها﴾ ـ قال: جلس منها مجلس الرجل من امرأته حتى رأى صورة يعقوب في الجدر.

وسنده صحيح.

(١) هو وضّاح بن عبدالله.

(٢) هو ابن مقسم الضبِّي، تقدم في الحديث [٥٤] أنه ثقة متقن، إلا أنه يدلِّس، لا سيما عن إبراهيم النخعي، وهذا من روايته عنه ولم يصرِّح فيها بالسماع.

(٣) في الأصل: «والشغف: شغف الدابة. . .» بالغين، والصواب ما أثبته كما في الموضع الآتي من «تفسير ابن جرير».

(٤) أي: حين تَنْفُرُ. انظر «لسان العرب» (٤ / ٣٠٦).

١١٢٢ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن رواية مغيرة بن مقسم عن إبراهيم =

١١٢٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، عن مغيرة[(١)]، عن إبراهيم، وعوف[(٢)]، عن إبراهيم، **أنهما قريا**[(٣)]: ﴿**شغفها**﴾.

= النخعي.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٢٨) لابن أبي شيبة وابن المنذر وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٦٧ / رقم ١٩١٦٢) من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام، أنه قال: يروى ذلك عن أبي عوانة، عن مغيرة، عنه، أي: عن إبراهيم، وذلك بعد ما ذكره.

ثم قال أبو عبيد: «يذهب إبراهيم إلى أن أصل الشَّعَف هو: الذُّعْرُ، قال: وكذلك هو كما قال إبراهيم في الأصل، إلا أن العرب ربما استعارت الكلمة فوضعتها في غير موضعها...» ثم استشهد ببعض الشعر في ذلك.

(١) انظر الكلام عن رواية مغيرة عن إبراهيم النخعي في الحديث السابق.

(٢) هو ابن أبي جميلة الأعرابي، والمعنى: أن هشيماً يروي هذا الأثر عن مغيرة وعطف عليه رواية عوف، وعوف من شيوخ هشيم، لكن هشيماً مدلِّس، ولم يصرح هنا بالسماع من مغيرة ولا من عوف، وهو موصوف بتدليس العطف، فقد يعطف رواية عوف على رواية مغيرة، وهو لم يسمع من عوف، وانظر تفصيل ذلك في الحديث [٣٨٠].

(٣) كذا جاء بالأصل! وهو مشكل؛ إذ كيف يستعمل ضمير التثنية والرواية هنا عن واحد وهو إبراهيم النخعي؟! ثم إن عوفاً الأعرابي لم يُذكر ممن يروي عن إبراهيم النخعي.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنه: «وعوف عن أبي رجاء» فيكون الضمير عائداً على إبراهيم النخعي وأبي رجاء كما يتضح من التخريج، لكن يشكل عليه اختلاف القراءة، فالله أعلم. =

[الآية (٣٦): قوله تعالى:
﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ...﴾
إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾]

١١٢٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خلف بن خليفة(١)، قال: نا سلمة بن نُبَيْط، عن الضَّحاك بن مُزاحم، قال(٢): **كنا معه بخراسان، فسأله رجل عن قوله عز وجل: ﴿نبئنا بتأويله إنا نراك من المحسنين﴾: ما كان إحسان يوسف؟ قال الضحاك: كان إذا مرض إنسان قام عليه، وإذا ضاق أوسع له، وإذا احتاج جمع له.**

= **١١٢٣** ـ سنده ضعيف لما تقدم عن رواية هشيم بالعنعنة، وقد تابعه أبو عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم في الحديث السابق، لكنه أيضاً ضعيف لعنعنة مغيرة.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٦٦ / رقم ١٩١٥٩) من طريق هشيم، عن أبي الأشهب أوعوف، عن أبي رجاء: (قد شعفها حباً) بالعين.

وأخرجه أيضاً برقم (١٩١٥٨) من طريق أبي قطن، حدثنا أبو الأشهب، عن أبي رجاء. . .، مثل سابقه.

(١) تقدم في الحديث [٧٦] أنه صدوق اختلط في الآخر.

(٢) أي سلمة بن نُبيط.

١١٢٤ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال خلف بن خليفة.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٣٧) للمصنِّف وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والبيهقي في «شعب الإيمان».

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٩٨ / رقم ١٩٢٧٩) من طريق المصنِّف، به. =

[الآية (٤٢): قوله تعالى:

﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِى ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾]

١١٢٥ ـ حدثنا سعيد[١]، قال: نا أبو عوانة، عن مغيرة[٢]، عن إبراهيم في قراءة عبدالله: ﴿بضع سنين قريباً﴾.

[الآية (٤٥): قوله تعالى:

﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾]

١١٢٦ ـ حدثنا سعيد[٣]، قال: نا أبو معاوية، عن

= ثم أخرجه برقم (١٩٢٨٠ و١٩٢٨٢)، وفي «التاريخ» (١ / ٣٤٣).
وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢١٦ / ب).
والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧ / ٨٨ / رقم ٩٥٧٩ / تحقيق زغلول).
ثلاثتهم من طريق خلف بن خليفة، به.

(١) هذا الحديث في الأصل متأخر عن الحديث بعده، فقدمته عليه مراعاة لترتيب الآيات.

(٢) هو ابن مقسم، تقدم في الحديث [٥٤] أنه ثقة متقن إلا أنه يدلِّس، لا سيّما عن إبراهيم النخعي، وهذا من روايته عنه.

١١٢٥ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن رواية مغيرة بالعنعنة. ولم أجد من ذكر هذه القراءة.

(٣) هذا الحديث في الأصل متقدم عن الحديث السابق، فأخرته مراعاة لترتيب الآيات.

جويبر[١]، عن الضَّحَّاك أنه كان يقرأ: ﴿وادّكر بعد أَمَهٍ﴾[٢] أي بعد نسيان.

[الآية (٤٩): قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَامٞ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ﴾]

١١٢٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا فرج بن فضالة[٣]، عن علي ابن أبي طلحة[٤]، عن ابن عباس ـ في قوله عز وجل: ﴿وفيه

---

(١) هو ابن سعيد، تقدم في الحديث [٩٣] أنه ضعيف جداً.

(٢) قوله: «أَمَهٍ» لم يضبط في الأصل، وضبطه من الموضع الآتي من «تفسير ابن جرير».

١١٢٦ ـ سنده ضعيف جداً لشدة ضعف جويبر.

وعزاه السيوطي في «الدر» (٤ / ٥٤٥) لابن جرير فقط.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ١٢٣ / رقم ١٩٣٦٣) من طريق جويبر، وبرقم (١٩٣٦٤) من طريق عبيد بن سليمان، كلاهما عن الضحاك، به.

لكن طريق عبيد بن سليمان لا تثبت، فقد قال ابن جرير: حُدِّثت عن حسين بن الفرج، قال: سمعت أبا معاذ يقول: حدثنا عبيد بن سليمان...، فذكره.

ومع كون شيخ ابن جرير مبهماً، ففي السند حسين بن الفرج وهو كذاب كما سبق بيانه في الحديث [٩٠٧].

(٣) تقدم في الحديث [١٩] أنه ضعيف.

(٤) تقدم في الحديث [١٠١١] أنه صدوق قد يخطىء، وروايته عن ابن عباس مرسلة، وقيل: إن الواسطة بينهما مجاهد.

تعصرون﴾[1] ـ: تحتلبون.

[الآيتان (٥٢ و ٥٣): قوله تعالى:

﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي كَيۡدَ ٱلۡخَآئِنِينَ. وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾]

١١٢٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله، عن بَيَان[2]، عن حكيم (بن)[3] جابر، قال: قال يوسف: **﴿ذلك ليعلم**

---

(١) قوله: «تعصرون»، و: «تحتلبون» لم تنقط التاء الأولى فيه في الأصل، لكنه ضبط في إحدى الروايتين عند ابن جرير كما سيأتي.

وهكذا قرأه عامة قَرَأة أهل الكوفة: «تعصرون» بالتاء كما في «تفسير ابن جرير» (١٦ / ١٣٠ - ١٣١).

١١٢٧ ـ سنده ضعيف لضعف فرج وما تقدم عن حال علي بن أبي طلحة وروايته.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٤٦) للمصنِّف وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ١٣٠ / رقم ١٩٣٩٠ و١٩٣٩١) من طريق فرج، به، ولفظ الطريق الأولى: «وفيه يعصرون» قال: فيه يحلبون.

وأما الطريق الثانية فلفظها: كان ابن عباس يقرأ: (وفيه تعصرون) بالتاء، يعني: تحتلبون.

ومن طريق فرج أيضاً أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٢١ / ب).

(٢) هو ابن بشر.

(٣) في الأصل: «عن»، والتصويب من «الدر المنثور» (٤ / ٥٤٩)، والحديث المتقدم برقم [٤٧٨]، فهو نفس هذا الإسناد.

أني لم أخنه بالغيب﴾، قال: حُدِّثت أن جبريل قال له: ولا حين هممت؟ قال: ﴿وما أبرىء نفسي إن النفس لأمارة بالسوء﴾.

[الآية (٥٤): قوله تعالى:

﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى ۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾]

١١٢٩ ـ حدثنا سعيد[١]، قال: نا حِبَّان بن علي[٢]، عن أبي سِنَان ضِرار بن مُرَّة، عن عبدالله بن أبي الهُذَيل، قال: **قال العزيز ليوسف: ما من شيء إلا أحب أن تشركني فيه، إلا أني لا أحب أن تشركني في أهلي، قال يوسف: ولا أنا، ولا أحب[٣] أن يأكل معي عبدي، قال يوسف: تأنف مني وأنا ابن إسحاق الذَّبيح، وأنا ابن يعقوب نبي الله؟**

١١٢٨ ـ سنده صحيح، لكن يظهر أنه من الإسرائيليات، فلم يذكر حكيم بن جابر عمن تلقى هذا الحديث، بل أبهم الواسطة بقوله: «حُدِّثت».

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٤٩) للمصنِّف وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٢٢ / ب) من طريق خالد، به.

(١) هذا الحديث في الأصل بعد الحديث الآتي برقم [١١٤٥]، وإنما قدمته لترتيب الآيات.

(٢) تقدم في الحديث [٨٢٠] أنه ضعيف.

(٣) أي: قال العزيز: ولا أحب أن يأكل... إلخ.

١١٢٩ ـ سنده فيه حبان بن علي وتقدم أنه ضعيف، لكنه لم ينفرد به، =

. . . .

= فقد رواه ابن جرير كما سيأتي بإسناد صحيح إلى عبدالله بن أبي الهذيل، لكن عبدالله لم يذكر عمن أخذه، ولا شك بأنه من الإسرائيليات التي تسمّح بعض السلف في روايتها، يدل عليه ذكره أن الذبيح هو إسحاق، بينما الصحيح الذي دلّت عليه نصوص الشرع أنه إسماعيل، وما أحسن ما قاله الحافظ ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» (٤ / ص ١٤ وما بعدها) عند قوله تعالى: ﴿فبشرناه بغلام حليم﴾ الآية: (١٠٢) من سورة الصافات! حيث قال: «وهذا الغلام هو إسماعيل عليه السلام؛ فإنه أول ولد بُشِّر به إبراهيم عليه السلام، وهو أكبر من إسحاق باتفاق المسلمين وأهل الكتاب، بل في نص كتابهم: أن إسماعيل عليه السلام وُلد ولإبراهيم عليه السلام ست وثمانون سنة، وولد إسحاق وعمر إبراهيم عليه الصلاة والسلام تسع وتسعون سنة. وعندهم: أن الله تبارك وتعالى أمر إبراهيم أن يذبح ابنه وحيده، وفي نسخة أخرى: بِكْره، فأقحموا ها هنا كذباً وبهتاناً إسحاق، ولا يجوز هذا لأنه مخالف لنص كتابهم، وإنما أقحموا إسحاق لأنه أبوهم، وإسماعيل أبو العرب، فحسدوهم فزادوا ذلك وحرّفوا وحيدك بمعنى الذي ليس عندك غيره، فإن إسماعيل كان ذهب به وبأمه إلى مكة، وهو تأويل وتحريف باطل، فإنه لا يقال وحيدك إلا لمن ليس له غيره، وأيضاً فإن أول ولد له معزّة ما ليس لمن بعده من الأولاد، فالأمر بذبحه أبلغ في الابتلاء والاختبار. وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الذبيح هو إسحاق، وحُكي ذلك عن طائفة من السلف حتى نُقل عن بعض الصحابة رضي الله عنهم أيضاً، وليس ذلك في كتاب ولا سنّة، وما أظن ذلك تلقي إلا عن أحبار أهل الكتاب وأخذ ذلك مسلّماً من غير حجّة، وهذا كتاب الله شاهد ومرشد إلى أنه إسماعيل؛ فإنه ذكر البشارة بغلام حليم وذكر أنه الذبيح، ثم قال بعد ذلك: ﴿وبشرناه بإسحاق نبياً من الصالحين﴾، ولما بشرت الملائكة إبراهيم بإسحاق قالوا: ﴿إنا نبشرك بغلام عليم﴾. وقال تعالى: ﴿فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب﴾ أي: يولد له في حياتهما ولد يسمى يعقوب، فيكون من ذريته =

[الآية (٦٢): قوله تعالى:

﴿ وَقَالَ لِفِتْيَٰنِهِ ٱجْعَلُوا۟ بِضَٰعَتَهُمْ فِى رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَآ إِذَا ٱنقَلَبُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾]

١١٣٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم[1]، عن مغيرة[2]، عن إبراهيم أنه كان يقرأ: ﴿وقال لفتيته﴾.

= عقب ونسل، وقد قدمنا هناك أنه لا يجوز بعد هذا أن يؤمر بذبحه وهو صغير؛ لأن الله تعالى قد وعدهما بأنه سيعقب ويكون له نسل، فكيف يمكن بعد هذا أن يؤمر بذبحه صغيراً؟! وإسماعيل وُصف ها هنا بالحليم لأنه مناسب لهذا المقام. . .» إلخ ما قال فراجعه فإنه جيد، وانظر ما كتبه محمد سعيد العاني في رسالته: «القول الصحيح في تعيين الذبيح».

والحديث عزاه السيوطي في «الدر» (٤ / ٥٥١) للمصنِّف وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ، لكنه جعله عن ابن عباس، فالظاهر أن في الحديث اختلافاً عند بعض من أخرجه فتساهل السيوطي فجعله عن ابن عباس.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ١٤٧ ـ ١٤٨ / رقم ١٩٤٤٩ ـ ١٩٤٥١) من ثلاث طرق عن سفيان الثوري، عن أبي سنان ضرار بن مرة، عن عبدالله بن أبي الهذيل، به.

وإحدى هذه الطرق يرويها ابن جرير عن شيخه أبي كريب محمد بن العلاء، عن وكيع، عن سفيان الثوري، وسندها صحيح.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٢٣ / أ) من طريق سفيان الثوري، به.

(١) تقدم في الحديث [٨] أنه ثقة ثبت، إلا أنه كثير التدليس.

(٢) هو ابن مقسم، تقدم في الحديث [٥٤] أنه ثقة متقن، إلا أنه يدلس، لا سيما عن إبراهيم النخعي، وهذا من روايته عنه، ولم يصرح فيها بالسماع. =

١١٣١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، عن عوف[١] وعباد ابن راشد، عن الحسن[٢] أنه كان يقرأ: ﴿لفتيانه﴾.

[الآية (٦٥): قوله تعالى:

﴿وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَـٰعَهُمْ وَجَدُواْ بِضَـٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾]

١١٣٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم[٣]، عن علقمة[٤] أنه كان يقرأ: ﴿هذه بضاعتنا رِدَّت إلينا﴾.

= ١١٣٠ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن رواية هشيم ومغيرة بالعنعنة.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٥٦) للمصنِّف فقط، ولفظه: عن إبراهيم أنه كان يقرأ: (وقال لفتيته) أي لغلمانه ﴿اجعلوا بضاعتهم﴾ أي أوراقهم.

فلست أدري هل رواه المصنِّف في موضع آخر بهذه الزيادة، أو في النسخة هنا سقط؟

(١) هو ابن أبي جميلة الأعرابي.

(٢) هو البصري.

١١٣١ ـ سنده ضعيف لعدم تصريح هشيم بالسماع.

(٣) هو النخعي.

(٤) هو ابن قيس.

١١٣٢ ـ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٥٦) للمصنِّف وأبي عبيد وابن المنذر.

[الآية (٦٧): قوله تعالى:

﴿ وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍۖ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَعَلَيۡهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾]

١١٣٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خلف بن خليفة[١]، قال: نا رجل من أهل الكوفة، عن إبراهيم[٢] ـ **في قوله عز وجل: ﴿لا تدخلوا[٣] من باب واحد وادخلوا من أبواب متفرقة...﴾ إلى قوله: ﴿فليتوكل المتوكلون﴾** ـ، **قال: أحب يعقوب أن يلقى أخوة يوسف يوسف في خلوة.**

---

(١) تقدم في الحديث [٧٦] أنه صدوق اختلط في الآخر.

(٢) أي النخعي.

(٣) في الأصل: «ولا تدخلوا».

١١٣٣ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال خلف بن خليفة، وإبهام شيخه.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٥٧) للمصنِّف وابن المنذر وأبي الشيخ.

وأخرج ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٢٧ / ب) من طريق يحيى ابن عبدالحميد الحماني، عن عبدالرحمن بن محمد المحاربي، عن الحسن بن عمرو، وعن فضيل ـ وهو ابن غزوان ـ، عن إبراهيم النخعي: ﴿لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من أبواب متفرقة﴾ قال: علم أنه سيلقى إخوته في بعض الأبواب.

وسنده تالف؛ لأن يحيى الحماني متهم بسرقة الحديث كما تقدم في الحديث [٨٤١].

[الآية (٧٢): قوله تعالى:

﴿ قَالُواْ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ ﴾]

١١٣٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة[١]، عن أبي بشر[٢]، عن سعيد بن جبير ـ في قوله: ﴿صواع الملك﴾ ـ، قال: هو المَكُّوك[٣] (الفارسي)[٤] الذي يلتقي طرفاه، كان يشرب فيه الأعاجم.

---

(١) هو وضّاح بن عبدالله.

(٢) هو جعفر بن إياس.

(٣) المَكُّوك: المُدّ كما سبق تعريفه في الحديث [٧٩٤].

(٤) في الأصل: «القدسي»، والتصويب من الموضع الآتي من «تفسير ابن جرير» حيث رواه من طريق المصنف.

١١٣٤ ـ سنده صحيح، لكن شعبة خالف أبا عوانة فجعله من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس كما سيأتي، وهذه أرجح.

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٥٩) لابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ١٧٧ / رقم ١٩٥٣٤) من طريق المصنف، به.

وأخرجه مسدد في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (ل ١٣٧ / أ)، وابن جرير أيضاً برقم (١٩٥٢٩ و١٩٥٣٠).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٢٩ / ب).

ثلاثتهم من طريق أبي عوانة، به.

=

١١٣٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم[١]، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ: ﴿صواع الملك﴾ قال: إناؤه الذي كان يشرب فيه.

١١٣٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، عن داود بن أبي هند، عن العباس بن عبدالرحمن[٢]، عن أبي هريرة أنه كان يقرأ: (صاع الملك).

= وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٩٥٢٥ و١٩٥٢٦ و١٩٥٣٢).
وابن أبي حاتم في الموضع السابق.
كلاهما من طريق شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.
وهذه الرواية أرجح، فشعبة أحفظ من أبي عوانة.

(١) تقدم في الحديث [٨] أنه ثقة ثبت، إلا أنه كثير التدليس.

١١٣٥ ـ سنده ضعيف لعدم تصريح هشيم بالسماع.
وعزاه السيوطي في «الدر» (٤ / ٥٥٩) لأبي عبيد وابن جرير وابن المنذر.
وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ١٧٦ / رقم ١٩٥٢٨).
وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٢٩ / ب).
كلاهما من طريق هشيم، به.

(٢) هو عباس بن عبدالرحمن مولى بني هاشم، مستور، يروي عن أبي هريرة والعباس بن عبدالمطلب وابنه عبدالله وعمران بن حصين وغيرهم، لم يَرو عنه سوى داود بن أبي هند. انظر «تهذيب الكمال» (١٤ / ٢٢٢)، و«التقريب» (٣١٩٢).

١١٣٦ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال عباس بن عبدالرحمن، ولعدم تصريح هشيم بالسماع. =

[الآية (٧٦): قوله تعالى:
﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾]

١١٣٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأحوص[١]، عن عبدالأعلى[٢]، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ **في قوله عز وجل: ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾** ـ، **قال: الله العليم الخبير فوق كل عالم.**

= وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٥٩) للمصنِّف وابن الأنباري.

وقد أشار ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ١٧٥) لهذه الرواية فقال: «واختلفت القَرَأة في قراءة ذلك. فذُكر عن أبي هريرة أنه قرأه: (صاع الملك) بغير واو، كأنه وجهه إلى الصاع الذي يكال به الطعام...»، ثم ذكر بعض القراءات الشاذة التي رويت، ثم قال: «وأما الذي عليه قرأة الأمصار، فـ: ﴿صُوَاعَ الملك﴾، وهي القراءة التي لا أستجيز القراءة بخلافها؛ لإجماع الحجة عليها» اهـ.

(١) هو سلّام بن سُليم.

(٢) هو عبدالأعلى بن عامر الثَّعْلبي، الكوفي، ضعيف؛ ضعفه الإمام أحمد وابن سعد وأبو زرعة وغيرهم. انظر «تهذيب الكمال» (١٦ / ٣٥٢ ـ ٣٥٥).

١١٣٧ ـ سنده ضعيف لضعف عبدالأعلى الثعلبي.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٦٢) للمصنِّف وعبدالرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والبيهقي في «الأسماء والصفات».

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ١٩٢ / رقم ١٩٥٨٦) من طريق المصنِّف، به.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣٢٦ ـ ٣٢٧) ومن طريقه ابن جرير =

[الآية (٨٦): قوله تعالى:

﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾]

١١٣٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن إسماعيل بن محمد بن سعد[1]، سمع عبدالله بن شداد بن الهاد يقول: **سمعت نشيج عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإني لفي آخر الصفوف ﴿إنما أشكوا بثي وحزني إلى الله﴾.**

= برقم (١٩٥٨٤).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٣١ / أ).

وأخرجه ابن جرير برقم (١٩٥٨٢ و١٩٥٨٣ و١٩٥٨٧ و١٩٥٩١).

والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١ / ٢٠٧).

جميعهم من طريق عبدالأعلى الثعلبي، به.

(١) هو إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري، أبو محمد المدني، ثقة حجة كما في «التقريب» (٤٨٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣ / ١٨٩ - ١٩٣).

١١٣٨ ـ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٧٣) للمصنِّف وعبدالرزاق وابن سعد وابن أبي شيبة والبيهقي في «شعب الإيمان».

وقد أخرجه البيهقي في «الشعب» (٥ / ٢٠ - ٢١ / رقم ١٨٩٥) من طريق المصنِّف، به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنَّف» (٢ / ١١٤ / رقم ٢٧١٦).

وابن سعد في «الطبقات» (٦ / ١٢٦). =

[الآية (٨٨)، قوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ قَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَـٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ ﴾]

١١٣٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو الأحوص، قال: نا سعيد ابن مسروق، عن عكرمة ـ **في قوله: ﴿وجئنا ببضاعة مزجاة﴾ ـ، أي قليلة.**

١١٤٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله، قال: نا يزيد بن أبي زياد[1]، عن عبدالله بن الحارث[2]، قال: **قليلة؛ متاع الأعراب: الصوف والسمن.**

= وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤ / ٧ / رقم ١٧٣٧٦).

والبيهقي في الموضع السابق.

جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، به.

١١٣٩ ـ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٧٦) للمصنِّف وابن المنذر وأبي الشيخ.

(١) تقدم في الحديث [١٨] أنه ضعيف.

(٢) هو عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب الهاشمي، أبو محمد المدني، أمير البصرة، لقبه: «ببَّة»، له رؤية، ولأبيه وجده صحبة، قال ابن عبدالبر: أجمعوا على ثقته، وكانت وفاته سنة تسع وسبعين، وقيل: أربع وثمانين، وقد روى له الجماعة. انظر «تهذيب الكمال» (١٤ / ٣٩٦ ـ ٣٩٩)، و«التقريب» (٣٢٨٢). =

١١٤١ ــ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عثمان بن أبي سليمان، عن ابن أبي مُلَيْكَة[١]، (عن ابن عباس)[٢] أنه سئل عن البضاعة المُزْجاة، قال: خَلَقُ الغِرارَةِ[٣] والجَرِينِ[٤] والحَبْلِ والشيء.

= ١١٤٠ ــ سنده ضعيف لضعف يزيد بن أبي زياد.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٧٦) لابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٢٣٧ ـ ٢٣٨ / رقم ١٩٧٥١ و١٩٧٥٢ و١٩٧٥٨ و١٩٧٦٣).

وابن أبي حاتم (٤ / ل ٢٣٨ / أ).

كلاهما من طريق يزيد بن أبي زياد، به.

(١) هو عبدالله بن عبيدالله.

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل، فاستدركته من «الدر المنثور» (٤ / ٥٧٥)، ومصادر التخريج.

(٣) الغِرَارَةُ: واحدة الغرائر التي للتِّبْن، وقيل: هي الجَوَالِقُ، والجَوَالِقُ: وعاء من الأوعية معروف، وهو معرَّب. انظر «لسان العرب» (٥ / ١٨) و(١٠ / ٣٦).

(٤) قولـه: «الجـرين» لم أجـده عند باقي المخرجين مع أنهم أخرجوا الحديث من طريق سفيان بن عيينة، وهكذا ترجَّح لي، وإن كان يشكل عليه أن في الأصل سنَّتين بين الراء والنون، والله أعلم.

والجَرين يطلق على موضع البرّ والعنب والتمر الذي يجفف فيه، ويطلق أيضاً على ما طَحَنْتَـهُ كما في «لسان العرب» (١٣ / ٨٧)، ولعل المراد: وعاء الطحين والله أعلم، ويؤيده إتيانه به بعد الغرارة. =

١١٤٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالله بن المبارك، [ل ١٤٤/أ] / قال: أخبرني عبدالرحمن بن (يزيد)[١] بن جابر[٢]، قال: حدثني عبدالرحمن الطويل[٣] أن رجلاً قال لعمر بن عبدالعزيز: **تصدق علي**

= **١١٤١** ـ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٧٥) للمصنِّف وعبدالرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣٢٨) عن ابن عيينة، به بلفظ: رثة المتاع: خلق الحبل والغرارة والشيء.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن جرير (١٦ / ٢٣٦ / رقم ١٩٧٤٤ و١٩٧٤٥)، وابن أبي حاتم (٤ / ل ٢٣٨ / أ).

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (١٩٧٤٣) من طريق سفيان بن وكيع، عن سفيان بن عيينة، به.

(١) في الأصل: «يز».

(٢) هو عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأَزْدي، أبو عتبة الشامي، الدَّارَاني، ثقة روى له الجماعة. «التقريب» (٤٠٦٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨ / ٥ - ١٠).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «نزهة الألباب» (١ / ٤٤٩ / رقم ١٨٥٦): «الطويل لقب جماعة، منهم: عبدالرحمن جدّ محمد بن طلحة».

وفي «التقريب» (٦٠١٨) قال: «محمد بن طلحة بن عبدالرحمن بن طلحة ابن عبدالله بن عثمان بن عبيدالله التّيمي، المعروف بابن الطويل، وجده عثمان هو أخو طلحة أحد العشرة».

فتبين بهذا أنه عبدالرحمن بن طلحة بن عبدالله بن عثمان بن عبيدالله التيمي، الطويل، لكني لم أجد من ترجم له.

تصدق الله عليك بالجنة، قال: إن الله لا يتصدق ولكن يجزي المتصدقين(١).

١١٤٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالله بن المبارك، قال: أخبرني عثمان بن الأسود، عن مجاهد، قال: **لا تقل تصدَّق علي، إنما يتصدق من يبتغي الثواب**(٢).

---

(١) في هذا الكلام نظر! وهو اجتهاد مخالف لما أخرجه مسلم في «صحيحه» (١ / ٤٧٨ / رقم ٤) في أول كتاب صلاة المسافرين، عن يعلى بن أمية قال: قلت لعمر بن الخطاب: ﴿ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا﴾ فقد أمن الناس؟! فقال: عجبتُ مما عجبتَ منه، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته».

١١٤٢ ـ سنده فيه عبدالرحمن الطويل ولم أجده.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٧٧) لابن أبي حاتم فقط.

وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٣٨ / ب ـ ٢٣٩ / أ) من طريق عبدالرحمن بن يزيد، به.

(٢) انظر التعليق على الحديث السابق.

١١٤٣ ـ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٧٧) لأبي عبيد وابن المنذر.

ومن طريق أبي عبيد القاسم بن سلام أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٢٤٣ / رقم ١٩٧٨٨).

[الآية (٩٨): قوله تعالى:
﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾]

١١٤٤ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، قال: نا عبدالرحمن ابن إسحاق(١)، عن مُحَارِب بن دِثَار(٢)، عن عَمِّه(٣)، قال: **كنت أَمُرُّ على دار عبدالله بن مسعود فأسمعه يقول: اللهم إنك دعوتني فأجبت، وأمرتني فأطعت، وهذا سَحَرٌ فاغفر لي، فلقيته فقلت: كلمات سمعتك تقولهن من السحر، فأخبرته بهن، فقال: إن يعقوب أَخَّر بنيه إلى السَّحَر.**

---

(١) هو أبو شيبة، تقدم في الحديث [١٠٨٨] أنه ضعيف.

(٢) هو مُحَارِب بن دِثَار السدوسي، الكوفي، القاضي، ثقة إمام زاهد، روى له الجماعة، وتوفي سنة ست عشرة ومئة. «التقريب» (٦٥٣٤).

(٣) لم أجد من ترجم له.

١١٤٤ـ سنده ضعيف لضعف عبدالرحمن بن إسحاق، ومع ذلك فعمّ محارب بن دثار لم أجد له ترجمة.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٨٤) للمصنِّف وأبي عبيد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني.

وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ١٠٨ / رقم ٨٥٤٨) من طريق المصنِّف، به.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٢٦١ ـ ٢٦٢ / رقم ١٩٨٧٠ و١٩٨٧١).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٤٢ / ب). =

[الآية (١٠١): قوله تعالى:

﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾]

١١٤٥ ـ حدثنا سعيد، قال: سمعت سفيان[١] تلا هٰذه الآية: ﴿رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السماوات والأرض أنت وليي في الدنيا والآخرة توفني مسلماً﴾ قال: **ما سألها أحد قبله، حين اجتمع له أبواه وفرح، سأل ربه أن يتوفاه ويلحقه بالصالحين.**

[الآية (١٠٦): قوله تعالى:

﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾]

١١٤٦ ـ حدثنا سعيد[٢]، قال: نا هشيم، قال: نا عبدالملك[٣]، عن عطاء ـ في قوله: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا

= كلاهما من طريق عبدالرحمن بن إسحاق، به، إلا أن رواية ابن جرير جاءت عن محارب، عن ابن مسعود، والصواب إثبات الواسطة بينهما وهو عمه.

(١) يعني ابن عيينة.

١١٤٥ ـ سنده صحيح.

(٢) في الأصل قبل هذا الحديث جاء المصنِّف بالحديث المتقدم برقم [١١٢٩] فقدمته عن موضعه هنا لترتيب الآيات.

(٣) هو ابن أبي سليمان.

وهم مشركون﴾ ـ، قال: كانوا يعلمون أن اللهَ ربُّهم وهو خالقهم وهو رازقهم، وكانوا مع ذلك يشركون.

[الآية (١١٠): قوله تعالى:

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ ﴾ الآية]

١١٤٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله، عن حُصين(١)، عن عمران بن الحارث(٢)، عن ابن عباس ـ **في قوله عز وجل: ﴿حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كُذِبوا﴾ ـ، قال: استيأس الرسل من قومهم أن يستجيبوا لهم، وظن القوم أن الرسل قد كَذَبوا، جاء أمر الله.**

١١٤٦ ـ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٩٣) للمصنِّف وابن جرير وابن المنذر وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٢٨٩ / رقم ١٩٩٧١ و١٩٩٧٢) من طريق هشيم وعبدالله بن نمير، كلاهما عن عبدالملك، به.

(١) هو ابن عبدالرحمن السُّلمي، تقدم في الحديث [٥٦] أنه ثقة تغير حفظه في الآخر، وأن خالد بن عبدالله الواسطي ممن روى عنه قبل تغيُّره.

(٢) هو السُّلمي.

١١٤٧ ـ سنده صحيح، وانظر ما سيأتي برقم [١١٤٩ و١١٥١].

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٩٦) للمصنِّف وأبي عبيد والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه. =

١١٤٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خلف بن خليفة[1]، قال: نا عطاء بن السائب[2]، عن سعيد بن جبير، قال: **استيأس الرسل من قومهم أن يؤمنوا، وظن قومُهم أن الرسل قد كَذَبوا، جاءهم نصرنا فننجي من نشاء.**

= وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٢٩٧ ـ ٣٠٠ / رقم ١٩٩٩٢ ـ ١٩٩٩٨ و٢٠٠٠٣ و٢٠٠٠٤) من طرق كثيرة عن حصين، به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٤٧ / ب) من طريق سفيان الثوري، عن حصين.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (٢٠٠٠١ و٢٠٠٠٢) من طريق علي بن أبي طلحة وعطية العوفي، كلاهما عن ابن عباس.

وروي عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، ولكن صوابه أنه موقوف على سعيد بن جبير كما سيأتي بيانه برقم [١١٤٨].

(١) تقدم في الحديث [٧٦] أنه صدوق اختلط في الآخر.

(٢) تقدم في الحديث [٦] أنه ثقة اختلط في الآخر، وقد روى سفيان الثوري عنه هذا الأثر، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط، لكن اختلف على سفيان، كما اختُلف على عطاء، وذلك بزيادة ابن عباس في سنده.

١١٤٨ ـ سنده ضعيف لاختلاط عطاء بن السائب والاختلاف عليه في هذا الحديث، وأما خلف بن خليفة فإنه قد توبع، لكنه صح عن سعيد بن جبير من غير طريق عطاء كما سيأتي.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٣٠٠ و٣٠٢ / رقم ٢٠٠٠٥ و٢٠٠٠٦ و٢٠٠١٣) من طريق جرير بن عبدالحميد وخصيف بن عبدالرحمن الجزري وحماد بن سلمة، ثلاثتهم عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، به. =

. . . .

= وخالفهم عمران بن عيينة وإسرائيل بن يونس، فروياه عن عطاء، عن سعيد، عن ابن عباس.

أخرجه ابن جرير برقم (١٩٩٩١ و٢٠٠٢١).

ورواه سفيان الثوري عن عطاء، لكن اختُلف على سفيان.

ففي «تفسيره» (ص ١٤٨ / رقم ٤٣٠) وهو من رواية أبي حذيفة النهدي موسى بن مسعود عنه، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وأخرجه ابن جرير برقم (١٩٩٨٩) من طريق مؤمل بن إسماعيل، عنه، عن عطاء، عن سعيد، ليس فيه ذكر لابن عباس.

وأبو حذيفة ومؤمل كلاهما في حفظهما ضعف، ولم أجد ما يرجح رواية أحدهما على الآخر، لكن ابن أبي حاتم أخرجه في «تفسيره» (٤ / ل ٢٤٧ / ب) من طريق أحمد بن عصام، عن مؤمل، عن سفيان، به، وزاد فيه ذكر ابن عباس، وهذا اختلاف على مؤمل، فالله أعلم.

لكن الحديث جاء من طرق أخرى عن سعيد بن جبير، بعضها من روايته عن ابن عباس وبعضها من قوله.

فأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٣٠٠ ـ ٣٠٢ / رقم ٢٠٠٠٧ و٢٠٠٠٩ و٢٠٠١٤) من طريق إسماعيل بن علية وربيعة بن كلثوم وحماد ابن سلمة، ثلاثتهم عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، به من قوله.

وخالف هؤلاء الثلاثة جرير بن حازم، فرواه عن كلثوم بن جبر، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كُذِبوا﴾ خفيفة، قال: إذا استيأس الرسل من إيمان قومهم، وظن قومهم أن الرسل كذبوهم.

أخرجه النسائي في «تفسيره» (١ / ٦٠٧ ـ ٦٠٨ / رقم ٢٧٧).

ولا شك بأن رواية الثلاثة أرجح من رواية جرير بن حازم وحده، فالصواب أنه من رواية كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير من قوله. =

. . . .

= وكلثوم بن جبر تقدم في الحديث [٨٠٨] أنه ثقة، فالسند صحيح.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (٢٠٠٠٨ و٢٠٠٢٠) من طريق إبراهيم بن أبي حُرَّة وثابت بن هرمز الحدّاد، كلاهما عن سعيد بن جبير، به من قوله.

ورواه أبو المعلى العطار يحيى بن ميمون، عن سعيد بن جبير، لكن اختُلف على أبي المعلى.

فأخرجه ابن جرير برقم (٢٠٠١٠) من طريق وهيب بن خالد، عنه، عن سعيد، عن ابن عباس، به.

ثم أخرجه ابن جرير أيضاً برقم (٢٠٠١٩) من طريق شعبة، عن أبي المعلى، عن سعيد، ليس فيه ذكر لابن عباس.

أما طريق وهيب بن خالد فسندها صحيح.

وأما طريق شعبة فيشكل فيها أن ابن جرير قال: حدثنا أبو المثنى، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة. . .، فذكره.

فشيخ ابن جرير: «أبو المثنى» لم أعرفه، وأغلب ظني أنه تصحيف صوابه: «ابن المثنى»، وهو محمد بن المثنى، فهو الذي يروي ابن جرير بهذا الإسناد من طريقه كما في رقم (١٩٢٢٥ و٢٠٠٩٠ و٢٠٢١٠ و٢٠٢٢٨ و٢٠٣٥١) من هذا المجلد، وغيره كثير، وربما قال: «حدثنا ابن المثنى» كما في رقم (١٩١٨٠ و٢٠١٧٨ و٢٠٣٥٢ و٢٠٥٤٦)، ولعل من أوضحه ما في رقم (٢٠٥٥٠) حيث قال: «حدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة. . .».

فإن كان هذا هو الصواب، فالسند صحيح، ورواية شعبة أرجح لمكانة شعبة من الحفظ والإتقان، ولكون روايته توافق الروايات الأخرى الموقوفة على سعيد بن جبير، والله أعلم.

١١٤٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم[١]، عن حُصين[٢]، عن عمران بن الحارث، عن ابن عباس أنه كان يقرأ: ﴿وظنوا أنهم قد كُذِبوا﴾ خفيفة.

(١) هشيم بن بشير مدلِّس كما في الحديث [٨]، لكن تابعه شعبة كما سيأتي.

(٢) تقدم في الحديث قبل السابق أنه تغيَّر، لكن هشيماً روى عنه قبل تغيره كما في الحديث [٩١].

١١٤٩ ـ سنده فيه هشيم ولم يصرِّح بالسماع، لكن روايته هذه صحيحة فيما أرى، فهي طريق أخرى لما تقدم برقم [١١٤٧]، ويؤيدها الطرق الآتية، والقراءة وردت عن ابن عباس في «صحيح البخاري» كما سيأتي.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٢٩٩ ـ ٣٠٠ / رقم ٢٠٠٠٤) من طريق شعبة، عن حصين، به، لكن شيخ ابن جرير هو المثنى بن إبراهيم الآملي، وتقدم في الحديث [٣٨٩] أني لم أجد من ترجم له.

وأخرجه ابن جرير (١٦ / ٢٩٨ / رقم ١٩٩٩٩) من طريق عبدالرحمن بن معاوية عن ابن عباس، به.

وتقدم في تخريج الحديث السابق رقم [١١٤٨] أن النسائي أخرج في «تفسيره» من طريق جرير بن حازم، عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كُذِبوا﴾ خفيفة.

لكن أوضحت هناك أن الصواب وقفه على سعيد بن جبير.

وأصل القراءة ثابت عن ابن عباس في «صحيح البخاري» وغيره، لكن مع اختلاف التأويل عما ورد عنه فيما تقدم برقم [١١٤٧]، ويأتي برقم [١١٥١].

فقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨ / ١٨٨ ـ ١٨٩ / رقم ٤٥٢٤ و٤٥٢٥) في تفسير سورة البقرة من كتاب التفسير، باب: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا =

١١٥٠ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم[١]، عن مغيرة[٢]، عن إبـراهيم[٣]، عن تميم بن حَذْلَم[٤]، عن ابن مسعود أنه كان يقرأ:

= الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم. . .﴾ الآية، من طريق ابن جريج قال: سمعت ابن أبي مليكة يقول: قال ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كُذِبوا﴾ خفيفة. . .، وذكر باقي الحديث، وفيه أن عائشة رضي الله عنها قرأتها بالتشديد: ﴿كُذِّبوا﴾، وأنكرت على من قرأها بالتخفيف على اعتبار أن عود الضمير في قوله تعالى: ﴿وظنوا﴾ للرسل، فانظر ما ذكره ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٣٠٤ ـ ٣١٠) من خلاف في هذه المسألة، وتوجيه صحيح للأقوال، وكذا ما ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨ / ٣٦٧ ـ ٣٧٠).

ومن طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أخرجه أيضاً النسائي في «تفسيره» (١ / ٦٠٦ ـ ٦٠٧ / رقم ٢٧٥ و٢٧٦)، وابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٣٠٥ ـ ٣٠٧ / رقم ٢٠٠٢٣ و٢٠٠٢٤ و٢٠٠٢٩ و٢٠٠٣٠).

(١) تقدم في الحديث [٨] أنه ثقة ثبت كثير التدليس، ولم يصرِّح بالسماع هنا، لكن تابعه جرير بن عبدالحميد كما سيأتي.

(٢) هو ابن مِقْسَم الضَّبِّي، تقدم في الحديث [٥٤] أنه ثقة متقن، إلا أنه يدلِّس لا سيما عن إبراهيم النخعي، وهذا من روايته عنه ولم يصرِّح فيها بالسماع، لكنه أيضاً قد توبع كما سيأتي.

(٣) هو النخعي.

(٤) هو تميم بن حَذْلَم ـ ويقال: ابن حذيم ـ الضَّبِّي، أبو سلمة ـ ويقال: أبو حذلم ـ الكوفي، ثقة كما في «التقريب» (٨٠٨)، وانظر «التاريخ الكبير» للبخاري (٢ / ١٥٢ ـ ١٥٣ / رقم ٢٠٢٠ و٢٠٢١) وحاشيته، و«تهذيب الكمال» (٤ / ٣٢٨ ـ ٣٢٩) وحاشيته.

﴿وظنوا أنهم قد كُذِبوا﴾ خفيفة.

١١٥٠ ـ سنده فيه عنعنة هشيم ومغيرة، ولكن الأثر صحيح عن تميم بن حذلم وعن ابن مسعود كما سيأتي.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٥٩٦) للمصنِّف وعبدالرزاق وابن جرير وابن المنذر والطبراني وأبي الشيخ.

وقد أعاده المصنف في آخر تفسير سورة النمل (ل ١٦٢ / ب) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن مغيرة، به بلفظ فيه زيادة تتعلق بقراءة قوله تعالى: ﴿وكلٌّ أتوه داخرين﴾.

ومن هذه الطريق أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩ / ١٤٨ / رقم ٨٦٧٥) من طريق المصنِّف.

وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١ / ٣٢٩) من طريق شيخه سفيان بن عيينة، عن عبدالله بن شبرمة قال: أخبرني تميم بن حذلم...، فذكره بنحو لفظ المصنِّف في سورة النمل.

وهذا سند صحيح.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٣٠٣ / رقم ٢٠٠١٨) من طريق جحش بن زياد، عن تميم بن حذلم، به.

وله طريق أخرى يرويها سفيان الثوري، عن سليمان الأعمش، عن أبي الضحى مسلم بن صبيح، عن مسروق، عن عبدالله بن مسعود أنه قرأ: ﴿حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كُذِبوا﴾ مخففة. قال عبدالله: هو الذي تكره.

أخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٤٨ ـ ١٤٩ / رقم ٤٣٢).

ومن طريقه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٣٠٥ ـ ٣٠٦ / رقم ٢٠٠٢٥ و٢٠٠٢٦)، واللفظ له.

وسنده صحيح أيضاً، وصححه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٨ / ٣٦٩). =

١١٥١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية[1]، عن الأعمش، عن مسلم بن صُبيح[2]، عن ابن عباس ـ في قوله عز وجل: ﴿حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كُذِبوا﴾ ـ، قال: لما أيست الرسل أن يستجيب لهم قومُهم، وظن قومُهم أن الرسل قد كَذَبوهم، جاء النصر على ذلك فَنُجِّيَ من نشاء.

١١٥٢ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، قال: نا

= ومعنى قوله: «هو الذي تكره» أوضحه ابن جرير بقوله:

«حتى إذا استيأس الرسل من إيمان قومهم، وظنّت الرسل أنهم قد كُذِبوا فيما وُعدوا من النصر».

(١) هو محمد بن خازم.

(٢) المشهور بأبي الضُحى.

١١٥١ ـ سنده صحيح، وهو طريق آخر لما تقدم برقم [١١٤٧ و١١٤٩].

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٢٩٦ / رقم ١٩٩٨٧ و١٩٩٨٨) من طريق أبي معاوية، به.

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٤٨ / رقم ٤٣١) عن الأعمش، به.

ومن طريق الثوري أخرجه ابن جرير برقم (١٩٩٩٠).

وأخرجه ابن جرير أيضاً (١٦ / ٢٩٩ / رقم ٢٠٠٠٠) من طريق زائدة، عن الأعمش، به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٤٨ / ب) من طريق علي ابن مسهر، عن الأعمش، به.

الأعمش، عن إبراهيم[1]، عن علقمة، قال: قال عبدالله: قرأت سورة يوسف بحمص، فقال رجل: ما هكذا أنزلت، فدنوت منه فوجدت منه ريح الخمر، فقلت له: أتكذِّب بالحق وتشرب الرجس؟ والله لهكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، والله لا أدعك حتى أضربك حدّاً، قال: فضربه الحدّ.

---

(١) هو النخعي.

١١٥٢ ــ سنده صحيح على شرط الشيخين وقد أخرجاه كما سيأتي.

فقد أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩ / ٢٣١ / رقم ١٧٠٤١).

والحميدي في «مسنده» (١ / ٦٢ / رقم ١١٢).

كلاهما عن سفيان بن عيينة.

والإمام أحمد في «المسند» (١ / ٣٧٨ و٤٢٤ ـ ٤٢٥) من طريق أبي معاوية وعبدالله بن نمير ويعلى بن عبيد.

وحفص الدوري في «قراءات النبي ﷺ» (ص ١١٣ / رقم ٦٥) من طريق أبي معاوية.

والبخاري في «صحيحه» (٩ / ٤٧ / رقم ٥٠٠١) في فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ، من طريق سفيان الثوري.

ومسلم في «صحيحه» (١ / ٥٥١ ـ ٥٥٢ / رقم ٢٤٩) في صلاة المسافرين، باب فضل استماع القرآن، من طريق جرير بن عبدالحميد وعيسى بن يونس وأبي معاوية.

والنسائي في «فضائل القرآن» (ص ١١٠ ـ ١١١ / رقم ١٠٥) من طريق عيسى بن يونس.

والبيهقي في «سننه» (٨ / ٣١٥) في الأشربة، باب من وجد منه ريح شراب، من طريق يعلى بن عبيد. جميعهم عن الأعمش، به.

باب

تفسير سورة الرعد

تفسير سورة الرعد

[الآية (٤): قوله تعالى:

﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ...﴾ الآية]

١١٥٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا حُدَيْج بن معاوية[1]، عن أبي إسحاق[2]، عن البراء بن عازب ـ **في قوله عز وجل: ﴿صنوان وغير صنوان﴾ ـ، قال: الصِّنْوان: أن يكون أصلها (واحداً)[3] ورؤوسها متفرقة، وغير صنْوان: أن تكون / النخلة منفردة ليس عندها شيء.** [ل ١٤٤/ب]

---

(١) تقدم في الحديث [١] أنه صدوق يخطىء، ولكنه قد توبع.

(٢) هو السبيعي عمرو بن عبدالله، تقدم في الحديث [١] أنه يدلِّس وتغير في آخر عمره، ولكن شعبة ممن روى عنه هذا الحديث، وهو ممن سمع منه قديماً قبل تغيُّره، وروايته عنه مأمونة الجانب من التدليس.

(٣) في الأصل: «واحد».

١١٥٣ ـ سنده فيه حديج بن معاوية وتقدم الكلام عنه، ولكنه لم ينفرد به، فالحديث صحيح كما سيأتي.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٠٣ ـ ٦٠٤) للمصنِّف والفريابي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه.

وقد أخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٥٠ / رقم ٤٣٤) عن أبي إسحاق، به.

ومن طريق سفيان أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٣٣٥ ـ ٣٣٦ / رقم ٢٠٠٨٧ و٢٠٠٨٩ و٢٠٠٩٣). =

[الآية (٨): قوله تعالى:

﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴾]

١١٥٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، قال: نا أبو بشر[1]، عن مجاهد ـ **في قوله عز وجل: ﴿يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيظ الأرحام وما تزداد﴾ ـ، قال: ما زادت على التسعة الأشهر فهي الزيادة، وهي تمام لذلك النقصان.**

= وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ١٨٨ / أ).

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (٢٠٠٩٠ و٢٠٠٩١) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، به، وسنده صحيح.

وأخرجه أيضاً برقم (٢٠٠٨٨ و٢٠٠٩٢ و٢٠٠٩٣ و٢٠٠٩٨) من طرق أخرى عن أبي إسحاق.

وهو في «تفسير مجاهد» (ص ٣٢٤) من رواية عبدالرحمن بن الحسن القاضي، عن إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، عن آدم بن أبي إياس، عن إسرائيل وشريك، عن أبي إسحاق، به.

(١) هو جعفر بن إياس، تقدم في الحديث [١٢١] أنه ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وأما روايته عن مجاهد فضعيفة لأنه لم يسمع منه.

١١٥٤ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن رواية أبي بشر عن مجاهد.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٣٦٠ و٣٦٢ / رقم ٢٠١٦٦ و٢٠١٦٩ و٢٠١٧٧) من طريق هشيم عن أبي بشر.

وأخرجه أيضاً برقم (٢٠١٦٧ و٢٠١٦٨ و٢٠١٧٣) من طريق شعبة، عن أبي بشر، به. =

١١٥٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة، عن أبي بشر(١)، عن مجاهد ـ في قوله عز وجل: ﴿وما تغيظ الأرحام وما تزداد﴾ ـ، قال: إذا حاضت المرأة على ولدها كان نقصاناً في الولد، فإذا زادت على التسعة أشهر كان تماماً لما نقص منها.

١١٥٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عَتَّاب بن بشير(٢)، عن خُصيف(٣)، عن سعيد بن جبير، قال: عدد كل يوم يزداد وهي حامل يكون زيادة في أجل الحمل.

= وأخرجه أيضاً برقم (٢٠١٦٥ و٢٠١٧٠) من طريق خصيف الجزري، عن مجاهد.

ورواه أبو عوانة، عن أبي بشر، وهي الطريق الآتية.

(١) انظر الكلام عن روايته عن مجاهد في الحديث السابق.

١١٥٥ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن رواية أبي بشر عن مجاهد.

وانظر تخريجه في الحديث السابق.

(٢) تقدم في الحديث [٢٠٤] أنه لا بأس به إلا في روايته عن خصيف فإنها منكرة.

(٣) هو ابن عبدالرحمن الجزري، تقدم في الحديث [٢٠٤] أنه صدوق سيىء الحفظ.

١١٥٦ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال خصيف ورواية عتاب عنه.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٣٥٩ / رقم ٢٠١٦٥).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٥٤ / ب).

كلاهما من طريق عبدالسلام بن حرب، عن خصيف، لكن رواية ابن جرير جاءت عن خصيف عن مجاهد أو سعيد بن جبير، هكذا على الشك، وأما ابن أبي =

١١٥٧ ــ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالله بن المبارك، عن عاصم الأحول[(١)]، عن عكرمة، قال: **الغيض: الحيض في الحمل، فلها بكل يوم حاضت في حملها (يوم)[(٢)] يزداد في حملها حتى تتوفّا الحمل طاهراً**.

١١٥٨ ــ حدثنا سعيد، قال: نا عبدالله بن المبارك، عن الحسن بن يحيى[(٣)]، عن الضحاك، قال: **الغيض: ما دون التسعة، وما يزداد: ما فوق التسعة**.

= حاتم فعنده: عن خصيف، عن مجاهد وسعيد بن جبير، عن ابن عباس، هكذا مقرونة، وزاد فيها: ذكر ابن عباس.

ثم أخرجه ابن أبي حاتم (٤ / ل ٢٥٥ / أ) من طريق مروان بن شجاع، عن خصيف، عن سعيد بن جبير، به موقوفاً عليه.

(١) هو عاصم بن سليمان الأحول.

(٢) في الأصل: «يوماً».

١١٥٧ ــ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٠٩) لابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٣٦٢ / رقم ٢٠١٨٠ و٢٠١٨٢). وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٥٥ / أ).

كلاهما من طريق عاصم، به.

وأخرجه ابن جرير أيضاً برقم (٢٠١٧٨ و٢٠١٧٩ و٢٠١٨٣) من طريق داود ابن أبي هند وعمران بن حدير، كلاهما عن عكرمة، به.

(٣) هو الحسن بن يحيى البصري، سكن خراسان، روى عن الضحاك =

[الآية (١١): قوله تعالى:

﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ ...﴾ الآية]

١١٥٩ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان، عن عمرو بن دينار، قال: كان ابن عباس يقرأ: (له معقبات من بين يديه ورقباء من خلفه يحفظونه من أمر الله).

= ابن مزاحم وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهما، لم يرو عنه سوى عبدالله بن المبارك، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر ابن حجر في «التهذيب» أن ابن أبي مريم قال: سألت يحيى بن معين عن الحسن بن يحيى، فقال: «خراساني ثقة». انظر «تهذيب الكمال» (٦ / ٣٣٨ ـ ٣٣٩)، و«تهذيب التهذيب» (٢ / ٣٢٥-٣٢٦).

١١٥٨ ـ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٠٩) لابن جرير وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وأخرجه ابن جرير الطبري (١٦ / ٣٦٣ / رقم ٢٠١٨٥ و٢٠١٨٨) من طريق عبدالله بن المبارك، به، وزاد فيه أن الضحاك ذكر أن أمه ولدته لسنتين.

ثم أخرجه ابن جرير أيضاً برقم (٢٠١٨٤ و٢٠١٨٦ و٢٠١٨٧ و٢٠١٩٠).

وابن أبي حاتم (٤ / ل ٢٥٤ / ب ـ ٢٥٥ / أ).

كلاهما من طريق جويبر بن سعيد، عن الضحاك، به.

وأخرجه ابن جرير أيضاً (١٦ / ٣٦٥ / رقم ٢٠١٩٩) من طريق عبيد بن سليمان، عن الضحاك، به، وفيه أنه ولد لسنتين وقد نبتت ثناياه.

١١٥٩ ـ سنده صحيح، والظاهر أنها قراءة تفسيرية.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦١٤) للمصنِّف وابن جرير وابن =

١١٦٠ ــ حدثنا سعيد، قال: نا رِبْعي بن عبدالله بن الجارود ابن أبي سَبْرة[١]، قال: حدثني الجارود بن أبي سَبْرَة[٢]، قال: **دخلت أنا وأبي[٣] على ابن عباس بالشام في يوم جمعة وقد خرج من مُسْتَحَمٍّ له وقد اغتسل ـ وأنا مستلقٍ ـ يقرأ: ﴿له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله﴾، فقال ابن عباس: يا أبا سَبْرَةَ، ليست هناك المعقبات، ولكن: له معقبات من خلفه ورقيب بين يديه.**

= المنذر وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٣٧٥ ـ ٣٧٦ / رقم ٢٠٢٣٤).

وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٥٦ / ب).

كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، به.

(١) هو رِبْعي بن عبدالله بن الجارود بن أبي سبرة الهُذَلي، البصري، صدوق كما في «التقريب» (١٨٩٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٩ / ٥٧ ـ ٥٨).

(٢) هو الجارود بن أبي سَبْرَة ـ واسمه: سالم بن سلمة ـ الهُذَلي، أبو نوفل البصري، صدوق كما في «التقريب» (٨٨٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤ / ٤٧٥ ـ ٤٧٦).

(٣) هو سالم بن سلمة أبو سَبْرَةَ الهُذَلي، يروي عن ابن عباس وعبدالله ابن عمرو ابن العاص وغيرهما، روى عنه ابن بريدة وأهل الكوفة، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤ / ٣٠٨)، وقال عنه أبو حاتم الرازي: «مجهول» كما في «الجرح والتعديل» (٤ / ١٨٢ / رقم ٧٨٨ و٧٨٩)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٢ / ١١١ / رقم ٣٠٥٠)، و«لسان الميزان» (٣ / ٤ / رقم ٩).

١١٦٠ ــ سنده حسن لذاته، وأما جهالة أبي سبرة فلا تضر؛ لأن الراوي هو ابنه. =

[الآية (١٣): قوله تعالى:

﴿ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾]

١١٦١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، قال: نا إسماعيل ابن سالم[١]، عن أبي صالح[٢] ـ **في قوله عز وجل: ﴿ويسبح الرعد بحمده﴾ ـ، قال: الرعد مَلَكٌ من الملائكة يسبح.**

= وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦١٤ ـ ٦١٥) للمصنِّف وابن جرير وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ل ٢٥٦ / ب) من طريق ربعي ابن عبدالله، به نحوه.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٣٧٦ / رقم ٢٠٢٣٥) من طريق قتادة، عن الجارود، به مختصراً.

(١) هو الأسدي.

(٢) هو ذكوان السَّمَّان فيما يظهر، وقد يكون أبا صالح باذام، فإن إسماعيل ابن سالم سمع منهما كليهما كما في «تهذيب الكمال» (٣ / ١٠١).

١١٦١ ـ سنده صحيح إلى أبي صالح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٢٢) لابن جرير والخرائطي وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١ / ٣٣٨ / رقم ٤٢٢).

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٨٥).

كلاهما من طريق هشيم، به.

١١٦٢ ــ حدثنا سعيد، قال: نا مروان بن معاوية[١]، قال: نا علي بـن أبي الوليد[٢]، عن زياد الجعفي[٣]، عن أبي جعفر محمد ابن علي، قال: **الصواعق تصيب المسلم وغير المسلم ولا تصيب ذاكراً.**

١١٦٣ ــ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، قال: نا إسماعيل

---

(١) تقدم في الحديث [١٢٨] أنه ثقة حافظ، وكان يدلِّس أسماء الشيوخ.

(٢) هو علي بن غراب ـ باسم الطائر ـ الفَزَاري، مولاهم، أبو الحسن، ويقال: أبو الوليد الكوفي، القاضي، صدوق وكان يدلِّس ويتشيَّع، وأفرط ابن حبان في تضعيفه كما في «التقريب» (٤٨١٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢١ / ٩٠ ـ ٩٥).

(٣) لم أجد أحداً بهذا الاسم وهذه النسبة يروي عن أبي جعفر محمد بن علي أو عنه علي بن غراب، لكن الذي يغلب على الظن أن علي بن غراب دلّسه أو مروان بن معاوية فإنه معروف بذلك، وهو زياد بن المنذر أبو الجارود الأعمى الكوفي، فهو الذي يروي عن أبي جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين، فإن كان هو فهو كذاب؛ كذبه يحيى بن معين وغيره. انظر «الجرح والتعديل» (٣ / ٥٤٥ ـ ٥٤٦ / رقم ٢٤٦٢)، و«تهـذيب التهـذيب» (٣ / ٣٨٦ ـ ٣٨٧)، و«التقريب» (٢١١٣).

١١٦٢ ــ سنده فيه زياد الجعفي، فإن كان هو ابن المنذر فالأثر موضوع على أبي جعفر الباقر.

وقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٢٧) وعزاه لابن المنذر وابن أبي حاتم.

ابن سالم[١]، عن الحَكَم[٢]، قال: **تنزل مع المطر من الملائكة أكثر من ولد آدم وولد إبليس.**

١١٦٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا مهدي بن ميمون، عن غيلان بن جرير[٣]، عن ابن عباس، قال: **من سمع صوت الرعد (فليقل)[٤]: سبحان (من)[٥] سبَّحْتَ له، سبحان الله العظيم مرتين.**

---

(١) هو الأسدي.

(٢) الظاهر أنه ابن عتيبة، لكن لم أجد من نصّ على أن إسماعيل بن سالم من الرواة عنه، وسماعه منه محتمل جداً، فكلاهما كوفي، وقد تعاصرا مدة طويلة، فالحكم بن عتيبة توفي مابين سنة ثلاث عشرة ومئة وخمس عشرة ومئة كما في ترجمته في الحديث [٢٨]، وأما إسماعيل بن سالم فقد ذكره الذهبي في الطبقة الرابعة عشرة في كتابه «تاريخ الإسلام» (ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤ / حوادث ووفيات ١٢١ ـ ١٤٠)، وهم من توفي فيما بين سنة ثلاثين إلى أربعين ومئة.

١١٦٣ ـ سنده صحيح إن كان إسماعيل سمع من الحكم.

(٣) هو المِعْوَلي، تقدم في الحديث [١٤٤] أنه ثقة، لكن لم أجد من نص على أنه سمع من ابن عباس، ولا أظنه سمع منه؛ لأنه متأخر الوفاة، فوفاته كانت سنة تسع وعشرين ومئة.

(٤) ما بين القوسين ليس في الأصل، وهي زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل: «ما سبحت»، ووضع فوق «ما» إشارة، وكأن الناسخ أراد تصويبها، ولكن لم يُكتب شيء في الهامش.

١١٦٤ ـ سنده رجاله ثقات، لكنه منقطع فيما يظهر بين غيلان بن جرير وابن عباس، وانظر الحديث الآتي بعده.

١١٦٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا سَلَّام الطويل(١)، عن ثَوْرِ ابن يزيد(٢)، عن عبدالرحمن بن فلان(٣)، عن ابن عباس، قال: من **سمع صوت الرعد (فقال)(٤): سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وهو على كل شيء قدير، فإن أصابته صاعقة فعليَّ ديته.**

---

(١) هو ابن سُلَيم، أو: سَلْم، تقدم في الحديث [١٧٨] أنه متروك.

(٢) هو ثَوْرُ بن يزيد بن زياد الكَلَاعي، ويقال: الرَّحَبي، أبو خالد الشامي، الحمصي، ثقة ثبت، إلا أنه يرى القدر. «تهذيب الكمال» (٤ / ٤١٨ ـ ٤٢٨) و«تقريب التهذيب» (٨٦٩).

(٣) لم أهتد إليه، وقد روى ثور بن يزيد عن أربعة ممن اسمه: «عبدالرحمن»، وهم: عبدالرحمن بن جُبير بن نُفير، وعبدالرحمن بن سَلْم، وعبدالرحمن بن عائذ، وعبدالرحمن بن ميسرة كما في «تهذيب الكمال» (٤ / ٤١٩)، ولكن لم أجد أحداً منهم ذُكر أنه يروي عن ابن عباس، وبكل حال فمعرفته لا تنفع ولا تضر، فالإسناد هالك لأجل سلّام الطويل.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، فاستدركته من الموضع الآتي من «الدرّ».

١١٦٥ ـ سنده ضعيف جداً لما تقدم عن سَلَّام بن سُليم الطويل.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٢٤) للمصنِّف وابن المنذر.

[الآية (١٨): قوله تعالى:

﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾]

١١٦٦ ـ حدثنا سعيد[١]، قال: نا عون بن موسى، قال: سمعت فَرْقَدَ السَّبَخِيَّ[٢] يقول: ﴿سوء الحساب﴾: **أن لا يتجاوز له عن شيء.**

---

(١) في الأصل قبل هذا الأثر جاء الأثر الآتي برقم [١١٧٢]، وإنما أخرته هناك لترتيب الآيات.

(٢) هو فرقد بن يعقوب السَّبَخي، أبو يعقوب البصري، صدوق عابد، لكنه ليِّن الحديث، كثير الخطأ كما في «التقريب» (٥٤١٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣ / ١٦٤ ـ ١٦٩).

١١٦٦ ـ سنده صحيح إلى فرقد، لكنه روي أيضاً عن عون، عنه عن شهر بن حوشب، وعنه عن إبراهيم النخعي، فلا أدري ما وجه الصواب في ذلك.

فقد ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٣٥) وعزاه للمصنِّف وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، لكنه ذكره من رواية فرقد عن شهر بن حوشب، مع العلم أن سعيد بن منصور رواه موقوفاً على فرقد، وهذه عادة السيوطي في كثير من الأحيان إذا كان في الرواية اختلاف حمل الرواية الناقصة على التامة.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٤١٧ / رقم ٢٠٣٢٧) من طريق يونس بن محمد، عن عون، عن فرقد، قال: قال لنا شهر بن حوشب: ﴿سوء الحساب﴾: أن لا يتجاوز لهم عن شيء.

وسيأتي في الأثر بعده من رواية فرقد عن إبراهيم النخعي.

١١٦٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خلف بن خليفة[١]، عن رجل[٢]، عن إبراهيم[٣]، قال: سوء الحساب: **أن يأخذ عبده بالحق.**

[الآية (٢٣): قوله تعالى:
﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۖ...﴾ الآية]

١١٦٨ ـ حدثنا سعيد، قال: نا عون بن موسى، قال: سمعت الحسن بن أبي الحسن[٤] يقول: **﴿جنات عدن﴾ وما يدريك ما جنات عدن؟ قصر من ذهب لا يدخله إلا نبي أو صديق أو شهيد أو حكم عدل.**

---

(١) تقدم في الحديث [٧٦] أنه صدوق اختلط في الآخر.

(٢) هذا المبهم يظهر أنه فرقد السبخي كما في الأثر السابق وكما سيأتي في التخريج.

(٣) هو النخعي.

١١٦٧ ـ سنده ضعيف لما تقدم عن حال خلف بن خليفة وإبهام شيخه.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٣٥) من رواية فرقد السبخي عن إبراهيم وعزاه للمصنِّف وابن جرير وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٤١٧ - ٤٢١ / رقم ٢٠٣٢٨ و٢٠٣٣٢ و٢٠٣٣٤) من طريق الحجاج بن أبي عثمان وحماد بن سلمة، كلاهما عن فرقد السبخي، عن إبراهيم النخعي، به.

(٤) هو البصري.

=

[الآية (٢٨): قوله تعالى:

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾]

١١٦٩ ــ حدثنا سعيد، قال: نا سفيان(١) ـ عن قوله عز وجل: ﴿الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله﴾ ـ، قال: هم أصحاب محمد ﷺ.

[الآية (٢٩): قوله تعالى:

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾]

١١٧٠ ــ / حدثنا سعيد، قال: نا أبو معاوية، عن [ل ١٤٥/أ]

= ١١٦٨ ــ سنده صحيح إلى الحسن، ولكن لم يذكر الحسن ها هنا عمن أخذه، وقد يكون أخذه عن كعب الأحبار كما سيأتي.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٣٨) للمصنِّف وابن المنذر وذكره أيضاً من رواية الحسن أن عمر قال لكعب: ما عدن؟. . . ، فذكره.

وعزاه لعبد بن حميد.

فقد يكون الحسن يذكره مرة عن نفسه، ومرة عن كعب الأحبار، وقد يكون اختلافاً عليه، فإن كان من روايته أن عمر قال لكعب فهو مرسل، لأن الحسن لم يسمع من عمر.

(١) هو ابن عيينة.

١١٦٩ ــ سنده صحيح.

وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٤٣٣ / رقم ٢٠٣٦٢) من طريق أحمد بن يونس، عن سفيان بن عيينة، به.

الأعمش، عن حسان بن أبي الأَشْرَس[١]، عن مُغيث بن سُمَيّ[٢] - في قوله عز وجل: ﴿طوبى لهم وحسن مآب﴾ -، قال: شجرة في الجنة، ليس من أهل دار إلا يظلُّهم غصن من أغصانها، فيها من ألوان الثمر، ويقع عليها طير أمثال البُخْت[٣]، فإذا اشتهى الرجل طائراً دعاه حتى يقع على خِوَانه[٤]، فيأكل من (أحد)[٥] جانبيه شِوَاءً[٦]، والآخر قَدِيداً[٧]، ثم يطير فيذهب.

(١) هو حَسَّان بن أبي الأَشْرَس منذر بن عمار الكاهلي، مولاهم، أبو الأشرس الكوفي، ثقة كما في «الكاشف» (١٠٠٤)، فقد وثقه النسائي وذكره ابن حبان في «الثقات» كما في «تهذيب الكمال» وحاشيته (٦ / ١٢ - ١٣). وحسان هذا ممن وافقت كنيته كنية أبيه، وهو جد الحافظ صالح جزرة.

(٢) هو مُغيث بن سُمَيّ الأوزاعي، أبو أيوب الشامي، ثقة كما في «التقريب» (٦٨٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨ / ٣٤٨ - ٣٥٠).

(٣) البُخْتُ: جمال طوال الأعناق كما في «النهاية في غريب الحديث» (١ / ١٠١).

(٤) الخِوَان: ما يوضع عليه الطعام عند الأكل كما في المرجع السابق (٢ / ٨٩).

(٥) في الأصل: «إحدى».

(٦) كتبت في الأصل هكذا: «شوى».

(٧) القديد: اللحم المملوح المجفَّف في الشمس كما في المرجع السابق (٤ / ٢٢).

١١٧٠ ـ سنده فيه الأعمش وقد عنعن، ولكن تابعه منصور بن المعتمر كما سيأتي، فالأثر صحيح عن مغيث، لكن لم يذكر عمن أخذه.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٤٩ و٦٥٠) للمصنِّف وابن أبي =

١١٧١ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خلف بن خليفة[1]، عن

= شيبة وهناد بن السري في «الزهد» وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٩٨ ـ ٩٩ / رقم ١٥٨١٣).

وهناد بن السري في كتاب «الزهد» (١ / ١٠١ / رقم ١٢٠).

كلاهما عن أبي معاوية، عن الأعمش، به.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٦٨).

وأخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص ١٥٣ و١٥٤ / رقم ٤٥٣ و٤٥٤) عن الأعمش، به.

وأخرجه أبو نعيم في الموضع السابق من طريق ابن أبي شيبة، عن وكيع، عن الأعمش، به.

وأخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (ص ٧٦ / رقم ٢٦٨ / زوائد نعيم) عن سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن حسان، به.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه ابن جرير الطبري (١٦ / ٤٣٨ / رقم ٢٠٣٨٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ١٣٩ ـ ١٤٠ / رقم ١٥٩٢٨).

ومن طريقه أبو نعيم في الموضع السابق وفي «صفة الجنة» (٢ / ١٢٧ / رقم ٢٧٧).

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٤٤١ / رقم ٢٠٣٩٢).

أما ابن أبي شيبة فمن طريق سفيان الثوري، وأما ابن جرير فمن طريق جرير بن عبدالحميد، كلاهما عن منصور، به.

(١) تقدم في الحديث [٧٦] أنه صدوق اختلط في الآخر.

حميد الأعرج[١]، عن عبدالله بن الحارث[٢]، عن ابن مسعود، قال: **قال لي رسول الله ﷺ: «إنك لتنظر إلى الطير فتشتهيه فيخرّ بين يديك مشوياً فتأكل منه».**

---

(١) هو حميد بن عطاء، تقدم في الحديث [٤١٧] أنه متروك.

(٢) هو الزُّبَيْدي، تقدم في الحديث [٤١٧] أنه ثقة، ولكن لا يُعرف له عن ابن مسعود شيء.

١١٧١ ــ سنده ضعيف جداً لما تقدم عن خلف بن خليفة وحميد بن عطاء الأعرج. ورواية عبدالله بن الحارث عن ابن مسعود.

وتقدم هذا الإسناد في الحديث [٤١٧]، وذكرت هناك قول أبي حاتم الرازي عن حميد بن عطاء: «ضعيف الحديث منكر الحديث، قد لزم عبدالله بن الحارث عن ابن مسعود، ولا يعرف لعبدالله بن الحارث عن ابن مسعود شيء»، وقول ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي عن عبدالله بن الحارث عن ابن مسعود نسخة كأنها موضوعة».

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ١٠) لابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» والبزار وابن مردويه والبيهقي في «البعث والنشور».

وقد أخرجه المروزي في «زوائد الزهد» لابن المبارك (ص ٥١٠ / رقم ١٤٥٢).

والحسن بن عرفة في «جزئه» (ص ٥٣ / رقم ٢٢).

كلاهما من طريق خلف بن خليفة، به.

ومن طريق الحسن بن عرفة أخرجه البزار في «مسنده» (٥ / ٤٠١ / رقم ٢٠٣٢)، ويحيى بن صاعد في «زوائد الزهد» لابن المبارك (ص ٥١٠ / رقم ١٤٥٢)، والبيهقي في «البعث والنشور» (ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ / رقم ٣١٨)، والرافعي في «التدوين» (٢ / ١٩٥)، وابن الأبار في «المعجم» (ص ٢٩٩). =

[الآية (٣١): قوله تعالى:

﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾]

١١٧٢ ـ حدثنا سعيد(١)، قال: نا خالد بن عبدالله، عن

= وأخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (ص ٩٧ / رقم ٣٢٩).

وأبو يعلى في «مسنده» ـ كما في «المطالب العالية المسندة» (ص ٧١٩ / نسخة الرياض)، وهو في المطبوعة (٤ / ٤٠٤ / رقم ٤٦٩١) ـ.

والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ٢٦٨).

والهيثم بن كليب في «مسنده» (٢ / ٢٨٢ / رقم ٨٥٨).

وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٦٨٩).

وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٣ / ١٨٨ / رقم ٣٤١).

والبيهقي في الموضع السابق من «البعث».

جميعهم من طريق خلف بن خليفة، به.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن عبدالله، ولا نعلم له طريقاً عن عبدالله إلا هذا الطريق، وحميد الأعرج هذا رجل كوفي، ليس بحميد المكي الذي روى عن مجاهد، ولا نعلمه يَروي إلا عن عبدالله بن الحارث، وهو حميد بن عطاء».

(١) هذا الحديث موضعه في الأصل بعد الحديث المتقدم برقم [١١٦٥]، وإنما أخرته هنا لترتيب الآيات.

حنظلة السدوسي(١)، قال: قرأت عند عكرمة: ﴿أفلم ييأس الذين كفروا﴾، فقال: أما هي: ﴿فليتبين الذين آمنوا﴾، قال: فذكرت ذلك لشهر بن حَوْشَب فقال: صَدَق، رَدَّني عليه ابن عباس.

١١٧٣ ـ حدثنا سعيد، قال: نا حماد بن زيد، عن ابن أبي نجيح(٢)، عن مجاهد ـ في قوله: ﴿ولا يزال الذين كفروا تصيبهم بما صنعوا قارعة أو تحل قريباً من دارهم﴾ ـ، قال: أنت تحلُّ قريباً من دارهم.

---

(١) هو حنظلة بن عبدالله، تقدم في الحديث [٤٤٩] أنه ضعيف.

١١٧٢ ـ سنده ضعيف لضعف حنظلة، ولكن صح عن ابن عباس كما سيأتي أنه قرأها: (أفلم يتبيّن).

فقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦ / ٤٥٢ / رقم ٢٠٤٠٩) من طريق حنظلة، عن شهر بن حوشب، عن ابن عباس: ﴿أفلم ييأس﴾ يقول: أفلم يتبين.

وأخرجه أبو عبيدالقاسم بن سلام في «فضائل القرآن» (ص ١٧٤ / رقم ٥٥ ـ ٥٠) من طريق شيخه يزيد بن هارون، عن جرير بن حازم، عن يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه كان يقرأ: (أفلم يتبين الذين آمنوا).

وسنده صحيح.

وأخرجه ابن جرير برقم (٢٠٤١٠) من طريق أبي عبيد، لكنه زاد: قال: كتب الكاتب الأخرى وهو ناعس.

وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله على الخبر.

(٢) هو عبدالله بن أبي نجيح، تقدم في الحديث [١٨٤] أنه ثقة ربما دلَّس، لكن روايته عن مجاهد صحيحة وإن كانت بالعنعنة. =

[الآية (٤١): قوله تعالى:

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾]

١١٧٤ ـ حدثنا سعيد، قال: نا حماد بن زيد، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد ـ في قوله عز وجل: **﴿أولم يروا أنا نأتي الأرض ننقصها من أطرافها﴾** ـ، **قال: النقصان**: (. . . . . .)(١).

١١٧٥ ـ حدثنا سعيد، قال: نا هشيم، نا جويبر(٢)، عن الضحاك(٣)، قال: **أولم يروا أنا نفتح لمحمد ﷺ الأرض بعد الأرض أفهم الغالبون؟ بل الله ورسوله هم الغالبون.**

= **١١٧٣** ـ سنده صحيح.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٤٥٧ ـ ٤٥٨ / رقم ٢٠٤٢٤ و٢٠٤٢٥) من طريق حماد بن زيد وورقاء بن عمر، كلاهما عن ابن أبي نجيح، به.

وأخرجه أيضاً برقم (٢٠٤٢٦ و٢٠٤٢٨ و٢٠٤٣٤) من طرق أخرى عن مجاهد.

(١) انتهى النص في الأصل عند قوله: «النقصان»، وظاهر أن هناك نقصاً؛ إذ لم يبين معنى النقصان، وفي «تفسير ابن جرير الطبري» (١٦ / ٤٩٦ / رقم ٢٠٥٢٦)، و«تفسير مجاهد» (ص ٣٣٠) من طريق ورقاء بن عمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: **﴿ننقصها من أطرافها﴾** قال: موت أهلها.

١١٧٤ ـ سنده صحيح على ما فيه من سقط، وتقدم تخريجه.

(٢) هو ابن سعيد، تقدم في الحديث [٩٣] أنه ضعيف جداً.

(٣) هو ابن مزاحم. =

١١٧٦ ـ حدثنا سعيد، قال: نا خالد بن عبدالله، عن حُصين(١)، عن أبي مالك(٢) ـ في قوله عز وجل: ﴿أولم يروا أنا نأتي الأرض ننقصها من أطرافها﴾ ـ، قال: القرية تخرب ناحية منها.

[الآية (٤٣): قوله تعالى:

﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾]

١١٧٧ ـ حدثنا سعيد، قال: نا أبو عوانة(٣)، عن أبي بشر(٤)، قال: سألت سعيد بن جبير عن قوله عز وجل: ﴿ومن عنده

= ١١٧٥ ـ سنده ضعيف جداً لشدة ضعف جويبر.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٦٦) للمصنِّف وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٤٩٤ / رقم ٢٠٥١٨) من طريق عبيد بن سليمان، عن الضحاك، به، لكن شيخ ابن جرير في هذه الرواية مبهم، حيث قال: حُدِّثت عن الحسين. . .، فذكره.

(١) هو ابن عبدالرحمن السُّلمي، تقدم في الحديث [٥٦] أنه ثقة تغير حفظه في الآخر، لكن الراوي عنه هنا هو خالد بن عبدالله الواسطي، وهو ممن روى عنه قبل تغيُّره.

(٢) هو غزوان الغفاري.

١١٧٦ ـ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٦٧) للمصنِّف وابن المنذر.

(٣) هو وضاح بن عبدالله.

(٤) هو جعفر بن إياس.

علم الكتاب﴾، أهو عبدالله بن سلام؟ فقال: وكيف وهذه السورة مكية؟ وكان سعيد بن جبير يقرأ: ﴿ومِنْ عِنْدِهِ عُلِمَ الكتابُ﴾.

* * * * *

١١٧٧ ـ سنده صحيح.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤ / ٦٦٩) للمصنِّف وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس في «ناسخه».

وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦ / ٥٠٥ ـ ٥٠٦ / رقم ٢٠٥٥٦) من طريق المصنِّف، به.

وأخرجه برقم (٢٠٥٥٥) هو والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٢١٢) من طريقين آخرين عن أبي عوانة، به.

وأخرجه ابن جرير برقم (٢٠٥٤٥) من طريق عبدالوهاب بن عطاء، عن هارون، عن أبي بشر جعفر بن إياس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، هكذا بزيادة ابن عباس في سنده.

ورواية أبي عوانة أرجح، فعبدالوهاب بن عطاء متكلم في حفظه، وشيخه هارون لم يتبين لي من هو، لكن محقق الطبري توقّع في موضع قبل هذا (١٦ / ٢٩٨ ـ ٢٩٩) أنه هارون بن سفيان بن بشير، مستملي يزيد بن هارون المعروف بالديك المترجم في «تاريخ بغداد» (٤ / ٢٥ / رقم ٧٣٥٧)، فإن كان هو فلم يذكر في ترجمته أن أحداً وثقه، وإن لم يكن هو فينظر في أمره.

الفهرس

تفسير سورة يوسف عليه السلام

تفسير سورة الرعد

التنضيد والمونتاج
دار الحسن للنشر والتوزيع
هاتف ٦٤٨٩٧٥ = فاكس ٦٤٨٩٧٥ = ص.ب ١٨٣٧٤٢
عمان ١٨ ١١١ = الأردن